جمال البنا

التعبئة الفكرية للثورة وما بعد الثورة

هاتف وفاكس ٢٥٩٣٦٤٩٤
E-mail :

جمال البنا

التعبئة الفكرية للثورة وما بعد الثورة



دار الفكر الإسلامي

١٩٥ شارع الجيش ـ ١١٢٧١ القاهرة ـ هاتف وفاكس ٢٥٩٣٦٤٩٤

E-mail : gamal_albanna@yahoo.com
gamal_albanna@islamiccall.org
www.islamiccall.org

رقم الإيداع : بدار الكتب المصرية
٥٧٦٧ لسنه ٢٠١١
الترقيم الدولى: 4-83-5378-977

إهداء

إلى أبطال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

لكي يظـــــلوا أبطـــالاً

وحتى لا يكون الفجر الكاذب

جمال البنا

أتذكرُ قبل هذا الجيل جيلاً

سهرنا عن معلمهم وناما

مهار الحق بغضنا إليهم

شكيم القيصرية واللجاما

أحمد شوقي

في رثائه لمصطفى كامل



للذكرى

عندما نجح الانقلاب الناصري في حركته وتقلد السلطة ، رأيت أن من واجبي أن أقدم رأيي إليه ، وكنا جميعًا نؤيده ، وفي الوقت نفسه نخشى عليه ، وهكذا بدأت الفصل الأول من كتاب بعنوان «ترشيد النهضة» .

وكنت أكتب بيسر وسرعة لأن الموضوع واضح تمامًا في ذهني وبدأت أرسل للمطبعة ما أكتبه أولاً بأول ، وكان الفصل الأول عن «تقييم ما حدث في ٢٣ يوليو» وهل هو انقلاب أو ثورة وانتهيت إلى أنه بلا مراء انقلاب لأن مقومات الثورة لم تتوفر له ، فإنه لم يستهدف التغيير الشامل ، وإنما ادعى إصلاح الجيش ولأن الضباط الأحرار مجموعة صغيرة من الضباط تعمل في سرية بالغة ، من هنا لم يكن لها جمهور ولا لها نظرية ، بعد أسبوعين من الكتابة وصلت فيها إلى صفحة ٨٠ ، ما أن دخلت المطبعة حتى وجدت ضابطًا وعددًا من الجنود و«بوكس» وأخبرني الضابط أن كتابي مصادر ، وأمر جنوده فجمعوا «الملازم» ووضعوها في أجولة وأودعوها البوكس ، وحاولت أن أستفسر منه دون جدوى ولكنهم قالوا اذهب إلى كبير الرقباء البكباشي أنور السادات .

ذهبت إلى البكباشي أنور السادات الذي قال لي إن أربعة من الضباط قرأوا الكتاب ــ كل واحد منهم مستقلاً ــ وقرروا أنه يجب أن يصادر ولا يُنشر بأي طريقة .

شاءت الظروف بعد ذلك بأسبوع تقريبًا أن تزور الأسرة اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر ، ذلك أن قادة الحركة أمروا بمجرد تقلدهم السلطة بإلقاء القبض على قتلة الإمام الشهيد حسن البنا ،

وكانوا معروفين لأن النظام السابق كان يتستر عليهم ، ووجد الوالد ــ رحمه الله ــ أن علينا أن نشكر لهم هذه المبادرة فجمع أفراد الأسرة وذهبنا ، فقابلنا اللواء محمد نجيب ـ الرجل الذي أحبه شعب مصر من النظرة الأولى ـ رجل صريح .. طيب .. واضح .. مهذب .. يكاد يكون المصري النموذجي ، بعده ذهبنا للبكباشي جمال عبد الناصر ، شخص مختلف تمامًا ، لا يتكلم ولكن يسمع ويأخذ ولا يعطي ، واضح أن له طبيعة خاصة ، وعندما قدمني الوالد إليه سألني بحدة «أنت شيوعي» ؟ فدهشت وقلت له كلا ، بل إن لي كتابًا بعنوان «نقد النظرية الماركسية»، فقال لي فما الذي كتبته إذن ، تذكرت إني في الفصل الأول من كتاب «ترشيد النهضة» استشهدت بكلمة لماركس عن أن الحروب هي قاطرة التاريخ ، وعلمت أنه اطلع على الكتاب ، فما أن قرأ الفصل الأول حتى غضب غضبًا شديد وأمر بمصادرته فورًا .

هذه صفحة من التاريخ المجهول لا تعرفها الأجيال ، ولا مؤرخو الثورة ، ولا حتى الأستاذ هيكل الذي لم يكن بعد قد أحكم علاقته بها .

كان كتاب «ترشيد النهضة» يقوم على فكرة أن ظروف البلاد اقتضت أن يقوم بهذه الحركة ضباط لأن قضية مصر العظمى هي الاستقلال ، ولعدم وجود أحزاب قوية ، ولأن عبد الناصر كان أسبق من الإخوان ـ وهم الهيئة الجماهيرية التي تمثل الشعب ــ ولم يكن الإخوان قد ضموا شملهم بعد الاعتقالات إثر الحل الأول ، وعلى كل حال فإن عبد الناصر كان قد اتفق معهم قبل أن يقوم بحركته ــ وكان هو نفسه ــ معدودًا من الإخوان .

باختصار هذا هو ما حدث ، وكانت المشكلة هي هل يمكن أن يتحول الانقلاب إلى ثورة ؟ أصوليًا هذا مما لا يستقيم ولكن علينا أن نحاول ، وكانت أول خطوة هي البحث عن نظرية ، والخطوة الثانية تنظيم حزب من نوع جديد يكون على الضباط بسرعة أن يؤسسوه والحركة في مستهلها والشعب كله يؤيدها مما يعني أن هذا الحزب

سيكسب الأغلبية ،وبهذا يمكن أن يتحول الانقلاب إلى ثورة ويمكن لهم أن يحققوا التجديد الثوري باعتباره إرادة الشعب .

لا أريد أن أطيل لأن كتاب «ترشيد النهضة» كان يرسم الخطوات الأولى مما قد لا يُعد ضروريًا بعد أن أوضحنا الفكرة الرئيسية التي لو أخذوا بها لما تورطوا فيما تورطوا فيه من مغامرات وحكم واستبداد ومعتقلات وتزوير .. إلخ ، لأنهم لم ينتبهوا إلى فكرة إقامة حزب إلا أيام السادات ، ولكن تأسيس حزب يصدر عن الحاكم لا يمكن أن يضم مكافحين ومؤمنين ولكن تجارًا ومرتزقة وباحثين عن المصالح .. إلخ ، فعندما تكوَّن الحزب لم ينجح لأنه جاء بعد عشرين سنة من قيام الحركة .

ومن الأيام الأولى للحركة وقد فهمت أنها حركة فرد حاكم بأمره وأنها لا تتردد في البطش بأي معارض ، فاعتزلتها ووجدت في مجال ترشيد الحركة النقابية بديلاً ، فلما جاء السادات وجاء معه الانفتاح استأنفنا العمل العلم عن طريق نشر المقالات في الصحف وبوجه خاص «القاهرة» ، ثم بعد ذلك عدد كبير من الصحف وعندما صدرت جريدة «المصري اليوم» طلب إليَّ الأستاذ صلاح دياب وهو أكثر أصحاب «المصري اليوم» نفوذ وكان بيني وبينه معرفة قديمة أن أكتب ، فبدأت بالكتابة بنية واحدة هي تهيئة وإعداد الناس لتحقيق «التغيير» وترشيد هذا التغيير والتعبئة الفكرية له ، وقد حرصت على أن لا تمس حريتي في الكتابة وفي هذا السبيل آثرت أن أكتب متطوعًا ، ولا أزعم لنفسي حقاً في شيء معين ، وبالذات في هذه الثورة التي قامت على شباب الإنترنت والفيس بوك وغيرها ، ولكني أرى مع هذا أن مجموعة المقالات التي اخترناها هنا تقدم خدمة كبرى لشباب الثورة ، ونضع أمامهم حلولاً للمشكلات وإجابات على التساؤلات ، ونوفر عليهم الجهد وهي بعد ثمرة الفكر الطويل ، وأهم شيء أن ما جاء به يمكن أن يساعدهم في «ما بعد الثورة» وهو الجزء الأهم والأخطر في تاريخ الثورات فقد يمكن أن تنتصر ، ولكن من الصعب أن نحتفظ بهذا الانتصار وأن نصل به إلى غايته دون أن تنحرف يميناً أو يسارًا .

وقد كان الإهداء في «ترشيد النهضة» هو :

إلى الأبطال محمد نجيب وزملاءه

لكي يظلوا أبطالاً

وحتى لا يكون الفجر الكاذب

وقد جعلت إهداء هذا الكتاب مثالاً .. مع أملي في أن يكونوا ــ بحكم السلامة الموضوعية لحركتهم ــ أسعد حظاً وأدنى إلى التوفيق والنجاح .

القاهرة في ربيع ثاني ١٤٣٢هـ
مارس ٢٠١١م

جمال البنا



صورة للغلاف بريشة الفنان كنعان
ولم تطبع هذه الصورة لمصادرة الكتاب قبل استكمال طبعه
ولكنها نشرت في عدد ممتاز من «المختار من البحوث والمقالات»
بعد خمسين عامًا تقريبًا

تصدير

نصرٌ منَ اللهِ وَفتحٌ قريبٌ

(١)

من الأوراق التي يأتينا بها الإنترنت ورقة بقلم حسين عبد العال وهي كالآتي :

«سؤال في غاية الأهمية .. لأنه يتناسب مع حدث في غاية العظمة :

فمن ذا الذي قام بحدث عظيم مثل هذه الثورة المباركة التي أذهلت العالم كله !!

إن مليونين أو ثلاثة ملايين يذهبون للحج .. تقوم السعودية بكل قياداتها ومواردها وطاقاتها وتقف على قدم وساق لإدارة أيام الحج قد تكون أسبوعًا أو عشرة ايام .. ومع هذا قد يستغرق الإعداد لها أشهرًا طوالاً .

فمن الذي أعد الخطة وأحكمها .. وقام عليها لاستقبال الملايين التي وصلت في بعض الأحيان لأربعة ملايين في وقت واحد .. بخلاف من يخرجون ويدخلون ميدان التحرير ؟!!

ومن الذي نظمهم هذا التنظيم الدقيق لمدة ثمانية عشرة يومًا متواصلة ؟!!

ومن الذي جمعهم على هذه المطالب وجعلهم يتحدون عليها ويستميتون في الدفاع عنها ؟!!

من الذي نشر بينهم ووجههم للمعاني الفاضلة وللأخلاق الكريمة من الحب والأدب والإيثار والكرم والشهامة والرجولة والخدمة والتواضع ؟!!

إن المتأمل في ذلك كله يقف حائرًا وعاجزًا عن الرد على كل هذه الأسئلة .

ولكني ما سمعت أحدًا يتكلم في ذلك ، وما سألت أحدًا عن هذا إلا وأجابني بما يستقر في عقلي وقلبي بأنه «ما فعل ذلك من أحد إلا الله سبحانه» .

ولذلك .. فالفضل في هذه الثورة في قيامها وترتيبها وإخراجها وضبط السيناريو العظيم في نهايتها بهذا الشكل يرجع إلى الله وحده›› انتهى .

وأقول أننا انتهينا إلى ما انتهى إليه .

والاختلاف فيما بيننا وبينه هو أن الله تعالى لا يحكم المجتمع بالأمر المباشر أو المطلق ولكنه وضع مبادئ و«سُننًا» يسير عليها المجتمع ، وبعضها تقود إلى النجاح وأخرى تؤدي إلى الهلاك ، وقد تلاقت هذه السُنن واستقامت أن يقوم بها الشبان الذين تولوها ، ومن هذه السُنن أن يأتي الحدث في الوقت المناسب ، وكذلك سلامة الأسباب المبررة لها وتملك القدرة على تجميع الناس بالاستعانة بكل ما قدمه العصر الحديث من وسائل ، مما مكنها أن تحشد الملايين وفاقت بذلك الإخوان المسلمين الذين كان يمكنهم أن يحركوا عشرة آلاف أو حتى عشرين ألفاً ، فالإخوان المسلمون مثلاً يُمكنهم ذلك بحكم تنظيمهم الدقيق ، ولكنهم بالتأكيد يعجزون عن أن يأتوا بالملايين ويعجزون عن أن يستمر هذا التجمع ، فلا ينسل منه ولا يتفرق ولكنه يزيد عددًا وتماسكاً كما لم يكن لديهم الوعي الذي يجعلهم يتحركون عندما كان الوقت مناسبًا ، فهذا كله ما تهيأ لشباب ٢٥ يناير ٢٠١١م وما يجعلنا نقول إن هذه الثورة «نَصرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ» .

* * *

(٢)

النجاح في مواجهة التحديات

إن هذه الثورة ـ رغم نجاحها الباهر فإنها لا تزال في بداياتها ـ ويعرفنا التاريخ والتجارب الثورية أن الثورات تنجح في بداياتها ، ولكنها تتعثر في ممارستها حتى تنتهي بأمر غير الذي قامت به ، وهذا له أسبابه :

أولاً : أن الثورة عادة تقوم عندما يصل الفساد والاستبداد إلى غايته بحيث يريد كل الناس إزالة هذا النظام ، ولا يمكن إزالة نظلم إلا بالثورة ، فالثورة هنا تتفق مع إرادة الشعب ، ولهذا تنجح لأن الحاكم المستبد الذي يحمي الفساد لا يستطيع أن يقاوم إرادة الملايين المتجمعة ، ولهذا لابد أن يسلم في النهاية ويكون هذا التسليم أول انتصار للثورة يمكن أن يجعلها تنتعش به ، في حين أنه سيكون عليها الانتقال من هدم دولة الظلم إلى بناء دولة العدل ، وبناء دولة العدل أصعب من هدم دولة الظلم ، لأن الهدم أسهل من البناء ، بل قد يكون الإضراب العام ـ الذي هو صفة سلبية ـ كاف لهدم دولة الظلم ، في حين أن إقامة العدل يتطلب مهارات عن طرق البناء ، ويتطلب معرفة علمية بالأصول التي تحول دون أن يتهاوى البناء ، وعلى سبيل المثال فإن فهم طريقة تحقيق العدل تتفاوت بين الناس ، فالبعض يرى أن الاشتراكية هي الأسلوب الأمثل ، بينما يرى آخرون أنه تطبيق الشريعة ، ويرى ثالث أن الحرية هي التي تحمي التجربة من مأزق الخطأ والانحراف ، وقد يصل الاختلاف ما بين وجهات النظر إلى التناقض ، وهذا التناقض يمزق وحدة الجماهير بحيث لا تفرغ لبناء دون العدل ، ولكن للتغلب على وجهات النظر المضادة .

إن الانتقال من هدم دولة الظلم إلى البدء في إقامة دولة العدل هو أول التحديات .

وهناك مخاطر أخرى عديدة ، لعل أخطرها ، ذلك أن بناء دولة العدل يتطلب أن يتقلد الثوار أنفسهم زمام السلطة ، والحق في استخدام

الموارد . والسلطة مفسدة لأنها يمكن أن تشبع كل الأهواء ، والانحرافات التي توجد لدى معظم الناس بل يمكن أن يثير الأهواء والأطماع لأن فيها السيطرة وإيقاع الثواب والعقاب والمناصب ، وهي تثير الزهو والغرور .. إلخ ، ومن أجل هذا فإن معظم الناس يعملون للتوصل إليها والفوز بها لا لتحقيق العدل ولكن لإرضاء إرادتهم وأهوائهم ، ويكون في هذا نهاية الثورة في أنها تبدأ بالنجاح وتنتهي بالفشل ، وتريد تحقيق العدل في حين أنها تظهر الديكتاتور ، وهذا هو ما انتهت إليه تجربة عبد الناصر وما انتهت إليه الثورة الفرنسية والثورة الإيرانية ، فحكم عبد الناصر الذي قال «ارفع رأسك يا أخي» جعل رأسه وحدها هي المرفوعة وكل الرؤوس الأخرى تنحني وتنظر إلى الأرض ، والثورة الفرنسية التي قضت على حكم «البوربون» هي التي أظهرت نابليون بونابرت ، والثورة الإيرانية التي قامت احتجاجًا على استبداد الشاه واستخدامه «السافاك» في القبض على المعارضين وتعذيبهم هي التي زجت بمعارضيها في السجون وتعرضوا لتعذيب قال عنه منتظري وهو الذي كان قد رشح لخلافة الخميني «إن السافاك يحمر خجلاً مما يرتكبه الحرس الجمهوري» ، وقد أنهى الخميني خلافته وحكم عليه بالحبس في بيته حتى مات .

إن التحديات التي أمام ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م هي :

أولاً : إجماع الشعب على التغيير الشامل ـــ أي الثورة ـــ أي هدم دولة الظلم وليس تصحيحها أو ترقيعها .

ثانيًا : التعرف على أصول ومهارات إقامة دولة العدل حتى لا يحدث خلاف أو تفرقة أو صراع ما بين الذين قاموا بها .

ثالثًا : الحذر من إفساد السلطة بوضع الضمانات التي تحول دون هذا الإفساد ويجعل السلطة في خدمة القضية العامة وليس في خدمة الأفراد ، وهذه الضمانات هي الحريات .

مرة أخرى الشعب يوافق على هذا ويريده ، وبالطبع فإن القلة المستفيدة من الوضع القديم ستعارض تلك فيجب تحييدها وشل حركتها

وعليهم أن يحمدوا الله أن لم يحاسبوا ، ولم يحكم عليهم ، وإن لج بهم العناد فلابد من محاكمة سريعة وناجزة .

إن التحدي الثاني والثالث .. أعني التعرف على مهارات وأصول وثقافة دولة العدل دون أن تمزقها الاختلافات الأيدولوجية ، وكذلك تأمين الحرية في مواجهة السلطة حتى لا تكون السلطة التي أصبحت في يد الثورة قوة مفسدة ، نقول إن هذا يتطلب دراسات طويلة لم تتيسر للشباب الذين قاموا بالثورة وأصبحوا إزاء ذلك أمام خطر عظيم .

فكيف يمكن أن نستدركه بسرعة والوقت لدينا محدود وسياق الأحداث لابد أن يكون سريعًا حتى لا تبرد حرارة الثورة والحماسة له ؟

* * *

(٣)

في هذا الكتاب
ما يمكن أن يقدم ــ إلى حد ما ــ ذلك

قد يكون من الضروري من باب التعريف بكاتب هذه الكلمات وحتى يكون لدى قارئها ثقة فيها أن نقول إنه تعرض للعمل السياسي من سنة ١٩٤٦م عندما ألف كتاب «ديمقراطية جديدة» وعندما كوَّن «حزب العمل الوطني الاجتماعي» الذي كان هدفه «إنهاء فترة الانتقال الحضاري ما بين العهد القديم لهذه البلاد العريقة وما بين العهد الجديد الذي جاء مع مدافع نابليون التي كانت رمزًا لقوة العهد الجديد على تدمير العهد القديم» .

وكما ترون فإن هذا الهدف الذي تتناهى فيه أعمار المفكرين والساسة ما كان يمكن أن ينجح ، ولهذا طويت صفحة الحزب ، ولكنها لم تقطع العلاقة بينه وبين الفكر السياسي ، كما أنه استفاد فائدة كبرى من الفكر الاشتراكي دون أن يصاب بدائه العياء من تعصب وضيق أفق ، كما استلهم الفكر الإسلامي بفضل الوشيجة التي جمعته بالإخوان ، وظل هذا كله من سنة ١٩٤٦م حتى الآن أصدر خلالها عددًا من الكتب لم يقسم

لها الانتشار ، ولم يتأت الانتشار إلا عندما بدأ يكتب في الصحافة أولا «القاهرة الأسبوعية» ثم في عدد من الصحف اليومية حتى انتهى به المطاف إلى جريدة «المصري اليوم» ولعلها أكثر الصحف اليومية المستقلة انتشارًا حيث تتصدر كلمته الصفحة في كل يوم أربعاء ، وحدثت عوامل أخرى يسرت له سبل النشر بحيث توالت الكتب وجاوزت المئة عددًا .

لقد كتب هذا رغم أنه أزهد الناس فيه ، ولكن لتعلموا أن من يكتب إليكم ليس كاتبًا هاويًا ولكنه أمضى ستين عامًا على الأقل في تفكير .. وكتابة .. ونشر ، حتى وصل إلى سن التسعين دون أن يفقد حماسه للإصلاح أو مقدرته على الكتابة ، وفي الوقت نفسه لم تعد له مطامع وأمله الوحيد هو أن يُترك على مكتبه ليواصل رسالته الفكرية .

إنه عندما كتب في «المصري اليوم» فإن ذلك كان لغرض واحد هو تعريف الرأي العام المصري على خلاصة تجربة البشرية في محاولتها الوصول إلى الكمال والإبداع وبالذات قضية الشعب والحكم والإسلام والاشتراكية والمرأة والفنون والآداب بصورة تتسم بسعة الأفق وملاحظة الاعتبارات العديدة .

* * *

قد يعين القارئ على استيعاب مادة هذا الكتاب أن نشير مجرد إشارة إلى بعض المقالات ذات الأهمية الخاصة . فالكتاب بصفة عامة يدعو للحرية في الفكر والقول والتعبير لهذا لم يكن عجبًا أن نجد أولى مقالات الكتاب «الحرية .. الحرية .. الحرية» يتلوها مقالة عن أن «الحرية تبني سقفها» ، يتلو ذلك مقال عن العمال باعتبارهم «الجيش المدني للشعب» ، وهناك أربع مقالات عن «الضبعة» وهي المركز المختار للدراسات النووية والذرية التي يريد رجال الأعمال جعلها منتجعًا سياحيًا ، يتلوها مقال ينتقد سياسة بيع الأراضي للأثرياء العرب ، يتلوها سلسلة مقالات عن التعذيب تعتبر من أهم ما كتب عن هذا الموضوع الهام أولاها بعنوان «التعذيب في أقسام البوليس أولى

بالاستجواب من الحجاب» ، وثانيها «التحقيق مع ضباط البوليس له أصول أخرى» ، وثالثها «حرصًا على سمعة ضباط البوليس» ، ورابعها إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان «التخشيبة أسوأ من السجن» ، وأخيرًا «محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية عار على القضاء وانتهاك للدستور» ، وأخيرًا فهناك مقالان عن الإضراب أولهما «حق الإضراب المقدس» ، والثاني عن إضراب العمال بعنوان «ستون يومًا إضرابًا هل نترك هؤلاء العمال يموتون أو يقهرون» .

أما عن القسم الثاني الذي يمكن أن يفيد قادة الثورة فائدة جزيلة لأنه يضع خطوطًا عريضة للقضاء على الأوضاع القديمة وإرساء أوضاع جديدة ويتنبأ بالتغيير ، فهناك مقالات تتنبأ بالتغيير أولاها بعنوان «التغيير .. آت .. آت» وقد نشرت بجريدة القاهرة في ٢٠٠٣/٥/٣م ، والثانية بعنوان «عندما تهب رياح التغيير» وفي هذه المقالة أشرنا إلى أن خطأ كرومر في «محكمة دنشواى» أدى إلى إقالته بعد أن حكم مصر لمدة عشرين عامًا ، واستطرد المقال «وأزعم أننا اليوم أمام مثل هذا الحادث ، فعندما حاصر اثنان من عتاولة المخبرين من ذوي الماضي الإجرامي شابًا يدعى خالد سعيد كان في مقهى فقيدوا يديه خلف ظهره وأخذا يضربانه بوحشية ودفعوا رأسه في شريحة رخامية وسحلوه حتى مدخل إحدى العمارات وظلا يضربانه وهو يستغيث حتى مات بعد أن تهشم وجهه وتساقطت أسنانه» ، واستطرد المقال إن الجو كان مهيئًا في الداخل والخارج لأولى انطلاقات حركة التغيير ، وكتب هذا المقال في ٢٠٠٨/٦/٣٠م ، وثمة مقال ثالث تحت عنوان «٢٠٠٧ بداية النهاية» ، والرابعة بعنوان «نزولاً على إرادة الشعب .. كيف تعمل قيادة التغيير» ، ونشر هذا المقال في جريدة البديل اليومية في ٢٠٠٨/١٢/١م ، وبعد هذه المقالات التي تنبأت بالتغيير أثبتنا المقالات التي كتبت بعد أن بدأت الثورة أولى جولاتها وكانت الأولى بعنوان «نهاية الجمهورية الأولى ١٩٥٢م ـــ ٢٠١١م» ، والثانية «نزولاً على إرادة الشعب» ، والثالثة «الثورة تجابه منعطفًا خطيرًا» ، وكانت الرابعة «قضية العمل والعمال بعد ثورة ٢٥ يناير» ، وكانت الخامسة والسادسة على التوالي بعنوان

«جمعة ميدان التحرير (١) و(٢)» ، أوضحنا في الثانية الكيفية التي يمكن أن يأخذها شكل الثورة ليكفل لنفسه وجودًا دائمًا ، وعبرنا عن مخاوف الانقضاض عليها أو محاولة تمييعها ، وبعد هذه المقالات التي كتبت بعد الثورة عدنا إلى كتاباتنا القديمة فأبرزنا «التجربة الثمينة المجهضة» ونعني بها تجربة عرابي عندما جمع الجيش والشعب معًا في ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١م وأجبر الخديوي على الاستجابة لطلب وضع دستور جديد وأعتبرها المثال الفريد والناجح لتلاحم الجيش والشعب ، ويتلو ذلك مقالات عن «ما الذي حدث ليلة ٢٣ يوليو؟» ، و«المعايير الدولية للانتخابات البرلمانية» ، و«دعوها فإنها منتنة» .

وعالج القسم الثاني من الكتاب قضية الدستور معالجة مسهبة في أربع مقالات هامة تثير قضايا على أعظم جانب من الخطورة في هذا الموضوع ، وهناك مقالات عن «ما بعد الانتخابات» ، و«إصلاح ديوان القضاء» التي نقترح فيها دمج وزارة العدل في ديوان القضاء وتبعية السجون لها ، وهناك ثلاث مقالات وجهت للإخوان المسلمين تحت عنوان «العمل عبر الأمة وليس الدولة ممارسة للسياسة بأسلوب آخر» .

وعُنى الكتاب بمعالجة القضية الحساسة والشائكة ، ألا وهي مكان الدين في الدولة ، في ثلاث مقالات «الدولة مدنية والأمة إيمانية» ، و«الحضور الإسلامي في الدولة المدنية» ، و«حكاية المادة الثانية من الدستور» ، وهناك مقالتان أولاهما «الإسلام يحقق التكافل الاقتصادي» تقدم فهمًا جديدًا للزكاة ، و«الإسلام يرسي الضمير الاجتماعي» وهو فهم جديد للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وهناك ثلاث مقالات تحت عنوان واحد هو «الحزب الديمقراطي ، الاشتراكي ، الإسلامي .. هو الحل» عالجنا فيه هذه «التركيبة» .

ويختم الكتاب بأربع مقالات عن «التجربة التركية» التي حققت المعادلة الصعبة دولة مدنية لها مرجعية إسلامية فقيها لا تعرض هذه المرجعية باعتبارها إسلامية أي أنها تحقق «جوهر» ما أراده الإسلام

دون أن تصفه بالإسلام . وفي موضوع الدولة والإسلام يوجد خياران : الأول أن تكون الدولة إسلامية تعلن أنها تستهدف تطبيق الشريعة وقد جزمنا بأن هذه الدولة لابد وأن تفشل وأنها ستطبق شعارات الإسلام دون جوهر الإسلام وسنتعرض لاستغلال السلطة للإسلام ، والثاني استلهام الدين في سياسة الدولة بتطبيق مضمون الشريعة وجوهرها دون أن تقدمه باسمه «الشريعة» ولكن باعتباره «العدل» وبهذا تخلص من مأزق إقحام الدين في السياسة .

وقد كان ضروريًا أن تنهج تركيا الخيار الثاني لأن أوضاعها حكمت عليها بهذا ، ولكن ما لم يلحظ أن هذا نفسه كان البديل الأمثل و«رب ضارة نافعة» .

جمال البنا

القسم الأول
التعبئة الفكرية
ما قبل الثورة

[١]
الحرية .. الحرية .. الحرية(*)

في إحدى أمسيات عام ١٩٥١م ، وفي دار الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقاً) بشارع ضريح سعد ، أو البيت الأخضر كما كان يطلق عليه جلس الأستاذ أحمد حسين ليكتب افتتاحية مجلة الاشتراكية ، وكانت الافتتاحية بعنوان «الثورة .. الثورة .. الثورة» ، وكان المانشت بالحبر الأحمر وبحروف رقعة غليظة ويشغل قرابة ربع الصفحة .

ولم يسجن الأستاذ أحمد حسين ، بل حتى لم يحقق معه .

كان الأستاذ أحمد حسين رحمه الله داعيًا مطبوعًا ، وكان فيه شيء من مقدرة السيد المسيح الذي يجعله يحول صياد السمك الفقير إلى صياد الجماهير .

ولم أكن أعرفه معرفة شخصية ، ولكن عندما أفرج عني من المعتقل عام ١٩٥٠ زارني مهنئاً ، وكنا قد آوينا إلى شقة متواضعة في أحد أزقة القاهرة بعد أن خسرنا شقتنا الرحيبة الواسعة التي تطل على أجمل شارعين في الحلمية : شارع إلهامي وشارع تيمور .

عندما زرته لأشكره وأعبر له عن تقديري ، اقترح علي الانضمام إلى الحزب الاشتراكي ، ولكني أوضحت له أن موقفي المقرر هو عدم الانضمام إلى هيئات أو أحزاب ، بما في ذلك الإخوان المسلمين ، التي كانت أقرب إلي من أي هيئة أخرى ، ولكن يمكن التعاون معًا في بعض مجالات النشاط ، وقَبِلَ هذا ، فأخذت أكتب بعض المقالات في الاشتراكية ، وكنت معه ونحن نتفحص مجموعة من صور شحاذي القاهرة ونختار أشدها بؤسًا لتملأ الصفحتين المتقابلتين من الاشتراكية تحت مانشيت عريض «رعاياك يا مولاي» .

(*) نشر بجريدة القاهرة مايو ٢٠٠٣م .

كما أسست قسم خدمة الشباب الذي انضم إليه عدد من طلبة الجامعة في الحزب ، لعل بعضهم لا يزال باقيا يذكره ، ولابد أن أعمارهم الآن ما بين الستين والسبعين .

في هذا الوقت كان أحمد حسين ، كما كان إحسان عبد القدوس يهيئان المجتمع المصري للثورة ويعدان الجماهير لتقبلها .

* * *

وقد حدثت «الثورة» وإن لم تكن بالصورة التي أراداها تمامًا ، وفى إحدى مراحلها ، كلنا معا من ضحاياها ، كما كان شأن معظم الصحفيين الأحرار .

اليوم نحن الآن في حاجة إلى شعار صريح جريء مثل شعار الثورة .. الثورة .. الثورة ، فالبلاد تقف على أبواب منعطف خطير ، والبشرية كلها تقف على مفصل من مفاصل التاريخ .

ما هو الشعار الذي يحمل روح العهد المقبل والمرحلة الجديدة ؟

لسنا في حاجة إلى برامج مفصلة ، فهذه من السهل وضعها في أحسن صورة ولدينا عدد كبير من الخبراء في وضع مثل هذه البرامج ..

نريد شعاراً يبلور الروح التي هي مفتاح العهد ، وأداة التغيير .

لا أجد هذا الشعار إلا في «الحرية.. الحرية.. الحرية» .

* * *

عندما أصدرت كتابي «مطلبنا الأول هو الحرية» ، تساءلت في مقدمته: لماذا يكون مطلبنا الأول هو الحرية ، وليس تطبيق الشريعة مثلاً أو حتى أن تكون كلمة الله هي العليا .

ورددت على هذا التساؤل ...

لأن الحرية هي التي تكفل لنا المناداة بهذه المبادئ أو النظم التي نؤمن بها ، وبدون الحرية لن نستطيع أن ندعو ــ ومن باب أولى نعمل ــ لها .

وحتى إذا حققنا هدفنا ، فإن الحرية هي التي توضح لنا أولاً بأول ما نقع فيه من خطأ أو ما يحدث من انحراف ، وهذا أمر لابد منه لأننا لسنا ملائكة وليس لنا عصمة الأنبياء ، فالحرية هنا هي التي تكشف لنا الأخطاء فنصححها أولاً بأول ، ولو لم نكشفها لتفاقمت حتى تهدم كل ما عملناه .

من هنا كان إيماننا بالحرية ..

وكان هذا الإيمان بالنسبة لحرية الفكر لا يعرف حداً .

ويتملكنا الرثاء عندما يقول البعض نعم نحن نؤمن بالحرية أيضاً ، باستثناء الثوابت ، أو القوانين أو الدستور ، فضلاً عن الخطوط الحمراء التي من يجاوزها فذنبه على جنبه ! فنقول إن حرية الفكر لا تعرف قيداً عليها وهذه الموضوعات بالذات هي أهم ما يجب أن تتوجه إليها الحرية حتى لا تتوثن أو تأسن .

لقد دعانا القرآن الكريم لأن نفكر في عظمة الله تعالى وأن نتدبر القرآن ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ، فكيف يدعون على الحرية محرمات ؟ وهل هناك مقدسات أعظم من الله تعالى ومن «القرآن» ؟

إن مصيبتنا الحقيقية أنه ليس هناك بين الفصائل التي توجه المجتمع ، من يؤمن بالحرية حقا ، «فالمجتمع المصري يخضع لتوجيه ثلاث مجموعات» :

المجموعة الأولى : اليسارية والماركسية .

المجموعة الثانية : العسكرية .

المجموعة الثالثة : المؤسسة الدينية التقليدية .

إن عداء الحرية أصل عريق في الفكر الماركسي ، وعندما عرض دستور جوتا على ماركس ووجد فيه «دولة حرة» ، استنكر ذلك وقال : دولة حرة .. ما هذا ؟

وأراد ليبكنخت الألماني أن يرضيه فحذف من اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني كلمة «الديمقراطي» ، وأصبح اسم

الحزب حزب العمال الاشتراكيين الألمانيين ، ولكنه لم يرض لأنه كان يريد النص على ديكتاتورية البلوريتاريا .

أما لينين فيمكن القول دون مبالغة أنه أكبر عدو للحرية في العصر الحديث فهو الذي أحدث شعار لا حرية لأعداء الشعب! وهو الذي حول أسماء الأحزاب الاشتراكيين الديمقراطيين إلى الحزب الشيوعي ووضع ٢١ مادة تجعلها هي والنقابات أسيرة جسدًا وروحًا للكومنترن ، واستأصل المعارضة سواء كانت أحزابًا أو صحفة وأوجد أكبر جهاز مخابرات عرفه التاريخ وأسماه «درع الثورة» وأطلق يده في قتل كل من تحوم حوله شبهة .

أما زميله تروتسكي – وزير الدفاع ، ووزير الخارجية – فإنه ألف كتابا باسم «دفاع عن الإرهاب» ندد فيه بنقد قطب الاشتراكية كاوتسكي وقال إن الإرهاب جزءٌ لا يتجزأ من آلية الدولة الاشتراكية ، ليس فحسب لاستخدامه ضد أعدائها ، ولكن ليكون سيفاً مصلتا على أصدقائها ودعا إلى «عسكرة» العمل ، وأن يصبح دور النقابات تكتات تعبئ العمال لتحقيق خطة التنمية وتتبع قواعد الضبط والربط العسكري .

وقد كان الاتحاد السوفيتي هو مدرسة الدولة الشمولية التي تعلم منها هتلر وموسوليني .

هذا هو موقف الاشتراكيين وأحفادهم اليساريين من الحرية ، وهم اليوم الذين يتباكون عليها ، وفي الوقت نفسه يقبضون بيد من حديد على أجهزة الإعلام .

أما الجهاز العسكري فقد بلوناه وعشنا مآسيه وجرائمه من ١٩٥٢م حتى الآن بما في ذلك الاستئثار بالحكم وانتخابات ٩٩% وحل الأحزاب (أو تكوينها بالإذن!) والمعتقلات والتعذيب وهزيمة ١٩٥٦م التي كانت بروفة للهزيمة الكبرى ١٩٦٧م التي أخرتنا مائة سنة إلى الوراء ولا تزال نتعثر في عقابيلها .

إن مبدأ العسكريين في العالم أجمع ، هو «الطاعة» والضبط والربط ، وما أبعد هذا عن الحرية ؟

أما المؤسسة الدينية وقلعة الفقه السلفي فهي تقوم على التقليد ، أي أداء العمل دون السؤال عن حكمته ، وهم يدعون الاجتهاد بأفواههم ولو علموا أن أحدًا له رأي يختلف عن الشافعي أو أبى حنيفة أو أنه يفكر في وضع مذهب خامس لحشروه في جهنم .

إطباق هذا الثالوث الرهيب الذي لا يؤمن بالحرية على المجتمع المصري جعله مظلمًا ، يختنق ويتململ ويهمد ولا يستطيع انطلاقاً، ولا يحقق إبداعاً ولا يأتي بإضافة .

كان الشعار قبل ١٩٥٢م هو الثورة .. الثورة .. الثورة ، أما اليوم فالشعار هو الحرية .. الحرية .. الحرية .

العالم كله يريد الحرية ...

والشعب بأسره يريد الحرية ، يريد الحرية بحق وحقيق .

لا قوانين سيئة السمعة ، ولا قوانين طوارئ .

حرية كاملة بما في ذلك إقامة الأحزاب والمعارضة السياسية ، وإصدار الصحف وتكوين النقابات والجمعيات .

لا اعتقالات ولا تعذيب ولا محاكم عسكرية أو أمن دولة .

الشعب يريد مجلس نواب حقيقي لا رمزي .

مجلس نواب يملك سحب الثقة من الوزارة ومناقشة الميزانية كاملة .

أعطوه الحرية حتى لا يضطر لأخذها بيده .

أعطوه الحرية حتى لا يأتي من يدعيها ويريد تطبيقها بالحديد والنار والمدافع والقنابل .

إن لم تفعلوا فستلقون بالشعب الذي يريد الفرار من رمضاء الداخل إلى نار الأمريكان وبئس المصير .

❀❀❀

[٢]

الحرية تبني سقفها(*)

الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا ـ من أفضل ـ إن لم يكن أفضل مفكرينا ، وأنا معجب بصراحته وصدقه واستقامته وشجاعته ، ومنذ أسبوعين تقريبًا ، بعد أن ألقى البابا بنديكت السادس عشر محاضرته المنكودة ، كان رد الدكتور العوا من أفضل الردود وأكثرها حزمًا وعزمًا وفهمًا للقضية .

ولكن جاء في هذا الرد أنه لا يخشى على المسلمين إلا أمرين كان أولهما : الحرية التي لا سقف لها ، وذكرتني هذه الإشارة بمحاورة قديمة دارت بيننا على هامش لقاء ، لعله كان في نقابة الصحفيين عندما قال لي : «أنا أؤمن بحرية الفكر أما حرية التعبير فيجب أن تخضع للقوانين والدساتير» ، وأذكر إني قلت له : «لو قيدت حرية التعبير بالقوانين والدساتير ، لما كانت هناك قوانين ولا دساتير ؛ لأن حرية التعبير هي التي أوجدتها ، وما كان الملوك ليتنازلوا طواعية عن حقهم الإلهي في الحكم ، إلا لأن الشعب ـ بفضل حرية التعبير ـ أجبرهم على ذلك» .

تذكرت هذا عندما قرأت تحفظه على الحرية وافتراضه وضع سقف للحرية ورأيت أنه مازال عند موقفه .

وأنا أعيد هذا إلى العقلية القانونية للدكتور العوا ، فهو قانوني ضليع ، والقانوني يختلف عن المشرع اختلاف الشرع عن القانون .

فالشرع يأتي من الله ، أو من الأنبياء ، أو من الفلاسفة والأحرار الذين يؤمنون بالحق المطلق لحرية الفكر ، وإن حرية التعبير هي جزء من حرية الفكر .

وأذكر هنا أن رسولنا العظيم ﷺ كان من أوائل الذين دعوا إلى حرية التعبير عندما كان يقول لكفار قريش : «خلوا بيني وبين الناس» ،

(*) نشر بتاريخ ١٥/١١/٢٠٠٦م ، في «جريدة المصري اليوم» ، العدد (٨٧٨) .

ذلك أن قريشًا كانت ترسل وراءه أحد أتباعها ، فما أن يدعو الرسول أحدًا إلى الإسلام حتى يتدخل هذا التابع ، ويقول : «لا تسمعوا له ، لو كان فيه خير لكانت عشيرته أولى به» .

موقف الرسول ﷺ هنا هو الموقف الذي وقفه القرآن ، عندما أوجب حرية الدعوة .

أما موقف القانوني فهو موقف الذي يأخذ الشرع ليقننه ملاحظًا مصالح وأوضاع المجتمع وتوافقه مع سلطة الحكم واعتبارات أخرى عديدة من ضروريات التطبيق بحيث يكون القانون تعبيرًا عن المجتمع ، ويصدق ما لاحظه ماركس من أن القوانين لا تصنع المجتمعات ، ولكن المجتمعات هي التي تصنع القوانين .

ونجد كبار قانونيينا في الأئمة الذين وضعوا أصول القانون الإسلامي أو الشريعة ، والدكتور العوا ينتمي إلى هؤلاء .

فما وضعه الأئمة هو عن تفاعل الشريعة بأوضاع المجتمع بحيث صار تعبيرًا عن هذين .

وأذكر هنا كمثال لاختلاف الشريعة التي يضعها الفقهاء عن الشريعة التي جاء بها القرآن ، وما موقف الشريعة الفقهية من قضية الردة إلا مثال على ذلك ، فقد حرمتها كل المذاهب الفقهية على حين أعلن القرآن مرارًا وتكرارًا حرية العقيدة .

ولا أريد أن أمضي طويلاً في هذه الناحية فما دمنا ندافع عن الحرية ، فمن البديهي أن نتلقى ونستقبل كل الآراء المخالفة ، وإلا لما كانت حرية .

ما أريد أن أقوله : إن الحرية يمكن أن تصنع سقفها ، وإن افتراض «وضع» سقف لها من خارج إطارها ، يتناقض مع طبيعتها ، ويمكن أن يكون سدًا أو حتى شلاً لها .

إن الحرية يمكن أن تضع سقفها ـ خاصة في مجتمع إسلامي ـ يعطي حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل فرد ، فطبيعي أنه في هذا المجتمع إذا رأى أحد الناس أن الحرية قد سمحت بشذوذ أو شطط ، فإن من حقه أولاً كفرد يؤمن بالحرية ، وثانياً كمسلم يؤكد الإسلام صحة هذا المبدأ ، أن يطالب بتعديل ، أو تغيير .. إلخ ، وعندئذ ينبري ثان ليقول أن المتدخل له حق في جانب وخالف الحق في جانب آخر ، ولكن يظهر ثالث ورابع وخامس وسادس ، ويصبح الموضوع سجالاً مفتوحًا يتمخض في النهاية عن الرأي الأمثل الذي يمثل الوجوه المتعددة للموضوع ، بحيث لا يأتي القرار ممثلاً لوجهة نظر مفردة .

ومن هنا قالوا «الحقيقة بنت البحث» .

إن كل لعبة لها قواعدها التي بدونها لا يمكن أن تمضي اللعبة ، ولها أيضًا حكمها الذي يلحظ هذه القواعد ويحول دون مخالفتها . والحرية ـ رغم امتيازها ـ ليست استثناء ، والجديد أن قواعد اللعبة توضع بممارسة اللاعبين ، ومن وضعهم حرصًا على اللعبة ، وأن الحكم ملزم بتطبيق هذه القواعد بالذات ، وليس له أن يخرج عنها أو يأتي بغيرها ، وبهذا يحقق السقف دون تدخل أحد خارج أسرة الحرية ، حتى لو كان الحاكم مثلاً الذي يكون بمثابة الموت للحرية ، وحتى لو تقنع هذا الحاكم بمختلف الأقنعة أو تزيا بمسوح الدفاع عن «المصلحة العامة» ، أو النظام العام ، فهذا كله إنما يقوم على حساب عمل الحرية ومضيها .

ونحن نعترف ـ مع هذا كله ـ أنه يحدث كما يحدث الآن في بعض مجتمعات الغرب ، أن تميل الحرية إلى شطط يهدد ـ في مجموعه ـ المجتمع ، ولكن هذا لا يحدث إلا عندما ينتاب المجتمع كله مرض يوهن إرادة كل ـ أو معظم ـ أفراده ، فلا تظهر فيه المعارضة التي تقاوم هذا الشذوذ والشطط ، ويكون العيب هنا ليس عيبًا في الحرية ، وإنما في المجتمع .

وأعتقد أن المجتمعات الإسلامية لا يمكن أن تنزلق إلى منزلق الشطط خاصة في التحليل والترخص الذي انزلقت إليه بعض مجتمعات

الغرب ، لأن القرآن الكريم ومواقف وسياسات الرسول ﷺ عمقت الشـعور بالمسئولية ، وأرهفت حاسة الإيمان بحيث أصبحت حارسة للقيم ، حائلة دون تجاوزها ، وفي الوقت نفسه فإنها تحول تحريم الحكام أو الفقهاء .

لقد أنزل الإسلام إلى ساحة الملعب قوة جديدة ،هي قوة «الإيمان» الطوعي الحر ، وبهذا أوجد ضمانًا فريدًا يقوم على الحرية (لأنه صادر عن إيمان حر) ، وفي الوقت نفسه يحمي الحرية من الزلل .

وهذه هي ميزة الأديان التي لم تتوفر في غيرها كالفلسفة مثلاً ، والتي يمكن أن يشوهها الفقهاء .

وهذا هو السبب في أننا نتمسك بالقرآن دون الفقهاء ، ونقول وسنظل نقول ، ما قاله الرسول : «خلوا بيني وبين الناس» ، الأمر الذي يعني «حرية التعبير» .



[٣]

العمـــــال
الجيش المدني للشعب .. (*)

العرف السائد أن العمال يمثلون إحدى طبقات الشعب ، شأنهم شأن الفلاحين أو الجنود أو التجار أو المهنيين ، وعادة ما يطلق عليهم الطبقة العاملة ، وتمثلهم جماعيًا النقابات التي يضمها اتحاد عام ، ويتركز كفاحها حول ظروف وشروط العمل .

ولكن تقصي تاريخ الأمم يبرز صورة أخرى للعمال ، هذه الصورة هي أنهم في كثير من الحالات ، يصبحون الجيش المدني للبلاد ويقومون بأدوار قومية يمكن أن تصل إلى تغيير نظام الحكم تغييرًا كاملاً كما حدث في بولندا ، عندما قادت نقابة التضامن جموع العمال الذين أصبحوا جيشًا مدنيًا ، ليقضي على الحكم الشيوعي المدجج بالسلاح والذي يعمل في خدمته الجيش والبوليس ، إن جيش الشعب اكتسح جيش الحكومة ، وأحل الديمقراطية محل الشيوعية .

ولم يأت انتصار «التضامن» سهلاً ، إن الحكومة الشيوعية بحزبها وبجيشها ، وبتأييد الاتحاد السوفيتي قاومت وسلطت جنودها على العمال ، وسقط الكثير من العمال قتلى وجرحى ، ولكن الكتلة لم تتأثر ولم تفقد ثباتها وتماسكها ، وبقدر ما سقط من قتلى وجرحى ، بقدر ما كانت خسارة الحكومة ، وبقدر ما كان ذلك إيذانًا بأنها ستفشل في النهاية .

وأعلنت التضامن أنها تريد أن تقوم بتغيير سلمي يحقق للشعب مطالبه في الحرية والديمقراطية ، وأنها ترفض العنف ، كما أن هدفها محدد وهو الديمقراطية ، وانتصرت في النهاية ، ولأول مرة يعقد في دولة كانت تحكمها الشيوعية الباطشة انتخابات حرة جاءت بزعماء وقادة

(*) نشر بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٧ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١٢٠٧) .

التضامن إلى الحكم وأصبح ليش فاونسا ، عامل ميناء جنداسك رئيسًا للجمهورية .

وليست هذه حالة فريدة ، فهناك حالات عديدة للطابع القومي والمدني للعمال ، ففي مرحلة متقدمة من التاريخ البريطاني عندما كان النظام الانتخابي الإنجليزي متخلفاً غاية التخلف ، لأن قواعده وضعت منذ أربعمائة سنة دون أن تتغير ، في حين أن الأوضاع الصناعية والإنتاجية تغيرت تغيرًا جسيمًا في أعقاب الثورة الصناعة في منتصف القرن الثامن عشر ، وكان من أكبر صور هذا التغيير ظهور العمال كقوة كبيرة فعالة ، وظهور الصناعة وخاصة صناعة الفحم والحديد في مناطق كانت مهجورة ، وأدى هذا إلى أن يكون لمنطقة مهجورة حق ترشيح نائبين في حين تحرم منطقة مزدحمة بالسكان ، لأن المنطقة المهجورة كانت من ٤٠٠ سنة آهلة بالسكان ، ولكن سكانها هاجروا إلى المناطق التي توجد فيها مناجم الفحم والحديد عماد الصناعة الحديثة فسكنوها ، ولكن لما كانت مهجورة من قبل فلم يكن لها حق ترشيح نائب واحد ، وهذا مثال واحد من أمثلة الخلل في النظام الانتخابي البريطاني .

تصدى العمال لإصلاح عيوب النظام الانتخابي البريطاني عام ١٨٣٨م وعكفوا على وضع «ميثاق» انتخابي جديد يقوم على ست نقاط هي :

(١) إعطاء حق الانتخاب لجميع الذكور .
(٢) أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري .
(٣) المساواة والعدالة في تقسيم الدواء .
(٤) إلغاء اشتراطات الملكية في المرشحين لعضوية مجلس العموم .
(٥) منح أعضاء مجلس العموم مرتبات .
(٦) أن يكون البرلمان سنويًا .

وقدمت المطالب الستة لعمال كل مصنع كي يوقعوا عليها ، وجمعت الأوراق وألصقت بعضها إلى جنب بعض بحيث أصبحت

شريطاً طويلاً لف بحيث أصبح يمثل «بكرة» ضخمة أطلق عليها «الميثاق» يحمل على عربة كبيرة وتقدم لمجلس العموم ، وحملت الحركة اسم الميثاقية Chartism ، وتطلب تحقيق ذلك عقد آلاف الاجتماعات في مئات المصانع حتى قيادة الحركة وتملكت الحماسة العمال وأطلقوا على مركزهم «وستمنستر الشعب في مواجهة وستمنستر الحكومة» ، أي مجلس العموم .

وقدم الميثاق ثلاث مرات خلال الفترة من ١٨٣٨ ـ ١٨٤٨م ، وبلغت التوقيعات عليه آخر مرة بضعة ملايين وقاربت الحماسة المحمومة حد الثورة ، وأصبح الحديث عن السلاح والبحث عنه أمراً مألوفاً ، وعادت مرة أخرى فكرة الإضراب العام طوال شهر مقدس حتى ينفذ الميثاق ، وحصنت الحكومة لندن ومواقعها ، وعبأت جنودها ، وجاءت بالدوق ولنجتن العجوز قاهر نابليون وبطل وترلو ليشرف على تحصينات مدينة لندن .

مع أن مجلس العموم رفض الموافقة على الميثاق في كل مرة من المرات الثلاثة ، فإن كل المطالب الستة تحققت باستثناء أن تكون مدة الدورة الانتخابية سنة ـــ إذ ظهر أن هذا غير عملي ، وتحقق آخر المطالب ـ أن يمنح النواب مرتبات عام ١٩١٣م عندما بدأ انتخاب نواب من العمال .

هذه صفحات مطويات لا يعلمها أساتذة القانون الدستوري ، ولا تدرس في كليات الحقوق ، وكانت هي التي حققت الإصلاح الإنتخابي في بريطانيا ، وكان الذي قام بها العمال .. الجيش المدني للشعب .

وهناك تجربة أخرى أثبتت الدور القومي الكبير للعمال حدثت في ألمانيا في مارس سنة ١٩٢٠م فقد تمردت إحدى فرق الجيش الألماني على الحكومة ، ورزقت تأييد الجنرال «لودندورف» ، وعندما أمر وزير الدفاع الجيش بأن يرد الفرقة المتمردة قال القائد العام : إن الجيش لا يحارب الجيش ، إذ عندما يحدث هذا فإن أواصر الزمالة بين هيئة

الضباط تتلاشى ، وأسقط في يد الحكومة ، لأن الفرقة المتمردة بدأت تسير نحو برلين بعد أن ترأسها أحد الجنرالات ويدعى «كاب» .

في هذا المأزق تحرك العمال فدعا اتحاد النقابات الشعب إلى الإضراب العام وأيدت الحكومة هذه الدعوة ، وقاد الزعيم النقابي العتيد كارل ليجن الإضراب وكانت النتيجة رائعة فقد شل الإضراب كل المرافق وتوقفت كل وسائل الحركة الصناعية والحياة والمرافق والخدمة المدنية ، ووقفت الطبقة العاملة وقفة رجل واحد بحيث لم تستطع القوات الزاحفة أن تفيد من انتصارها بشيء واضطربت في يدها الأمور فاضطرت إلى أن تنسحب ، وتعود من حيث جاءت وفر كاب إلى تمبلهوف حيث كانت تنتظره طائرة أقلته إلى السويد ، بينما اتجه لودندورف إلى ميونيخ .

وفي تاريخنا المعاصر تجربة موحية وإن لم تقم على العمال ، فعندما أصم الخديوي توفيق أذنيه عن إصدار دستور ، وعندما استسلم لتوجيهات الإنجليز والفرنسيين جمع «الأميرالاي» أحمد عرابي الجيش يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١م بعد أن اتصل بكل القيادات الشعبية ، ودعاهم للحضور معه ، حتى امتلأ ميدان عابدين بهم ، واضطر الخديوي لأن ينزل من قصره ، ويقابل أحمد عرابي الذي طالبه بإعلان الدستور وتعيين وزارة جديدة ، وأذعن الخديوي لأنه رأى الجيش والشعب يحيطان بقصره .

في هذا اليوم المجيد كان الجيش هو الدرع للشعب ، إذ لم يكن هناك تنظيم عمالي يقوم بهذه المهمة ، وكان الجيش وقتئذ هو جيش الشعب ، وليس جيش الحكومة .

أما وقد أصبح الجيش جيش الحكومة فإن «الجيش المدني» للوطن هم العمال .

* * *

إن سياسة الحكومة وضعت القوى الشعبية في مأزق ، وقد استطاعت أن تقيد الأحزاب ، كما أخذت بين كل يوم وآخر تعتقل

مجموعة من الهيئة الوحيدة التي تستطيع أن تحرك الجموع والجمهور حتى أصبحت عاجزة عن أن تبت في أمرها ، ولم يعد في البلاد قوة منظمة ، لها جمهور عريض ، ولها تمثيل شعبي إلا الحركة النقابية ، إنها وحدها التي تستطيع عندما تتحرك أن تقود حركة التغيير .

بالطبع ليس هذا أمرًا سهلاً ، فلابد أولاً أن تتعاون النقابات المهنية ـ نقابات المهندسين والأطباء والمحامين .. إلخ ، مع اللجان النقابية في المصانع ، والمرافق ، لأن قيادات النقابات العامة والاتحاد العام ارتبطت بالحكومة ، وخانت ولاءها للعمال وأصبحت أعضاء في الحزب الحاكم ، فسقطت تمامًا من عيون العمال ولم تعد ذات مصداقية تمثيلية لهم ، وهناك يعد اتحاد بديل كما أن الكتل النقابية في صناعة الغزل والنسيج ، والمرافق ، والسكك الحديدية كلها ستؤيد حركة التغيير ، وستضع يدها مع يد المهنيين ، فالنقابات المهنية ليست إلا الوجه الآخر لعملة واحدة هي قوة العمل ، وقد وضعتهما الحكومة في خندق واحد .

ولن تسكت الحكومة ، خاصة وأنها تدس جواسيسها وأعوانها في كل تكتل ، ولكن هذا لن يفيد وستتكرر قصة التضامن ، وسيقوم التكتل العمالي بإضراباته ومظاهراته وستسلط الحكومة الأمن المركزي وسيسقط قتلى بالمئات وجرحى بالآلاف ، وسيؤدي هذا نفسه إلى ترعزع الحكومة وستفقد البقية الباقية من المصداقية ، وفي النهاية سينقلب جنود الأمن المركزي ضد الحكومة ، فهم أولاً وآخرًا من الشعب وإليه .

يمكن لمثل هذه الحركة أن تضع خطة لتغيير شامل ، وفي الوقت نفسه سلمي ، وتقوم هذه الخطة على إلغاء كل القوانين التي تقيد الحريات وأن تجري انتخابات في بيئة حرة ، وبعد إلغاء القوانين سيئة السمعة ، وتحت إشراف القضاء ، وتحت مراقبة منظمات المجتمع المدني حتى يُنتخب مجلس يمثل الشعب حقاً .

أي أن الحركة ستعمل في إطار دستوري سلمي ، لأن حق التظاهر ، وحق الإضراب هما من الحقوق المشروعة لكل الجماهير ، ولكل الهيئات النقابية ، ولأن هدفها انتخابات ديمقراطية حقاً وصدقاً ،

وهذه لا يمكن تحقيقها إلا بعد إلغاء كل القوانين الاستثنائية الكابتة للحرية ، ويمكن لعمال الغزل والنسيج ولنقابة المهندسين أن يتوليا المبادأة وستتبعهم جماهير الشعب المتعطشة للتغيير بحيث تأخذ الشكل القومي .

إن مظاهرة تضم ثلاثين ألفاً ستجعل الحكومة تتردد في أن تطلق عليها النار ، ولو أطلقت فسيكون في ذلك نهايتها ، وقد يرفض الأمن المركزي وجنود الجيش إطلاق النار ، وأنا متأكد أن الحماسة ستتملك الجماهير لأن لحظة الخلاص قد حانت ، فلن تخشى أن تقابل النار بصدورها .

ختام الكلام :

قرأنا عن صفقات بين الفضائيات والدعاة الجدد من ذوي الذقون الطويلة والذقون الحليقة بعشرات الألوف من الدولارات ، وقرأنا عن مقرئ قرآن رفض أن يبدأ القراءة ما لم يستلم ثلاثين ألف جنيه عدًا ونقدًا ، أما هنا ، فإن كبار الضيوف تستضيفهم الفضائيات دون أن يأخذوا شيئاً ، وقد استضافتني «الحرة» مرتين ، في الأولى كانت عقب إنشائها سلموا لي ١٥٠ دولارًا مع الاعتذار ، وفي الثانية لم يدفعوا شيئاً رغم أنهم أذاعوا اللقاء أربع مرات في يوم واحد ! أما «دريم» فلم نأخذ منها شيئاً ، وفي اللقاء الأخير (برنامج عم يتساءلون) وقد كان حلقتين أعطونا ظرفاً مغلقاً به ٢٠٠ جنيه في المرة الأولى ، وفي المرة الثانية ظرفاً مغلقاً به ١٥٠ جنيهًا ، واتصلت بالسيد أحمد عبدون وقلت له إني أريد إعادة مبلغهم ، فعدمه خير منه ، ولكني لا أعرف كيف ولمن يُسلم ، فسألني ، ولما قلت ، قال إن المكافأة وهي ٢٥٠ جنيهًا وهو رقم بخس ولكن نزل إلى ١٥٠ جنيه ، فهل هناك تلاعب أو «خنصرة» ؟ على كل حال لازلت أريد أن أعيد مبلغهم وقد وعدني السيد أحمد عبدون بالاتصال ، ولكنه لم يتصل .



[٤]
كارثة في مجلس الشعب(*)

حاول الأزهر من مدة طويلة الانفراد بالفتوى ، لأنه يرى نفسه الهيئة الوحيدة التي لها حق الحديث عن الإسلام باعتبارها هي ـ وحدها ـ المتخصصة في ذلك ، وأن ليس من المبادئ المقررة في ممارسات المعرفة تطفل غير المختصين على مجال غير تخصصهم ، فلم يسمع بمهندس يتكلم عن القانون ولا بمحامي عن الطب ، ولكن ما أكثر المحامين والأطباء والمهندسين الذين يتحدثون عن الإسلام ، كأنه كلأ مُباح ، وكأن ليس فيه أعلى مستويات الفنية والتخصص .

ولكي يَسوق الأزهر هذه الدعوى ، ويبعد عن الطبيعة الذاتية لها فإنه يتكئ على «فوضى الفتاوى» ، فجاء في «الأهرام» (٢٢/١٢/٢٠٠٦م) تحت عنوان «مجمع البحوث الإسلامية يضع ضوابط للإفتاء» [في خطوة تتسم بالإيجابية تجاه فوضى الفتاوى والمتطفلين عليها من الهواة وغير المختصين الذين ازدحمت بهم شاشات الفضائيات ، وصفحات الجرائد قرر مجمع البحوث الإسلامية مخاطبة وزير الإعلام بالضوابط الواجب مراعاتها في العمل الإعلامي بجميع صوره المقروءة ، والمسموعة ، والمرئية تجاه القضايا الدينية وعلى الأخص ما يتعلق بأمور الحلال والحرام] .

علماء المجمع حذروا من خطورة استعانة وسائل الإعلام وأجهزتها بمن سموهم «أدعياء الفتوى» واستقروا على ضرورة ألا تستضيف البرامج الدينية إلا المتخصصين في الشريعة الإسلامية ، خاصة علوم الفقه الإسلامي ، وأن يلتزم كل عالم بالتحدث في إطار تخصصه العلمي من عقيدة أو حديث ، وتكون الأسئلة الموجهة له مراعية لذلك .

وجاء في «المصور» (١٧ يناير سنة ٢٠٠٧م ص ٤٤) تحت عنوان «فوضى الإفتاء على الهواء» أصدر مجمع البحوث الإسلامية

(*) نشر بجريدة «المصري اليوم» ، العدد ١٦٩٣ ، في ٤/٢/٢٠٠٩

بياناً رسميًا أكد فيه أنه المرجعية الوحيدة للإفتاء في مصر ، وأن له حق التعقيب ـ وحده ـ على فتاوى دار الإفتاء المصرية . البيان يعني ببساطة نهاية عصر فتاوى شيوخ الفضائيات ، الذين تسبب عدد منهم في حالة من فوضى الإفتاء على الهواء مباشرة ، صحيح أن هذه الفتاوى تجد صدى وجمهورًا من البسطاء في مصر والعالم العربي ، لكن بيان المجمع يحاصرها الآن مشككاً في شرعيتها ومصداقيتها . حالة الإفتاء الفضائي تتضخم دون علاج ، والعلماء الكبار يؤكدون أن هناك دخلاء كثيرين اقتحموا الإفتاء عبر الشاشات الفضائية ، فتوالت فتاواهم العجيبة والشاذة تصدم الرأي العام وتتخطى القواعد الشرعية ذاتها .

ويقول د. عبد المعطي بيومي ـ عضو مجمع البحوث الإسلامية ـ بعد أن عمت فوضى الفتاوى من غير المتخصصين الذين يتجرءون على الفتوى دون علم في أحيان كثيرة وعلى فضائيات شتى مما خلق نوعًا من البلبلة في أذهان الناس وشوهت في الوقت نفسه سمعة الدين ونقاءه وسماحته وتيسيره لحياة الناس حتى كان منها الفتاوى القاتلة أبرزها الفتوى القاتلة بقتل السائحين الإسرائيليين ، ووصل الأمر إلى التشكيك في وظيفة المفتي لدى بعض المجتمعات التي تتصدر لتكون مرجعية أولى للإسلام وتهميش علماء المسلمين الحقيقيين ، فأراد المجمع أن يقف وقفة تصحيحية فعمد إلى مناشدة هذه الفضائيات بألا تستعين سوى بأهل الاختصاص في الأمور الدينية والإسلامية ثم أعقب ذلك بتحديد المرجعية في الفتاوى الرسمية لمفتي الجمهورية ، ولا صحة لفتوى من بعده على أن يكون المجمع هو الجهة الوحيدة المنوط بها التعقيب على فتوى المفتي فبمقتضى القانون ١٠٣ فإن المجمع هو صاحب الأمور الدينية والتعقيب على فتاوى المفتي إلا أن ذلك لا يستطيع أن يمنع ما يحدث على شاشات الفضائيات وعلى أصحاب هذه القنوات أن يراعوا الله والقانون في فتاوى الفضائيات .

ولكنه يقول : إن هذا قد لا يحقق الغرض ، ولهذا رأى أن الحل هو أن يتقدم أحد حصل على فتوى خاطئة بشكوى للنائب العام الذي يستصدر قرارًا بتوقيع العقوبة المناسبة على المخالفين ، فالقانون هو الذي يتولى الدفاع عن حقوق المجتمع في معرفة الإسلام معرفة صحيحة ، ولكن لن

يتتهي هذا الأمر إلا باستصدار تشريع من مجلس الشعب يجرم من يتجرأ على الفتوى دون أن يحصل على مؤهل ديني» انتهى .

لم يذكر لنا الدكتور البيومي ماذا يمكن للنائب العام أن يوقعه على المفتي المخطئ ، وبأي مادة من القانون (أي قانون) يمكن أن يحكم عليه .. إلخ .

وأخيرًا وجد الأزهر ضالته أن يسن قانون لذلك خاصة وقيض الله لهم نائبًا في مجلس الشعب يمكن أن يقوم بالمهمة ، وهكذا قرأنا في «المصري اليوم» مانشيت «الأزهر يوافق على مشروع قانون يجرم إطلاق الفتاوى دون ترخيص» وجاء فيه : وافق الأزهر على الاقتراح بمشروع قانون تقدم به النائب مصطفى الجندي لتعديل قانون العقوبات حتى يسمح بتجريم كل من يطلق فتوى دون الترخيص له بالإفتاء ومعاقبة من يفعل ذلك بالسجن ما لا يقل عن سنة ولا يزيد على ثلاث سنوات .

وقال علي عبد الله الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية خلال اجتماع لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب أمس : إن هناك فوضى في الإفتاء ساهمت فيها القنوات الفضائية المختلفة ، واضاف أن الفتوى ليست موهبة وإنما لها شروط ، وكشف عن عدد من الإجراءات التي حددها الأزهر لمواجهة فوضى الإفتاء وفي مقدمتها إعداد قانون يجرم الفتوى التي يطلقها غير المختصين استنادًا إلى الأفكار المستوردة التي تحاول نشر العنف والتطرف والتشيع ، مثل الفتاوى الصارخة التي تبثها الفضائيات كإباحة المعانقة بين الشباب وزميلاتهم في الجامعات ، وهاجم عبد الله وزارة الإعلام بسبب منحها التراخيص لتلك الفضائيات مطالبًا بوضع ميثاق شرف تلتزم به هذه القنوات ، وشكا من قلة المساحة الممنوحة للأزهر في الصحف أو التليفزيون لنشر صحيح الإسلام .

ليسمح لي الأمين العام أن أقول إنه لم يكن موفقًا عندما ضرب مثلاً للفتاوى التي يطلقها غير المختصين كإباحة المعانقة بين الشباب وزميلاتهم في الجامعات ، لأن هذه لم تكن فتوى وإنما كانت تحليلاً لظاهرة انفلات الشباب وقد أعْتَنَها إلى أن الآباء والأمهات ضربوا

عرض الحائط بالحديث «إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه إلا تفعلوا يكن فتنة في الأرض وفساد كبير» ، وفضلوا الخاطب الغني الذي يملك شقة ويستطيع أن يؤسسها ويدفع مهرًا كبيرًا بحيث أصبح معظم الشباب لا يمكن أن تتزوج إلا في الثلاثين ، وماذا يفعلون تجاه أقوى الغرائز طوال عشر سنوات تكون تلك الغريزة في عنفوانها ؟

لقد حدث ما حذر منه الرسول ، فظهرت صور انحراف مثل تبادل القبلات ، وكان لابد أن تحدث لأنه رد فعل سئ لفعل سئ ، وكل فعل لابد له من رد فعل ، فهذه هي طبيعة الأشياء وبدلاً من لوم الطلاب كان يجب لوم الآباء والأمهات الذين هم سبب هذه الظاهرة ، فأنا لم «أبح المعانقة» وإنما قلت إنها رد فعل سيئ لفعل سيئ ، على أنها تدخل في باب اللمم الذي تكفر عنه التوبة والاستغفار ، ونقلت صفحات من تفسير الطبري والقرطبي وابن كثير والزمخشري كلها تقول إن القبلة والضمة من اللمم .

ومعذرة عن إقحام هذه المعلومة ، ولكن كان يجب إيرادها بعد أن ضرب بها أمين المجمع المثل للفتاوى التي يطلقها غير مختصين .

وقد دعيت لتقديم مداخلة في ندوة عن القانون الذي أرادوا إصداره في برنامج «تسعين دقيقة» الذي يديره السيد معتز الدمرداش ولم أسمع من السيد النائب إلا فقرة أخيرة من كلامه كان يستنكر إصدار فتوى بتأييد حماس أو دعمها ماليًا ، مما أعطى مؤشرًا له دلالته ، وعندما طلبوا رأيي قلت كلمة واحدة مثل هذا القانون «مرفوض» ، مرفوض أصوليًا لأنه يمكن أن يمس حرية الفكر والاعتقاد التي يجب أن يتمتع بها كل أفراد المجتمع ، وحرية الفكر للمجتمع هي كحرية الهواء للإنسان ، إذا امتنع الهواء اختنق الإنسان ، وإذا فقدت الحرية شل المجتمع ، وهو مرفوض عمليًا لأن تجارب العالم كله منذ أن حكم على سقراط بالموت أن كل محاولات كبت الحرية وتقييد الفكر من مصادرة الكتب أو تصفية مؤلفيها لابد وأن تفشل في النهاية .

قد يقولون إن مواضع الفتوى ستكون هي حالات معينة تدخل في القضايا الفروعية والجزئية التي تطرأ للمسلم والمسلمة في الحياة

الخاصة مثل قسمة الميراث ، والحيض والنفاس ، وحكم يمين الطلاق ، وتسـوية العلاقة ما بين زوج وزوجة .. إلخ ، مما يتطلب معرفة فنيـة وتخصصًا ، فنقول إن الأحكام في هذه القضايا الفروعية تعود إلى «أصول الشريعة» ، وأصول الشريعة محتاجة إلى تجديد بعد أن طال عليها الأمد وعجزت عن معايشة العصر .

على أنه من الصعب وضع خط يفصل ما بين الفتوى والاجتهاد ، ما بين الحالات الفروعية والقضايا العمومية ، فمن ذا يمنع أحدًا من أن يسأل المفتي عن بلد يبيع الغاز بأسعار متدنية لإسرائيل ، ويشتري الغاز من دول أخرى بأسعار عالية ليسد حاجته ، إن المفتي الذي يصدر عن روح الإسلام لابد أن يقول : «إنها حماقة وخيانة» ، حماقة لأنه يبيع سلعة يحتاج إليها بسعر هابط ويضطر ليشتريها بسعر عال ، فأول بديهية لذي عقل أن يحتفظ بسلعته لنفسه حتى يكفي حاجته ، وخيانة لأنه يبيع هذه السلعة الهامة ليقوي بها أشد أعداء الإسلام على محاربة المسلمين ، فأي خيانة أشد من هذه ؟ فهل يمكن أن ينطق بهذه الفتوى من أخذ «رخصته» من الأزهر ؟ وها هو مفتي الديار المصرية عندما سئل هذا السؤال تمحل بشتى التعلات عن الإجابة .

إن الإسلام أيها السادة ليس حرفة ، ليس مهنة ، ليس سبوبة للارتزاق .

إن الإسلام يعني الله ، والكون ، والوجود والمجتمع والإنسان .

فهل هناك أشد «عمومية» من هذا ؟

إن الإسلام نزل لينقذ الناس من الظلمات إلى النور ويرفع عنهم إصرهم والإغلال التي كانت عليهم وأنتم تريدون إضافة قانون جديد إلى ترسانات قوانين الإرهاب !!

يا مجلس الشعب ..

أوقف هذا المشروع المريب حتى لا تقيد الحياة الآخرة بعد أن قيدت الحياة الدنيا .

[٥]
الضبعة
قضية لابد أن تناقش بصراحة(*)

كنت قد قرأت في جريدة الدستور العدد الصادر في ١٤ أغسطس سنة ٢٠٠٦م مقالاً بعنوان : «سؤال خارج المقرر بعتوا الحلم النووي بكام ؟» .. يتحدث فيه عن صفقة بيع لأراضي منطقة سيدي عبد الرحمن ليتبارى المتحدثون في تجميل الصفقة والشفافية التي اتسمت بها جلسة بيع ٦ ملايين و ٢٠٠ متر مربع عند الكيلو ١٢٥ بامتداد الشاطئ بطول ٧ كيلومترات ، ليؤكد بعدها وزير الاستثمار د. محمود محيي الدين أن الحكومة ماضية في بيع المنطقة (بحالها) بطول ٦٥ كيلومترًا وبعمق ٦ كيلومترات بهدف تنمية الساحل الشمالي سياحياً .

ويستطرد الكاتب .. ونسى السادة المتحدثون أن المشروع بهذا الشكل دمر موقع محطة «الضبعة النووية» ، وقضى على الشروط الواجب توافرها عند إقامة المفاعلات النووية ، فالمحطة الموجودة عند الكيلو ١٥٦ طريق الإسكندرية/مطروح التي استمرت الدراسات بها لأكثر من ٢٤ عامًا منذ صدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨١م بإنشائها لتبدأ الأبحاث والدراسات التي تكلفت ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه تمت خلالها دراسة كافة النواحي البيئية والثروة الحيوانية والأسماك بهدف توفير الكهرباء والمياه وموارد البناء ، كذلك دراسة كافة العوامل البيئية التي جعلت موقع الضبعة هو الوحيد الذي يصلح لإقامة المفاعلات النووية ، خاصة أن مدخل التبريد للمفاعل النووي والذي يأخذ مياهاً من البحر مباشرة يوجد عند لكيلو ١٥٧ ومخرج القناة عند الكيلو ١٧٤ شرق الموقع ليصل طول المحطة إلى ١٥ كيلومتراً شرقاً بعمق ثلاثة كيلومترات بالإضافة إلى ثلاثة كيلومترات أخرى يجب

• نشر في جريدة «المصري اليوم» في ٢٠٠٦/٨/٣٠م ، العدد (٨٠٨) ، وانظر أيضًا مقالات عن الضبعة في أعداد مقبلة .

أن تكون خالية من السكان إلى جانب ترك حوالي خمسة كيلومترات لإنشاء سفن النفايات منخفضة الإشعاع ، وهو الأمر الذي يستلزم سورًا بطول ٢٢ كيلومترًا موجودًا فعليًا ويحيط بقطعة الأرض المخصصة لبناء المحطة .

وقد اختيار موقع الضبعة سنة ١٩٨٠م بعد دراسة ١١ موقعًا مرشحًا ليقع الاختيار عليها ويتم عمل الأبحاث خاصة أن الموقع يستوفي كافة شروط الأمان التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ليأتي عام ١٩٨٣م وتطرح الهيئة مناقصة دولية لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء بقدرة ١٠٠٠ ميجاوات ، ليبدأ تحليل العطاءات عامي ١٩٨٤م و ١٩٨٥م» .

عند قراءة هذا الكلام تملكتني ثورة عارمة ، وبدأت أكتب مقالاً حاميًا تحت عنوان «خيانة .. خيانة .. خيانة» ، ولكن أحد الأصدقاء تكلم معي عن الموضوع وأعطاني صورة مختلفة ، وأكد أن هناك عشرات المواقع التي يمكن عليها بناء مفاعلات نووية ، فإذا كان الاستحواذ على الضبعة لمشروع سياحي سيحقق الملايين فإن جزء من هذه الملايين يمكن أن يستثمر في إقامة المفاعل النووي .

والحق إن كلامه لم يقنعني تمامًا ، ثم ظهر بعد هذا إن جريدة العربي كانت قد كتبت عن هذا الموضوع قبل الدستور في العدد الصادر في ٩ أغسطس ٢٠٠٦م وهناك «مانشيت» في الصفحة الأولى الحكومة باعت مستقبل مصر ، حرمان الأجيال القادمة من حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية .. بعد مشروع سيدي عبد الرحمن السياحي تبخر أمل مصر في إقامة مفاعلات نووية إلى الأبد ، وزراء أمانة السياسات حققوا هدفًا مشتركًا لأمريكا وإسرائيل منذ الستينيات

وكتب الأستاذ منصور عبد الغني كلمة ردد فيها ما جاء في كلمة الدستور ، وفي العدد التالي بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦م رد المهندس محمد منير حامد المهندس المقيم لمشروع المحطة النووية بالضبعة بأن الكاتب خلط ما بين مشروع سيدي عبد الرحمن وبين المشروع السياحي

المملوك لشركة إيجوث والتي يقع بها فندق سيدي عبد الرحمن ، ومشروع قومي آخر على بعد ٣٢ كيلومتر هو المحطة النووية بالضبعة الذي تم تخصيص موضعه بقرار جمهوري عام ١٩٨١م ، وبين مشـــروع الضبعة الذي يبعد ٣٢ كيلومتر ، وذهب إلى أن هذه المسافة تحمي المشروع .

وجاء بالتحقيق «.. مشروع سيدي عبد الرحمن وفقاً لما خططت لـه الحكومة دمر موقع المحطة النووية بالضبعة وقضي على الشروط الواجبة عند إقامة المفاعلات النووية بالإضافة إلى استقطاع جزء كبير من أرض المحطة» ، والحقيقة أن اختيار الموقع ومساحته وحدوده قد جاء طبقاً للمعايير العالمية والتي لا تمنع بالتأكيد إقامة مشروع سياحي على بعد ٣٢ كيلومتر من المحطة النووية ، بل إنه توجد في المسافة بين مشروع سيدي عبد الرحمن السياحي ومشروع المحطة النووية بالضبعة عدة مشروعات سياحية كبيرة أذكر منها قرية هاسيندس ومنتجع خليج غزالة السياحي ، والأخير يقع على بعد نحو ثلاثة كيلومترات من السور الشرقي للموقع ، أي نحو عشرة كيلومترات من المكان المحدد لإنشاء المحطة النووية .

لقد مرت شعوب العالم بفترات استسلم حكامها لإرادة الأجانب ، فهبت شعوبها ودمرت ما اعتزموا تدميراً ، حدث ذلك في إيران عندما أعطى الشاه شركة أجنبية حق احتكار التمباك فهب الشعب ، وكتب السيد جمال الدين الأفغاني رسالة يستصرخ بها الإمام الشيرازي المفتي الأعظم فاصدر فتوى بتحريم التمباك ، وطبق الشعب ، حتى أنه عندما طلب الشاه «الشيشة» قالوا لـه لقد حرمها المفتي الأعظم ، فأسقط في يده وألغى قراره المشئوم وعوض الشركة .

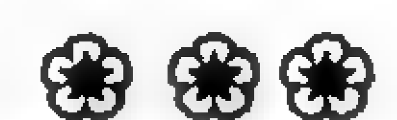
وفي مصر ، في أيام السادات أراد أنصار الهنك والرنك أن يقيموا في هضبة الأهرام فندقاً ومرقصًا .. إلخ .. ونجحوا في استخلاص القرار ، فهب الشعب وقامت السيدة نعمات أحمد فؤاد بدور كبير في هذه الحملة ، فتراجعت السلطات وألغت الترخيص .

نريد أن نعلم من جهات مسئولة بكل صراحة الرد على النقطتين التاليين :

أولاً : مدى مساس أي مشروع سياحي يقام بمشروع الضبعة .

ثانياً : نية الحكومة ، فإن فكرة الاعتماد على الغاز الطبيعي هي فكرة خرقاء لا تضع في ترتيبها المستقبل .

فضلاً عن أن توليد الطاقة النووية يجعلنا ممارسين لفنية العمل النووي الذي قد نكون في حاجة إليه لما هو أكثر من توليد الطاقة ، «وكل لبيب بالإشارة يفهم» ، وهل فات الحكومة إن إيران ـ وهي ثالث أو رابع دولة في العالم مصدره للنفط ـ تكافح كفاحاً شديداً مع كل القوى الدولية لبناء مفاعل نووي يستخدم لأغراض سلمية ، فكيف تفعل إيران هذا ؟ .. ولا نفكر فيه رغم أن مواردنا من البترول محدودة للغاية ، ولن تستطيع الوفاء بحاجاتنا في المستقبل .



[٦]

خيانة .. خيانة .. خيانة
هل يمكن للرئيس أن يوقفها ؟(*)

كنت قد كتبت في هذه الجريدة (٢٠٠٦/٩/٣م) كلمة تحت عنوان «الضبعة : قضية لابد أن تناقش بصراحة» ، أشرت فيها إلى أن هذا الموقع الذي اختير منذ سنة ١٩٨١م ، بعد دراسة ١١٠ موقعًا رشح وقتئذ وأنفق عليها ٥٠٠ مليون جنيه بحث خلالها دراسة كافة النواحي البيئية بهدف توفير الكهرباء والمياه وموارد البناء التي جعلت "الضبعة" هي المكان الوحيد الذي يصلح لإقامة المفاعلات النووية خاصة وأن مدخل التبريد للمفاعل النووي يأخذ بداهة مباشرة من البحر إلى آخر المزايا الفريدة لهذا الموقع بالذات .

وكانت مجلة «العربي» قد كتبت عن هذا الموضوع في ١٩ أغسطس تحت مانشيت «الحكومة باعت مستقبل مصر» ، حرمان الأجيال القادمة من حقها في امتلاك التكنولوجيا بعد مشروع سيدي عبد الرحمن السياحي ، تبخر أمل مصر في إقامة مفاعلات نووية إلى الأبد ، وزراء أمانة السياسات حققوا هدفًا مشتركًا لأمريكا وإسرائيل منذ الستينات" .

وبعد «العربي» قالت جريدة «الدستور» في ١٤ أغسطس «سؤال خارج المقرر : بعتوا الحلم النووي بكام» ؟ وتحدثت عن صفقة بيع بـ ٦ ملايين و ٢٠٠ متر مربع من أراضي سيدي عبد الرحمن عند الكيلو ١٢٥ بامتداد الشاطئ بطول ٧ كيلومترات ، ليؤكد بعدها وزير الاستثمار «محمود محيي الدين» أن الحكومة ماضية في بيع المنطقة كلها بطول ٦٥ كيلومتر وبعمق ٦ كيلومترات بهدف تنمية السلحل الشمالي سياحيًا .

وقد وردت عند نشر هذه الأحاديث تصريحات تنفي ذلك وتدعي أن مشروع سيدي عبد الرحمن «شيء ، والضبعة شيء آخر» .

---

* نشر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (٨٨٥) .

وفي ختام مقالي قلت : نريد أن نعلم من جهات مسئولة بكل صراحة :

أولاً : مدى مساس أي مشروع سياحي بمشروع الضبعة .

ثانياً : نية الحكومة ، فإن الاعتماد على الغاز الطبيعي فكرة خرقاء ، لا تضع في ترتيبها المستقبل .

لم يرد المسئولون عنها ؛ لأن الجريمة كانت ترتكب بالفعل .

وخلال ذلك كانت تصريحات التمويهات تهئ الشعب لتحمل الكارثة ، ففي «المصري اليوم» يوم ١١/١ جاء : «نظيف لا يستبعد بيع الضبعة للاستغلال السياحي» ، وعادت «المصري» فكتبت عن هذا الموضوع تحت مانشيت :

خبراء يحذرون من استبعاد موقع «الضبعة» عند إنشاء المفاعلات النووية .

حذر خبراء الطاقة النووية في مصر من استبدال موقع «الضبعة» النووي بموقع آخر لأن ذلك سيؤدي إلى تأخير البدء في إنشاء المفاعلات النووية المصرية لعدة سنوات أخرى ، للبحث عن موقع آخر به نفس مواصفات موقع «الضبعة» الذي يعتبر مثاليًا ، وتنطبق عليه كل المواصفات العالمية لإنشاء موقع نووي .

وأعرب الخبراء خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها نقابة المهن العلمية حول البرنامج النووي المصري عن قلقهم من أن يتم تحويل الموقع إلي منتجعات سياحية ، خاصة أنه موقع مثالي أيضاً لإنشاء مثل هذه المنتجعات ، مؤكدين أن ما يتردد عن آثار سلبية موقع «الضبعة» الحالي ، على المناطق السياحية القريبة غير حقيقي حيث توجد مساحة أمان كافية ، كما أن المستثمرين كانوا يعلمون جيدًا وجود موقع نووي قبل أن ينشئوا منتجعاتهم .

وقال الدكتور حافظ حجي ـ الرئيس التنفيذي لهيئة المحطات النووية الأسبق ـ : إذا تم استخدام موقع «الضبعة» الحالي لإنشاء شيء

آخر غير المفاعلات النووية المصرية ، فعلينا أن ننسى وجود برنامج نووي مصري ؛ لأن هذا الموقع هو الأفضل ونحتاج إلى ٤ أو ٥ سنوات أخرى لإيجاد موقع آخر مناسب .

وأضاف حجي : إذا قيل نقوم بإنشائه في الصحراء ونوصل قناة لتوفير المياه اللازمة ، فإن هذا لن يصلح وسوف يؤدي إلي معوقات كثيرة ، وأكد حجي أن المستثمرين يرغبون في الاستحواذ عليه لأنه أفضل موقع يصلح لإنشاء قرى سياحية ، مشيرًا إلى أن ما يردده البعض من أن الموقع سيكون له آثار سلبية على الأماكن السياحية القريبة غير حقيقي ، لأن هناك حرمًا للموقع مسافته ٣ كيلو مترات من جميع الجهات خالية ، مما يوضح أن الموقع هو الأنسب لإنشاء مفاعلات نووية ، كما أن المستثمرين كانوا يعلمون بوجود موقع نووي في هذا المكان قبل أن ينشئوا مواقعهم السياحية .

وأكد الدكتور فاروق عبد الرحمن ـ رئيس المركز القومي للأمان النووي ـ إنه تمت المفاضلة بين ٩ مواقع مختلفة في مصر لإنشاء المفاعلات النووية عليها ووجد أن موقع «الضبعة» هو الأفضل ، حيث إن الأرض فيه قادرة على احتمال المحطات النووية وتتوفر له المياه اللازمة من البحر، وشدة اتجاه الرياح مناسبين وكذلك بعيدًا عن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، وبعيدًا عن أحزمة الزلازل وكل الدراسات تثبت أنه الأفضل بلا منازع .

وحذر الدكتور أحمد حشاد ـ الخبير النووي وأمين عام نقابة المهن العلمية ـ من أن تمول الدولة البرنامج النووي المصري ثم تقوم بخصخصته بعد ذلك مثل عمر أفندي ، مضيفاً : على الشعب أن يكون مستيقظاً لذلك حتى لا تصبح المفاعلات النووية المصرية معرضة إلى الخصخصة أو تستخدم لأغراض «البيزنس» وتتم المضاربة عليها في «البورصة» .

وأضاف أن من يمول المفاعل يكون صاحبه سواء كانت الحكومة أو القطاع الخاص ، وإذا عرض القطاع الخاص تمويل البرنامج منذ

البداية فأهلاً وسهلاً بذلك ، ولكن أن تقوم الدولة بالتمويل ثم تخصخصه بعد ذلك ستصبح مصيبة .

وأشار حشاد إلى أهمية أن يكون البرنامج النووي المصري نابعًا من إرادة وطنية خالصة ولا تهدف إلي إدخال مصر في أي محاور إقليمية ، أو استدراجها لأي مواجهات مع دول أخرى ، أو استخدامه لتحقيق مصالح شخصية أو انتخابية .

واستعرض الدكتور عزت عبد العزيز ـ رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق ـ مراحل البرنامج النووي المصري منذ الخمسينيات وما تعرض له من عراقيل حتى يومنا، مشيرًا إلى أهمية اعتماد مصر على الطاقة النووية ، خاصة بعد أن تم استغلال معظم مصادر المياه المصرية في إنتاج الكهرباء ، كما أن احتياطات الفحم في مصر محدودة ويقدر بـ ٣٥ مليون طن وهو لا يكفي لاحتياجات مصر، كما أن تكلفة محطات الفحم أصبحت تقارب تكلفة بعض المحطات النووية .

وأشار إلى أن البترول والغاز مصادر ناضبة للطاقة واعتماد مصر عليها سيكون على حساب ما يمكن تصديره والذي يمثل موردًا لتمويل خطط الدولة ، وأن الطاقة الشمسية مازالت في بداية التطبيق وتكلفتها عالية ، مشيرًا إلى أن الطاقة التقليدية لا تكفي ويقدر لها حوالي ٣٠ عامًا وتنضب .

وأكد عبد العزيز : إنه إذا فات مصر عصر الانشطار النووي ودخل العالم إلى مرحلة الاندماج النووي فلن تلحق بعصر الطاقة النووية ، حيث يعتبر الاندماج النووي هو أمل العالم في حل مشكلة الطاقة وذلك باستخدام المياه .

وأشار إلى أهمية إجراء دراسات حول أهم أنواع المفاعلات العالمية التي تتناسب مع مصر، موضحًا أن حيازة مفاعلات القدرة المتوسطة ذات الأمان النووي العالي هي الأفضل لمصر .

وحول الخبرات المصرية في المجال النووي أشار الدكتور هشام فؤاد علي ـ رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق ـ إلى أنه تم إعداد كوادر

علمية مصرية في الستينيات في أمريكا وأوروبا وروسيا حيث كانت العلوم النووية في ذلك الوقت متاحة ومفتوحة على مصراعيها في العالم ، موضحًا أن هناك كوادر مصرية رغم أنها ربما لا تكون كافية ولكنها موجودة ولن نبدأ من الصفر .

واعتبر الدكتور عبد الفتاح هلال ـ أمين الجمعية المصرية للعلوم النووية وتطبيقاتها ـ أن القرار المصري بإنتاج الطاقة النووية صائب ، لكنه انتقد عدم اهتمام مصر بالطاقة النووية حتى الآن حيث فشلت عدة محاولات لإنشاء أقسام الطاقة النووية بالجامعة المصرية مثل جامعة القاهرة ، كما أن القدر الأكبر من طلاب الثانوية العامة يتجه إلى القسم الأدبي بدلاً من العلمي .

وأوصت الورشة بإنشاء البرنامج النووي السلمي مع تذليل كل العقبات واختيار التكنولوجيا المناسبة التي تؤدي إلى المشاركة المحلية مع اختيار الشريك المناسب لنقل التكنولوجيا ، واستقلالية الجهات الرقابية الفنية عن الجهة التنفيذية ، واستخدام أسلوب الإدارة الأنسب والاستفادة من الخبرات المصرية الموجودة داخل مصر وخارجها ، وتدبير الاعتماد المالي المناسب لضمان الاستمرار ، والعمل على انتشار الثقافة النووية من خلال الأنظمة التعليمية وتطوير خطط الدولة الصناعية لتقديم الدعم المناسب من الجهات المختصة .

وجاء في «أخبار اليوم» ٢٠٠٦/١١/٤م أن هناك دراسات مبدئية على ١٢ موقعًا محتملاً للمحطات النووية ، وأن أول محطة نووية سيبدأ في تكوينها ستكون بنظام «تسليم المفتاح» ، وهذا كلام أبله لا يصدر إلا ممن لا يفهم الفرق بين محطة نووية أو عمارة سكنية !؟

نحن الآن أمام كارثة ، وأمام صورة فاضحة للخيانة التي لا تعرف معنى للخجل ، والتي لو كان لدي أصحابها ١ % من الوطنية لما ارتكبوا تلك الجريمة النكراء في حق البلاد التي آوتهم ومنحتهم المناصب الرفيعة والمراكز المسئولة ، فجعلوا همهم أن يحولوا مصر من الوطن العريق إلى كازينو للهنك والرنك !!

لقد قيل لنا : إن أمراء عرب ، وأفراد من أقرب عائلات أحد المسئولين اشتركوا في هذه الجريمة ، وأنهم يعملون بكل همة ونشاط حتى تصبح تلك المنطقة أغلى منطقة في مصر كلها .

سيادة الرئيس ..

ماذا ستفعل إزاء هذه الخيانة الوطنية الكبرى ؟ هل ستسمح بها ؟ ونصل إلى أن يهدر مستقبل مصر ؟ وضمان حصولها على مصدر للطاقة يؤمنها ويحميها من أن تشتري البترول في المستقبل ، كل هذا لمصلحة «جوقة» من عبدة المال الذين يظنون أن قيمة الدول وعظمتها تكون بعدد ما فيها من الكازينوهات ، والمنتجعات ، وهيئات الرقص والقمار ، والهنك والرنك .

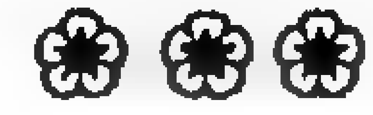
مصر .. بلد الأزهر .. قلعة الإسلام يُضحى بمستقبلها .

أقول للآثمين الذين ارتكبوا هذه الخيانة ، إن كل شعب مصر يلعنهم ، وإن أبناءهم أنفسهم وأحفادهم سيشعرون بالعار من انتسابهم إليهم .

سيادة الرئيس ..

آمل ، ويأمل شعب مصر كله أن تمنعوا هذه الخيانة ، بأي طريقة ، وبكل طريقة .

إن العهد «مش ناقص» ، وهناك قشة يمكن أن تقصم ظهر البعير.



[٧]

الحقوا الضبعة .. قبل أن تصبح كباريه (*)

مرة أخرى نعود إلى الحديث عن الضبعة قبل أن تضيع الفرصة الأخيرة ونندم وقت لا ينفع الندم .

في عهد الرئيس السادات أرادت مجموعة من المستثمرين «إياهم» أن يقيموا مشروعًا سياحيًا في ساحة الأهرام ، وأخذوا بالفعل الموافقة قبل أن يتنبه الرأي العام ، ولما بدأوا ثار الرأي العام ، وقامت الأستاذة نعمات أحمد فؤاد بدور مدو في هذا الشأن وأقامت الأرض وأقعدتها ، واستنهضت الهمم وحثت الصحافة والهيئات والأحزاب لأن تقوم بواجبها وتحرك الرأي العام ، فاضطر السادات إلى إيقاف المشروع ودفعت الحكومة في سبيل ذلك تعويضًا كبيرًا .

كان هذا أيام السادات ، ولكننا اليوم أمام مجموعة صم بكم عمي لا يسمعون ، ولا يقرأون ، ولا يأبهون برأي الشعب .

ثلاث مقالات نشرت في هذه الصحيفة عن الضبعة ، إحداها يحمل عنوانًا «خيانة .. خيانة .. خيانة» ، ولا رد ، ولا أثر .

في هذه المقالات تنبأنا بما يمكن أن يحدث ، فالمستثمرون مجموعة من أقوى الأفراد المصريين والعرب ، ولهم صلات وثيقة بأعلى منظومة في الحكم ، وهم يريدون أن يجعلوا من منطقة سيدي عبد الرحمن «لاس فيجاس» أو «بيفرلي هيلز» أو «مدينة أبراج» كالتي في قطر ، فطموحاتهم دولية ، وينظرون إلى المليارات لا الملايين .

وحكومتنا ضعيفة أمام إغراء الاستثمار ، ولا سيما الاستثمار الترفي الذي يتلاءم مع توجهات قطاع كبير من الأثرياء المحدثين الذين

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٥ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١٠٤٦) .

حصلوا على ثرواتهم بالمضاربات ، ووضع الأيدي على الأراضي ونهب القروض وبالغش في الاستيراد والاحتكار ورفع الأسعار .

ولو كان المكان غير الضبعة ، والقضية ليست قضية البرنامج النووي المصري ، لما عاودنا الحديث ، ولكن البرنامج النووي هو أمل مصر الوحيد عندما يشح البترول خلال عشر أو عشرين سنة ، فعندئذ يمكن أن يتوقف الاقتصاد القومي لأننا سنضطر لشراء البترول بأسعاره التي لا يمكن للصناعة المصرية أن تتحملها .

إن التسامح في مثل هذه القضية المصيرية مما لا يغتفر ، ومما يُعد إحدى الكبائر التي تدمغ العهد الذي سمح بها إما أنه غبي لا يفهم شيئاً ، ولا يحق أن يتقلد مناصب الحكم ، وإما أنه يمالئ حفنة من المستثمرين ويضحي بالمصالح العليا للبلاد .

لقد أرادوا أن يدخلوا عنصرًا يوقف العمل في الضبعة ، فادعوا أن تحت أرضها مدينة أثرية قديمة ، وظهر أحد مسئولي الآثار يدعو لإيقاف مشروع البرنامج النووي حرصًا على الآثار المزعومة ، فإذا كان تحت الضبعة مدينة أثرية فأين كان هو من وقت طويل ؟ ولماذا لم يظهر إلا مع ظهور المستثمرين ؟ على كل حال لو كان تحت الضبعة مدينة أثرية كاملة ، فنحن لسنا على استعداد لنضحي بحاضرنا ومستقبلنا لحساب ماضينا ، أفلا تكفينا «السلفية» في الفكر الفقهي حتى ندخلها في الضبعة ؟؟!

وأنا في حقيقة الحال لا أكاد أصدق عيني وهي تقرأ أن الدكتور أبو العينين رجل الأعمال وعضو لجنة السياسات دعا إلى نقل المشروع النووي المصري من الضبعة حفاظاً على المنشآت السياحية والمنتجعات المحيطة .

هل هذا منطق ؟ هل هذا رجل لجنة «السياسات» ؟ هل نسوي بين مستقبل مصر النووي و «المنشآت السياحية والمنتجعات» ؟ نحن نقول طظ ثم طظ في المنشآت السياحية والمنتجعات ، فلتذهب إلى الجحيم ، أما البرنامج النووي فلا يجوز المساس به مطلقاً .

يقولون : إننا سنبحث عن موضع آخر ، من يصدق هذا ؟ إن الذين يفرطون في الموقع الممتاز ، والوحيد تقريبًا لن يبحثوا عن موقع آخر ، فلو كانوا صادقين لتمسكوا بالموقع الجاهز ، أما دعواهم تلك فليست إلا نوعًا من الخداع والختل ، والكذب والتضليل الذي برعت فيه الحكومة ، فإذا صدقت سيتطلب خمسة أو ستة أعوام للعثور عليه وتجربته ، بعد ذلك نبدأ من الصفر . تحدث هذه الفضيحة في وقت تقيم فيه الدول التي تستحوذ على بترول العالم برامج نووية لأنها تضن ببترولها .

إيران التي تعوم على بحر من البترول ولديها أكبر احتياطي ، ومع هذا تقيم برنامجها النووي وتتحدى العالم كله ، وتصمد أمام التهديدات .

انظروا إلى السياسة ، وقارنوا بين نجاد وبين سياسيينا الذين لا يفهمون إلا كسب الأموال فيضحون بالموقع الوحيد الصالح في بلد شحيح الموارد البترولية حرصًا على المليارات ، وملايينهم الملعونة ، الملوثة .

إن المنتجعات والفنادق التي تجذب السائحين من أوروبا وأمريكا ، لابد أن يتوفر في كل منها حوض سباحة ، وصالة قمار ، ونادي ليلي «كباريه» ، فهذه هي شروط الخمسة نجوم ، وهم يريدوننا أن نضع هذا محل برنامج نووي ، فتعسًا لهم وأضل أعمالهم .

إلى هذه الدرجة تعمي الأموال العيون وتقلب المعايير ، وتحيل رجال السياسات إلى رجال هنك ورنك .

وسيكتب التاريخ أن الفرصة سنحت لمصر لإقامة برنامج نووي ، ولكن فلانًا وفلانًا من الذين ملكوا السلطة في مصر ضحوا بهذا في سبيل إقامة منتجعات وكباريهات .

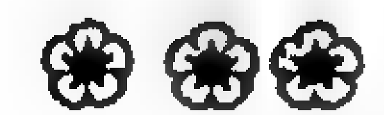
لن تغفر لهم الأجيال ، وسيتبرا أولادهم منهم .

أقول وأؤكد ما أقول : إن النظام ما لم يقرر البت في هذه القضية بقرار حاسم لا يقبل تأويلاً للحفاظ على المنصب ، بل ويبدأ

البرنامج النووي بالفعل كما أعلنت الحكومة ، فإن هذا القرار سيكون الضربة القاضية عليه ، بل والتي تلاحقه بعد سقوطه لأن هذه الجناية لا يمكن أن تنسى ولابد أن يكون عليها عقاب .

خِتام الكلام :

يا زعماء الوفد .. اتحدوا واتفقوا واعملوا بسرعة ، فالوقت محدود لمصلحة الحزب ، ولمصلحة البلاد حتى لا يأتي قطار الفرص فيجدكم على هذه الحال من الفرقة والنزاع ، ويتركم على الرصيف .



[٨]

انتبهو أيها السادة ..
الجولة الأخيرة للاستحواذ على الضبعة(*)

الضبعة ـ ١٥ كيلومتر مربع وتمتد شواطئها على البحر ـ هي المكان الذي اختير منذ ما يزيد على عشرين عامًا ليكون مركزًا لتوليد الطاقة النووية ، حيث تتوفر فيه كل المواصفات المطلوبة ، وبالطبع فلم يتم الاختيار إلا بعد مسح المنطقة للعثور على أفضل الأمكنة ، فلم يوجد إلا الضبعة ، ولكن من سوء حظ الضبعة أنها دخلت في إطار مشروع طموح ، بل أكثر المشاريع السياحية طموحًا تتولاه مجموعة من أعتى رجال الاستثمار والمال ومن أقربهم إلى مركز وضع القرار ، وقد قررت هذه المجموعة أن تستحوذ على الضبعة ، وليذهب مشروع مركز الطاقة إلى الشيطان أو ليبحث له عن مكان آخر .

في النصف الأخير من عام ٢٠٠٦م ، اتصل بي أحد سكان المنطقة وأخبرني بالمؤامرة التي تدبر في صمت وعبر عن خشيته أن تضيع الضبعة ويضيع أمل مصر في مركزها النووي الذي طال عليه المدى ، لأن هذه المجموعة «قادرة» ولديها إمكانيات لا حد لها .

كتبت في المصري اليوم مقالات من ٢٠٠٦/١١/١٥م حتى ٢٠٠٧/٤/٢٥م حمل بعضها عناوين صارخة «خيانة .. خيانة .. خيانة» و «الحقوا الضبعة قبل أن تصبح كباريه» ، وكان عنوان المقالة الأخيرة عندما ظهر لي أن الحكومة نفسها تمالي هذه العصابة وتمهد لها بعنوان «يحيا المستثمرون وليسقط الوطنيون» .

وخلال هذه المدة تناولت الأقلام هذا الموضوع ، ودفع بهيئة الآثار لأن تدخل السجال وتدعى أن الضبعة تحتها آثار مدينة قديمة تمثل فصلا مفقودًا في التاريخ المصري ويتعين الحفاظ عليها وعدم المساس بها حتى

---

* نشر في جريدة «البديل» في ٢٠٠٨/٥/٤م .

تقوم الآثار بالكشف عنها ، وهي محاولة مفضوحة «للغلوشة» على صيحات المصلحين والثقات في الشأن النووي الذين أكدوا أنه لا يوجد مكان آخر تتوافر فيه هذه المواصفات ، وفكرة البحث عن مكان آخر معناه القضاء على المشروع ، لأن ذلك سيتطلب بضع سنين ، وملايين الجنيهات ، من ناحية أخرى فإن موارد الوقود المتاحة «البترول» تكاد تنفد ، وتتصرف بسفاهة فيها ، وفي الغاز ، وأن مصر خلال عشر سنوات على الأكثر ستضطر لشراء البترول بأثمان لا تطيقها موارد الدولة ، وهذا نوع من الانتحار يهدد بأن نكون شعبًا من الشحاذين .

مع وضوح هذا الكلام وخطورته العظمى ، فإن ضراوة الربح تعمي وتصم ، وقد قررت المجموعة بالإجماع القيام بالجولة الأخيرة للاستحواذ على الضبعة وها هي ذي المجموعة «بربطة المعلم» تضم المحافظ ، وتضم النائب وتضم رجل الأعمال البارز والعضو البارز أيضًا في لجنة السياسات وتضم ثاني أو ثالث رجل أعمال في مصر ، وقد قررت بالإجماع رفض مشروع المركز النووي .

كما أكدت ذلك جريدة «الدستور» في عددها الصادر يوم الجمعة ٢٠٠٨/٣/٢٨م تحت مانشيت كبير "**صراع الكبار على أرض مفاعل الضبعة النووى اشتعل من جديد .. رجال الأعمال ونواب الوطني ترفض إقامة مفاعل نووى في الضبعة لأنه مصدر خطر وإزعاج للمشروعات السياحية في منطقة الساحل الشمالي وما تمت دراسته منذ أكثر من ٢٠ سنة لا يصلح لينفذ الآن** :

فجر أعضاء مجلس الاستثمار والذي عقد الأربعاء بمدينة مرسى مطروح بديوان عام المحافظة برئاسة الدكتور إبراهيم كامل رجل الأعمال المعروف وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني وأمين مجلس الاستثمار بمحافظة مطروح مفاجأة من العيار الثقيل بعد أن كشفوا عن نيتهم في الاتفاق فيما بينهم على تحويل أراضي مفاعل الضبعة إلى أراضي استثمار تقام عليها منشآت ومشروعات سياحية فقط وذلك خلال الاجتماع الذي شارك فيه كل من محمود الجمال ونائب البرلمان بحضور الفريق محمد الشحات محافظ مطروح بصفتهم أعضاء في المجلس

والـذين قـاموا بفـتح ملـف أرض مفاعـل الـضبعة والـذي تبلـغ مـساحة الأراضـي الواقعة في نطـاقه ٤٥(*) كيلومتر مربـع علـى الساحل الشمالي بعد المبادرة التي بدأها نائب الوطني عن دائرة الضبعة حسين آدم جارح والشهير بميمي والذي طلب من الحضور الإسراع في إعادة دراسة ملف إقامـة المفاعل النـووي مـرة أخرى واسـتغلالها فـي إقامـة المـشروعات السياحية مما سيعود بالفائدة على أهـالي الـضبعة بعيدًا عن كونـه مفاعلاً نوويًا ، ليكمل بعده إبراهيم كامل صـاحب مـشروعي شـرم لايـف ومطـار العلمين والذين يبعدان ٥٠ كيلومتر فقط عن أرض المفاعل .. الكلام فـي نفس الاتجاه مؤكدًا أن ما تمـت دراسته منذ أكثـر مـن ٢٠ سنة لا يـصلح للتنفيذ الآن مشيرًا إلى إنه في حالة تكرار كارثـة تشرنوبل ١٩٨٦م ومـع الريـاح الـشمالية الغربيـة التـي تسود المنطقـة طـوال العـام سـتكون كارثـة على مصر كلها وليس محـافظـة مطـروح فقـط مـشددًا علـى استبعاد فكـرة استغلال أرض الضبعة كمفاعل نووي ، ليتحدث بعدها محـافظ مطـروح الفريق الشحات عن ١٢ كيلومتر هما طول سـاحل أرض الـضبعة والـذي يحتوي على ٤ خلجان شاهدها بالطـائرة مع أحمد المغربي وزير الإسكان ومعربًا عن شديد أسفه في حالة عدم إقامة مـشروعات سياحية علـى تلك المساحة والتـي مـن شـأنها أن تعيد شـكل الخريطـة السياحية لمصـر كلهـا حيث أن هناك مناطق الرمال بها تشبه بودرة الثلج !! ليتدخل بعدها أبـو العينين والذي حصل أخيرًا علـى ٤٠٠ فدان شرق مدينة مرسـى مطـروح بمنطقة أبو مرقيق لإقامة مشروع سياحي بطـاقة فندقية ٣٠٠١ غرفة من خلال مشروع يشمل إنشاء ٨ فنـادق سياحية والـذي يبعد ١٢٠كم٢ عن الضبعة طالبًا من أعضـاء مجلس الاسـتثمار تقديم دراسـة أو أكثـر تثبت جدوى إقامة المشروعات السياحية في هـذه المنطقـة ليتقدم بهـا إلـى لجنـة الصناعة والطاقة التي يترأسها بمجلس الشعب ويتم مناقشتها .

وينتهـي حـوار كبـار مجلـس أمنـاء الاسـتثمار وأقطـاب لجنـة السياسات بالحزب الوطني ومحـافظ مطـروح بإجمـاع علـى رفض إقامـة

(*) وفقـا للقـرار الجمهوري رقـم ٣٠٩ لـسنة ١٩٨١م الـذي حـدد أرض المـشروع بــ ١٥ كيلومتر طولاً و ٣ كيلومتر عرضًا .

مفاعل نووي في الضبعة والذي يمكن أن يكون مصدر خطر وإزعاج للمشروعات السياحية هناك ، وليكشفوا في نفس الوقت عن تضارب وتخبط شديد بين توجهاتهم كرجال دولة يشغلون فيها مناصب سياسية قيادية وبين كونهم رجال الحزب والحكومة ما بين مؤيد للمشروع ومدافع عن مكانه ، والتي أثبتت الدراسات منذ ما يزيد على ٢٠ سنة والتي بلغت تكلفتها ٥٠٠ ألف جنيه عن كون أرض الضبعة هي أنسب مكان لإقامة المفاعل النووي وبين معارض للمفاعل ومدافع عن استثمارات سياحية بلغت حتى الآن قرابة ٩ مليات جنيه بطول الساحل الشمالي الشرقي لمحافظة مطروح ، ويمكن أن تتضاعف بما هو أكثر من ذلك في حالة عدم إنشاء المفاعل النووي» انتهى .

نقول لهؤلاء السادة الذين وضعوا بلايينهم في السياحة : ألا تعلمون أن هذه مقامرة غير مأمونة ، ويغلب أن تكون مغبونة ، فأمر السياحة ليس في أيديكم ، وهناك دول تتقاتل بشراسة على السائحين ، ولديها فرص للإغراء أكثر مما لدى المصريين ، ويمكن إذا ساءت العلاقات السياسية لأي سبب أن يهبط عدد السياح ، وإذا ظهر مجنون ، أو إذا مدت القاعدة عملائها فقجروا فندقًا فستصبح فنادقكم فنادق أشباح ، وفي مقابل هذا ستفقد مصر أمليا في المستقبل ، كما لن يفيد سكان الضبعة ، بل قد تغتصب منهم أراضيهم لحساب الكبار .

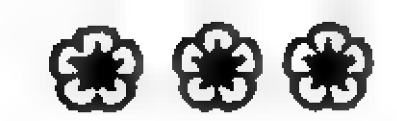
لقد ضحينا ببناء الجسر ما بيننا وبين السعودية رغم موافقة السعودية وما يؤديه هذا من تكثيف الاتصال ما بيننا ، والقضاء على صعوبات الوصول للسعودية ، وإيجاد طريقة لتيسير الحج غير الطائرة ، وغير العبارات القاتلة ، كل هذا لسواد عيون شرم الشيخ وحتى نكفل الهدوء الكامل والبعد عن الدوشة والازعاج لزوارها العظام من قادة العالم العربي ومندوبي الهيئات الدولية ، وكبار رجال الأعمال .

أي حماقة .. أي خيانة .. مثل هذه .

ألا تستحون !!!

أعرض عليكم حلاً ، خصصوا مليار من المليارات العشرة إلى العشرين للبحث وتأهيل مركز للمفاعل النووي في أي مكان من الساحل الشمالي ، ويمكن لكم إقامة مدينتكم .

أعرض عليكم حلاً آخر .. اذهبوا إلى منطقة الألغام وطهروا منها مساحة تكفي مشروعاتكم ، وبذلك تكونون قد فعلتم شيئاً لوطنكم الذي غذاكم ووضعكم في أعلى المناصب .



[٩]

عواد باع أرضــه يا ولاد
نهب أرض مصـــــــــر(*)

لكلمة الأرض صدى عميق في تفسية المصري ، إن الأرض كانت محور حياة الفلاح ، والتمسك بها والحرص عليها كان هو سر تحمله لكل صور الظلم والحرمان التي فرضت عليه طوال العصور ، وكان هو سر رضائه بالشظف من العيش ، بالخرقة الزرقاء والعيش على خشاش الأرض من فجل وجرجير وبصل وجبن ، والسكن في كوخ ، قَبِل الفلاح المصريِ كل هذا حتى لا يحرم من الأرض ، بل قَبِل الهوان ، وكانت فلسفته وعزاؤه أنه إذا تحمل الهوان مع المحافظة على الأرض فسيسلمها لأبنائه التي ستكون لهم بعد زوال الهوان .

بل تنازلوا للأغراب من مماليك أو أتراك عن الحكم لأن أقوى معنى للحكم عند الفلاح هو ملكيته للأرض ، فإذا كان مالكاً لأرضه ، فهذا ما يريده من الحكم .

وكان سر هذا التمسك هو الزراعة ، حرفة الفلاح الأبدية التي قامت عليها حضارة اتسمت بكل ما في الزراعة من استقرار ووداعة والعيش طبقًا لقانون «من زرع حصد» .

والزراعة تختلف عن الصيد ، كما تختلف عن الصناعة ، فالصيد يغرس القسوة والقتل ، فضلاً عن أنها ليست «مهنة» ، أما الصناعة فإنها تبعد صاحبها عن الأرض الوديعة التي إذا غرست فيها البذرة نمت ، وأصبحت ثمرًا شهيًا ، إن الصناعة تمثل قدرة الإنسان على إلانـة المعدن الصلب وتطويعه لما يريد ، فهي تتسم بالقوة والإرادة ، وهي من هنا أفضل من الزراعة ، ولكن الزراعة تعني الطبيعة ، تعني الأرض ، تعني الوطن ، تعني الأمن من الجوع ، فالارتباط بالأرض هو الذي يكون «الوطن» ، ولم يكن عبثًا أن تكون مصر هي أول مكان تظهر فيه الدولة

---

* نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣٠ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١٠٨١) .

المركزية المتماسكة التي تأخذ شكلها «الجغرافي» بالحدود المعروفة من عهد الملك مينا حتى الآن .

هكذا كان المصري يتمسك بالأرض ويضحي في سبيلها بكل شيء ، ويعتبر التفريط فيها عارًا ، وقد صورته الأغنية الدارجة «عواد باع أرضه يا ولاد .. شوفوا طوله وعرضه يا ولاد .. الخ» ، فأن يبيع أحد أرضه فإنه يتجرد من أحد مقوماته الرئيسية ، فالأرض كالماء والهواء ، مبذولة موجودة ، ولكن لا يتصور وجود فرد بدونها .

ولكن يبدو أن الحكومة بعد أن استنزفت كل الثروات ، وبعد أن خصصت الشركات والمصانع والبنوك ، وبعد أن وضعت يدها على ثروات الآخرين بداية من الأسرة المالكة سنة ١٩٥٢م حتى أموال الإخوان المسلمين الآن ، وبعد أن استلحقت أموال التأمينات رغم كل حساسيتها عمدت إلى الأراضي ووجدت فيها مجالاً يفك أزمتها ويزودها بالنقد الجاهز الذي تريده ، ولدينا صورة فاضحة من التجاوزات في هذا الصدد .

نشرت جريدة النبأ يوم ٥/٢٢ الصفحة الخامسة عن «الحيتان الذين استولوا على الأراضي بالملاليم وباعوها بالمليارات» ، والصفحة صارخة ، حافلة بمانشتات استغرقت نصفها وجاء فيها : محمد إبراهيم سليمان فتحها على البحري ، والمغربي يحاول التعتيم على الفضيحة ، عز وأبو العينين منعا استجواب الوزير السابق خوفاً على اسميهما محمد أبو العينين حصل على ١٥٢٠ فداناً في مرسى علم بسعر دولار للمتر ولم يسدد سوى ٢٠ % ، أحمد عز استولى على منطقة بالكامل في غرب خليج السويس ، محمد فريد خميس استولى على ٣٣ مليون متر في غرب خليج السويس بتراب الفلوس ، ٢٢٠٠ فدان لمجدي راسخ في الشيخ زايد بسعر المتر خمسون جنيهًا وباعه بـ ٧٠٠ جنيه وحقق مكسب ٦ مليارات و ١٢٥ مليون جنيه ، أحمد إبراهيم نافع وحسن حمدي حصلا على ١٥٠٠ فدان بطريق مصر إسكندرية الصحراوي وباعاها للشريتلي ، الحلاق اشترى الأرض بتراب الفلوس وباع الفيلا في تاون هاوس بـ ٨٥٠ ألف جنيه ، الزوربا طلب ٥٠٠ ألف متر لإقامة مشروع

للغزل والنسيج ، الوكيل طلب ٥ ملايين و ٢٠٠ ألف متر لإنشاء مشروع السكر ، الخرافي حصل على ١٩٠ ألف متر في الفيوم لإنشاء مشروع استخلاص الأملاح ، وفي الصفحة السابقة نصف صفحة آخر يحمل مانشيتاً بعرضها «زهير جرانة يشترك مع ١٠ رجال أعمال فاسدين في خيانة رئيس الجمهورية باع لهم ملايين الأمتار من أراضي البحر الأحمر لإقامة مشروعات سياحية وهمية ، الأرض حصلوا عليها بسعر ٦ جنيهات للمتر الواحد ثم عرضوها بعشرات الملايين من الجنيهات» .

بالإضافة إلى هذه العناوين المثيرة فقد قرأنا في جريدة الأهرام العريقة والقومية في نفس الوقت فقرة عن وزير النقل جاء فيها : «طلب علاء عبد المنعم ـ عضو مجلس الشعب عن دائرة الدرب الأحمر ـ من الدكتور أحمد سرور ـ رئيس المجلس ـ حول ما أثاره «الأهرام» أن تقدم الحكومة بياناً عاجلاً حول ما أثير من قيام وزير النقل بمنح امتياز لشركة يرأسها شقيقه وصديقه لشراء ٦٠٠ ألف متر على الطريق الساحلي الدولي بواقع ١٠٠ جنيه للمتر في حين أن سعره يتجاوز الألف جنيه .

وأشارت جريدة «المصري اليوم» ٥/١٣ إلى صفقة بيع مساحات من أراضي المدن الجديدة ، جاء فيها : «١٣ مليار جنيه حصيلة بيع ٣ قطع للمستثمرين في القاهرة الجديدة» أعلنت وزارة الإسكان أمس تفاصيل بيع ٣ قطع أراض كبيرة للمستثمرين في مدينة القاهرة الجديدة في مزايدة علنية بنظام الأظرف المغلقة بمساحة ٣ آلاف و ٩٤٠ فداناً ، بما يعادل ١٦ مليوناً و٥٤٨ ألف متر مربع ، وذلك ضمن بيع ٨ قطع أراض كبيرة في ٣ مدن جديدة هي القاهرة الجديدة والشيخ زايد و ٦ أكتوبر ، وجاءت حصيلة بيـــع القطع الثلاثة ١٣ مليارًا و٣٥٠ مليون جنيه ، وفازت بها شركتان خليجيتان وثالثة مصرية .

قال المهندس محمد الدمرداش ـ مساعد وزير الإسكان ـ إن القطعة الأولى مساحتها ٤٦٠ فداناً ، وتم بيع متر الأرض بها بسعر ١٢٨٨ جنيهًا بإجمالي ٢ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه ، وفازت بها شركة رؤية للاستثمار السياحي والعقاري ، وتم بيــع القطعة الثانية ومساحتها

١٥٠٠ فدان للمتر ٧٥٢ جنيهًا و ٥٠ قرشًا للمتر بإجمالي ٤ مليارات و ٧٥٠ مليون جنيه ، وفازت بها شركة داماك العقارية «الإماراتية» ، والقطعة الثالثة لمساحة ١٩٨٠ فدانًا تم بيعها بسعر ٧٣٣ جنيهًا و ٥٠ قرشًا للمتر بإجمالي ٦ مليارات و ١٠٠ مليون جنيه ، وفازت بها «بروة» .

ونشرت هذه الصفحة تكييفين لهذه الصفقة جاء أولهما من الأستاذ سليمان جودة في عموده «خط أحمر» يوم ٢٠٠٧/٥/٢٠م تحت عنوان «لا تبيعوا مصر .. حنطوها» جاء فيها :

هذه أول مرة ، نسمع فيها ، أن الاستثمار حرام ، وأن تعمير الصحراء مرفوض ، وأن الاقتراب من المساحات الصحراوية الهائلة في المدن الجديدة مكروه ، وأن إبقاء تلال الرمال كما هي حلال ، ونوع من التقرب إلى الله ، وأن بيع عدة قطع من المناطق الخلاء في ثلاث مدن جديدة بـ ٧ر١٧ مليار جنيه ، من أجل استثمارها عقاريًا ، إنما هو بيع لمصر ذاتها .

ولذلك ، فالأفضل أن نترك الخرابات كما هي ، والأكرم أن تظل الصحراء المحيطة بالعاصمة كما خلقها الله ، فلا تقترب منها يد من أيدي البشر ، والأحسن لنا ، أن نرجع في الصفقة ، وأن نرد الفلوس لأصحابها من المستثمرين العرب ، ليذهبوا بها إلى المغرب ، التي تخطط لأن يكون دخلها من السياحة في عام ٢٠١٠ في حدود ٣٠ مليار دولار ، بينما نحن نحصل على ٧ مليارات دولار بالعافية ، كما أعلن الوزير زهير جرانة ، وهو يزف إلينا حصيلة السياحة في ٢٠٠٥ ، وإذا لم يذهب المستثمرون العرب إلى المغرب فأمامهم تونس، التي اختطفت فلسفة السياحة ، من الدكتور عبد القادر حاتم في مصر وطبقتها على الفـور ، وأصبح دخلها من السياحة يخجل إلى جواره ويستحي دخلنا منها ! أما نحن ؟ فيكفي أن نبيع الأرض بخمسين جنيها للمتر، إلى هشام طلعت مصطفي ـ عضو مجلس الشورى ـ ويكفي أن نبيعها إلى منصور عامر ـ عضو مجلس الشعب ـ فهذا هو سقف طموحاتنا ، في أي استثمارات عقارية ، وهذا هو أعلي أمانينا ، وما يتبقى منهما ، من الأرض التي دفع فيها المستثمرون العرب أربعة آلاف جنيه في المتر

الواحد ، ففي إمكاننا أن نحنطها ، وأن نحتفظ بها ، كما هي، تماما كما حافظ قدماء المصريين على مومياواتهم إلى هذه الساعة ، وكما حنطوها حتى تبقي كما هي ، مختومة بالشمع الأحمر! اتركوا كل شيء ، على أصله ، ولا تبيعوا شيئا إلى أي مستثمر، سواء كان عربيًا ، أو أجنبيًا أو حتى جن أزرق ، فالمستثمرون الذين دفعوا ١٧,٧ مليار جنيه يخططون لانتزاع المساحات التي دفعوا فيها هذا المبلغ ، والهرب بها إلى خارج البلاد ، ولذلك ، فأفضل شيء يفعله المهندس أحمد المغربي هو أن يرفع يده عن هذا الموضوع ، تجنبًا لأي اتهامات أو ملاحقات إعلامية أو مطاردات من أي نوع ، وأن يفكر الوزير محمود محيي الدين في حل هيئة الاستثمار، وتسريح العاملين فيها.. ويا دار ما دخلك شر !

والثاني تقدم به الدكتور محمد صفوت قابل ـ عميد تجارة المنوفية فرع السادات ـ في صحيفة «المصري اليوم» يوم ٥/٢٠ تحت عنوان «تساؤلات مشروعة حول مزاد المغربي» جاء فيه :

كثيرة هي التساؤلات التي أثارها طرح وزارة الإسكان أراضيها بالمدن الجديدة للبيع بالمزاد العلني ، لعل أهمها : هل تتحمل الشركة التي رسا عليها المزاد تكاليف توصيل المرافق داخل أراضيها ؟

هل تعطي الأولوية في توصيل هذه المرافق من جانب الحكومة إلى حدود الأراضي باعتبارها استثمارات أجنبية تتطلب سرعة الإنجاز والتوصيل ؟

هل جرت دراسة آثار مستويات الأسعار بهذه الأراضي على أسعار العقارات ؟ وأخيرا إطلاق الارتفاع للمباني بالمدن الجديدة وأثره على هذه المدن واحتمالات تحويلها إلى عشوائيات «عصرية» ؟

من المعروف أن لكل تصرف اقتصادي آثارا منها السلبي والإيجابي، وعلي متخذ القرار أن يدرس جميع الآثار قبل اتخاذ قراره، خاصة أن الأهداف الحكومية قد تتجاوز منطق «التجارة شطارة» للقطاع الخاص ، الذي يسعى للبيع بأعلى سعر، مع التسليم برغبة الحكومة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في جميع القطاعات ، لابد من مراعاة أن

قطاع العقارات له وضعية خاصة لأنه يرتبط بمستوي الدخول في المجتمع.

في الاقتصاد هناك ما يسمي بالمنفعة الحدية للنقود ، وتعني أنه كلما زاد دخل الفرد انخفضت منفعة الوحدة من النقود، وهو ما ينطبق على المستثمرين العرب والأجانب، فنظرا لارتفاع دخولهم فإن الأسعار لدينا تكون جاذبة لهم ولا تمثل لهم عبئا كبيرًا ، بعكس «المصري» الذي يقل دخله عن مستويات الدخول في أغلب الدول العربية ، وهناك حدود لقدرته على الإنفاق والدفع .

بالتالي لن يستطيع مجاراة الأجانب في الشراء بالأسعار التي يعرضونها ، وقد يجيء يوم نجد فيه أن غالبية المناطق المميزة أصبحت ملكاً للأجانب ولبعض كبار الأثرياء من المصريين ، نعود لنتحدث كما كنا في الماضي عن أن الأرض أرضنا ، والأجانب يتحكمون فينا ، والمصريون أصبحوا واقعيًا هم الأجانب ، هناك عدة أسئلة بالنسبة لمزاد بيع الأراضي في المدن الجديدة تدخل في نطاق تقييم الآثار الإيجابية والسلبية لهذا البيع ، منها : هل من شروط البيع أن تتحمل الشركة المشترية تكاليف المرافق داخل القطعة ؟ وأعتقد أن ذلك ما سيكون ، وبالتالي علينا أن نعرف ما تكلفة توصيل المرافق إلى حدود هذه القطع التي ستتحملها الدولة، ولابد من خصم تكلفة توصيل المرافق من إجمالي ثمن البيع ليكون الناتج صافي ما ستحصل عليه الخزينة العامة وليس إجمالي ١٧ مليار جنيه ؟

هناك تجربة سابقة ليست بالبعيدة وهي صفقة بيع أرض «سيدي عبد الرحمن» رغم الضجة الكبيرة التي صاحبت بيعها ، وأنها جلبت للخزينة أكثر من مليار جنيه ، إلا أن تنفيذ مطالب شركة «إعمار» المشترية للأرض بالنسبة لتكاليف توفير البنية الأساسية التي ستتحملها الحكومة ستجعل العائد من هذه الصفقة ليس بالحجم الذي تم التهليل له.

طلبت إعمار أن توفر الحكومة جميع المرافق اللازمة من مياه وكهرباء وخطوط تليفونات حتى حدود الأرض المزمع إنشاء المشروع عليها بالكميات والقدرات التي تسمح للمشروع بالحصول على جميع

احتياجاته من تلك المرافق ، وعلي نفقة الحكومة بواقع ١٨٠٠٠م٣/يوم من مياه الشرب و ٢٠٠٠م٣/ يوم من مياه الحريق، و ٤٠٠٠٠م٣/ يوم من مياه الري ، و ٧٠ ميجا فولت أمبير من «الحمل الكهربائي» .

حددت الشركة خطوط التليفونات التي تحتاجها بنحو ١٨٠٠٠ خط تليفون على أن يتم توفير تلك الاحتياجات بقيم متساوية على ثلاث مراحل خلال مدة زمنية لا تجاوز ثلاث سنوات، كما طالبت «إعمار» الدولة بأن تتحمل نفقات نقل محطة المياه جنوب الطريق.. «المصري اليوم» عدد ٢٠٠٦/١٢/٢٦م .

- هل ستعطي الأولوية في توصيل المرافق إلى هذه القطع وبسرعة لا تتوافق مع طبيعة التنفيذ الحكومي لأن هذه استثمارات أجنبية، وأيضا أصحابها من ذوي النفوذ ؟ وهل سيكون ذلك على حساب توصيل المرافق لباقي الأحياء السكنية التي باعت الوزارة أراضيها منذ سنوات بعيدة ، ولم يتم توصيل المرافق لها حتى الآن ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف البناء بالأسعار الحالية ؟

- هل تمت دراسة آثار هذا المزاد على ثمن بيع الأراضي عمومًا ، لأنه من الطبيعي أن تتضاعف أسعار الأراضي بعد ما أسفر عنه المزاد ، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات ليس الإسكان الفاخر فقط ، بل ستكون هناك ارتفاعات متتالية في كل أنواع الإسكان، حتى قيمة ما يسمي بالإيجار الجديد وفي كل المناطق ، وبالتالي هل ستتعقد الأزمة أم ماذا ؟

- حسبما تم الإعلان عنه سيتم السماح بالتجاوز عن شروط الارتفاعات ، فهل سيكون ذلك بداية لفتح باب التجاوز في هذه المدن ، ويتبارى الجميع في مخالفة شروط الارتفاع بمنطق «اشمعنى» ؟ وبالتالي تتحول هذه المدن إلى عشوائيات بعدما كان الأمل أن تلتزم الحكومة وتطبق شروط الارتفاعات التي أعلنتها على الجميع والتي لا تسمح بتجاوز ارتفاع المباني أكثر من ثلاثة طوابق وليس عشرات الطوابق .

- من المعروف أن العقارات من الاستثمارات المضمونة وعالية الربحية في مصر ، لماذا لا تعمل الحكومة على إيجاد أو السماح والمساعدة على تكوين كيانات يسهم فيها صغار المستثمرين المصريين من خلال شركات مساهمة للاستثمار في هذا المجال ، على الأقل نتشارك مع الأجانب في الأرباح ولا نترك «الجمل بما حمل» للأجانب ، وتكتفي الحكومة بالفرحة أنها وفرت وظائف للمصريين عند الأجانب وفي بر مصر» انتهى المقال .

أقول إذا كانت الحكومة ستكون ملزمة بالقيام بتهيئة البنية الأساسية ، أي الماء ، والكهرباء ، والتليفونات .. إلخ ، فإن هذا يعني الخراب المستعجل لمصر ، وأن على مصر أن تبحث عن نيل آخر حتى يمكن أن تسد حاجات مياه مدن سكنية كل مدينة فيها مئات الفنادق وكل فندق فيه مئات الغرف ، كل غرفة فيها «بانيو» يملؤه النزيل بلا رحمة ، لأنه دفع مئات الدولارات لإقامته ، وهذا بالنسبة للماء فحسب ، أما المرافق والخدمات الأخرى فإنه لا يعني إلا تسخير حكومة مصر ودولة مصر لخدمة وتهيئة هذه الصحراء للسكنى ، وأنها ستدفع أضعاف أضعاف ما أخذته ، وما أنفق وصرف بالفعل .

لقد قيل : إن أي واحد ليس مصريًا لن يستطيع أن «يحمل» الأرض ويذهب بها بعيدًا عن مصر ، وهذا صحيح ، ولكن هل من الضروري أن يحملها ، وماذا يفعل بحملها إذا كان يستطيع أن يتحكم فيها بما يحقق مآربه المادية ، أقل شيء أن «يحتجنها» أي يسورها ويبقيها حتى ترتفع الأثمان فيبيعها ، ومعنى هذا تعطيلها عن الاستثمار ، وإذا أراد تجريفها فهل يمكن للحكومة أن تتدخل ؟ وواضح بالطبع أن كل الشركات التي باعت لها الحكومة ملايين الأمتار وآلاف القدادين ، كلها شركات استثمارية عملهم الاستثمار الترفي «اللاإنتاجي» ، فلن نقيم فوقها مصانع ، وبالطبع لن نقيم عليها مدارس ، ولكن ستقيم عليها عمارات سكنية ، وفنادق ، ومن المستفيد ؟ هل سيفيد هذا العمال والفلاحين الذين لهم ٥٠ % من مقاعد مجلس الشعب ؟ هل سيشغل أيدي عاملة في الصناعة أو الزراعة ؟ هل هذا الاستثمار إنتاجيًا عمليًا يفيد في

استهلاك الشعب وتجارته ؟ هل يمكن تصديره حتى يتحقق نوع من التوازن بين الصادرات والواردات الذي يمثل نزيفاً مستمرًا ؟

لا شيء ..

تحسب الحكومة أنها كسبت صفقة عندما جاءت الأثمان أضعاف صفقات سابقة ، والحقيقة أن بيع الأرض يعد جريمة لا يمكن تبريرها بأي مبرر ، وما قيمة هذه الملايين ؟ لقد تدفقت على مصر أضعاف ما وصل إليه مشروع مارشال لتعمير أوروبا بعد أن خربتها الحرب العالمية الثانية ، وذهبت الفلوس إلى جيوب تلك الطبقة الجديدة المحدثة الأثرياء الذين كونوا ثروات ضخمة أودعوها البنوك الأجنبية ، بينما ينفقون على حفلات زواج أبنائهم وبناتهم الملايين .. إلخ ، وراحت الأرض ، وتبددت الأموال .

هناك فرق بين الأرض التي هي أصل الأصول ، الأصل الحي الباقي ، وبين المال الذي يمكن نهبه وسرقته وإساءة تصريفه ، ثم ينتهي ويتبخر ولا يبقي في اليد شيء منه ، ويضع الغريب يده على أرض مصر .

ماذا لو كان لهؤلاء الملاك الجدد شركاء من إسرائيل ؟ وقد طلب بعضهم شراء أرض من سيناء لهم واتضح أنهم سماسرة لإسرائيل .

إذا حقت لعنة الله على بلد جعل السماسرة يحكمونها ، لأنهم سيبيعونها قطعة قطعة ، وسيتبدد المال .. لأن البالوعة أوسع من الحنفية .

ختام الكلام :

الرحمة والرضوان لروح علي نجم ـ محافظ البنك المركزي الأسبق ـ والتحية والتقدير لاسمه .. لقد ذهب إلى التليفزيون يقول : «لا يمكن أن نبيع تراب مصر ، وإلا لماذا حاربنا» ، فمات هناك .. ولكن شهادته ستظل أقوى من أي كلام كان يمكن أن يقوله : «حافظوا على تراب البلد» .

[١٠]

يا نواب الشعب ..

التعذيب في أقسام البوليس أولى بالاستجواب من الحجاب(*)

كنت أتمنى أن تكون تلك القومة العارمة التي جمعت بين نواب الإخوان المسلمين ونواب الوطني ، وكسبت لصف الإخوان أصواتًا عالية في الحزب الوطني ، لقضية أهم من قضية الحجاب .

وقد وجدت تلك القضية فيما يترامى من أخبار ، وفي نظري أن فقه الأولويات يضعها في الصدارة والقمة .

كاتبنا القـدير الأستاذ فهمي هويدي كتب مقالتـه المعهودة كل ثلاثاء ، وكانت بعنوان «صفحة قاتمة يجب أن تطوى» ، ولكن الأهرام امتنع عن نشرها ، فنشرتها «المصري اليوم» .

القضية عن قرص مدمج (C.D) أرسله إليه صديق لأنه يكشف عن وقائع هامة .

لم يكد الأستاذ هويدي يضع القرص في الكمبيوتر ونظر الصور ـ حتى ـ بكلمته هو ـ تعجز الكلمات عن وصف محتوى الشريط ، الذي يسجل واقعتين على الأقل لاثنين من المواطنين العاديين تم اقتيادهما إلى مكانين مختلفين ، يرجح أنهما من أقسام الشرطة :

أحدهما وقف ذليلاً ويائسًا وهو يتلقى سيلاً من الصفعات على وجهه و«قفاه» من ضابط ظل يسخر منه وهو يعاجله بها ، في حين أن هناك آخرين جلسوا في المكان يتضاحكون ، ويشجعون الضابط الذي ذكروا اسمه وظهرت رتبته العسكرية في الصور .

المواطن الثاني : ألقى على الأرض ، وبدا نصفه الأسفل عاريًا ، وساقاه مرفوعتان ، وثمة صوت لضابط يتوعده وينهال عليه بالسباب

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٩ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (٨٩٩) .

والشتائم البذيئة ، وهو في هذا الوضع جيء بعصا هتك بها عرض المواطن ، الذي أصيب بلوثة جعلته يصرخ بأعلى صوته مسترحما ومستغيثا «بالباشا» الذي ظل يواصل إطلاق شتائمه الجارحة ، التي كان سب الأم قاسماً مشتركاً بينها .

هل تتصورون يا نواب الإخوان منكرًا أشنع وأفظع من هذا ؟

رغم الصورة البشعة التي أشار إليها الأستاذ فهمي هويدي ، فإنه في الحقيقة لم يذكر إلا القليل مما عرضته مواقع الإنترنت ، فقد عذب الرجل بمختلف الطرق ، وأمر أن يقول ويكرر «أنا مَرَة» ، وانتهكت كرامته بهذه العصا التي أولجت في مؤخرته ، وتم هذا كله بين التهليل والتنكيت والشتائم ، وأخذت صور له ، وقيل له : إنها ستعرض على كل جيرانه ومعارفه لتتم فضيحته .

وتضمن القرص أيضًا حكاية المواطن المصري المشهور باسم «أبو محمد المصري» الذي كان له حق اللجوء السياسي إلى إيطاليا ، وكيف أنه اختطف في إحدى طرقات ميلانو عام ٢٠٠٣ إثر عملية قام بها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية مع جهاز المخابرات الإيطالي ونقل إلى مصر ، حيث حقق معه اثنان «من الباشوات» أحدهما مصري ، والآخر أمريكي ، وتعرض للتعذيب الكهربائي الذي أفقده السمع ، ونشر مأساته في إحدى الصحف الإيطالية التي اقتنصتها «الواشنطن بوست» وأذاعتها وأثارت أزمة ما بين إيطاليا والولايات المتحدة ، وسؤال المخابرات .

وأخيرًا تضمن الشريط رواية أحد المسجونين الذي قدر له أن يحتجز لمدة ١٨ شهرًا في السجون المختلفة ، ولم يعتبره الأستاذ هويدي شاهدًا ، ولكن «تجربته المتواضعة في السجون» ، فقد وجد أن ما عرض «يتجاوز حدود الخيال ، ويرسم صورًا لأهوال لا تخطر على قلب بشر» .

إن الآية التي تقول : ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ ، هي أكثر قابلية لأن تطبق في قضية تعذيب

أقسام البوليس ، فإذا لم يفعل بكل أفراد الشعب ما فعل بضحاياه ، فإن أنباء ذلك عرفت لكل الشعب ، وأحدثت الأثر المطلوب ، ألا وهو إرهاب الناس ، وقهر إرادتهم وكرامتهم .

ماذا يكون لنا إذا فقد الشعب كرامته ؟ وإذا قهرت إرادته ؟

إن الفساد لم يكن ليستشري ، ويتجرأ على المضي قدمًا في أعمـاله ، لولا أنه يعلم أن الشعب كاد أن يفقد القوة على المقاومة والقدرة على الصد ، لأن الإرهاب جعلهم يعرفون عن أي عمل ، وكيف يقاومون المسئولين الكبار ، وهم يشاهدون من يمس ضابطًا ، أو من لـه علاقة بضابط يمكن أن يفعل به هذه المآسي .

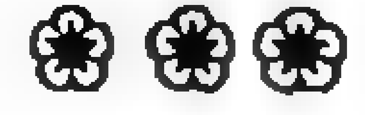
* * *

إن تكرار حدوث هذه الصور من التعذيب الخسيس ، بدليل ما تصوره الصحف ليل نهار ، وما يقدم إلى القضاء ، وحدوث هذا في أقسام البوليس ، وفي وسط المدن ، وليس في السجون القاصية ، لمما يجعل هذا التعذيب يعرف حتى يعم الخوف منه والإرهاب به مجموعات كثيفة ، والغرض من هذا كله هو إرهاب الشعب .

ماذا أنتم فاعلون يا نواب الشعب ، وقد وضع الشعب في أيديكم شرف تمثيله والدفاع عنه وحماية كرامته ؟

من سيغضب لكرامة الشعب ؟ ومن سيغضب لمجاهرة الله تعالى بهذا الإثم الخسيس ، وهذا الاعتداء على الكرامات من أناس افترض أن يحموه ويحاربوا الجريمة ؟

نريد أن نعرف البطل الذي سيبدأ المعركة ، والذي يذكرنا بالقائد في المعارك القديمة الذي كان يتقدم للمبارزة فيبدأ ، وربما ، أيضًا ينهي المعركة ؟



[١١]

التحقيق مع ضباط التعذيب له أصول أخرى .. (*)

«المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته» مبدأ إنساني عظيم حاربت أوروبا في سبيل التوصل إليه أربعة قرون متتالية ، وبشر به الإسلام منذ أن ظهر ، عندما أخذ بمبدأ «البراءة الأصلية» ، وعندما قرر أن إفلات مائة متهم أفضل من سجن بريء واحد ، وأنه إذا قال أحد شيئاً يحتمل الكفر من ٩٩ وجهًا ، ويحتمل الإيمان من وجه آخر حمل على الإيمان ، ووضع ضمانات للمتهم وصلت إلى حد أن يلقن القاضي المتهم الإنكار ، فيقول له : «هل سرقت قل لا» ، فيقول : لا ، فيخلى سبيله (كما حدث أيام أبي بكر وعمر) ، وقال الرسول ﷺ لمن قاد إليه رجلاً لإقامة حد الزنا عليه : «لو سترته بثوبك لكان خيرًا لك» .

وكان في أصل تقرير هذا المبدأ أن المتهم فرد أعزل يقف أمام قوة المجتمع بهيمنته وهيلمانه وسلطاته ، والسجون التي تنتظر من يحكم عليهم بالسجن ، وقاعة المشنقة لمن يحكم عليهم بالإعدام ، فكان لابد من حمايته من تلك السلطة الرهيبة .

المتهم فرد ومن يتهمه سلطة ، ولا يمكن للفرد أن يتصدى لسلطة ، ومن هنا كان من الضروري حمايته بمبدأ أنه بريء إلى أن تثبت إدانته .

يختلف الأمر عندما يكون المتهم هو «البوليس» أي أداة القهر وكرباج السلطة المدني الذي يماثل الجيش أداة القهر العسكري ، واللذان يجعلان الدولة في اصطلاحات الكثيرين من رجال القانون الدستوري «أداة قهر ..» !

هنا نجد المتهم يمثل هذه السلطة القوية الرهيبة ، أما المجني عليه فهو الفرد الغلبان المسكين .

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٩ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١١٧٢) .

انقلبت الآية أصبح المتهم هو صاحب الهيلمان ، والسلطة والمجني عليه هو الفرد المسكين.

في مثل هذا الوضع يبدو مبدأ «المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته» غير منطقي وغير عادل ؛ لأن من المسلم به أن السلطة مفسدة ، وأن الظلم من شيم النفوس فأن تجد ذا عفة فَلِعَلَّةٍ لا يظلم ، وأن البوليس ليس هيئة عادية ، إنه يمثل السلطة تمثيلاً فعليًا ، وأن في يده كل القوى ، وأن من يقف أمامه يقف مجردًا ، مهددًا أمام الاختلال الضخم في توازن القوى .

عندما يكون الاتهام موجهًا إلى سلطة البوليس الرهيبة التي يقف أمامها الفرد أعزلاً ، فإن العدل يوجب أن يأخذ المبدأ نقيضه ليصبح «المتهم مدان حتى تثبت براءته» حتى يوجد نوع من توازن القوى .

وما يحدث عمليًا هو ما يثبت وجاهة وعدالة هذا المبدأ في وضعه الجديد ، وأنه لا يظلم البوليس .

ذلك أن المحاكم تصدر أحكامها طبقًا لمبدأ «المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته» ، ولا تثبت إدانته إلا بالاعتراف أو بأدلة قوية أو قرائن دامغة لا تحتمل شكًا ، لأن الشك يفسر لمصلحة المتهم .

ويستحيل على القاضي أن يتوصل إلى صدور التعذيب من شخص معين إذا كان أول إجراء يعمله ضابط التعذيب هو أن يعصب عيني المتهم المسكين ثم يساق كما يساق الأعمى إلى مكان لا يعرفه ولا يرى شيئًا منه حيث يتلقى الضربات واللكمات من اليمين والشمال ، لا يعلم من ضربه حتى يقاد إلى زنزانته .

عندما يسأل القاضي المتهم : من ضربك ؟

فكيف يستطيع الإجابة ؟!

ويمكن أن يعترف المتهم فتحكم عليه المحكمة ، ولكن هذا الاعتراف إنما جاء نتيجة للتعذيب ، ولكن لا شاهد على تعذيب يجري في حجرات مغلقة ، ومن ثم تسقط دعواه ، أو لعدم وجود آثار للتعذيب ، لأنه

لا يقدم للقضاء إلا بعد انطماس آثاره ، ولأن تقارير أطباء السجون لا تشير إلى تعذيب ، ولأن هناك تعنيبًا لا يترك آثارًا مادية .

في الحالين يحكم على المتهم وهو بريء ، ولا يتوجه اتهام إلى البوليس في حين أنه المقترف لأسوأ جريمة .

منذ بضع سنوات قدمت النيابة ٤٤ ضابطاً للمحكمة بتهمة التعذيب ، وحاكمتهم المحكمة وقضت ببراءتهم جميعًا لعدم ثبوت الأدلة !!

وعندما تقدم النيابة مثل هذا العدد ، فلابد أن لديها أسبابًا مؤكدة لذلك ، بل يقين عملي بقيام التعذيب ، ولكن المحاكم التي تعتبر المتهم بريئاً لا يمكنها الحكم عليه إلا بأدلة متضافرة من اعتراف أو تضافر شهود .. إلخ ، وهي لم تملك ذلك على سبيل اليقين فحكمت بالبراءة ، ولا يمكن مؤاخذتها لأنها حكمت بالأصول القضائية ، ولو كانت بالنسبة لضباط التعذيب هي الإدانة حتى تثبت البراءة لقبلت دعاوى الضحايا ولطولب الضباط بتفنيدها وهم لا يستطيعون .

عندما تحكم المحكمة بالبراءة يضج الناس «يحيا العدل» ، ولكن عندما قرأت خبر تبرئة ٤٤ ضابطاً من ضباط التعذيب ، انقبض قلبي وتساءلت «هل قضي على شعب مصر أن يكون كعبيد روما ، يعذبون حتى يعترفوا بما يطلب إليهم ويحاكمون بمقتضى هذا الاعتراف» ؟

يجب أن نعرف أن التعذيب قديم في مصر ، على الأقل من ١٩٥٢م ، وما مجازر حمزة البسيوني ولا مذابح صلاح نصر بمجهولة ، ومن هذا الوقت وقد نشأت أجيال تمرست بفنون التعذيب ووجدت أمامها «تراكمًا» تفيد منه فتفننت في التعذيب الذي لا يترك أثرًا ، والتعذيب النفسي من إذلال وإهانة ، وتكليف بما تأنف منه الحيوانات حتى تتمزق نفسية المجني عليه أشلاء ، وهذه الإهانات لا تترك أثرًا ماديًا لإثبات وقوعها ، وحتى لو تركت فقد وجد في الأطباء من يتجاهلون التعذيب ويخونون ضمائرهم حرصًا على الوظيفة ثم لا يقتصر

الأذى على المتهم ، بل يمتد إلى آله وزوجه وأمه وأبيه الذين يحضرون ويهانون أمامه ويهان أمامهم ، كل هذا في غرف مقفلة لا يراها أحد .

ويسبق هذا إجراءات همجية عدوانية من الهجوم على البيوت في هدأة الليل واقتحام أبوابها ثم التفتيش الذي يقلب الشقة رأسًا على عقب والاستيلاء على ما يوجد من مال (وعادة لا يرد) ، ويصطحب هذا كله بالشتم والركل ثم يسحب الرجل أمام زوجته وأبنائه ليؤخذ إلى المجهول .

إن مبدأ «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» بالنسبة لضباط التعذيب يصبح نوعًا من التآمر على الكرامة البشرية وتسهيل انتهاكها ، والمفروض أن يكون «المتهم مدان حتى تثبت براءته» .

ويشفع في هذا ، بل يؤدي إليه أن التعذيب أصبح ظاهرة متكررة تمتلئ بها صفحات الجرائد ليل نهار وتتحدث عن سلخانات الأقسام وما يجري فيها من صنوف التعذيب .

وتحدث الأستاذ فهمي هويدي في الدستور (٢٠٠٧/٨/١٩م) تلخيصًا لما نشرته صحيفة «البديل» من أن «أمناء الشرطة أصبحوا طرفًا فيها ، في منافسة لرؤسائهم الضباط ، كما لو كان قتل أكبر عدد من المواطنين تحت التعذيب مسوغًا جديدًا للترقي والترفيع في وزارة الداخلية .

تحدثت المنظمة عن واقعة قيام أمناء الشرطة في قسم العمرانية بإلقاء ناصر صديق جاد الله من نافذة منزله بالطابق الثالث ، مما أدى إلى قتله ، وهو نفس ما حدث في مارس ٢٠٠٧م مع محمد نبوي عبد الحفيظ الذي كان مكبل اليدين ، وادعت الشرطة أنه ألقى بنفسه من نافذة مركز شرطة أوسيم التي تعلو عن الأرض مترًا ونصف المتر ، ومن قبله ألقت الشرطة بشخص اسمه شرين غريب من الطابق الرابع بمنزله في المعادي ، وقبله ألقى ببشير محمد شحاتة أيضًا من الطابق الرابع في مديرية أمن القليوبية ، وادعت الشرطة أنه انتحر في يوليو ٢٠٠٤م ، وقبله جريمة مباحث التليفونات بسنترال ألماظة حيث ألقي بمواطن آخر من الطابق الرابع وذلك بخلاف من ألقي بهم أو حوصروا على الأسطح

أو دفعوا إلى الشبابيك أو الشرفات أو اضطروا إلى القفز وفقدوا حياتهم ، مثلما حدث مع محمد محمد سالم في مشتول وصباح أحمد بدوي في الزاوية الحمراء .

وكشفت المنظمات عن أن عدد ضحايا التعذيب تضاعف مؤخرًا ، فتم حرق جسد أحد الأشخاص في قسم سيوة بالكحول المشتعل ، وهي قصة لها سابقة ، حيث ألقى ضابط قسم شرطة سنورس بالكيروسين على جسم ربيع سليمان وأشعل فيه النار ، وحين تصور أنه مات ألقي به أمام مستشفى الفيوم ليلقي حتفه هناك ، وفي هذه الأيام أيضًا توفي أكثر من «رهينة» في أقسام الشرطة ، وهؤلاء هم الأشخاص الذين يحتجزون بالأقسام ويعذبون فيها لحين القبض على ذويهم المطلوبين أو تسليمهم أنفسهم ، وهي العملية التي راح ضحيتها عشرات الأشخاص ، آخرهم شهيد تلبانة أحمد عبد الله الذي تعرض لتعذيب بشع حتى لفظ أنفاسه لينضم إلى قافلة الشهداء في أقسام المنتزة والرمل ومحرم بك والجمرك بالإسكندرية ، وإمبابة ومدينة نصر وشبرا الخيمة ثان وقسم قصر النيل والوراق والعمرانية وحلوان والسيدة زينب والزاوية الحمراء ، وغيرها من أقسام القاهرة وأنحاء مصر» انتهى .

إذا كان الذين يرتكبون هذه الجرائم يظنون أنهم يحمون النظام القائم ، فإن هذا أبعد ما يكون عن الصواب ، فالحق أنهم يضاعفون من نقمة الشعب عليه ، ويهيئونه للانفجار ، لقد كان التعذيب هو الذي أودى بعبد الناصر ومشروعه ، لأن الظلم مرتعه وخيم ، وهؤلاء العسكر يعجلون بنهاية هذا النظام ، وكل الصحف تحمل رئيس الجمهورية شخصيًا مسئولية هذه الجرائم الخسيسة .

هناك جانب آخر غير مفهوم لهذه القضية هو موقف بعض المحاكم .

أذكر أني يوم (٢٠٠٣/٦/١٨م) كتبت إلى الأهرام معقبًا على خير نشرته ، وكانت كلمتي تحت عنوان «أريد أن أفهم» وجاء فيها :

«جاء في جريدة «الأهرام» يوم ٢٠٠٣/٦/١٧ ص١٩ تحت عنوان «في قضية تعذيب مواطنين بقسم مدينة نصر ثان» براءة رئيس

المباحث وسنة للمعاون ، المحكمة تعدل التهمة من تعذيب إلى ضرب أفضى إلى موت واحد وإحداث عاهة .

وقالت المحكمة : إن المتهم الأول الذي برأته لم يشهد أحد بأنه قام بالاعتداء على المجني عليهما ، وذلك ما أكده المجني عليه الثاني في شهادته بأن دور هذا المتهم اقتصر على إعطاء التعليمات للمتهم الثاني وأمناء الشرطة بالقسم .

وأكدت المحكمة في حيثياتها أنه قد استقر في يقينها أن المتهم الثاني أشرف جوهر قام بضرب المجني عليهما بالكرابيج وصعقهما بالتيار الكهربائي ، فأحدث بهما إصابات أدت إلى موت أحدهما بدون وجه حق ، وذلك من خلال اطمئنانها إلى جميع أدلة الثبوت قبله ، لذلك المحكمة تقضي بمعاقبته بالحبس لمدة سنة واحدة بعد أن أخذت بقسط من الرأفة مراعاة لظروف الدعوى .

أريد أن أفهم كيف أن المتهم الأول ثبت في حقه أنه أصدر التعليمات للمتهم الثاني ، ولكن دون المشاركة في الضرب ، فيحكم له بالبراءة ؟

أليس في القانون مادة تعاقب على إصدار الأمر بالتعذيب حتى وإن لم يمارس التعذيب نفسه ؟ أليس موضوع القضية هو الضرب ؟ (والضرب إنما جاء نتيجة للأمر به) .

وفي أي شرع تكون عقوبة الضرب بالكرابيج والصعق بالكهرباء حتى يموت واحد ويصاب آخر بعاهة هي الحبس سنة واحدة .

لقد علمنا سيد المشرعين جميعًا الرسول محمدٌ ﷺ «أن من صفع عبده فعليه أن يعتقه لينجو من النار» ، ولدينا ليس فحسب حالة واحدة ، ولكن بضعة حالات» انتهى .

ولم يرد أحد .

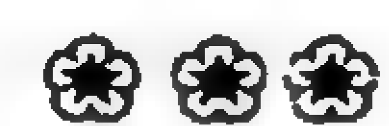
ولازلت أقول : «من حقي أن أفهم» ؟

* * *

مع أن التعذيب يجب أن يعالج كظاهرة انحراف قد تعود إلى النشأة الأولى ، أو إلى ظروف التربية العسكرية وفكرة «الاستعلاء» .. إلخ ، فإن هذا لا ينفي أن تشديد العقوبة سيكون له أثر في حسم هذه الجريمة الخسيسة ، فأي تعذيب أو إهانة طفيفة يجب أن تكون عقوبتها تنزيل درجة الضابط وإحالته إلى عمل مكتبي لا يتعامل فيه مع الجمهور ، أما إذا كان التعذيب جسيمًا فلا أقل من خمس سنوات سجن مشدد ، وإذا وصل التعذيب إلى الموت ، فلو وجد عقاب أشد من الإعدام لكان جديرًا به ، لأنه قتل نفسًا بريئة بتعذيبها وفعل هذا وهو المؤتمن على الأمن وعلى سلامة المواطنين ، وقد قال الله تعالى ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة : ٣٢) .

ختام الكلام :

أتمنى أن تصدر منظمات حقوق الإنسان كتابًا أسود عن التعذيب في الأقسام ، وأن يطبع منه عشرون ألف نسخة ، وأن يباع بثمن رمزي (على أساس أنه مدعم من ميزانية المنظمات) ، وأن يرسل إلى كل الهيئات ويدون على الإنترنت .



[١٢]

حرصًا على سمعة ضباط البوليس (*)

قرأت في « جريدة البديل » (١٩/١٠/٢٠٠٧م ص ٤) نبذة طويلة عن اتجاه لـــ «طرمخـة» قضايا قتل وتعذيب الشرطة للمواطنين » من خلال تحويل القضايا لدوائر المعينين .. إلخ .

وجاء بالنبذة : «تبذل وزارة الداخلية هذه الأيام أقصى جهودها وتضغط في جميع الاتجاهات لإنقاذ رجالها المتهمين في قضايا تعذيب وقتل مواطنين» ، ويبدو أن هذه الجهود قد بدأت تؤتي ثمارها في العديد من هذه القضايا .

في الإسكندرية وردت معلومات مهمة عن اتجاه لحفظ قضية ضباط قسم المنتزة الذين احتجزوا أكثر من ٤٠ شخصًا دون وجه حق ، بالإضافة إلى ضبط أسلحة ومواد مخدرة داخل غرفة الحجز ، ورغم قيام نيابة المنتزة برفع تقرير أكدت فيه ثبوت الوقائع فإن مصادر كشفت عن ميل لحفظ القضية من خلال تخفيف حدة الاتهامات .

واتباعا لسيناريو القضية التي راح ضحيتها المواطن محمد عبد القادر السيد الذي قتل إثر تعذيبه من قبل الضابط أشرف صفوت ضابط أمن الدولة بحدائق القبة حصل على البراءة في النهاية بعد تداول القضية في ٣ دوائر قضائية ، وتسير في الاتجاه نفسه قضية محمد معوض معاون مباحث تلبانة المتهم مع ٣ من رجاله بقتل المواطن نصر أحمد عبد الله نجار القرية في أغسطس الماضي خلال حملة استهدفت منزل شقيقه ، وذلك بعد قيام محكمة جنايات المنصورة بتحويل القضية المرتقب نظرها في الثامن من الشهر المقبل من الدائرة التاسعة برئاسة المستشار صبحي عبد المجيد وعضوية الدكتور محمد حنفي والمستشار خالد بيومي إلى الدائرة الثامنة المعروف عنها استخدام الرأفة مع

(*) نشر بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٧ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١٢٣٥) .

المذنبين من رجال الأمن وضباط التعذيب حسب تأكيدات محمد شبانة محامي عائلة الضحية لافتاً إلى توزيع القضية على الدائرة الثامنة الجديدة بتفاهم مع رئيس المحكمة بما يعني بدء محاولات صريحة للتدخل في الأحكام الصادرة أو استخدام الرأفة التي لا تطبقها الدائرة التاسعة المعروف قضاتها بتطبيق أقصى عقوبة ممكنة على رجال السلطة التنفيذية .

وأثار قرار المحكمة الغريب سخط عدد من الحقوقيين وأولهم شبانة ليعيدوا مطالبهم بتنفيذ توصيات نادي القضاة الصادرة قبل عقدين بعدم تفويض رؤساء المحاكم في عملية توزيع القضايا على الدوائر وترك هذه المهمة للجمعيات العمومية إلا أن الداخلية اعتادت ممارسة ذلك السلوك مع الدوائر الاستئنافية التي تجري محاكمة رجالها المسئولين أمامها أو رؤساء المحاكم الابتدائية المعينين من قبل وزير العدل والذين تذهب إليهم أغلب قضايا التعذيب بعد تكييفها في صورة جنح استعمال قسوة عبر الصلاحيات الواسعة للنيابة العامة ليقضي فيها بالحبس المخفف مع الإيقاف أو الغرامة حال الإدانة ، وفي حين تم توجيه الاتهام للضابط محمد قنديل رئيس المباحث باستعمال القسوة ضد نصر لينضم إلى معاونه معوض متهمًا ثانيًا ، أكدت مصادر حقوقية نسخ أوراق القضية وإرسال ملفها لرئاسة الجمهورية التي عني جهازها بالأمر مؤخرًا» .

وجاء في بيان لمركز النديم في ٢٠٠٧/٥/٦م « يعلن مركز النديم عن أسفه للحكم الذي أصدرته محكمة جنح الزاوية الحمراء في ٣٠ أبريل سنة ٢٠٠٧م ببراءة ضباط الشرطة المتهمين بتعذيب الصحفي والناشط سعيد فرج ، وكان النائب العام قد أحال المقدم أحمد صلاح من مكتب تنفيذ الأحكام بمديرية أمن القاهرة والمقدم محمد يوسف رئيس مباحث الزاوية الحمراء وآخرين إلى محكمة الجنح بتهمة تعذيب الناشط الصحفي سعيد محمد محمد فرج واحتجازه لمدة ٢٦ يومًا دون سبب قانوني وذلك بعد إلقاء القبض عليه في سنة ٢٠٠٥م لمنعه من الترشيح

في انتخابات مجلس الشعب السابقة بزعم تنفيذ حكم صادر ضده ، ورغم أنه تبين أن الزميل ليس هو المقصود بالحكم ، وقررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيله ، فقد أعيد إلقاء القبض عليه مؤخرًا في ٢٠٠٧/٢/١م بنفس السبب في محاولة للضغط عليه لحماية الضباط المحالين إلى المحكمة في قضية التعذيب » .

وهذه أمثلة عارضة فحسب لمحاولات « طرمخة » ـ كما قالت البديل ـ وقائع التعذيب الذي يصل إلى حد قتل المجني عليه ، لأن أخبار الضغوط التي يمارسها البوليس على أهل المجني عليهم للتنازل عن بلاغاتهم ، وأن هذه الضغوط قد تأخذ طابع الترغيب بتقديم مبالغ من المال ، كما تأخذ طابع الترهيب بتوعده بمضايقات لا طاقة لهم بها بعد أن أصبح البوليس هو الحاكم بأمره في أعراض الناس وأموالهم وحرياتهم ، ولا تقتصر هذه الضغوط على أهالي المجني عليهم ، بل تضم الشهود كما تضم أطباء شهدوا بآثار التعذيب الذي أفضى إلى الموت .

وكنت قد أشرت في مقال لي في (المصري اليوم) إلى أن المحكمة في حالة معينة غيرت من تكييف التهمة من جناية إلى جنحة ، ومن تعذيب إلى ضرب أفضى إلى الموت ، وبرأت المحكمة رئيس المباحث لأنه لم يشترك في الضرب ، وإنما أصدر الأمر به فقط ! كما حكمت على اثنين من أمناء الشرطة مارسا التعذيب الذي أفضى إلى موت أحد المتهمين وإصابة آخر بعاهة مستديمة إلى حكم بالسجن ثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ ، وفي مقال لي «التحقيق مع ضباط التعذيب له أصول أخرى» الذي نشر في (المصري اليوم) أيضًا « ذكرت تبرئة المحكمة لـ ٤٤ ضابطًا قدمتهم النيابة بتهمة التعذيب » .

على أن تطورًا خطيرًا قد حدث في تعامل السلطات البوليسية مع الذين عذبوا فقد جاءتنا الأنباء المنشورة في (الدستور) و (البديل) يوم ٢٠٠٧/١٠/٢٦م « أصيب المواطن (عبد المنعم عبد المعطي شتا) ٥٤

سنة من قرية شاوة بالدقهلية بكسور في العمود الفقري نتيجة مطاردة ضابط تنفيذ الأحكام محمود أبو المكارم له على سطوح منازل القرية ، في الوقت الذي أكدت فيه التحريات الأمنية أن (شتا) اختل توازنه فسقط من السطوح ، فإن أسرته تتهم قوة تنفيذ الأحكام بالتسبب في سقوطه .

وفي زيارة (الدستور) لعبد المنعم عبد المعطي شتا الضحية الجديدة لضباط المركز بمستشفى الطوارئ بالمنصورة في غرفة رقم ٤٠٢ ، وهو مكبل بالحديد في السرير الذي يرقد عليه ، ومع تواجد قوة الحراسة حول عبد المنعم لمعرفة كل ما يدور بينه وبين الوفد لنقل تقرير كامل إلى ضباط المركز وقيادته وزائريه ، أكد أنه لم يتعرض للتعذيب من جانب القوة التي ألقت القبض عليه ، وأنه هو من ألقى بنفسه من الطابق الثالث ، وطالب عبد المنعم بنقل كل كلمة يقولها إلى الناس والرأي العام الذي يعتقد أن ضباط مركز المنصورة يمارسون التعذيب مع المواطنين التابعين للمركز ، وأكد أنهم لا يتعرضون بأي أذى لأي مواطن تابع لمركز المنصورة ، وأكد أبو المكارم أن ضابط تنفيذ الأحكام بالمركز والذي ترأس القوة التي كانت مكلفة بالقبض عليه لا يستحق وسامًا أو تشريفاً وإنما يستحق أن يكون رئيس جمهورية فقال : لأنه من أكفأ الضباط الذين قابلتهم في حياتي وأفضلهم من الناحية الإنسانية وبالرغم من أنه لم يتعرض لي بأي شيء إلا أنه يقوم بزيارتي يوميًا ، ويشتري لي طعامًا وشرابًا من ماله الخاص ، وأنا أطالب وزير الداخلية بترقيته ، غير أن أسرة عبد المنعم كان لها رأي آخر ، فقد أكدت الأسرة أنه تحت سيطرة الشرطة داخل المستشفى ويتعرض للضغط عليه يوميًا من قبل قيادات مركز المنصورة ، وكل يوم يتوجه إليه الضابط محمود أبو المكارم لاستجداء عبد المنعم حيث يؤكد له أنه سيتم فصله من الخدمة في حال شكوى عبد المنعم ضده ، جدير بالذكر أن الضابط محمود أبو المكارم سبق اتهامه بهتك عرض المواطن (م. عبد الواحد) من قرية سلامون القماش (قرية المعذبون في الأرض) التابعة للمركز «مجاملة لأهالي زوجة الضحية»..

ترى هل توصل أمن الدولة إلى أسرار التأثير على المخ بحيث يغير الإرادة ويعبر ليس عن إرادته ، ولكن إرادة فرضت عليه بتأثير ما توصل إليه العلم الحديث بعد استكشافه «الجينوم البشري» وما يعد من الأسرار التي لا يعلمها إلى الـ C.I.A أو الموساد ؟ فهل يا ترى أثمر التحالف الوثيق في محاربة الإرهاب ما بين وزارات الداخلية في العالم ؟ أو هل زودت الـ C.I.A أو الموساد أمن الدولة بشيء من هذه الأسرار بحيث أننا لن نسمع بعد الآن إلا عن آيات الشكر من المعذبين لمعذبيهم ؟

* * *

المعروف أن المهمة التي من أجلها وجدت وزارة الداخلية هي تطبيق القانون وحماية الأمن ومكافحة الجريمة واستقصاء كل المخالفات على أمن الشعب وسلامته من تزييف أو تهريب .. إلخ ، وما ظلت الوزارة ملتزمة بها فإنها تكسب تقدير الشعب ولا يستكثر عليها ما أهالته الدولة عليها من مخصصات وما خصتها من تمييزات مادامت هي ساهرة على الأمن تكفل لكل واحد من الناس أن ينام آمناً من أن يتسلل إليه لص أو يهاجمه قاتل .

ومن قلب الأمور أن تصبح الهيئة المسئولة عن تطبيق القانون هي التي تعمل لتعطيل القانون أو التحايل عليه ، وهي التي تحمي وتتستر على ما يفعله فريق شاذ ومشوه من ضباط البوليس من ممارسة للتعذيب الخسيس ، وإساءة المعاملة ، وإهدار الكرامة في أقسام البوليس حتى جعلتها أشباحًا مخيفة يبتعد عنها المواطنون ، ويضحون بالكثير من مصالحهم عن أن يدخلوها حتى لا يتعرضوا للإهانة .

إذا صح ما جاء في «البديل» وكل شيء يدل على أنه صحيح ، بل وأن الحقيقة قد تكون أسوأ وأبشع مما جاء فيه ، فإن هذا الموقف سيعرض سمعة كل ضباط البوليس وهم عشرات الألوف ، لا نشك في أن معظمهم أمين على مسئولياته ، يسهر عليها ، ويتعرض لمخاطر عديدة ، ولكن أي حماية تضفي على الفئة الشاذة يمكن أن تنسحب على كل ضباط البوليس الأبرياء ، فإذا لم تكن الوزارة حريصة على القانون

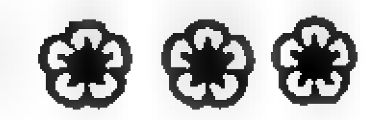
فعليها على الأقل أن تكون حريصة على سمعة ضباطها ، ولا يتأتى هذا «لطرمخة» التحقيقات والبحث عن دوائر معنية ، فهذا ما لا يصدقه أي إنسان ، وما يزيد الطين بله ويعمق من إساءة الظن بالبوليس ، والطريقة السليمة هي أن تكشف وتعري الوزارة تصرفات الفئة الشاذة المنحرفة ، وتتبرأ منها ، وتتخذ نحوها أشد الإجراءات ، وتدعها تأخذ عقابها العادل حتى تبرأ صفحة بقية الضباط ويشهد الجميع لها بالاستقامة والموضوعية وأنها فعلاً تعمل لحماية القانون بما يتضمنه من عقوبة لكل من ينحرف كائناً ما كانت صفته ، فليس هناك من رأس أو فئة لها عصمة من سلطة القانون .

لقد أصبح المواطن العادي ينظر لضابط البوليس شذرًا ، لاحتمال كونه من تلك الفئة الشاذة المشوهة التي تهين الكرامات وتمارس ما يربأ عنه الحيوان من أفعال ولن تتغير هذه النظرة ما لم تتبرأ السلطات من الضباط الذين مارسوا التعذيب ، وتتخذ معهم الإجراءات اللازمة ، فما أن يقدم بلاغ ضد أحد الضباط حتى تصدر أمرًا بوقفه في انتظار نتيجة التحقيق فإذا برأته المحكمة فسيعود إلى مكانه ، وإذا أدانته فإنها لا تكون قد ظلمته ، ومن الخير أن تعجل الوزارة بذلك وتعلنه على رؤوس الأشهاد وتثبته بإجراءات عملية حتى تمحو الفكرة السيئة في نفوس الناس ، وتقف في صف واحد مع الشعب ، وأن يعود مرة أخرى الشعار المحبوب والواجب «الشرطة في خدمة الشعب» .

ولا يتوقف الأمر على ضباط البوليس ، إن محاولات بعض المسئولين التستر على ضباط التعذيب والحيلولة دون أن يوقع القضاء عليهم العقاب العادل يشرك الوزارة نفسها في هذا العمل ويعطي الشعب انطباعًا أن هؤلاء الضباط ما كانوا ليجرؤا على فعل ما اقترفوه إلا بتوجيه خفي من رؤسائهم ، وتصبح الوزارة متورطة في هذا الجرم الشنيع ، بل يمكن أن يتصاعد الأمر ، فما كانت الوزارة لتسلك هذا المسلك إلا بعد أن أخذت « الضوء الأخضر» من كبار المسئولين عن السياسات العليا للدولة ، وبهذا ينسحب الاتهام على النظام بأسره ، وبدلاً

مـن أن يكـون اتهامًـا لعشرين أو ثلاثـين ضـابطًا ، يـصبح اتهامًـا للنظـام بأسره .

وعندما تأتي ساعة الحساب ــ وهي آتية ــ فلن يغني كل واحـد مـن هؤلاء المسئولين بدءًا من ضباط التعذيب حتـى مسئولي الـوزارة حتـى المسئولين الكبـار ، لـن يغني أحد أن يقول إنـي كنـت أنفذ الأوامر ، فلا طاعة لمخلوق فـي معصية الخـالق ، وأي معصية أشنع وأفظـع من هذه النـذالات ، وليتعظـوا بمـا حـدث لحمـزة البسيونـي وصـلاح نـصر عنـدما وجدوا أنفسهم في الزنـازين وتحت رحمـة الـذين عـذبوهم ، فالأيـام دول ، وكما تدين تدان .



[١٣]

إلى : المجلس القومي لحقوق الإنسان «التخشيبة» أســوأ من السجن !!(*)

قرأت في أكثر من صحيفة إن المجلس القومي لحقوق الإنسان زار السجون وتفقدها وسر لما شاهده .

وفي صحيفة «الشروق» (٢/١١/٢٠١٠م) مانشيت «سجناء قنا لعبوا البنج بونج وأكلوا اللحم ، والخبز الطازج ، ولا ينقصهم إلا «المدام» ، وجاء في شرح هذا المانشيت أن المسجونين في سجني قنا وبرج العرب يتمتعون بما لا يتمتع به الأحرار ، فيجدون الخبز الطازج الذي يخبزه السجناء وحجمه وطعمه صعب أن تجدوه في أي من المخابز العامة ، كما أن أزمة الطماطم وعدم وجودها كانت بعيدة تمامًا عن صورة الطماطم التي عرضت في سجن قنا بجانب بعض الخضراوات والعنب والتفاح .

السجناء يؤكدون عدم شكواهم من أي شيء وعدم وجود أية مشاكل ، وقد استقبلوا وفد المركز القومي لحقوق الإنسان بالهتاف «مدد .. مدد يا رسول الله» وهم يقرعون على الدفوف ويجأرون بالدعاء لمساعد أول وزير الداخلية اللواء عاطف شريف .

وجاء في الخبر أيضًا أن الفارق الوحيد بين سجن برج العرب وسجن قنا أن الأول حديث وبه بحيرة صناعية وبرجولا ، أما الثاني فيحتوي على نافورة صغيرة .

ودخل وفد المجلس إلى فناء سجن قنا الذي يضم منضدة للعب البنج بونج .. إلخ» .

ولا أدري هل صدق وفد المجلس القومي ما شاهده ، وإنه هو الدأب العادي للحياة في هذه السجون السعيدة ، أو إنه فطن بذكائه إلى أنها

(*) نشر بتاريخ ١١/١٠/٢٠١٠م ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (٢٣٤١) .

العملية المعهودة في كل المصالح والوزارات التي تجريها الإدارات عند زيارة مسئولين ، ثم ترفعها فورًا إثر عودتهم .

وبحكم خبرتنا عن السجون فيمكن القول إن من العسير جدًا أن تتحول السجون من جحيم ـ كما هي ـ إلى نعيم ، وقد كان لمصلحة السجون سابقة قديمة (سنة ١٩٥٥م) عندما نكلت بالجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم التي كونتها سنة ١٩٥٣م لأنها اقتحمت هذا الحصن المقدس ، وتوصلت بفضل ظروف وملابسات خاصة إلى إنجازات وزرنا مصنع سجائر «ماتوسيان الإيسترن» فصنعوا باكوات كل باكو يضم خمس سجائر «هوليود» كانت تورد للسجون ، وطالبت اللجنة بالتخلص من «البرش» الذي ينامون عليه بوضع سرير خشبي كالذي ينام عليه العساكر ، ولما قال لي المدير العام للسجون : هل أسوي بين الجندي الذي يخدم الوطن وبين المجرم الذي يسيئ للوطن ؟ .. قلت له إن السجن عقوبة سالبة للحرية ، وليست عقوبة مهينة للكرامة ومسببة للمرض ، وطالبنا باستبعاد «السابقة» الأولى ، والتخلص من الأغلال الحديدية المتصلة التي كانت تكبل وسط وسيقان السجين المؤبد ، وكان عليه أن يشق الأحجار في الجبل وهو في هذه القيود .. إلى آخر وما توصلت إليه الجمعية التي ضاق بها ضباط السجون ، وبعض المتربصين بالجمعية ، وحاكوا مؤامرة أطاحت بمجلس الإدارة ، وكان يضم عددًا من كرائم السيدات وبعض الخبراء في «الجريمة» والخدمة الاجتماعية ، وأحلت محله ضباطاً من السجون وقضي على كل ما توصلت إليه الجمعية من إصلاحات ، أعتقد أن المجلس القومي لحقوق الإنسان ليس لديه أي فكرة عما وصلت إليه جهود الجمعية من توفيق توقف بعد الاستحواذ عليها ، وقد سجلت ذلك في كتاب بعنوان «صفحة مطوية من الخدمة الاجتماعية» (١٩٥٤ـ١٩٥٥م) ، ونحن على استعداد لإرسال نسخة أو أكثر إلى المجلس الموقر .

على كل حال ، فحتى لو فرضنا إن أوضاع السجون قد أصلحت ؛ فهناك المرحلة التي تسبق السجن والتي يكون المتهم فيها تحت يد البوليس بعد أن أذنت النيابة بسجنه أربعة أيام «ويجدد له» .

إن المرحلة من إلقاء القبض على المتهم حتى إيداعه السجن هي من أبشع الممارسات التي لم تعالج حتى الآن ، وأذكر إني سألت الدكتور سعد الدين إبراهيم ـ أعاده الله إلينا ـ عن أسوأ ما مر به في سجنه ، فقال «التخشيبة» .

وقد قرأت حديثًا لمتهم يدعى أمين عما شاهده من عذاب أليم ، ومن انتهاك للكرامة ، نشر في جريدة «الدستور» في (٢٤/١٠/٢٠١٠م) أنقله لأنه يصور لنا «ما هي التخشيبة» ؟ وما هي العذابات التي يتعرض لها كل من يتهم فيسجن احتياطيًا ، ثم يبرئ ، فيخرج بعد أن جرح جرحًا لا يبرأ في «التخشيبة» .

يقول الكاتب «ما أن تم القبض عليه ، وقال للمخبر الذي وضع الكلبشات في يديه : من فضلك عايز أتصل بأحدأفراد أسرتي ، قال له المخبر الرنة بـ اتنين جنيه والمكالمة دقيقة بخمسة جنيهات !! وطبعًا المضطر يركب الصعب ، لم يكن مع أمين في ذلك الوقت أي أموال ، فنصحه المخبر أن يرن إلى أحد أقاربه لكي يشحن له على الهواء كارت بـ عشرة جنيهات أو خمسة وعشرين جنيهًا ، وطبعًا على شريحة صاحب الموبايل وهو المخبر !!!

يضيف أمين : وفي التخشيبة هناك نظام تاني خالص ، فالذي يدخل الحجز لأول مرة لا يعرف ولا يكون أمامه إلا الاستسلام لقوانين كبار البلطجية والسوابق ، فمن ينام على بلاطتين أو ثلاث بالطول ، فهذا يكلفه سعرًا ، ومن ينام على أربع بلاطات ويستريح شوية بسعر آخر ، أما من ينام على المصطبة المفروشة ، فهذه خدمة خمس نجوم ، وكله بتكاليفه ، طبعًا المصطبة تكلف المحبوس ٥٠٠ جنيه في الـ ١٥ يوم ، أما الزيارة فهي شيء آخر ، فحين يتم إدخال طعام إليك أو يزورك قريب في داخل الحبس فإن تسعيرتها تبدأ من ٢٠٠ جنيه وتنتهي بـ ١٠٠ جنيه وفي سيارة الترحيلات التي تأخذ المتهمين من حجز الأقسام إلى السجون كل شيء له سعر أيضًا ، فإن يفك الحارس الكلابشات من يدك طوال

الرحلة فهذا يكلفك ٢٠٠ جنيه ، ويوم الذهاب إلى المحكمة لنظر النقض أو الاستئناف مثلاً فإن حلاقة الذقن بفوطة نظيفة وداخل الحمام فهذا تكلفته ٣٠٠ جنيه .

وإذا كنت قد أخذت البراءة أو إخلاء السبيل فإن هناك مرحلة هي الكشف على سجلك الجنائي عبر الكمبيوتر ، أحد المتهمين حين بحث عن اسمه محمد حسين عبد الله وبحث عن اسم أمه فوجد أنه مطلوب في عدة قضايا وهارب من أحكام بالحبس ، فقال له الموظف أنت كده هاتتحبس تاني ، لكن أنا ممكن أعديك من الحكاية دي وهذه العملية إكراميتها ٣ آلاف جنيه !!! وأعاد البحث دون اسم الأم فخرجت سجلاته نظيفة» انتهى الاستشهاد .

أضف إلى هذا أن عملية إلقاء القبض تتم بصورة وحشية .. كريهة .. بعيدة كل البعد عن أقل ما يجب أن يلحظ في التعامل مع المواطنين ، فهي تتم قبيل الفجر عندما يكون الجميع في نوم عميق ، إذ تتعالى الخبطات على الباب ، وعندما يقوم صاحب الشقة منزعجًا يفاجئ بمجموعة من الضباط والمخبرين العتاة الذين ينحونه جانبًا كأنما هم أصحاب الشقة ، ثم يخاطبونه بأشد اللهجات بأن عليهم تفتيش الشقة ، فإذا سأل عن السبب أو أراد أن يبرزوا إذن النيابة ، فإن الرد عليه يكون بالأيدي والأقدام والسب واللعن ، ويبدأون عملية التفتيش ، فيقلبوا كل شيء رأسًا على عقب ، وإذا عثروا على أموال أو أوراق أو كتب أخذوها ، فإذا لم يجدوا شيئاً اقتادوه ، فإذا تعرضت لهم زوجته أو أبناءه نالوا نصيبهم من السب والشتم ، ويتم هذا بصورة مزعجة وبأصوات عالية تجعل الجيران يخرجون ليعرفوا ما الأمر ، وهكذا يفضح الرجل لا بين آله ، ولكن أيضًا بين جيرانه .

ثم يجر جرًا حتى يقذف به في عربة الترحيلات مع الإهانات والانتهاكات للكرامة .

هذه الصورة أيضًا يكون على المجلس القومي لحقوق الإنسان أن يقف عندها وقفة حازمة ، وأن يحمي المواطن منها .

أقول للمجلس القومي لحقوق الإنسان إن أمامه مهمة شاقة ، وأن عليه أن يقف موقفًا جادًا ، وأن عليه أن يحصل على ضمانات تحول دون تلك الممارسات المنحطة التي تسيء أول ما تسئ إلى البوليس نفسه ، وأن عليه أن يحذر من المظاهر أو يصدق الادعاءات .



[١٤]

محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية
عار على القضاء
وانتهاك للدستور (*)

قرأت في جريدة الدستور (٢٠٠٨/١/٨) خبرًا أثار العجب ، والأسى ، قدر ما أثار الدهشة والاستنكار ، يقول الخبر : «تقدم النائب المستقل محمد العمدة باستجواب إلى رئيس الوزراء ووزير العدل حول امتناع المحكمة الدستورية العليا عن الفصل في الدعويين رقمي ٧٢ و ٧٣ لسنة ١٧ ق دستورية عليا والمطعون فيها بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية والتي تجيز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية .

وأشار النائب أمس الأول إلى أنه سبق ورفع بعض المواطنين أكثر من دعوى أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة للطعن على قرار رئيس الجمهورية بإحالتهم للمحاكمة العسكرية مستندين إلى عدم دستورية هذه الفقرة ومخالفتها لنصوص الدستور التي تستوجب محاكمة المواطن أمام قاضيه الطبيعي ، وذكر النائب أن محكمة القضاء بالقاهرة في ٧ نوفمبر ١٩٩٥ صرحت للمدعين بإقامة هذه الدعاوى وتم قيدها بالدستورية العليا ووفق ذلك التاريخ وحتى الآن أي منذ ١٣ عامًا لم تفصل المحكمة الدستورية فيها ، وأوضح النائب أن هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا أعدت تقريرًا بالرأي القانوني لكل دعوى ، وأرسلت هذه التقارير إلى المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٢ إلا أن المحكمة أعادت الدعاوى إلى هيئة المفوضين مرة أخرى ليظل الحال كما هو عليه .

وأكد النائب أن استمرار دعوى قضائية دستورية أمام المحكمة لمدة ١٣ عامًا دون أن تفصل فيها يمثل امتناعًا منها عن الفصل في

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ ، العدد (١٣١٢) .

دعوى قضائية مهيأة للفصل فيها ، وأضاف هذا الامتناع يؤكد وجود تفاهم بين السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس مبارك والمحكمة الدستورية العليا وأن هناك اتفاقا على إهدار حقوق المواطنين في محاكمات عادلة أمام القاضي الطبيعي الذي ينص عليه الدستور وما يتفق مع المواثيق الدولية» .

لا أفهم كيف أن مثل هذا الطلب الذي أريد به تطبيق الدستور وإعادة الشرعية يبقى في المحكمة الدستورية ١٣ عامًا ، مع أن المفروض أن المحكمة الدستورية ـ باعتبارها حامية الدستور ـ كان يجب أن تشكر الذين تقدموا به لغيرتهم على الدستور ومطالبتهم بحمايته ـ وهذه هي وظيفتها ـ وكان عليها أن تحكم فورًا بما تقضي به العدالة ، وما جاء في نصوص الدستور .

إننا كلنا نجل المحكمة الدستورية ونرى فيها ملاذًا لمن تبطش به السلطة .

فهل هناك قوة أكبر منها ؟

هل هناك كما يقولون في بعض الحالات «جهة سيادية» توقف عملها ، فترتكب مخالفة وتتجاهل مهمتها ؟

هل هناك ـ كما ذهب إلى ذلك النائب محمد العمدة ـ «تفاهم بين السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس مبارك والمحكمة الدستورية العليا ؟ وأن هناك اتفاقا على إهدار حقوق المواطنين في محاكمات عادلة أمام القاضي الطبيعي كما ينص الدستور وكما تنص المواثيق الدولية» .

لقد قدم النائب اتهامًا ـ أو شبهة اتهام ـ لأعلى قامة في السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، فكيف وسعها السكوت ؟ والسكوت علامة الرضا في بعض الحالات .

إن هذا المقال يتقدم إليهما ـ بكل تواضع ـ أن يجيبا ، وأن ينفيا عن نفسيهما هذا الاتهام ، وفي الوقت نفسه تستجيب المحكمة الدستورية العليا للنظر فورًا وتحسم الأمر ، وأن تقول «عفوًا إنه الحق ، وإنه الدستور» .

لقد تعددت الحالات التي تلجأ فيها السلطة للإفلات والالتفاف حول عدالة «القاضي الطبيعي» ، وللفصل في قضايا مدنية أمام قضاء عسكري لا تتوفر فيه الضمانات التي يوفرها القضاء الطبيعي .

ما أكثر الأحكام التي أصدرتها محاكم استثنائية جاوزت بها حدود العدالة واستؤنفت وحكمت محكمة النقض ببعضها وانتزعت الأبرياء من سجونهم ، بعد أن تعطل عملهم ، وتلوثت سمعتهم ، وأصيبوا بالأمراض وكان من الممكن أن يرفعوا قضية على الدولة تطالبها بتعويض بملايين الجنيهات .

هل نسينا محاكمة الدكتور سعد الدين إبراهيم وما حكم عليه في محكمتين بالسجن سبع سنين حتى أنقذته محكمة النقض ونسفت أحكام المحكمتين نسفاً وقضت ببراءته ، رغم ما أحيط به القضاء من جو عدائي نتيجة لسوء فهم الرجل أو فهم دوافعه .

لقد شهدت المحاكمة العسكرية للقيادات الإخوانية العجب العجاب وشهد العالم كله على ركاكة الادعاءات وبطلان الشهادات ، بل كشفت عن أن الأفراد المكلفين بتفتيش بيوت رجال الأعمال الإخوانيين قد استولوا على «خزينة» كاملة بها ما يقارب مليون جنيه ، وما كان أغنى السلطات عن أن تعرض نفسها للتشهير بهذه الواقعة المسيئة ، ويندد بها محامي الدفاع «ويتساءل من المجرم في هذه القضية ؟ صاحب الخزينة أم من سرقها» ؟ لافتاً أن الذي سرق محتويات الخزينة هو الذي سرق مشروعية الجماعة ، وسرق الوطن ، من حاكم سارق الخزينة ؟ من حاسبه معتبرًا أن وجود «حرامية» في أجهزة أمن الدولة معناه أن هذه الأجهزة مخترقة ؟ ولو سكتنا لهم هذه المرة على سرقتنا وحبسنا ، فالله أعلم ماذا سيفعلون في المرة القادمة .

إن الإجراءات التي اتبعت في اعتقال أربعين شخصًا من القيادات الإخوانية فيهم رجال الأعمال في الجماعة يؤكد أن ما حدث لا يدخل في إجراءات أمن ، وإنما هو سطو مسلح ، سطو انتزعوا به الرجال في وسط أسرهم ، الزوج من زوجته ، والأب من أبنائه ، وزجوا بهم في

عربة الترحيلات القذرة ، المغلقة التي هي زنزانة متحركة ، ثم عبثوا بكل شيء في الشقق ، وقلبوا المراتب ، وأفرغوا الدواليب ، ووضعوا أيديهم على كل الأموال .

لم يحدث أبدًا أن قام المسئولون عن إجراءات القبض على مطلوبين متهمين بالاستحواذ على أموالهم في قضية سياسية ، لأن المطلوب من التفتيش هو البحث عن أدلة جنائية تثبت الاتهام وليس من هذه الأدلة أن لديه مالاً ، خاصة إذا كان من رجال الأعمال ، فكل رجال المال يحتفظون بمبالغ مالية لتكون تحت الطلب العاجل أو أمر طارئ ، ولو كانت التهمة الموجهة إليهم اختلاسًا لجاز الاستحواذ على هذا المال .

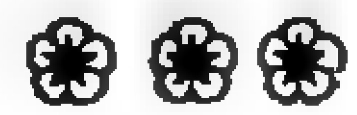
إن مصير الأموال يتقرر بعد المحاكمة ، ويمكن مثلاً أن يثبتوا في محضر الضبط والتفتيش وجود مبالغ معينة ، أما استحواذ رجال الضبط على أموال تمثل جزءًا من رأسمال شركة ، أو إدخارًا للقيام بعمليات اقتصادية .. إلخ ، فهذا ما لا يحدث لأن من المعروف أن ما يدخل في يد هيئات الضبط لا يعود .

وليس هذا إلا صورة من السطو .. والسطو المسلح المدجج بالسلاح .

وأسوأ من هذا :

أنه تقويض للشرعية .. تهديد للحرية .. انتهاك للدستور .. حرب على الأمن والأمان

وأي شيء بالله يمكن أن يكون أسوأ من هذا ؟!!



[١٥]

حق الإضراب المقدس(*)

تعد الحركة النقابية من أكبر وأهم الحركات الجماهيرية الإنسانية ، إن لم تكن أكبرها ، لأنها تضم الشعب العامل ، فهي من ناحية الحجم أكبرها ، وهي من ناحية الأهمية أهمها لأنها هي التي تحرك عجلة الإنتاج والخدمات والمرافق ، وقد كانت هي صاحبة الفضل في رفع مستوى المعيشة في أوروبا ، وقامت في هذا بدور يفوق كل ما قدمته الديمقراطية والاشتراكية : الديمقراطية لأنها جعلت للعمال صوتاً في إدارة مواقع العمل في المصانع والإدارات ، ومن الاشتراكية لأنها هي التي رفعت مستوى الأجور وكبحت جماح الاستغلال الرأسمالي ، وقد توصلت إلى هذا وذلك دون أن تتورط فيما تورطت فيه الأحزاب من مسئوليات تبعدها عن قضية العمل والأجور وتشغلها بقضايا قومية ودولية .

وقد أبدعت الحركة النقابية لنفسها أساليب عمل جديدة تبرأ من العنف أو الإكراه حتى عندما يتعلق الأمر بالصراع ما بينها وبين الرأسماليين ، ومن أهم ما أبدعته الإضراب ، وفي الحقيقة أن نظرية الإضراب تكمن أعماق التكوين النقابي ذلك أنه لو يكن هنالك إضراب لأصبحت الحركات النقابية هيئات شحاذة تتوسل إلى الرأسماليين القساة وتصبح تحت رحمتهم ، أو قل نقمتهم ، وهذا السلاح البتار الذي توصلت إليه الحركة النقابية سلبي الطبيعة ، فهو يختلف عن الأساليب التي تلجأ إليها الدول لتسوية خلافاتها بالحرب التي تقوم على التدمير والقتل ، إن الإضراب لا يعني إلا الامتناع الجماعي التطوعي عن العمل ، فهو في حقيقته أسلوب ضغط له من القوة ما يجعل أصحاب الأعمال يعملون حسابه ويتجاوبون معه ، ولولا هذا لما نجح العمال في اكتساب أي حق .

---

* نشر في جريدة «المصري اليوم» في ٢٠٠٧/٤/١١م ، العدد (١٠٣٢) .

وقد أقرت الحضارة الحديثة والمجتمع الدولي عمل النقابات واعترفت بأسلوب الإضراب كجزء لا يتجزأ من كيانها واعتبرت العضوية النقابية حقاً من حقوق الإنسان ، وجاء النص على ذلك الفقرة (د) من المادة (٢٣) من إعلان حقوق الإنسان ، كما وضعت منظمة العمل الدولية وهي الوكالة المختصة بمعالجة قضية العمل من وكالات الأمم المتحدة ، وإن كان تاريخها يعود إلى ما قبل الأمم المتحدة ، أو تأسست منظمة العمل الدولية سنة ١١١١ كجزء من تسوية فرساي للسلام ، وكان تكوينها من الشروط التي اشترطها الرئيس ولسن (الرئيس الأول والأخير الذي يشغل منصباً جامعياً) على الحلفاء في الحرب العالمية ١٤ ـ ١٩١٨م لدخول الولايات المتحدة الحرب .

نقول إن منظمة العمل الدولية وضعت اتفاقية الحرية النقابية (٨٧ لسنة ١٩٤٨م) واتفاقية حق التنظيم والمساومة الجماعية (٩٨ لسنة ١٩٤٩م) ، وهاتان الاتفاقيتان تعدان من الاتفاقيات الإنسانية من اتفاقات المنظمة ، وقد صدقت مصر عليها ، وهما تقرران حرية تكوين النقابات وحرية عملها .

من هنا لم يكن الإضراب شيئا إذًا تقبله المجتمع رغم ما قد يثيره من مضايقات خاصة عندما يتعلق بوسائل النقل أو الخدمة العامة ، كجزء من آليات الديمقراطية والحرية ، ولا يفكر أحـدًا أن يلوم العمال أو أن يتخذ ضـدهم أي إجراء ، لأن العمال لا يقومون بإضراب إلا عندما يحيق بهم ظلم أو تنتهك حقوقهم ، فالذين اقترفوا ذلك هم أجدر باللوم ، وهي جزء من ثمن حرية العمل لابد من دفعه ، وفي الدول المتخلفة وحدها ، حيث لا يكون للإنسان الكرامة الواجبة ، تتدخل قوى الأمن لمقاومة الإضراب أو لضرب المضربين أو القبض عليهم ، ويُعد من دلالات تخلف هذه الدول .

والإضراب تكنيك دقيق ، وقد تطلبت ضرورته وأنه يمارس ضد إدارات رأس المال المزودة بالسلطة والمال ، أن يبدع الوسائل التي يتغلب بها على كل ما يمكن أن تتوصل إليه مقاومة الرأسماليين بما في ذلك إبطاء الإنتاج ، والبقاء داخل موقع العمل ، والإضراب عن الطعام .. الخ .

وقد سجل النقابي العريق طه سعد عثمان رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج بشبرا الخيمة الذي رحل عنا منذ فترة ليست طويلة ، كيف أن عمال «سباهي» وهو أحد عتاة ملاك مصانع النسيج جعلوا إنتاجهم اليومي «خمسة أبناط» في حين أن معدل الإنتاج العادي خمسة آلاف بنط ، وجاء مفتش مصلحة العمل فسجل هذا ولم يستطع أن يفعل شيئاً لأنه جزء من آليات الإضراب ، بينما أرسلت السلطات قوة عسكرية كبيرة رابطت حول المصنع وداخله لحفظ النظام ، وكان على سباهي أن يمدهم بالغذاء ، وإزاء هذه الكارثة المزدوجة فضل سباهي أن يوافق على مطالب العمال .

وكان المشرع المصري يحيط الإضراب بعدد من المواد تعاقب بعض صوره بالأشغال الشاقة وتحرمه من الشرعية ، وعندما أريد عقاب سائقي القطارات الذين أضربوا سنة ١٩٨٦م ، برأت المحكمة السائقين لأن مصر قد صدقت على الاتفاقيات الدولية التي تقرر حرية عمل النقابات ، وبالتالي بالإضراب .

وقد نصت المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والثقافية ، إذ تضمنت الفقرة (د) «الحق في الإضراب على أن يمارسه طبقاً لقوانين القطر المختص» ، وقد صدقت مصر على هذه الاتفاقية .

كما نصت المادة الثانية عشرة من اتفاق الحرية النقابية التي وضعتها منظمة العمل العربية سنة ١٩٧٧م المادة (١٢) : «للعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح» .

كما أصدرت لجنة الحرية النقابية بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي بجنيف وهي تتكون من تسع أعضاء ثلاثة يمثلون الحكومات وثلاثة يمثلون أصحاب الأعمال وثلاثة يمثلون العمال ، وهي التي تدرس كل قضايا ومنازعات العمل وما قد يتقدم به العمال إليها من شكاوى ، ولها طبيعة شبه قضائية .

وفي سنة ١٩٧٣م كانت اللجنة قد درست ألف حالة وأصدرت كتابًا تضمن رأيًا أو حكمًا في ٧٠٠ منها ، وفي كتابنا الموجز حق الإضراب أدرجنا ١٥ حكمًا كنماذج لأحكامها في بعض الحالات المتميزة والتي تتضمن أوضاعًا خاصة ، وفي كل هذه الأحكام كان موقفها مؤيدًا للإضراب .

هذا بالنسبة للحركة النقابية في الدول المتقدمة ، أما بالنسبة مصر فمع هزال الحركة النقابية أو أنها «استأنست» ، أو بمعنى أصح «أرهبت» في الأسبوع الأول للانقلاب عندما قام «الضباط الأحرار» بشنق عاملين هما «خميس» و «البقري» وأقامت بأرض المصنع محكمة مثل محكمة دنشواي ، ثم استلحقت النقابات بهيئة التحرير ، ثم بالاتحاد القومي ، ثم بالاتحاد الاشتراكي ، واعتبرت العضوية في الاتحاد الاشتراكي أحد شروط الترشيح للمناصب القيادية في الحركة النقابية ، ثم أصبح قادتها ذيولاً للحزب الحاكم خاصة بعد أن عين قادتها أعضاء بمجلس الشعب وانضم ١٩ قائدًا من بين ٢٣ هم مجموع قيادات النقابات العامة إلى الحزب الوطني ، واصبحوا ملكيين أكثر من الملك ، وذاقت الحركة النقابية صنوفاً من الذل والهوان .

نقول رغم هذا كله فإن حركات الإضراب الأخيرة كانت هي التي استخلصت للعمال بعض حقوقهم المغتصبة ، رغم مقاومة الحكومة وأصحاب الأعمال .

وفي الدول التي تحترم الإنسان فيها يعد التهديد بالإضراب عن الطعام مشكلة كبرى لهم .

أما عندنا فقد قرأنا أن الإدارة عمدت إلى قطع الماء عن المضربين !

إن حق الإضراب حق مقدس وكان هو الذي أنقذ العمال من الاستغلال الرأسمالي ، ويمكن أن يصل إلى ما هو أعظم .

ولنذكر أن نقابة تضامن التي ضمت الحركة العمالية في بولندا كانت هي التي قضت على الحكم الشيوعي بها ، وآذنت بالديمقراطية ، وما فعله عمال بولندا يمكن أن يفعله العمال في دول أخرى .

[١٦]

ستون يومًا إضرابًا
هل نترك هؤلاء العمال يموتون
أو يُـقهــرون ؟ (*)

العمال لا يضربون أشرًا أو بطرًا ، ولا هم يستشعرون عداوة لأصحاب المصانع ، إنهم لا يضربون إلا عندما يعجزون عن تحقيق مطالبهم المشروعة في الأجور أو ساعات العمل أو الجزاءات والتأمينات .. إلخ ، التي جرى العالم كله على كفالتها للعمال واعتبرها حقًا مشروعًا نصت عليه العديد من الاتفاقيات الجماعية التي تصدرها منظمة العمل الدولية وتصدق عليها من الدول ، وتصبح ملزمة لهم بحكم هذا التصديق ، ويعمل العمال بكافة طرق الاتصال لإقناع الإدارة بمطالبهم ، ولكن الإدارة تعطيهم آذانًا صماء ، وتترفع عن الحديث معهم عنها ، عندئذ يلجئون إلى الإضراب رغم أن الإضراب حتى عندما ينجح فإنه يلحق بهم خسائر وأضرارًا عديدة ، ولكن لم يكن لديهم خيار ، لأن الاستسلام يعني إما «المعاش المبكر» وهي الطريقة التي ابتدعتها الإدارات للتخلص من العمال والتي يرفضها العمال رغم إغراءاتها ، أو العمل كعبيد وليس كعمال .

وقد كتبنا في هذه الجريدة عن «الحق المقدس للإضراب» وذكرنا المواثيق الدولية التي تعترف به وتحميه وأولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ثم العهد الدولي عن الحقوق السياسية وعن الحقوق الاقتصادية ثم اتفاقيات الحرية النقابية التي أصدرتها منظمة العمل الدولية وبوجه خاص الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨م التي صدقت عليها مصر .

العمال عندما يضربون فإنهم يمارسون حقًا مشروعًا لأنهم في الحقيقة إنما يريدون الحياة المعقولة لهم ولأولادهم وزوجاتهم .

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٨ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١١٢٠) .

ومع موجة الرأسمالية الفظة والتهالك على الربح السريع وهيمنة المستثمرين على مصانع وهم لا يفهمون من الاستثمار إلا هدم المصنع وتحويله إلى فندق يغل أرباحًا تفوق ما يقدمه المصنع ، أو بيعه أرضًا بالمتر ، تزايدت إضرابات العمال .

وجاء في جريدة المصري اليوم (٢٠٠٧/٦/١٧م) في صدر الصفحة الأولى «اعتصام عمال الترسانة البحرية بالإسكندرية» وفصل ٦ من عمال «المنصورة – إسبانيا» : تصاعدت حدة الاحتجاجات العمالية في الدقهلية والإسكندرية وبني سويف أمس ، حيث اعتصم عمال المعاش المبكر في الترسانة البحرية بالإسكندرية أمام مقر الشركة القابضة للنقل البحري والبري ، وواصل عمال المنصورة – إسبانيا اعتصامهم لليوم الـ ٦٠ على التوالي احتجاجًا على تجاهل مطالبهم ، وواصل أطباء مستشفى بني سويف العام اعتصامهم لليوم الثالث على التوالي بالمستشفى احتجاجًا على إصرار مدير صحة بني سويف على استمرار مدير المستشفى المتهم بإهانة الأطباء .

وكان «المصرف المتحد» قد تجاهل مطالب عمال المنصورة – إسبانيا في جمعيتهم العمومية غير العادية المقررة يوم ٣٠ يونيو الجاري ، وقرر مجدي المغربل العضو المنتدب ورئيس المنصورة – إسبانيا ، فصل ٦ من العمال المعتصمين ، من بينهم عضو باللجنة النقابية بحجة تحريضهم لزملائهم على الاعتصام .

وفي الإسكندرية أكد جابر أنور – أحد عمال المعاش المبكر في الترسانة البحرية – أن العمال نظموا اعتصامهم خلال جلسة مزاد لبيع أكثر من ٢١ ألف متر من ممتلكات القابضة للنقل البحري والبري بمنطقة سموحة ، مشيرًا إلى أن عدد عمال المعاش المبكر بالترسانة يصل إلى ٣٦٠٠ عامل .

وفي بني سويف واصل أطباء مستشفى بني سويف العام اعتصامهم لليوم الثالث احتجاجًا على استمرار مدير المستشفى في منصبه ، كان الأطباء قد بدأوا اعتصامهم في أعقاب تكرار – ما سموه –

إهانات مدير المستشفى لهم وقيامه بنقل زملائهم تعسفيًا خارج المستشفى.

وجاء في جريدة «الدستور» (٢٠٠٧/٦/١٨م ص ٣) «في غزل شبين الكوم الماكينات توقفت والعمال عادوا إلى الاعتصام من جديد» : توقفت الماكينات من جديد في غزل شبين الكوم وعاد العمال إلى الاعتصام حيث اعتصم نحو أربعة آلاف عامل بمقر الشركة اعتراضًا على الإجراءات التعسفية التي اتبعتها الإدارة الهندسية حيالهم حيث قامت بربط البدلات بالإجازات حيث تنخفض من ٣٩ إلى ٢٦ جنيهًا إذا حصل العامل على يومين إجازة تنخفض إلى ١٣ جنيهًا ، وإذا حصل العامل على ثلاثة أيام تخصم كليًا ، وإذا زادت أجازته أيًا كان نوعها عن ثلاثة أيام في الشهر ، وهو ما أثار استياء العمال ، إضافة إلى ذلك قامت الإدارة بتعيين لواء سابق يدعى عاطف الجندي مديرًا لأمن الشركة ، ومن وقتها فرض إجراءات مشددة على العمال واعتدى على أحدهم وصفعه على وجهه لأنه كان يجلس في العنبر ، إضافة إلى سبه للعمال بصفة دائمة حسب ما يقول العمال ، ويضيف أن مطالب العمال الأساسية هي عدم ربط البدلات بالإجازات أو على الأقل أن تبقى على ما كانت عليه حيث تخصم ٥ جنيهات فقط من البدلات إذا ما زادت الإجازات التي يحصل عليها العامل شهريًا عن ثلاثة أيام ، كذلك إبعاد مدير أمن الشركة عن العمال وعدم دخوله إلى العنابر وتحرشه بالعمال ، وقد أصدرت الإدارة الهندسية أوامر إلى أمن الشركة بمنع دخول أي ممثلين لوسائل الإعلام المقروءة أو المرئية لإجراء لقاءات مع العمال ، ودخلت والجريدة ماثلة للطبع في مفاوضات مع اللجنة النقابية للشركة في محاولة لإيجاد حل للأزمة ، وقال عدد من العمال لـ «الدستور» : إن الإدارة الهندسية تدير الشركة بأسلوب غريب للغاية حيث زادت سرعة الماكينات إلى الحد الذي جعل العمال غير قادرين على العمل عليها ، وهو الأمر الذي استنزف العمال بدنيًا وجعلهم غير قادرين على تلبية احتياجات الماكينات ، إضافة إلى إصابة عدد من العمال نتيجة عدم قدرتهم على التعامل مع الماكينات بعد تعديلها ، وفي المقابل لم تقم

الإدارة بزيادة المرتبات حتى معاملة المشرفين الهنـود للعمال سيئة للغاية ، وتسببت في العديد من المشكلات قبل ذلك ، وطالب العمال بعدم دخول بعضـهم إلى المصانع ، لكن طلباتهم لم تلق صدى لدى الإدارة وأضافوا أنهم تحملوا كثيرًا من أجل عدم افتعال المشكلات وإثبات حسن نيتهم ، لكنهم لم يجدوا بدًا من الاعتصام لكي تتحسن الأوضاع ، وأكدوا أنهم لن يفضوا اعتصامهم حتى تتحقق مطالبهم ، وقد رفضت الإدارة الهندسية الإدلاء بتصريحات حول الأزمة ، واكتفت بتشديد الرقابة على العمال وهددت أي عامل يتكلم مع وسائل الإعلام بالخصم كما هددهم نائب رئيس مجلس الإدارة بإغلاق الشركة وتشريدهم إذا استمروا في الاعتصام .

وفي الدول الأخرى عندما يقوم العمال بإضراب تهرع نقابتهم لحمايتهم ، وعادة ما يكون في الاشتراك قسم مخصص «إعانة إضراب» ، ولكن نقاباتنا لأنها ليست إلا عميلة للحكومة وذيلاً للإدارة فإنها تتنكر للعمال المضربين ، وفي الدول الأخرى فإن النقابات الأخرى ـ أي غير نقابات العمال المضربين ـ تقوم بإضرابات تعاطفية لتشعر المجتمع بأن الطبقة العاملة كلها تقف معهم ، كما تتكون لجان المساعدات في الوقت الذي تنهال فيه الاستجوابات على البرلمان ، ومساءلة المسئولين .

إن شيئاً من هذا لا يحدث هنا ، بل إن ما يحدث هو أن الإدارة تستنجد بالسلطة البوليسية ، وهو أمـر لا يمكن أن يحـدث في غير مصـر .

إننا لا نستطيع أن نقف عاجزين ، صامتين ، ونحن نرى إخواننا العمال يصارعون الجوع ، ويقاومون الإدارة ، بل وفي حالات عديدة الأمن المركزي ، ويستمر الإضراب لستين يومًا .

لابد من عمل شيء ..

أين نواب المعارضة ؟

أين نواب الإخوان المسلمين ؟

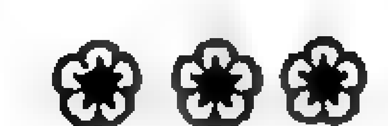
أين صحافة الأهالي والعربي وبقية صحف المعارضة ؟

أين منظمات المجتمع المدني ؟

بل أين النقابات ؟

ألا تعلم أن الإضرار بفصيلة من العمال إنما هي مقدمة للإضرار بالبقية التي سيأتي عليها الدور ، وعندئذ يندمون ويقولون : «أكلت يوم أكل الثور الأبيض» .

نقول للعمال المضربين : نحن معكم ، والله معكم ، لقد كنتم أبطالا فاصبروا وصابروا ، وأعلموا أن الحق لابد أن ينتصر ، وإن الله تعالى سيقيض لكم أنصارًا .



القسم الثاني
التعبئة الفكرية
ما بعد الثــورة

[١٧]

التغييــــرآت.. آت ...
ولكــن كيف ؟ ومتى ؟ .. «الله أعلم !!» (*)

في قصة ساخرة صور مؤلفها الملل الذى انتاب كلاب البيت لأنها لا ترى إلا وجوه أصحابها ، فما أن يأتي زائر حتى تهرع إليه تهش وتبش .. وتقبل قدميه وتتمسح في أذياله لأنه أراحها من رؤية وجوه أصحابها المملة .

والجماهير من باب أولى تمل رؤية وجوه حكامها عندما تطول المدة .

وقد ترددت أيام الخلافة العباسية أبيات توضح الحالة النفسية التى تملكت بعض الجماهير إزاء حكامها ، وأنه ليس الكره .. ولكن الملل الذى يجعلها تريد التغيير :

إذا لم يكن للمرء في ظل دولــة	جيمــال ولا مال تمنـى زوالها
وملاذاك من كــره لها غيـر أنــه	يؤمل أخرى فهو يرجـو انتقالها

وعندما يتفاقم الفساد ويتحول الحكم إلى شلة أو «جونتا» أو «مافيا» تقبض بيد من حديد ، وتشل كل مساعي الإصلاح ، وتوقف كل جهود التقدم .. عندئذ فإن الملل والضيق يفتح الطريق أمام التغيير .

وتعلمنا قوانين الطبيعة والكيمياء كيف يحدث التغيير وينتقل من كمي إلى نوعي ، فعندما تزيد الحرارة إلى درجة معينة يتحول الماء إلى بخار وهذا البخار يعود إلى ماء ، أو حتى يتحول إلى ثلج إذا بلغت البرودة درجة معينة ، كما يحدث خلط العناصر بعضها ببعض تغييرات نوعية ، فضلاً عن القانون العلم «الضغط يولد الانفجار» وهو القانون الذى أدى لوضع «صمامات الأمان» التى تسمح بالتنفيس حتى لا يؤدي الضغط إلى الانفجار .

---

* نشر في جريدة «القاهرة» في ٢٠٠٣/٥/٣م .

ولكن المجتمع الإنساني يختلف عن ميكانيكا العناصر والمواد وقوانين تغييرها .

وتستطيع الجماهير أن تصبر طويلاً ..

وهناك شعوب صبورة بوجه خاص ، منها الشعب المصرى المشهور بالدماثة .

ولكن عندما يطول الأمد .. ويفشل كل إصلاح فلا مناص من التغيير الذى لابد وأن يأتي بعد فترة قد تطول بقدر صبر الشعب ودهاء الحاكم ، ولكنه يأتي لا محالة ولا يكسب الحاكم سوى سنوات معدودة يمد بها حبل حياته الشقية .

وكيف يأتي التغيير ..

في بعض الحالات تعجز الشعوب ، وعندئذ يتحرك «سيدنا» عزرائيل ليقوم بالمهمة المطلوبة ويخلص الشعوب من طغاتها .

وبهذه الطريقة تغير الاتحاد السوفييتي عندما قبض عزرائيل روح ستالين .

وعندما مات ستالين ظلت مجموعة من حاشيته لا تصدق أنه مات «حقيقة» وظنت أنه إنما يتصنع الموت ليرى ماذا يفعلون .. وعندئذ يتحرك ويفعل بهم الأفاعيل .

ولكن عزرائيل «لا يهزر» ..

وكان موت ستالين هو الإيذان الحقيقي بالتغيير وسهل على خروشوف في المؤتمر العشرين أن يضرب ضربه زلزل بها هيكل الحزب عندما كشف عن جرائم ستالين وأعلن وصية لينين التى تكتمها ستالين ثلاثين عامًا ، ثم جاء جورباتشوف فأطلق رصاصة الرحمة التى أجهزت على النظام .

إن عزرائيل لذو فضل على الشعوب عظيم ، ولو أنه في بعض الحالات يتأخر أكثر مما يريد الناس .

وقد يأتي التغيير بصورة أخرى، وسنعرض هنا لصورتين متناقضتين له ، الأولى في دولة متقدمة ، والثانية في دولة متخلفة «زينا»

في ألمانيا .. وفي عهد جمهورية فايمار التي كونها الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أسس اشتراكية تمرد سنة ١٩٢٠م فريق من الجيش من بقايا حرس القيصرية والنبلاء .. إلخ ، وثار على السلطة المركزية ، فاتصل رئيس الجمهورية «فردريش إيبرت» بقائد الجيش وطلب منه أن يؤدب الثائرين ، ولكن القائد العام الجنرال هانزفون سيكت أعلن «أن الجيش لا يطلق النار على الجيش» .. ورفض التدخل .

أسقط في يد الحكومة .. وبدأت الفصائل المتمردة في الزحف فالتجأت إلى العمال وطلبت أن يعلن اتحاد النقابات الإضراب العام .

وتحرك العملاق المستكن وقاد النقابي العتيد كارل ليجن العمال .. الذين أوقفوا كل شيء .

وكانت النتيجة رائعة فقد شل الإضراب كل المرافق وتوقفت كل وسائل الحركة الصناعية والحياة والمرافق والخدمة المدنية ووقفت الطبقة العاملة وقفة رجل واحد بحيث لم تستطع القوات الزاحفة أن تفيد من انتصارها بشيء واضطربت في يدها الأمور فاضطرت إلى الفرار والانسحاب .

وكانت المجموعة الشيوعية بين العمال هي الوحيدة التي رفضت الاشتراك في الإضراب بحجة أنه ليس لها من مصلحة في عداء بين فريقين رجعيين !! ولكنها تبينت خطأها قبيل نهاية الإضراب خاصة وأن اللجان المحلية رفضت أن تنصاع للتوجيهات السلبية التي أصدرتها «السنترال» أي اللجنة المركزية للحزب .

في مقابل هذه التجربة التي أنقذت فيها الحركة النقابية الحكومة المدنية من غزو العسكر حدث في السودان تجربة مناقضة .

ففي سنة ١٩٥٨م نتيجة للعداوات السياسية الحزبية انتابت حزب الأمة أزمة داخلية قرر على أثرها عزل رئيس الوزارة عبد الله خليل

وتولية الدكتور مأمون شريف من بيت المهدي وأن يتم هذا قبل افتتاح البرلمان في ١٩٥٨/١١/١٧م .

وعلم بذلك عبد الله خليل رئيس الوزارة، ووزير الدفاع ، فما كان منه إلا أن اتصل بقائد الجيش اللواء إبراهيم عبود وطلب إليه أن يستلم الجيش السلطة لأن البلاد مهددة بقلاقل سياسية جسيمة واستجاب اللواء عبود وسيطر على الدولة وأعلن حل البرلمان وإلغاء الدستور وحل جميع الأحزاب .. إلخ ، وتم هذا كله دون أن تراق قطرة دم واحدة لأن الحكومة هي التي سلمت السلطة للجيش .

وكان هذا هو الانقلاب العسكري الأول في السودان والذي أذن بسلسلة من الانقلابات العسكرية التالية .

وبالطبع فإننا لم ننس الانقلابات العسكرية التي حدثت في أفريقيا بقيادة «شاويشية» ولا الانقلابات في المنطقة العربية بقيادة «البكباشية».

وقد يحدث التغيير بطرق غير متصورة ..

ففي فلسطين بدأ «أطفال الحجارة» الانتفاضة التي بلورت المقاومة الفلسطينية .

وفي إيران – انتشرت – انتشار النار في الهشيم الأشرطة التي أرسلها آية الله الخميني من منفاه في باريس ، ليحض الشعب على الثورة ، وعبأت هذه الأشرطة الجماهير .

وفي الصين عندما ضاق ماوتسي تونج بقيادة حزبه المتجمدة سلط عليهم الشباب فيما سمى «بالثورة الثقافية» التي استخدمت فيها الحوائط كصحافة تكتب عليها أو تعلق آخر الأخبار ، واستطاعت جحافل الشباب أن تقتلع جهاز الحزب القديم .

الوسائل عديدة ، وهي تتفاوت بدرجة وعي الجماهير ، وملائمة الظروف ، والبيئات والملابسات .. إلخ .

وكل ما نستطيع أن نؤكده أن التغيير آت .. آت . أما كيف؟ ومتى؟

فالله أعلم «وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ» .

[٢]

عنـــــدما تهـب ريــاح التغييـــر(*)

الإيمـان بضرورة التغيير لـم يعـد إجماعًـا شـعبيًا فحسب ، ولكن ضـرورة تفـرض نفسـها فرضًـا عندما وصـل الخلـل وعم الفساد كل مرافـق الحياة بحيث يستحيل الإصلاح ، عندئذ لابد أن يحدث تغيير ، فهذا عهد كان يجب أن يُخصم منه مدتان رئاسيتان (١٢) سنة ، ولكنه الآن يطالب بمدة جديدة متحديًا طبائع الأشياء .

فالتغيير آت .. آت .. لا مناص منه .

ما تختلف فيه الرؤى والتصورات هو الشكل الذي يأخذه التغيير والمقـدمات التـي تـسبقه مباشـرة ، وتـؤدي إليـه وتعـرض لنـا تجـارب المجتمعات الأخرى صورًا عديدة ، بعضها لم يكن يخطر بالبال ، فعندما عجزت المقاومة الفلسطينية ، ظهرت ثورة الحجارة التي قام بها فتيان ومراهقون لا يملكون إلا الحجارة يلاحقون بها الإسرائيليين في كل مكان فيثيـرون ثـائرتهم ، وفـي الثـورة الثقافيـة الـصينية فـي الأيـام الأخيـرة لماوتـسي تـونج حلت الحوائط والجدران محل الصحافة ، كمـا حشدت شرائط الكاسيت التي استحث فيها آية الله خميني الشعب على الثورة ، الـشعب وكتلتـه للثـورة علـى الـشاه وقواتـه العسكرية وجهـاز مخابراتـه الرهيـب «الـسافاك» ، وأدت طلقتـا مـدفع مـن البارجـة «أورورا» التـي هيمن عليها الشيوعيون إلى فرار الوزارة وسقوط الحكم القيصري .

وقد يحدث حدث قد لا يكون له شأن خاص ، وقد تذهب به الريح ، ولكن بفضل ملابسات خاصة يذهب بالأوتاد .

من هذا مثلاً أن اللورد كرومر عندما شكل محكمة دنشواى ، فإنـه أعطى الفرصة لمصطفى كامل لأن يثير العالم عليه واضطربت بلاده لأن

---

* نشر في جريدة «البديل» في ٢٠١٠/٦/٣٠م ، العدد (٢٢٠٨) .

تسحبه رغم أنه كان من أنجح بناة الإمبراطورية ، وانتهى عهد الأمر والنهي وجاء عهد المهادنة والملاينة .

وأزعم أننا اليوم أمام مثل هذا الحادث ، فعندما حاصر اثنان من عتاولة المخبرين من ذوي الماضي الإجرامي شابًا يدعى خالد سعيد كان في مقهى فقيدوا يده خلف ظهره ، وأخذا يضربانه بوحشية ودفعوا رأسه في شريحة رخامية بالمقهى وسحلوه إلى مدخل إحدى العمارات وظلا يضربانه وهو يستغيث حتى مات بعد أن تهشم وجهه ، وتساقطت أسنانه .

ومن اللافت للنظر أن كل الجرائد نشرت صورة حقيقية له .. شاب مبتسم يمتلأ حياة وآملاً .. وصورته بعد الضرب الوحشي الذي حطم أنفه وأسقط أسنانه .. صورة شنيعة رهيبة تثير الغضب .

وكل أخوة هذا الشاب لديهم جنسية أمريكية ، وهو الوحيد الذي لم يُعن بذلك .

هذا الحادث على وحشيته ليس إلا حالة يحدث مثلها كثير ، ولا يترك أثرًا خاصًا

ولكن الملابسات في المجتمع الدولي ، وفي المجتمع المصري أعطياه أهمية خاصة ، وأتاحت له الفرصة ليكون القشة التي تقصم ظهر البعير .

ظفر الحدث من الصحافة بتغطية كبيرة وواسعة وكتب عشرات الكتاب الذين فطنوا إلى دلالته ، وهي نهاية النظام ، لأنه لا يقنع من الآخرين إلا بالقتل ولا يستمع للاستغاثة ، والحال معنا ومعه إما قاتل أو مقتول ، فإذا لم نقتله قتلنا .. ودلالة ذلك بدء التغيير وانهيار النظام .

كتب في هذا المعنى الدكتور سعد الدين إبراهيم في (المصري اليوم) .

وكتب الدكتور علاء الأسواني في (الشروق) .

وكتب إبراهيم عيسى في (الدستور) .

وكتب الدكتور نادر فرجاني بلغة يمكن أن تضعه تحت طائلة القانون .

وكتبت الدكتورة هبة رؤوف عزت في (الدستور)

وكتب آخرون في صحف أخرى .

ولم يقتصر الأمر على الداخل إن أنباء هذا الحدث الوحشي وصلت إلى الخارج الذي كان لا يزال يعالج آثار العربدة الإسرائيلية الوحشية على قافلة النور التي تحمل غذاءً وكساءً ولعبًا للأطفال ، فجاء هذا الحادث فجدد ثورتهم ، وقامت المظاهرات في معظم عواصم العالم الأوروبية والأمريكية .

باختصار كان الجو مهيئاً في الداخل والخارج لأولى انطلاقات حركة التغيير .

وكان يجب على دعاة التغيير أن يهتبلوا الفرصة فينشروا صورة مكبرة لرأس خالد سعيد المشوهة ، وأن يطبعوا منها مئات الألوف .. إنها «قميص عثمان» في هذه القضية ، والشاهد على جبروت العهد وإرادة القتل وضرورة التغيير .

* * *

نحن أمام مأساة حقيقية !!

قد قامت بالفعل محكمة دنشواي جديدة ، دون أن تجد مصطفى كامل الذي يجيش الشعب ، ويثير العالم الأوروبي ، ويجعلها نقطة البداية في تفعيل التغيير ..

وفات الفرصة .. وتضاءلت الأخبار التي كانت تعم الصحف حتى كاد الحدث أن يُنسى في بلد (كل شيء فيه يُنسى بعد حين) .

لقد رأيت ــ وما زلت ــ أن الدكتور البرادعي هو مبعوث العناية الإلهية لقيادة حركة التغيير ، ورأيت فيه الشخصية المطلوبة تمامًا لهذا الدور التاريخي باعتباره شخصية دولية تظفر باحترام كل دول العالم ولا يستطيع النظام أن يتلاعب به أو يتهمه .

حقاً إن «رزانة» الرجل وهي صفة مطلوبة ، ولها مزاياها ولكنها حالت دون أن يلتقط الفرصة التي أتاحتها حماقة النظام ، لقد قال مرة أنه لن يسير في مظاهرة من خمسين شخصًا ، ولكن هذه مناسبة لحشد الألوف المؤلفة وراءه ، وما كان يجوز إفلاتها .

المفروض أن يكون للرجل أركان حرب أمثال الدكتور أبو الغار والدكتور الأسواني والدكتور نافعة أو جورج إسحق أو الدكتور الفرجاني وغيرهم ممن لا أعرف ، وأن يعمل هؤلاء جميعًا كأسرة واحدة يستكمل كل واحد ما ينقص الآخر ، وكان يمكن أن يعهدوا بعملية الإثارة في الخارج للدكتور سعد الدين إبراهيم في الدول الأوروبية والأمريكية ولا يقال استقوى بالخارج ، فالمسألة ليست داخل وخارج ولكنها الحق أمام الباطل ، والشعب في مواجهة الجلادين ولكن الأحداث سبقت التنظيم ، ففاتت الفرصة ، ولكني أطمئن دعاة التغيير أن حماقة العهد لن تقف عند حد وستظهر صورًا عديدة كلما يتقدم الوقت بإجراء انتخابات مجلس الشعب والرئاسة ، وعندئذ سيكون الجو مستعدًا لتقبل أي عمل للتغيير .

أنادي الدكتور البرادعي أن يمضي قدمًا ، ولا يأبه بأس شيء ، فإنه أمل الأمة ، وأنادي الجميع أن يضعوا يدهم في يده ، وأدعوا الأحزاب أن تنسى حساباتها الصغيرة ، وأن ترفض إغراء الحكومة بتقديم بعض مقاعدها ، إن القضية أعظم من ذلك ، والتغيير الشامل الكامل هو الأمل الوحيد ، ويمكن التوصل إليه بطريق آمن ، وبهذا نتفادى الفوضى ، فإذا لم يتم هذا فأمامنا الطوفان .

وهناك نقطة أخرى ، تلك أن دعاة التغيير لم يتوصلوا إلى اتفاق حازم مع الإخوان ، لأن الإخوان هم الذين سيحققون الترجيح ، وهم الذين يملكون الشارع .

وأقول للدكتور البرادعي أن يبذل جهده معهم ، وأن يطرح بالطبع كل الدعاوى الفارغة التي يثيرها الجهلة والمغرضون عن الهيئة المحظورة ، كما يجب طي صفحة بعض الأخطاء الصغيرة التي تورطت

فيها الجماعة ، فمن ذا الذي لم يخطئ .. ولكن الحساب يجب أن يكون على السياسة العامة .

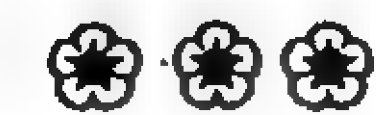
وقد أخطأ الإخوان سنة ١٩٥٤م خطئاً تاريخيًا لن يغتفر لهم لأنهم كانوا القوة الوحيدة التي يمكن أن تعيد العساكر إلى الثكنات ، وتبدأ عهدًا ديمقراطيًا ، ولكنهم تخاذلوا ، وجازت عليهم خدعة عبد الناصر ، وكانوا هم أول من دفع الثمن مضاعفاً .

لا يجوز للإخوان أن يخطئوا مرة ثانية ، وقد منحهم الله فرصة جديدة ليحققوا إرادة التغيير ، ليصلحوا خطئهم القديم بدعم قضية التغيير.

أنادي المرشد العام الدكتور بديع أن ينشر مقال الإمام الشهيد حسن البنا الذي كتبه سنة ١٩٤٦م لحزب الوفد تحت عنوان «نحن وطنيون .. لا سياسيون .. ولا حزبيون» ، ويطبع منه مليون نسخة ليعلم الناس جميعهم طبيعة الإخوان المسلمين (وقد نشرناه في الجزء الخامس من كتاب «من وثائق الإخوان المسلمين المجهولة» ، ص ٢٩٣) ، وأنهم لم يكونوا أبدًا من الذين يستهدفون الحكم لأنفسهم .

على الجميع أن يذكر أن المطلوب الآن هو التغيير ، وهذا التغيير هو الذي سيوجد المناخ الذي سيجعل من الممكن حل كل الخلافات بطرق ديمقراطية وحرة .. لا يظلم فيها أحد .

فإذا كانت فرصة مقتل خالد سعيد قد فاتت ، فلا تأسوا على ما فاتكم ، وتعلموا الدرس ، وستعطي حماقة النظام فرصًا أخرى .



[٣]
٢٠٠٧ بداية النهاية(*)

٢٠٠٧ بداية الإرهاصات المتتابعة والمؤذنة بأنها «بداية نهاية هذه الحقبة الملعونة» ، التي أصبح فيها وزراء البلاد وحماة حقوقها ، كأنما هم ألد أعدائها ، وكأنما سلطوا على الشعب بعد أن وضعوا أيديهم في أيدي زمرة رجال الأعمال وأخذوا في تطبيق سياسة «بيع مصر» ، التي أصبح كل الناس يلعنونها صباح مساء ، كأنها هي التي قال فيها حافظ :

ودعا عليك الله في محرابه   الشيخ والقسيس والحاخام

وقد ثارت ، وأضربت ، وأعربت عن ضيقها بالنظام وكربها به كل الفئات : القضاة ، وأساتذة الجامعة ، والفلاحون الذين لا يجدون قطرة ماء نقية وتفسد زراعاتهم بالمبيدات المسرطنة والسماد التالف ، والطلبة الذين أصبحت جامعاتهم مقرًا للأمن المركزي يصول ويجول ، ويحل العميد العسكري محل العميد الأكاديمي ، والعمال سواء عمال الصناعة أو العاملين في الدولة .

ولم ينتشر الفساد في عهد كما حدث في ٢٠٠٧م ، إذ دخل كل وزارة ، وكل مسئول ، وكل مدير ، فنهبت البنوك بالمليارات ثم بيعت بتراب الفلوس ، وأنفق على الشركات الخاسرة حتى ربحت ثم بيعت ، وبيعت أراض الدولة بعشرات الجنيهات للمتر ثم باعها الشاري بعد ذلك بالآلاف ليحقق في ليلة واحدة كذا مليون جنيه .

سيقول التاريخ عن هذه الحقبة أنها حقبة «بيع مصر» .

وأصبح المحتكرون أباطرة ومليارديرات تذكر ثرواتهم مع أغنى أغنياء العالم ، والله يعلم أنها جمعت من دم وعرق خمسين أو ستين مليونًا دفعوها للشراء بالأسعار المتصاعدة بسرعة الصاروخ من رغيف العيش حتى حديد التسليح ومن الأسمدة حتى المبيدات ومن الأسمنت حتى الزيت واللبن والجبن .. وأخيرًا الفول .

---

* نشر في جريدة «البديل» في ٢٠٠٧/١٢/٣١م ، العدد (١٦٣) .

عندما يثور كل الشعب ، وتضرب كل الفئات ، ويلعن كل الناس هذه الحكومة آناء الليل وأطراف النهار وترفع إلى السماء دعوات الشعب في الأسحار وطول النهار أن يخرب بيوت المسئولين وييتم أطفالهم ويبتليهم بالسل والسرطان حتى لا يهنأوا بالمال الحرام أو يستمتعوا بالسلطة المغتصبة .

وعندما تنهار سمعة مصر ، وتصبح ملطشة في كل المستويات الدولية ، حتى من دول لم تكن شيئاً مذكورًا ، وتستأسد إسرائيل ويتصرف السفير الأمريكي كأنما هو المندوب السامي البريطاني القديم .

وعندما ينحط الجنية ليصبح سدس دولار بعد أن كان يعدل دولارين وثلاثة ، وتصبح الفلوس لا قيمة لها أمام الأثمان حتى يصبح وكيل الوزارة مستحقاً للزكاة .

وعندما يتنبه الشعب إلى أن هناك سلاحًا فعالاً بتارًا في يده هو الإضراب الذي أثبت فعاليته وأجبر السلطات على التسليم ، إن إضراب عمال النسيج الناجح ، وإضراب موظفي الضرائب العقارية الناجح ، وغيرهما وضعوا الشعب على الطريق السليم الذي يحقق الغرض عندما يحدث .

عندما يحدث هذا كله فهل يشك أحد في أن النهاية قادمة .

وما الذي يمسك العهد ؟

الجيش لا يقبل أن يخضع الشعب لقيادة فاسدين ، فاشلين ، عاجزين .

الأمن المركزي سيقف مع الشعب ولن يطلق الرصاص على الشعب ، ولعله يتذكر أنه هو أيضاً ثار لما كان يصيبه من الركل واللطم والإهانة والظلم .

عندما يحدث هذا كله فهل هناك شك في أن النهاية مقبلة ، وأن ٢٠٠٧ كانت بداية النهاية ، أما النهاية فستحدث سنة ٢٠٠٨ عند تغيير السلطة ونهاية ولاية مبارك .

[٤]

نزولاً على إرادة الشعب
كيف تعمل قيادة تكتل التغيير(*)

في المقال السابق أوضحنا أن التغيير آت .. آت ، وأن درجة فساد وعجز العهد ، واستبعاد الشعب وصلت إلى درجة لا يمكن أن تطاق ، وأشرنا إلى أن حركة الإضرابات ، وثورة فئات الشعب حتى المميزة مثل القضاة وأساتذة الجامعات تؤكد هذا ، ورأينا أن الوضع يقتضي «تكتل» قوى التغيير التي أثبتت فعاليتها ونجحت في انتزاع حقوقها . وحددنا ـ على وجه التقريب ـ الفئات التي يمثل مندوبوها في قيادة حركة «التغيير» ، وزكينا أن يكون معها شخصيات مؤمنة بالتغيير مثل الدكتور عزيز صدقي والدكتور المسيري والدكتور محمد سيد سعيد على سبيل المثال لا الحصر .

والآن نعالج النقطة الهامة ألا وهي طريق عمل قيادة تكتل التغيير ، لعل أول شيء هو أن تنشر بياناً توضح فيه أن مهمتها هي تمرير التغيير دون حدوث اصطدامات تؤدي إلى سفك الدماء أو المساس بمصالح الوطن ، وليس لها أي هدف آخر ، وأنها حركة منفتحة ترحب بمشاركة المؤمنين بالتغيير .

بعد ذلك لابد من إبراز وتأكيد الطابع القومي للحركة ، إن إضرابات عمال الغزل والنسيج بالمحلة لا يعد إضرابًا مطلبيًا لأن زيادة أجور عمال النسيج في مصنع لابد وأن يسري على بقية المصانع ، وعندما ينال عمال النسيج جميعًا زيادة في الأجور ، لابد أن يسري هنا على بقية العمال ، ولا يمكن أن يكون هذا عملاً مطلبيًا ، أنه في صميم السياسة العامة .

ولاستبعاد فكرة المطلبية أو الفئوية يجب أن تؤكد الحركة طابعها القومي والشعبي ، وأنها إنما تعمل «نزولاً على إرادة الشعب» ، وقد

---

* نشر في جريدة «البديل» في ٢٠٠٨/١/١٢م ، العدد (١٧٥) ..

قالها الشعب وأثبتها في الإنذار الذي قدمه لفاروق كسبب لإبعاده ، والشعب يقولها اليوم وسيصل بها إلى إقالة العهد .

وتتم عملية توسيع قاعدة المشاركة بشكل عملي وميسر بأن يعمل عمال الغزل والنسيج بالمحلة لكسب عضوية كل عمال النسيج في الحركة ، وعلى عمال الضرائب العقارية أن يتصلوا بموظفي قطاع الضرائب .. الخ ، حتى تصبح الحركة ممثلة لقطاعات عريضة ، أو حتى لأغلبية الشعب .

ومن الضروري أن تواصل الحركة تعريف الشعب كله بالأسباب التي تجعل التغيير أمرًا لا مناص منه بمنطق الوقائع وحوادث النهب والسلب في الموارد والبيع للأجانب ، ووضع الأيدي على أراضي الحكومة وسياسات قتل الزراعة والصناعة لحساب التجار المستوردين وتراكم الثروات حتى تجاوز المليون إلى البليون لدي العناصر المحتكرة للسوق ، وصور السفه والتبذير في الإنفاق الترفي والمظهري ، وإقامة حفلات ألف ليلة وليلة وسط مظاهر الجوع والفقر والعشوائيات .

وكيف أن السياسة المستخذية قضت على اسم مصر ومنزلتها وقيادتها وجعلتها متخلفة عن دويلات الخليج ، وأن سياستها الاقتصادية دفعت بالشباب إلى الهجرة وأن يخوضوا البحار والمحيطات في قوارب تغرق وتغرقهم أو يختصرون الطريق فيهاجروا إلى إسرائيل حيث يوجد عشرات الألوف ، فهل كان من الممكن أن يتصور أن يحدث هذا ؟ أن يدفع اليأس من هذا العهد بشباب مصر إلى أن يهاجروا إلى إسرائيل .

ويمكن أن تصدر كتيبات تحت عنوان الكتاب الأسود للعهد القائم على أن تكون موجزة ومختصرة كل كتاب في ٤٠ أو ٥٠ صفحة ، ويعالج ناحية واحدة من نواحي العجز أو الفساد أو التسيب .

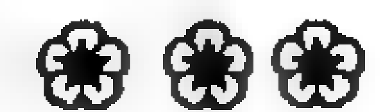
ويدخل في هذا أيضًا موافاة الصحف بهذه الكتيبات وبكل نشاط الحركة ، وقد يزيد عن أهمية هذا أن يكون لها موقع على الإنترنت تسجل عليه كل هذا .

ويجب على قيادة حركة التغيير أن تعلن أنها وإن كانت تعمل بكل جدة لإسقاط العهد ، فإنها لا تطمع في حكم ، وليس لديها رؤية معينة عن الحكم ، فهذا ما تتركه الحركة للشعب ليقول رأيه عبر استفتاءات وانتخابات حرة ، بعد إسقاط كل القوانين سيئة السمعة ، وبعد تقليص سلطة وزارة الداخلية مهامها الطبيعية ، وليست «للأمن القومي» ، لأن العدل هو وحده الذي يحمي الأمن .

إن الحركة تريد بعد إسقاط العهد إيكال الأمر إلى وزارة مؤمنة يكون أعضاؤها من العناصر المعروفين بالوطنية وبطهارة اليد ، وتكون مدة هذه الوزارة ستة أشهر ، المهمة الوحيدة لهذه الوزارة الانتقالية هي فتح باب الانتخابات أمام كل مصري لانتخاب مجلس «النواب» وسيكون على النواب المنتخبين أن ينظموا أنفسهم في وزارة ائتلافية .

يجب على قيادة حركة التغيير أن تخاطب الجيش وأن عليه أن يتجاوب مع إرادة الشعب ، وأن لا يحاول عرقلة الحركة أو أن يتولى هو نفسه الحكم ، فإن الشعب قد كفر تمامًا بحكم العسكر من ١٩٥٢ حتى الآن ، وأن الدور الطبيعي للجيش الذي أقيم لأجله ، والذي استحق التقدير هو حماية تراب الوطن وحدوده من الأعداء ، وليس التدخل في السياسة الداخلية ، فهذا ما يدمر الجيش تدميرًا .

ولتعلم القيادة أنها لن تهزم ما ظلت متماسكة ، صلبة ، أمينة ، وإن العهد سيحاول بقدر الطاقة التفرقة بينهم ، وإذاعة الشائعات ، وتقديم المغريات ، فحذار ثم حذار .



[٥]

نهاية الجمهورية الأولى
(١٩٥٢ ــ ٢٠١١م)(*)

أخيرًا جاءت الانتفاضة التي طال انتظارها .

جاءت دون إعداد من أحزاب أو هيئات ، ودون قيادة من زعيم .

جاءت تلقائية من شباب مصر .

وسيكتب التاريخ أنه في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م انبثقت الانتفاضة التي وضعت حدًا للجمهورية الأولى التي بدأت سنة ١٩٥٢م .. وبداية للجمهورية الثانية التي ستبدأ في سنة ٢٠١١م .

كانت ثورة ١٩١٩م تلقائية ، وكانت هبة أو قومة ، أو انتفاضة من فلاحين وعمال انضم إليهم الطلبة ، ولم تندلع للقبض على سعد وزملائه ، ولكن لأن ذلك كان المناسبة التي فجرت الأمل العميق في نفوسها «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» .

جاءت الانتفاضة وصدقت كلماتنا العديدة عن التغيير ، وأنه آت .. آت .. وأن شعب مصر يصبر طويلاً فإذا غضب فاتقوا غضب الحليم .

وتصور الأمن لأول وهلة أنه سيضع حدًا بخوذاته ودروعه وهراواته للأعداد التي بدأت تتوافد على ميدان التحرير ، ولكن هذه الأعداد زادت وتضاعفت حتى أصبحت سيلاً مثل سيل العرم لا يمكن الوقوف أمامه ، وأن أي قوة ستقف سيحتويها ويطويها ، وعندئذ انسل هاربًا .

وأصبح الشارع كله ملكًا للجموع الثائرين ، فلم يحدث ما يخرج عنه الاجتماع المشروع ، ولم يذكر سقوطًا إلا سقوط النظام .

تملكت الوطنية الخالصة الشباب فارتفع مستوى سلوكه فلم يدمر شيئًا ، ولم يؤذي مخلوقًا ، ولم يشرك بدعوته شيئًا .

• نشر في جريدة «المصري اليوم» في ٢٠١٠/٢/٢م ، العدد (٢٤٢٥) .

كانت بداية رائعة ، لا فضل لأحد فيها إلا للشباب الذين قاموا بها وسيضيفها التاريخ إلى الأعمال التي بدت صغيرة ، ولكنها أدت إلى نتائج فاصلة .

ذلك أن الأمر لم يكن أمر جموع جاوزت عشرات المئات وعشرات الألوف إلى مئات الألوف مما جعل مهمة الأمن مستحيلة ، ولكن أن هذه الجموع أجمعت على مطلب واحد هو إسقاط النظام .

وإسقاط النظام شيء آخر غير تغيير وزارة ، أو تحقيق مطلب جزئي ، إنه سقوط النظام من رأسه حتى ذيله بما في ذلك النظم التي تُسير الأمور .

ومع أن هذا المطلب كان طموحًا ، إلا إنه كان عادلاً ، بل إن الجموع لو تنازلت عنه لظلمت المناسبة وفوتت الفرصة .

فالنظام الذي حكم من سنة ١٩٥٢م حتى الآن ارتكب من الفظائع والأخطاء ما يشيب لهوله الولدان ، وكان أشدها انحطاطًا وتدنيًا هذه السنوات التي نعيشها التي ظهر فيها العجز والفساد والهوان كما لم تظهر من قبل .

المطلب عادل .. وقد جاء بصورة «حصرية» من شعب مصر ممثلاً في شبابه الذي يبدأ المستقبل ، فلا هو كان سابقًا على وقته ولا متخلفًا عنه .

المشكلة أن تحقيق ذلك سيدفع حماة النظام لكي يستميتوا في الدفاع عنه والحيلولة دون سقوطه ، وأن تحقيق ذلك يتطلب مقتضيات وتدابير وخطط لم تكن في ذهن الشباب الذين قاموا بالانتفاضة .

وفي تونس التي سبقتنا وكانت ظروفها متشابهة ، فإن المجموعات الثائرة كونت لجانًا وجدت ملاذًا مفتوحًا ودائمًا لها في الاتحاد التونسي للشغل ، وهذه اللجان هي التي تحول دون تمييع الانتفاضة بإشراك عناصر من النظام ستعمل دون ريب لإفساد الانتفاضة والقضاء عليها .

كما يجب أن نذكر أنه في حالة تونس فإن طاغيتها كان قد فهم أن اللعبة انتهت ، وأن المسرح يسدل أستاره على فصلها الأخير ، فأسرع بالفرار فاستراح وأراح وأزاح على الحركة عدوًا لدودًا وخصمًا خبيثًا .

هذه الحقائق لم تكن مرتسمة في ذهن الشباب الذين قاموا بالانتفاضة ، ومن المحتمل أن يكونوا لو فكروا فيها لفت ذلك من عضدهم ، لأن وضع نهاية لنظام فاسد أسهل من وضع بداية لنظام جديد .

مع هذا فالخيار هو إما أن تحقق الأمل الوحيد الذي يستحق العمل وهو إزالة النظام ، وإما تمييع الانتفاضة مما يعني نهايتها .

من أجل هذا .. ولأني أعلم أن كل يوم ثمين ، ولا أريد أن أؤخر عليكم اطلاعكم على فكرتي عما هو أمامكم ، وما يكون عليكم أن تفعلوه.

فسأقدم لكم صورة «كلية» وموجزة عنه :

أولاً : من الخير أن تتوصل الوزارة مع الرئيس مبارك على صيغة يتنحى بها عن الحكم وتضمن له الخروج الآمن ، وليتذكر مبارك أن فاروق قبله قد وقع على تنازل نزولاً على إرادة الشعب ، وأنه إذا لم يحدث هذا فإن الوزارة لا تضمن ما قد يتعرض له من أخطار ، ومن الأفضل له وهو يعلم أنه هو المسئول شخصيًا عن كل الفساد الذي حل بمصر ، بل لعله عين نائبًا له ليمكن له القيام بهذا الدور وتحقيق الانتقال الآمن .

ثانيًا : أن تكون هذه وزارة انتقالية هدفها وضع دستور جديدة ، وتهيئة الشعب للعهد الجديد .

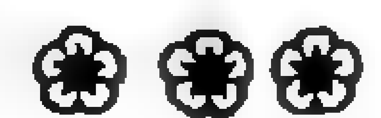
ثالثًا : تركز الوزارة الانتقالية أهميتها بالسلطات القضائية باعتبارها أسلم السلطات الثلاث ، فتكلف السلطة القضائية باختيار ثلاثين عضوًا مشهورًا بالحياد لوضع دستور جديد أفضل من دستور سنة ١٩٧١م المهلهل وعليها أن تستعين بمحاضر لجنة تكوين دستور سنة ١٩٢٣م .

وبالنسبة لمواد الحريات فعليها أن تستلهم المواد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد إضافة مواد تحقق العدالة وتحول دون استغلال الأغنياء للفقراء ، كما تنص في مادة أخرى عن استلهام مبادئ حرية الفكر والعدل والمساواة والمعرفة باعتبار هذه هي جوهر الأديان .

وتكلف الوزارة الانتقالية السلطة القضائية بوضع تصور عن نظام يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً حقيقيًا دون أن تقع في مصيدة الانتخابات الفردية على أساس الدوائر الجغرافية الذي ثبت أنه أسوأ النظم وأنه لا يحقق رسالته ، وقد يفيدهم في هذه الفكرة العامة في الفكر السياسي الإسلامي عن أهل الحل والعقد دون أن يتورطوا في التفاصيل المضحكة في كتب التراث . وهي الفكرة نفسها التي اهتدى إليها النظام الاشتراكي في «السوفييت» ، أي المندوبون الذين يمكن التوصل إليهم بحكم صفتهم القيادية في هيئات العمل كالنقابات ، وهي تجربة مهما قيل فيها فإنها أفضل من الانتخابات الفردية بحيث يمكن في النهاية اختيار واحد يمثل موقعًا في الهيئة العامة له ، ويبلغ عددهم ثلثمائة ، وتعد هذه الهيئة التأسيسية للشعب .

رابعًا : عندما تتم الهيئة القضائية ذلك يكون على الوزارة الانتقالية دعوة الشعب للنظر في الدستور المقترح وطريقة الانتخاب وقواعده وتحديدها ، على أن تمارس السلطة القضائية الإشراف على هذه الإجراءات .

وأخيرًا : أقول لا تدعو الأحزاب تفسد حركتكم وحافظوا على وحدتها ، ولا تتركوا الشارع ، فلابد أن يظل في ميدان التحرير بضعة ألوف بصفة دائمة وتوصلوا إلى تسوية مع سلطات البوليس والجيش على أن هذه المجموعة هي رمزية لإرادة الشعب .



[٦]
نزولاً على إرادة الشعب(*)

رأيت قيامًا بواجبي ، وإيفاءًا لحقكم أن أقدم إليكم هذه الكلمة :

إنكم يا شـباب مصر قد قمتم بعمل رائع لم يسبق ، وقد لا يلحق ، وفاق كل ما حدث في مصر ، فبأي توفيق من الله ، وإصرار وتجرد وإخلاص منكم أمكن أن يحتشد الملايين من الشباب دون قيادة معينة ، ودون خطة سابقة ثم ترزقون صمودًا ظل خمسة عشر يومًا متصلة وأنتم تحتلون فيه ميدان التحرير الذي جعلتموه قاعدة لأعمالكم ، بينما كان إخوانكم في الإسكندرية والسويس ومختلف المحافظات يقومون بما قمتم به في القاهرة ، أقول لكم إني كباحث في تاريخ الثورات : أوجدتم الحل لإحدى معضلات «فلسفة الثورة» ، فقد تصور كل القادة السياسيين ، وكل المفكرين والمؤرخين إن الثورة لا يمكن أن تحدث إلا على يد قلة مؤمنة منتظمة تتدرب طويلاً من قيادة نابغة حتى يمكن أن تحرك الجماهير وتقودها ، وقد كان على هذا الأساس أن قامت الثورة الاشتراكية سنة ١٩١٩م في روسيا ، وأن وضع المفكرون الإسلاميين مثل سيد قطب الصورة الإسلامية للطابع الاشتراكي ، وكان الصوت الوحيد الذي خالف ذلك وقال إن الجماهير لا تحتاج إلى معلم ، وأن الشعب يمكن أن يتحرك تلقائيًا ، ويمكن أن يقود الثورة بإيمان جماعي تلقائي ودون حاجة إلى قائد عسكري .. أو قس .. أو شيخ ، كان هذا هو صوت المفكرة الماركسية الألمانية روزا لوكسمبرج في عشيرينات القرن الماضي .

ولكن هذا التصور لم يمكن أن يظهر ، بل إن روزا لوكسمبرج نفسها فشلت هي وحزبها سبارتاكوس في تحقيق ذلك عند قيام جمهورية فايمار ودفعت حياتها في سبيله .

والآن جئتم أنتم ـ من دون العالم أجمع ـ لتثبتوا إمكان ذلك .

فتلاحمت جموعكم دون تدبير سابق ودون قيادة معينة ، وأثبتم نجاح التجربة عندما ثبتم في مواقعكم خمسة عشر ليلة وكان عددكم يزداد وحماسكم

---

* نشر في جريدة «المصري اليوم» في ٢٠١١/٢/٩م ، العدد (٢٤٣٢) .

يتوقد ، فهنيئاً لكم يا شباب مصر هذا السبق ، وهذا الإنجاز الذي سيسجله تاريخ الثورات لكم ، ولا يخالجني شك في أنكم ستنجحون في النهاية وتكتسبون لمصر ثورتها الباهرة .

أريد أن أقول لكم : إنكم عندما أصررتم على «الرحيل أولاً» كنتم تستلهمون فطرة سليمة تهدى إلى الصواب ، وتستبعد الإنحراف أو الميل أو الهوى لأن تجربة التاريخ أن الطغاة لا يتعلمون ولا يرجعون طواعية ، ولكن يجبرون جبرًا ، وأن أي دعوة للبقاء للإصلاح هي دعوى كاذبة يراد بها تمييع الحركة وتفريقها ، وأنا والله مندهش أمام هذا النقاش الأكاديمي البيزنطي عن الدستور والشرعية ، فكل الدساتير تقول إن الأمة هي مصدر السلطات ، وأنه إذا الشعب يومًا أراد فلابد من النزول على إرادته ، فالشرعية الحقيقية هي شرعية الشعب ، ولم تقم في مصر الحديثة حتى الآن تجربة حكم على هذا الأساس بصورة كاملة ، ففي سنة ١٨٠٥م خلع شيوخ الأزهر والسيد عمر مكرم الوالي الذي ولاه الخليفة وقلدوا محمد علي الحكم على أساس أن يحكم بالعدل وإلا عزلوه ، وكانت تلك هي أقصى ما وصل إليه شعب مصر ، وإن لم تتم على يدي الشعب نفسه ، ولكن على يدي قادته .

وعندما قام الإنقلاب الناصري كان في مصر هيئتان لهما الشرعية الشعبية هما الوفد الذي تكوَّن سنة ١٩١٩م والإخوان المسلمون التي تكونت سنة ١٩٢٨م ، وقد كان أول شيء قام به الإنقلاب أن عصف بهذين ، وأن حل دستور ١٩٢٣م الذي أوجد الحقبة الليبرالية بكل أمجادها وإنجازها في تاريخ مصر ، وكلف مجموعة مختارة من مفكري الشعب في وضع دستور ، ووضعوا الدستور سنة ١٩٥٤م ، وكان دستورًا ديمقراطيًا يحقق الحرية ومسئولية الحاكم أمام شعبه ، ولكن ضباط القيادة دفعوا به إلى صندوق الزبالة ، حتى أعاد أكتشافه الأستاذ صلاح عيسى ، ولعله هو الذي أعطاه هذا الاسم ، ووضعوا دساتير هي «عِـرّة» الدساتير لأنها تضع السلطات كلها في يد رئيس الجمهورية ، وقد كان آخرها دستور سنة ١٩٧١م .

وهناك لقتة لم تجذب انتباه المؤرخين ، فعندما قرر ضباط القيادة التخلص من الملك فاروق كلفوا أحد أقطاب القانون بكتابة صيغة التنازل ، ووضع هذا الصيغة التي كانت تذكر الأسباب التي أدت إلى أن يتنازل عن العرش لابنه الطفل فؤاد .

ولكن هذه الصيغة لم تعجب أحد ضباط القيادة وأصر على أن يضاف إليها «ونزولاً على إرادة الشعب» وكتبها فاروق ويده ترتعش .

هذه اللفتة تنم عن الفطرة السليمة لضباط ٢٣ يوليو قبل أن تفسدهم السلطة ، إذ لم يكن قد مر عليهم سوى ثلاثة أيام .

* * *

إذا عبر الشعب عن إرادته وعندما يجتمع ستة ملايين في عاصمة مصر ومدنها ، فهذا هو أصدق تجمع وأشمل تمثيل لشعب مصر ، وقد قال هؤلاء جميعًا وبالإصرار «لابد من رحيل مبارك» .

أصبحت الشرعية هي في هذه الكلمة لأنها إرادة الشعب .

وكان يجب على مبارك أن ينصاع وأن يحمد الله أن الشعب أتاح له انتقالاً آمنا ، وكان يمكن أن يطالب بمحاكمته لأنه هو المسئول عن كل الكوارث التي حاقت بالبلاد ، فقد كان محرومًا من كل مؤهلات القيادة من بصيرة أو مخيلة أو إيمان أو شجاعة ، ولما لم يكن مع مستوى مصر ، فإنه نزل بمصر إلى مستواه خاصة بعد أن جعله الحكم المطلق ثلاثين سنة أعمى وأصم وتحت قيادة هذا الأصم الأعمى تدهورت البلاد وأصبحت السياسة ممارسة للنهب والسلب .. نهب الأراضي بآلاف الأفدنة وبيعها بالمتر ، وقام بالجزء الأعظم من هذه الخيانة وزيره محمد إبراهيم سليمان الذي بدأ برئاسة الجمهورية ثم الوزراء واحدًا واحدًا ، وظهر أن رئيس الوزراء «المعجباتي» الذي يدير الدولة من القرية الذكية متورطاً وله ثلاث فيلات ، وأن وزير الإسكان لم ينس أبناءه القصر فجعلهم يكتبون إليه ليخصص لكل منهم ألف متر ، وكافأت الدولة وزير الرشاوى والنهب هذا بقلادة النيل ، وعندما قدم ٤٠ نائبًا شكوى للنيابة العامة حققت معه ، ولكن القضية نامت ثم ماتت ، وتأكد ما قاله وزير الإسكان من أنه لا يمكن أن يحكم عليه ، لأن الحكم عليه هو الحكم على مبارك ، فدمر الصناعة ، وتبنى سياسة التجار والمستثمرين ورجال الأعمال لأنهم يقدمون عمولات سخية ، فقام الحكم على أساس تسهيل الاستيراد حتى لو كان أسمدة فاسدة ومسرطنة ، ومواد غذائية لا يستبعد أن يكون مما يُعد للقطط والكلاب والحيوانات ، وفي مقابل هذا كانوا يقدمون رشاويهم بسخاء .

وعيّن مجرمًا أثيمًا في منصب وزير للأمن وأبقاه طوال عشر سنوات ، وكوّن جيشاً بوليسيًا من مليون وربع مليون رجل هم الأمن المركزي ، وجعل ذلك كله لترويع الآمنين وإخضاع المعارضين جماعة اللصوص والمرتشين ، وممارسة التعذيب في أقسام البوليس وإهدار الكرامة في السجون ، وآخر ما فعله هو محاولته الآثيمة لتفرقة وحدة الجماهير وإشاعة الفوضى بينهم واستخدام البلطجية .

وقد كتبت بعض الصحف عن أموال عائلة مبارك في الخارج وأنها تقدر ما بين ٤٠ و ٧٠ مليار ، وأن الحد الأدنى لها تجعله يأتي بعد أغنى أغنياء العالم ، وأن له أملاكاً في الكثير من عواصم العالم في أوروبا وأمريكا وآسيا .

أما أموال وزراء الصحة والسياسة وأموال عز ، فقد أوردت الصحف الأرقام «المهولة» .

كل هذا و ٤٠ % من الشعب يعيش في عشوائيات ، وفي مقابر ليس لها صرف صحي ولا كهرباء ولا ماء .

وانهار التعليم وانهارت الصحة وانهارت الخدمات لأنها لم تقم على أسس الخدمة ، ولم تخصص لها النسبة الواجبة من ميزانية الدولة ، فلم يكن فيها ما يسمح بالتجديد ، بل ما يسمح بإعطاء مرتبات كافية للعاملين فيها .

وكان حلمي كل هذه البلاوي «المتلتلة» هو الرئيس مبارك .

ويتحدثون عن الشرعية ، ولم يضيق حاكم على القضاة حماة الشرعية مثل ما فعل مبارك ، وسلط عليهم وزارة العدل بمختلف المضايقات حتى اضطروا للإضراب لأن يظهروا بأوسمتهم أمام العالم ، واستخدمت النيابة العامة التي تتبع وزارة العدل نفوذها في تأجيل القضايا ضد القائمين على الفساد ، وإذا صدرت أحكام فلا تنفذ .

ويراد اليوم باسم الشرعية الإبقاء على مبارك ليحقق الشرعية !!

الرئيس في الإسلام وفي الديمقراطية خادم للشعب يعمل لمصلحته وينال راتبه وسلطاته لهذا فإذا أحسن فقد قام بالواجب «ولا شكر على واجب» ، وإذا أساء فلابد من محاكمته تطبيقاً لمبدأ عموم القانون ولمبدأ «لو أن فاطمة سرقت لقطع محمد يدها» .

وقد كان المسلم التقي يمر على معاوية فيقول له «السلام عليك أيها الأجير» ، فإذا قالوا له قل الأمير ، قال «بل الأجير» .

وفي فتنة عثمان ، عندما ثارت عليه مجموعة من المسلمين ، رفض أن يرسل معاوية جيشاً للدفاع عنه ، بل إن الصحابة أنفسهم لم يروا من واجبهم أن يدافعوا عنه ، لأن محنته إنما حدثت لأنه لم يسر على سُنة الشيخين ، كما تعهد بذلك .

وفي بريطانيا في الحرب العالمية الثانية عندما سلط هتلر صواريخه وطائراته على لندن لتدك بيوتها بيتاً بيتاً ، قاد تشرشل الحرب بقوة وكسب محالفة الولايات المتحدة وانتصر أخيرًا ، ولكن الشعب البريطاني الذي كان يقدر بطولته وقيادته خذله في الانتخابات العامة سنة ١٩٤٥م وأيد حزب العمال ، لأن تشرشل كان بطل الحرب وقد كسبها ، والآن جاء السلام وحزب العمال هو حزب السلام .

وفي الولايات المتحدة .. فإن رئيسًا أسبق هو نيكسون أخطأ فسمح لأعوانه بالتجسس على الحزب المعارض ، فلم يغفر له الشعب هذه النقيصة وأجبره على الاستقالة وإلا تعرض لمحاكمة الكونجرس .

فهذه هي سياسة الشعوب القوية مع حكامها ، لا ترى لهم فضلاً عليها وإنما ترى الفضل للعمل ، فمن أحسن أيدوه ومن أساء قوموه ، ولو أنه ظل طول حياته ينتهج سياسة سليمة ثم أخطأ فإن استقامته القديمة لا تبرر له الخطأ ، وإنما ــ بالأكثر ــ تخفف من عقوبته ، أما الذين يرون في الحاكم أبًا حنونًا ويرجونه أن لا يتركهم فهم أطفال صغار لهم لحى كبار .

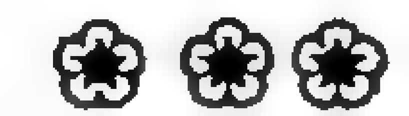
فهل هو الغباء أو العداء الذي يجعل فريقًا كبيرًا يخلط ما بين الدولة أو الوطن من ناحية وبين الحاكم من ناحية أخرى ، إن الدولة والوطن رمز ، والرمز لا يتغير ، أما الحاكم فهو ممارسة ، والممارسة تخطئ وتصيب ، وإعفاء الحاكم من المساءلة أو إضفاء عليه كرامة من كرامة الدولة لا يجوز ، فقد يكون أحد الكناسين أكثر وطنية وخدمة لوطنه من أحد الحكام .

أما آن لهم أن يعلموا أن الجمهورية الأولى قد انتهت يوم ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م ، وأن جمهورية ثانية تتمخض عنها الأحداث ، جمهورية تستفيد من كل أخطاء الجمهورية الأولى .

لا يخلو من الدلالة أن الشعب اختار يوم ٢٥ يناير عيد الشرطة ليقوم بثورته على الشرطة ورموزها ، وليجعله يوم الحرية وبداية للجمهورية الثانية .

كلمات أخرى .. أسوقها إلى الأبناء الأعزاء شباب مصر وأملها في المستقبل ، لا حديث عن رئاسة الجمهورية الآن بالنسبة للبرادعي أو عمرو موسى أو أحمد زويل أو غيره ، الحديث كله يجب أن يكون على رحيل مبارك ووضع دستور جديد يحقق الحريات .

كلمة ثانية .. للإخوان لقد أحسنتم أخيرًا عندما انضممتم إلى بقية الشعب وقد أكسب انضمامكم الثورة زخمًا وصلابة ، فلا تغتروا ، فأنتم جزء من الشعب ، وجزء من المسلمين ، والشعب والمسلمون أكبر منكم ، فسيروا مع الشعب واجعلوا هدفكم دستورًا يحقق الحريات ، وفي ظل هذه الحريات لكم أن تدعوا إلى ما تشاءون بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويمكنكم أن تحققوا ما تريدون إذا أقنعتم الشعب ، وهذا هو الإسلام ، وهذا هو ما أراده حسن البنا للإخوان ، فحذار .. وحذار أن تؤتى هذه الثورة من قبلكم ، أو أن تحاولوا المساومة عليها .



[٧]
الثورة تجابه منعطفاً خطيراً(*)

كل واحد يتصدى لما حدث في تلك الأيام من ٢٥ يناير حتى ١١ فبراير ، وكيف سارت وإلى أين انتهت ؟ لابد أن يقرر أمرين ، الأول : أن هذه ثورة انبثقت من صميم الشعب وقادها مجموعة من أخلص أبناءه ووصلت من الحجم أن كتلت الجماهير من أقصى البلاد إلى أقصاها ، والأمر الثاني : أن هذه الثورة الشعبية عبرت عن هدفها العام في أول يوم قامت ، ثم عبرت عن مطالبها في فترة لاحقة قدمتها إلى «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» التي أوكل إليها الرئيس المطرود .

وهذه المطالب تتجاوب تمامًا ، أو أنها بالفعل هي مطالب الشعب .

أمامنا إذن حقيقتان ، الأولى : أن هذه ثورة لا يمكن الطعن في أصالتها كثورة ، وأنها شعبية خالصة . والأمر الثاني : أن مطالبها هي مطالب الشعب تمامًا ، وتقوم هذه المطالب باختصار رفض كل ما قام عليه العهد البغيض من دستور ومجالس نيابية وحزب لأنها كلها قامت على أساس تزييف أرادة الشعب وتمكين المنتفعين من نهب البلاد . وينبني على هاتين الحقيقتين أن العهد الذي ثار عليه الشعب بأجمعه ودون تردد قد فقد «شرعيته» ، وأن الشرعية العليا هي شرعية الشعب ، لأن الأمة هي مصدر السلطات ، وهو نص يوجد في كل الدساتير حتى أسوأها لأنها لا تستطيع أن تتجاهل ذلك ــ ومن باب أولى ــ لا يمكن إظهار ما يخالفه ، ولكن الدساتير السيئة «تلف» على هذا النص بمواد أخرى تقضي على فعاليته .

إن مبارك عندما قاوم ثورة الشعب فقد شرعيته كرئيس شرعي لشعب مصر ، ولم يعد لكل ما يصدره من قرارات قيمة شرعية .

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠١١/٢/١٦ ، العدد (٢٤٣٩) .

ولكن هذا المنكود المشئوم أراد أن يفرض نكده وشئومه على مصر حتى وهو يتنحى عن السلطة ، وحتى بعد أن فقد شرعيته ، فعهد على وجه التعيين إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة الأمور ، ولم يقل أنه يعهد إلى «الجيش» .

ومن المسلم به أن الجيش جزء من الشعب ، وهو جيش الوطن وله دور مقدس في حماية الشعب ، ولكن ليحميه ممن ؟ ليحميه من أي عدوان خارجي ينتقص من حدوده وينتهك استقلاله .

لم يقل أحد أن جيش الشعب يحمي الشعب من الشعب نفسه ، فهذا لا يستقيم ، ولكن هذا هو ما أراده ذلك التعس النكد .

الجيش على كل حال جزء عزيز من الشعب ، ولديه القطنة والذكاء ليفهم الأمور ، ولم يتورط بحكم وضعه في المفاسد التي ارتكبها مبارك فلا يحاسب عليها ، وفي الفترة التي عهد إليه حماية الثورة عندما اتضح أن «حاميها حراميها» ، وأن الشرطة حاولت مقاومة الثورة ، فعهد إلى الجيش بحماية الجماهير الغفيرة حتى لا تحدث مذبحة ، وقام الجيش بهذا بأمانة وحياد وتعاطف كان أقوى من صفته العسكرية .

هذا صحيح ، وصحيح أيضًا أن الثورة لم تكن قد قامت بدورها الإيجابي لإدارة الشئون ، ففي الفترة التي فقد فيها الوضع القديم شرعيته ، ولم يقم العهد الجديد بوضع النظام والآليات .. إلخ ، حدث فراغ لابد من ملأه ، وكان الجيش هو القوة الشعبية الوطنية الوحيدة ، فكان طبيعيًا أن يعهد بالسلطة إليه .

ونحن حاليًا لا نضيق بهذا الوضع ، بل نعبر عن تقديرنا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلن عندما تقلد زمام السلطة أنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب ، وأعلن أنه يريد دولة مدنية ديمقراطية ، أي لا تكون دينية أو عسكرية .

نقول لكم .. نحن شاكرين ومقدرين ، وفي الوقت نفسه نعلم أن الطبيعة العسكرية من ناحية ، وأنكم في السلطة التي عادة ما تعزل القادة عن الشعب ، إن هذا جعل قراراتكم بطيئة ، وفي بعض الحالات ملتبسة ،

كما بدت بعض بوادر الخلاف ، مابين الشرطة العسكرية والذين احتلوا ميدان التحرير ، اسمحوا لي أن أذكركم أن ثورة ٢٥ يناير التي انبثقت من ميدان التحرير ، والتي مثلت شعب مصر كله مسلمين وأقباط ، إخوان مسلمين وشيوعيين ، سكان العشوائيات ، وخبراء الكمبيوتر وأنها لم تعد ثورة مصر ، فقد أصبحت ثورة العرب التي تلهم بقية الشعوب ، بل حملت الدول على احترام مصر وتقديرها ، وهل يمكن أن يصل التقدير لها إلى ما وصلت إليه كلمات أوباما رئيس أقوى دولة في العالم ، وفي الوقت نفسه كانت نصيرة مبارك .

أليس من العار أن يكون تقدير أوباما للثورة أعظم من تقدير بعض المصريين!!

أرجو أيها السادة أن تقدروا هذا ، وأن هذه الثورة لم تقم لتنتهي وإنما لتبقى حتى الوصول إلى الحكم الديمقراطي وهذا من حق الذين فجروا الثورة تعبيرًا عن إرادة الشعب ، فلايمكن لأي قوة أن تحرمهم هذا الحق ، وميدان التحرير هو مركز انطلاقها ومكان عملها ، ومن حق الثورة أن تتمسك بوجودها فيه ، وعلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يقدر هذا وأن يتفق مع قادة الثورة على الطريقة التي لا تشل الميدان مع وجودها فيه .

وأعتقد أنه كان على المجلس الأعلى للقوات المسلحة مد يده ، وأن يتفق على طريقة المشاركة في طريقة إدارة الأمور ، فهذا هو الطبيعي وهو الأسلم للقوات المسلحة نفسها ، كما أن وجود القوات المسلحة بالصفة التي نريدها أسلم للثورة التلقائية التي قام بها شباب ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م الذين إذا تركوا وحدهم دون شريك ـ أو ضابط من نوع ما ـ فقد تتحول الثورة إلى ما تحولت إليه الثورة الفرنسية التي اخترعت الجيلوتين لتقطع الرقاب في أسرع وقت ، وظهر فيها حفنة يطلق عليها «عهد الإرهاب» عندما وليها روبسبير ، وأخيرًا انتهت الثورة بإظهار نابليون .

اقرأوا التاريخ أيها السادة واستفيدوا منه .

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتولى الجيش فيها زمام السلطة ، وسأضع تحت أنظاركم مثالين لذلك حدثا في مصر بالفعل .

المثال الأول : هو وقفة عرابي أمام الحاكم ووراءه الشعب ملتحمًا به في سبتمبر سنة ١٨٨١م وطلب عرابي من الخديوي الذي نزل من قصر عابدين إسقاط الوزارة القائمة وزيادة عدد الجيش ووضع دستور جديد واضطر الخديوي ــ رغم أنفه ــ على الموافقة ، فقد كان أمامه الجيش ، ولم يكن ليستطيع أن يستعدي عليه الشعب ، لأن الشعب ملتحم به ، كما لم يعد بإمكانه التأثير على الشعب لأن الجيش يحميه .

هذا الازدواج ما بين الجيش والشعب هو الذي أخضع الحاكم فأسقط الوزارة وزاد عدد الجيش ووضع شريف باشا ــ أبو الدستور ــ دستورًا يحقق إرادة الشعب وكان يمكن أن يبدأ العهد الجديد لولا أن بريطانيا ما كان يمكن أن تسمح لهذه التجربة بالنجاح ، فقامت باحتلال البلاد وأجهضت هذه المحاولة الفريدة .

في مقابلة هذه التجربة قامت بمصر تجربة أخرى انفرد فيها الجيش بالعمل ، فقد استطاع جمال عبد الناصر وهو ضابط برتبة بكباشي أن يكسب تأييد قرابة مائة ضابط واستطاع تحت جنح ظلام ليل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م أن يسيطر على السلطة ، بينما كان الملك في الإسكندرية والأحزاب تتصارع على الحكم .

لا يتسع المجال لحكم مفصل وحتى لا يكون خلاف فنحن نعترف أنهم حققوا الكثير ، ولكن بجانب هذا فإنهم هم الذين أبدعوا تلفيق الدساتير وتزوير الانتخابات بحيث تصل إلى ٩٩ر٩٩ % ، وهم الذين فتحوا المعتقلات التي دخلها كل أنماط الشعب الإخوان .. ضباط سلاح الفرسان .. الشيوعيون .. الصحفيون ، وهم الذين وضعوا مبدأ احتكار السلطة وحكم الحزب الواحد .. وهم الذين استتبعوا النقابات .. وحلوا الأحزاب.. وأشاعوا الرهبة والخوف وكانت نتيجة تلك قهر إرادة الإنسان المصري ، وهي أكبر جريمة يمكن أن يرتكبها أعدى أعداء البلاد ثم ختمت هذا كله بهزيمة ١٩٦٧م حيث خسر الجيش كل شيء وهزم (وإن

لم يكن قد حارب) بحيث مكن إسرائيل من أن تحتل سيناء وتصل إلى شاطئ قناة السويس وتحتل القدس .

أشنع هزيمة يمكن لجيش أن يقع فيها .. هزيمة أخرتنا مائة سنة إلى الوراء .

لقد أوضح هذا المثال أن من المستحيل على الجيش أن يحكم ــ وحده ــ الشعب ، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يعي هذا ، واقرأ مانشيت في المصري اليوم (٢٠١١/٢/١٤م ص ٥) «خبير عسكري قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة تؤكد أنه لا يطمع في السلطة ويضمن انتقالاً لسلطة مدنية» ، كيف يمكن أن يقال أنه لا يطمع في السلطة إذا كان بالفعل يمارسها ــ وحده ــ دون شريك .

واقرأ في اليوم السابع (٢٠١١/٢/١٥م الصفحة الأولى) محمد حسنين هيكل «على الشعب أن يمنح الجيش فرصة لتحقيق الديمقراطية» ولماذا لم يقل «على الجيش أن يسمح بمشاركة الثورة ، وأن يقدر ظروفها» ، هل يريد السيد هيكل أن يعود إلى أيام «بصراحة» .

ليسمح لي المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن أتقدم باقتراح أن عليه أن يتصل بقادة الثورة وأن يتوصل الشريكان : الثورة والجيش إلى تكوين مجلس يمثلهم ويمكن أن يضم إليه عدد من الشخصيات الوطنية مثل الدكتور البرادعي والدكتور أحمد زويل ومثل حسب الله الكفراوي ومنصور حسن وأحمد كمال أبو المجد والقضاه الذين أيدوا الثورة ويمكن أن يصل أعضاؤه إلى ٢١ أو ٢٩ ليدرس القضايا ويصدر القرارات وأن يتم هذا بسرعة وحسم ، فليس فيه مكان للبيروقراطيين أو الأكاديميين ، وليكن أول قراراته إلغاء قانون الطوارئ ، فهو عار والعار لا يمكن أن يفيد ويجب التطهر منه ، وبهذه الطريقة يمكن وضع الدستور الجديد في أسبوعين وليس في شهرين .

كيف ؟ هذا ما سنعالجه في المقال الثاني .



[٨]
قضية العمـل والعمـال
بعد ثـورة ٢٥ ينايـر ٢٠١١م(*)

وعدت القراء في كلمتي الأربعاء الماضي بالحديث عن الدستور ، وكان قصدي الدستور الجديد ، ولكن المسئولين رأوا أن الوقت لا يسمح بذلك فقنعوا بتعديل المواد المعيبة التي قيل إنها «عَدلت» الدستور في حين أنها عطلته وركزت السلطة في يد حاكم بعينه ، فلم أجد حاجة للحديث خاصة بعد أن أعلنت اللجنة المشكلة لذلك أنها ستعدل المواد بحيث تحقق الحرية وستلغي أسوأ المواد قاطبة ــ وهي المادة ١٧٩ ــ التي كانت تقنن الإرهاب وتشل كل الحريات ، في الوقت نفسه فإن المظاهرات المطلبية التي اجتاحت البلاد مطالبة بالإنصاف والقضاء على كل صور استغلال العمال لحساب أصحاب الأعمال ومجموعة اللصوص التي حكمت مصر ، وكادت أن تشمل كل جوانب الاقتصاد وتشلها وأوقعت البلاد في حرج شديد ووجدت السلطات نفسها مطالبة بأن تدفع ، في حين أن العمل متعطل ، والعمل هو أصل القيمة ، فمن أين تجد ما تعطيه ؟

إن هذه القضية الحيوية التي تمثل العمل والاقتصاد بقدر ما تمثل العدالة والإنصاف قد عولجت من الحكومات السابقة بما يطلق يد الرأسمالية في العمل وما يضيق على الدولة التدخل بحجة أن ذلك يشل أليات السوق ، كما تعلموا في الجامعات الأمريكية ، بل وما شغلوه من وظائف في البنك الدولي وما أشبه ، وصدر قانون العمل يحقق هذه السياسة ويحرم العمال من حقوق كانت مقررة من قبل .

ولم يكن هذا كافيًا ، فإن السلطات حرمت على العمال حقها المشروع في تكوين الهيئات التي تملك الدفاع عنهم ، والتي سلم بها كل العالم وأقرتها المواثيق الدولية ، وهي النقابات .

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ ، العدد (٢٤٤٦) .

وقد تعرضت الحركة النقابية المصرية لضغوط شديدة منذ سنة ١٩٥٢م عندما بدأت الناصرية عهدها بتكوين محكمة أشبه بمحكمة دنشواي لمحاكمة عمال كفر الدوار الذين قاموا بإضراب ، وعقدت المحكمة في مكان العمل وأصدرت حكمها بإعدام عاملين هما خميس والبقري ، فأوقعت الذعر في نفوس النقابيين وتلي ذلك سياسة لاستلحاق الحركة النقابية ، وفي سنة ١٩٥٩م عندما بدأت مرحلة التحول الاشتراكي أخذت الدولة بنظام النقابات العامة المطبق في الاتحاد السوفييتي ، وهو يقضي بضغط عدد النقابات ليمكن السيطرة على قيادتها ، وتركيز السلطة في النقابة العامة وحرمان التنظيم النقابي ـ على مستوى المصانع وهو منبع العمل النقابي ـ السلطات وتركيزها في يد النقابة العامة وأن تتولى الدولة تحديد عدد النقابات فهبط عدد النقابات من قرابة ألف نقابة إلى ٥٩ نقابة ، وفي سنة ١٩٦٤م صدر القانون رقم ٦٢ الذي أوجب على كل واحد يريد ترشيح نفسه في أي منصب قيادي نقابي أن يكون عضوًا في الاتحاد الاشتراكي ، وبهذا أصبحت الحركة النقابية ذيلاً للتنظيم السياسي ، بل وأكثر من هذا كوّنت تنظيمًا للعمال داخل الاتحاد الاشتراكي ودفعت بأعضائه إلى مراكز الرئاسة في النقابات حتى وإن لم يمارسوا عملاً أو يلتحقوا بنقابة .

انتهى الفساد في الحركة النقابية بما انتهى إليه الفساد في الحركة السياسية والاقتصادية ، وأصبح اتحاد العمال العام هو أسوأ اتحاد عرفه عمال مصر ، وأصبح على رئاسته رجل كل همه إرضاء سادته وتملق أصحاب الأعمال ، ومن عجائب الأمور أنه عضو مجلس إدارة شركة من أكبر الشركات في صناعة الأسمنت وأرسلت إليه هذه الشركة شيكاً بمليون جنيه نشرت جريدة «البديل» صورته ، ثم هو بعد هذا المدير المساعد لمنظمة العمل العربية بمرتب شهري ٦٢٠٠ دولار ، وهذا يتعارض مع المبادئ النقابية التي تحرم على النقابي أن يكون في الوقت نفسه رجل أعمال أو مشاركاً في شركة رأسمالية ، وجاء في جريدة «الدستور» أن أحد أبناؤه يملك شركة نقل رأسمالها خمسة وستين مليوناً ، وأنه تعاقد مع إحدى الشركات المستثمرة في شركة الأسمنت

للقيام بأعمال النقل ، وقد يصور حالة الاتحاد ما جاء في مقال جريدة «الدستور» (٢٠ فبراير سنة ٢٠١م ، الصفحة السادسة) فقد ذكر السيد كمال عباس منسق دار الخدمات العمالية خلال تقييمه لأداء الاتحاد «كان دور اتحاد العمال طوال الفترة المتصرمة مخزيًا لدرجة الإهانة ، وأن رئيسه رجل أعمال وضعه جهاز أمن الدولة على رأس اتحاد نقابات عمال مصر عبر انتخابات مزورة هي نفسها التي دخل عن طريقها مجلس الشعب وترأس لجنة القوى العاملة .

وقد استطاع حسين مجاور رئيس الاتحاد أن يحول دون معارضة النقابات حركة الخصخصة التي كانت نهبًا صريحًا وهدمًا للصناعة وتشريد العمال ، فشاهد العمال المصانع التي أمضوا فيها حياتهم وهي تباع بتراب الفلوس لمستثمر أجنبي عربي أو أمريكي وقد يكون عميلاً لإسرائيل دون أن يملكوا معارضة ذلك أو إيقافه ، وعندما كانوا يضربون كان حسين مجاور يتولى خداعهم .

أما وزيرة القوى العاملة .. فأنقل هنا ما جاء في جريدة «الأهرام» (يوم ٢٠١١/٢/٧م ، ص ١٣) تحت عنوان «أنا أعلم أحدهم يا سيادة الرئيس" كلمة بقلم آمال عويضة ترد على ما قاله رئيس الوزراء أنه لا يعرف المسئول عن تنظيم المظاهرات المعارضة التي راح ضحيتها ١١ شهيدًا قالت : «ظهر يوم الخميس الماضي ٣ فبراير ٢٠١١م ، وعلى شاشة «البي بي سي العربية» ، خرج الفريق «أحمد شفيق» رئيس الوزراء ليعتذر عما يحدث في ميدان «التحرير» من هجوم على الشباب المعتصم بالميدان ، نافيًا معرفته عن المسئول عن تنظيم المظاهرات المؤيدة ما تبعها من أحداث ، ولأن السيد «شفيق لا يعلم فإنني أسوق له تلك الواقعة التي ضمتني و«عائشة عبد الهادي» وزيرة القوى العاملة ، ومعها السيد حسين مجاور رئيس اتحاد عمال مصر، التي التقيتها ظهر الأربعاء في أثناء خروجي للانضمام لأصدقاء أبلغوني بوصول المظاهرات المؤيدة إلى «التحرير» مما ينذر بمذبحة ، والتي حمل المشاركون فيها لافتات أنيقة باسم «اتحاد عمال مصر» الذي سخر جهوده وعامليه وأتوبيساته للتأييد .

في مدخل مبنى جريدة «الأهرام» الرئيسي ، رأيت الوزيرة التي دخلت لتستريح من قيادتها لمظاهرة عمال مصر ، ودار بيني وبينها حوار قصير في حضور رجال العلاقات العامة بالأهرام ، فضلاً عن صحفيين ، منهم : جيلان الجمل ، وأسامة غيث ، وإبراهيم السخاوي ، وأحمد محمود ، إذ قلت لها :

- يا سعادة الوزيرة عاجبك عمال مصر رايحين يضربوا شباب مصر ؟
- يستاهلوا ، يعني انتي عاجبك اللي بيعملوه فينا ؟
- حضرتك تقصدي النظام ، هنقتل بعض عشان النظام ؟

وانطلقت الوزيرة ترغي وتزبد ، بينما كنت أجري للحاق بالزملاء ، حيث انتظرتهم أمام كشك المرطبات أمام «هيلتون رمسيس» بجوار آخرين كان من بينهم شابا يحمل اسطوانة حديدية ، فقلت له :

- يا ابني اللي في التحرير دول إخواتك .
- فخاطبني بصوت أجش : إيه ؟ أنا واقف مع الباشا .

كان الباشا الذي يرتدى ملابس مدنية متحدثا في المحمول ، بينما يتابع بابتهاج وصول جمال وأحصنة قادمة من ناحية كوبري «قصر النيل» (انتهى) .

لم تقتصر قيادات الاتحاد العام للعمال على أنها «عقمت» الحركة النقابية عن أن تقوم بدورها في حماية حقوق العمال وفي الحفاظ على الاقتصاد القومي ، وعلى أنها نهبت أموال النقابات ، هناك ما لا يعرفه الكثيرون فاتحاد عمال مصر مؤسسة ضخمة وصلت من الثراء أن قال أحد خبراء الاقتصاد «عند اغتيال السادات كان الاتحاد العام للعمال أكبر وأضخم وأغنى المؤسسات التمثيلية في مصر» (مقال لروبرت بلاشي في مجلة «الشرق الأوسط» (في ١٩٨٦/٩/٣م) وقد تصور تلك أن إيرادات الاتحاد في ١٩٩٠/٦/٣٠م بلغت ٢٠٥٦٠٤٤٣٣ .

الاتحاد العام يملك : (١) عمارة مبنى الاتحاد بشارع الجلاء الذي قدمته الدولة أرض وبناء للاتحاد وفيه مسرح أجره لفرقة مدبولي وقاعات وعدد كبير من الشقق يؤجره الاتحاد للنقابات العامة (٢) المؤسسة الثقافية العمالية وفروعها في القاهرة والأقاليم وكانت المؤسسة تشغل مبنى الاتحاد الماسوني في معروف (عابدين) ، وباعته المؤسسة عندما بني مبنى الاتحاد بشارع الجلاء لبنك العمال ، أما الشقق التي تشغلها مؤسسة النقابة العامة فقد تصل إلى خمسين أو ستين شقة بعضها في شارع ٢٦ يوليو وبقية أحياء القاهرة وعواصم المحافظات (٣) المؤسسة الاجتماعية بشبرا الخيمة وهي تمتد على عدد من الأفدنة وبها حدائق وقاعات (٤) بنك العمال (٥) قرية الأحلام ومساحتها ٣٠٠ ألف متر وتجاور مرسى مطروح وقدمها السادات للاتحاد بثمن رمزي ١٥ قرش للمتر تم إعفاءها من الرسوم وغيره ، وكان سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد يريد أن يستغلها شتاءً للسياح من أوروبا وأمريكا وصيفاً للسياح من البلاد الحارة (٦) الجامعة العمالية وكانت مؤسسة الثقافة العمالية التابعة للاتحاد قد اشترت ٤٠ ألف متر في بداية مدينة نصر عند تلاقي طريق النصر بشارع عباس العقاد بثمن أربعة جنيهات للمتر لإقامة الجامعة العمالية وتعاقدت مع مقاول وكان العقد حافلاً بالثغرات التي مكنت المقاول من أن يرفع مطالبته حتى عجز الاتحاد عن الوفاء فباع ٢٥ ألف متر بسعر المتر خمسين جنيهًا ، وهذه لم تكفي فتقدمت «مؤسسة فردريش إيبرت» الألمانية وأتمت البناء والمطابخ والمطبعة .

وفي سنة ١٩٩٠/٦/٣٠م بلغت مالية الاتحاد ٦٣٧٤٧٢٣٦٤ ، وإذا أضفنا إليها ميزانية ــ وليس كل ــ المؤسسات التابعة للاتحاد فإن الميزانية تصبح ٣٨٤٢٤٠٨٤ (تاريخ الحركة النقابية المصرية عبر مائة عام ، [١٨٩٥م ــ ١٩٩٥م] ، تأليف جمال البنا) .

وتملك بعض النقابات العامة قصورًا مثل النقابة العامة للمواد الغذائية ويقع على ٣٢ ألف متر مربع ويضم حوالي ٢٠٠ غرفة ، والمصايف التي أقامتها نقابة العاملين بالبنوك في جمصة ويضم ١٢ فيلا و ١٤ شقة ، وحصلت النقابة على قطعة أرض مساحتها ثلاثين ألف متر ، وهذه أمثلة فحسب .

هذا الثراء الفاحش للاتحاد العام والنقابات العامة ، يقابله الفاقة المدقعة للجان النقابية التي هي منبع الحركة النقابية تماثل تمامًا فاقة ومجاعة العامل المصري والغنى الفاحش للرأسماليين وللجالسين على مقاعد السلطة .

لابد من حل اتحاد العمال القائم ومحاسبة قياداته فردًا فردًا ، لأن جريمة هؤلاء لا تكتفي بأنها حالت دون أن يدافع العمال عن الصناعة الوطنية وعن حقوقهم المشروعة ، بل أنها نهبت مواد الاتحاد ولابد من مراجعة مالية كل مؤسساتها ، وقد قيل أن مدير الجامعة العمالية اختلس مليون جنيه من أموالها ، وأنه اضطر لإعادتها عندما اكتشف الأمر حتى لا يقدم للمحاكمة ، وأشرنا ما قيل من أن ابن حسين مجاور كوّن شركة رأسمالها ستين مليوناً .. فمن أين جاء بها ؟؟!!

وأن يقدم هؤلاء الآثمون إلى العدالة ، وإن كان أمرًا لازمًا ، إلا أن العلاج الحقيقي للمشكلة هو القضاء تمامًا على النظام النقابي الذي قلدنا به الاتحاد السوفييتي ، والنص في الدستور على حرية تكوين النقابات ، وأن يقوم قانون النقابات على ما جاء في الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨م لمنظمة العمل الدولية (ومصر مصدقة عليها) ، وهي تقضي بأن ينظم العمال نقاباتهم طبقاً لإراداتهم الخاصة ودون تدخل من الإدارات ودون الحاجة إلى تسجيل ، وهذا هو الوضع السليم الذي يجعل النقابات مرآة للعمال وأداة في أيديهم ، وأن تؤول الأموال الاتحاد المنحل وما يمكن استخلاصه مما نهبوه إلى الاتحاد الجديد الذي يكوّنه العمال بمحض إرادتهم ، وأن يخصص لدعم الحركة النقابية .



[٩]

جمعـــة ميـــدان التحرير(*)

[١ – ٢]

أريد أولاً — وقبل أن يأخذني السياق — أن أحيي الشعب الليبي البطل الذي نفض عنه غبار الأباطيل التي نسجها أفاك أشر ، وأبشرهم بالنصر وإن طاغيتهم سيذهب إلى الجحيم وستبقى ليبيا حرة مستقلة .

* * *

أعتقد البعض أن ائتلاف الثورة لن يستطيع بعد أن جمع قرابة مليونين الجمعة التي خطب فيها الشيخ القرضاوي وأن يجمع مليوناً آخر في الجمعة التالية وأن قبضته على الأمور قد تراخت ولن يستطيع أن يجمع مثل هذه الجموع مرة أخرى ، ولكن الائتلاف خيب ظنونهم وبدد شكوكهم ، فقد جاءت الملايين ، كما خرجت في مختلف العواصم وأثبت الائتلاف أنه سيد الموقف وأنه يقوى ولا يضعف ، يزيد لا ينقص وارتفع سقف مطالبه إلى إسقاط الوزارة والبدء الجدي في تصفية آليات النظام السابق وأكابر مجرميه ووعد بمليونية أخرى قد تتطور إلى اعتصام إذا لم يتجاوب .

من الطبيعي أن يتضايق المجلس الأعلى للقوات المسلحة من هذه الجموع المحتشدة ونداءاتها ، ولكن الحقيقة هي أنه هو المسئول عنها وأنه لم يدع لائتلاف الثورة خيارًا آخر .

فمن الواضح أن هذا الائتلاف الذي فجر شرارة الثورة والذي تجاوب معه الشعب من أقصاه إلى أقصاه لأنه كان ينتظر الثورة وأنها يوم الخلاص ، ولم يكن هذا ليتم ، وليستمر طوال شهر لتعديل بعض مواد الدستور ، ولا للقبض على أربعة أو خمسة من كبار المسئولين ، فقد كان مطلب الثورة واضحًا ومحددًا من البداية «إسقاط النظام» .

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢/٣/٢٠١١ ، العدد (٢٤٥٣) .

والنظام يعني آليات وقيادات هذه الآليات مثل الحزب الوطني واتحاد العمال ومجلسي الشعب والشورى ، وبالطبع وفوقها جميعًا «الوزارة» وقادتها الذين أقاموها وشغلوها .

وقد أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن هذه المطالب مشروعة ، وأنه جاء ليحققها ، وأنه ليس له مطمع في السلطة ، وأنا أعتقد أنه مخلص تمامًا في ذلك ، ولكن غلبت عليه طبيعته العسكرية فلم توجهه الوجهة التي يقتضيها السياق وكانت تملي عليه أن يعلن فورًا حل كل الآليات المزورة التي كانت تحكم وإلقاء القبض على قادتها ، أو على الأقل التحفظ عليهم في بيوتهم وحرمانهم من التصرف في أموالهم ومراقبة تليفوناتهم ، حتى لا ينفسح المجال لهم لتهريب أموالهم أو لعرقلة عمل الثورة .

لو أنه فعل هذا لعزز الثقة التي منحها الشعب له ولأرضى الائتلاف الذي فجر هذه الثورة ، ولحقق آمال الملايين .

* * *

يا ليت المجلس الأعلى للقوات المسلحة رجع إلى سوابق مجيدة لجيش مصر .

في سبتمبر سنة ١٨٨١م وقف الأميرالاي عرابي ووراءه قادة الجيش وفرقه ، ووراءهم تمامًا كل الشخصيات البارزة التي تمثل الشعب المدني بمصر وطالب عرابي الخديوي بزيادة عدد الجيش وإقالة وزارة رياض ووضع دستور .

واستجاب الخديوي توفيق ، علمًا بأنه كان أسوأ خديوي ، وأنه لم ير مليونين أمامه .

ومرة أخرة ...

عندما قرر ضباط ٢٣ يوليو إقالة الملك فاروق ، ولم يكونوا قد سيطروا على الجيش في القاهرة ، فضلاً عن الجيش في الإسكندرية ، وأوفدوا علي ماهر ومحمد نجيب ليحصلا على تنازل منه ، فإنه قبل

ورفض أن يستعين بقوات لم تكن قد أيدت الحركة ، بل قبل أن يوقع على وثيقة «تزولاً على إرادة الشعب» ، ولم يقبل أن يسفك دم .

فهل يعقل أن لا تنال ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م ما نالته ثورة عرابي سنة ١٨٨١م عندما نجحت في إقالة الوزارة ووضع دستور ؟ أو لا تنال سنة ٢٠١١م ما ناله الانقلاب الناصري سنة ١٩٥٢م عندما تنازل الملك «تزولاً على إرادة الشعب» ؟ هل العالم يتقدم أو يتأخر ؟ وهل تقاس قومة عرابي وانقلاب عبد الناصر بثورة ٢٥ يناير الباهرة ؟ إن الثورات لا يمكن أن تعمل بالطرق التقليدية ، فإنها إن فعلت لما كانت ثورة فالثورة لا تحدث إلا عندما يكون الفساد قد عم وطم وتشابك وتمددت خطوطه حتى لا يمكن حلها ولا يكون إلا البتر أو الثورة ، فإذا مورست الحلول التقليدية فهذا يعني أنها فقدت طبيعتها وأصبحت إصلاحًا عقيمًا لا ينجح لأن المشكلة لا تعالج بإصلاح ، ولأن الوقت أيضًا لا يسمح بمماطلة .

كل الثورات كان أول عملها هو تدمير أعمدة وقادة النظام القديم ، الثورة الفرنسية قضت على النبلاء كافة وأعدمت الملك وزوجه وابنه الصغير ، الثورة البلشفية قضت على الرأسمالية والإقطاعيين كافة وأعدمت أسرة القيصر ، الخلافة العباسية استأصلت كل بني أمية بل وبني طالب ودمرتهم تدميرًا .

ولم يكن الذين قاموا بهذه دعاة مذابح ولا اندفعوا لمجرد الانتقام ، ولكنهم أرادوا تأمين الثورة وتأكدوا أن بقاء هؤلاء تهديد حقيقي وخطير فلم يكن هناك حل آخر .

وقد يقال أين الشرعية أين الدستور ؟ فنقول إن هذه الثورات اكتسبت شرعيتها من إيمان الشعب بها وإنه هو الذي قام بها ، وشرعية كل ثورة تقاس بقدر شعبيتها ، إن كل الدساتير تنص على أن الأمة هي مصدر السلطات وأصل الشرعيات ، فإذا سألتم عن شرعية ثورة قام بها الشعب من أقصاه إلى أقصاه كنتم كالمرأة التي تبحث عن ابنها وابنها على كتفها ، وحتى إذا قيل إن سفك الدماء محرم في كل شرع ، فلو كان

ذلك مطلقاً لما حكم بالإعدام على أي مجرم أو قاتل ، أما الحقيقة فهي أنه حيث يسود العدل تحرم الدماء ، أما عندما يسود الظلم فإن الدماء هي وسيلة لإعادة العدل .

فلا حجة في انعدام الشرعية ، فشرعية إرادة الشعب فوق كل شرعية أخرى .

يقولون نحن في حاجة إلى وقت ، فنقول لستم في حاجة إلى وقت ، وهل مجرد إصدار أمر بالتحفظ على كل أعمدة وقادة النظام ولو كانوا ألفاً يتطلب وقتاً ، لقد اعتقل عبد الناصر الألوف في عام ١٩٦٥م في يوم واحد ، ونحن لا نسألكم الاعتقال كما فعل عبد الناصر أو القتل كما فعلت الثورة الفرنسية والشيوعية ، ولكن مجرد التحفظ الذي يحول دون أن يستخدموا صفاتهم ومراكزهم وأموالهم في مقاومة الثورة ولكي تكون الأموال المنهوبة والأسرار المكتوبة تحت يد الثورة ، وليست في يد أعدائها .

وفي تجربتي مصر سنة ١٨٨١م وسنة ١٩٥٢م درس هام ذلك هو أنه عندما يتلاحم الشعب مع الجيش تنجح الثورة كما حدث في ثورة عرابي ، وعندما يعمل الجيش منفردًا فإنه يفشل ويأتينا بهزيمة سنة ١٩٦٧م المخزية .

وقد سنحت الفرصة لكي يتلاحم الشعب مع الجيش عندما أقر قائد المجلس الأعلى للقوات العسكرية بشرعية مطالب الثورة ، فكان من الممكن أن يقوم المجلس الأعلى للقوات العسكرية بائتلاف ثورة ٢٥ يناير عن طريق مجلس مشترك يضم أيضًا بعضًا من الشخصيات التي يثق بها الشعب .

لو أنه فعل لتحقق التلاحم ولتحقق النجاح .

ولكنه لم يفعل ، وأمر بتشكيل وزارة كان لابد أن تعمل بالطرق التقليدية ، وبهذا انحرف بالثورة عن مسارها وألجأها إلى جمع الجموع ، بينما سلكت الوزارة المسلك التقليدي فأخطأها التوفيق في كل عملها .

وأنا أفهم أن طبيعته العسكرية كانت تحول دون ذلك ، لأن الثورة لم تنبثق منه ولأنه تسلم السلطة من الحاكم المطرود ، فما كان يمكن أن تسلك مسلكاً ثوريًا .

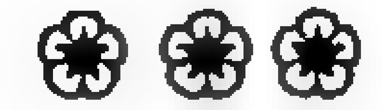
أراد تعديل الدستور بينما المطلوب دستور جديد يحقق الحريات ويركز السلطة في يد الشعب ، أوجد وزارة يرأسها عسكري كان من المقربين إلى الحاكم المطرود .

وأبقت هذه الوزارة على أفراد من أعمدة النظام القائم ، فلما ثار الشعب أجرت تعديلاً احتفظت فيه بالأسوأ في بعض الحالات وأحلت السيئ محل الأسوأ في حالات أخرى وإلا فما معنى الإبقاء على وزير للعدل كان كل همه تطبيق سياسة مبارك في التضييق على القضاة والحيف على حقوقهم وتنظيم إشراف قضائي يطبق شرعية زائفة على تزييف زاعق .

وما معنى الاحتفاظ بوزير خارجية هو رمز لسياسة الاستخذاء أمام إسرائيل والعداوة لحماس ، وتأييد إغلاق المعبر في وجه الجياع ؟ وما معنى إحلال ضابط هو بالقطع أفضل من المجرم الأثيم الذي كان يتولى وزارة الداخلية ، ولكنه أيضًا لا يخلو من مأخذ ؟ أما العجيب الغريب فهو إقالة عائشة عبد الهادي التي دخلت وزارة القوى العاملة بفضل قبلتها على يد السيدة الأولى ، وتولية عامل من صناعة الطيران يعرفه الفريق شفيق ويعرف قدراته المحدودة ، وأنه وصل بالانتخابات المزورة أن يكون عضوًا في مجلس إدارة اتحاد العمال . هذا الاتحاد الذي جعله رئيسه حسين مجاور ذيلاً للسلطة وخادمًا ذليلاً للرئيس والذي ناصر الخصخصة وأيد قانون العمل الذي جرد العمال من حقوقهم وكان يعمل كعضو مجلس إدارة شركة ترسل إليه شيكاً بمليون جنيه والله أعلم كم هبر ونهب هو وزملاءه من ثروة الاتحاد ، وقد طالبنا في مقالنا السابق بمحاكمة كل أعضاء اتحاد العمال بتهمة الخيانة العظمى ، فجاءت الوزارة فعينته وزيرًا .

إننا لم نفقد الثقة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وما زلنا نقدر حياده ونصدق وعوده ، ولكننا نخشى من أن يؤثر عليه سحر السلطة التي تجعل من الملاك شيطاناً ، وأن تغلب عليه طبيعته العسكرية ونربأ به أن يكون ممن قالوا «غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا» .

الباب لا يزال مفتوحًا والوقت لا يزال مسموحًا ، فلينهض المجلس الأعلى للقوات المسلحة ويمد يده إلى ائتلاف الثورة ويقول «أهلاً بكم أيها الأبطال .. تعالوا معنا نبني مصر الجديدة» .



جمعـــة ميـــدان التحرير(*)

[٢ – ٢]

– ١ –

كانت الثورة الدائمة أملاً لدى المفكرين الذين يؤمنون بالأسلوب الثوري ، ولكن هذا لم يتحقق ، كما لم تتحقق آمال عديدة شعبية ثورية كإحلال الاقتصاد التعاوني محل الاقتصاد الرأسمالي والجمع بين النقد والعمل كأن تصدر إحدى العملات بعمل ساعة وأخرى بعمل ثمان ساعات أو عمل أسبوع أو عمل شهر وقد يتمايز العمل فيتغير لون ورق العملة ، ولم تتحقق السينديكالية التي تصورها روبرت أوين عندما يضرب العمال عن العمل فيتهاوى المجتمع وعندئذ يتقلدون هم زمام الأمور ويديرونها بما يحقق العدالة ، بل لم يتحقق – أو لم تستمر – أكثر هذه الآمال تواضعًا ، وهي أن يتخلص العمال من «عبودية الأجور» وأن يتولى العمال أنفسهم إدارة المصانع كما حدث في يوجوسلافيا في الستينات من القرن الماضي عندما أرادت الدولة أن يتحرر العمال من «عبودية الأجور» ، فجعلت العاملين في كل مصنع ملاكًا له ، وتركتهم ليديروه بالطريقة التي يرون شرط أن لا يبيعوها ، وقام العمال بذلك فكونوا مجلس إدارة منهم وعينوا مديرًا فنيًا وبدا أن التجربة نجحت ، وأصدرت منظمة العمل الدولية كتابًا ضخمًا عن التجربة قمنا بترجمته ، ولكنها لم تستمر لانفراط نظام «جوزيف تيتو» .

سُقنا هذه المقدمة عن أمنيات للشعوب لم تتحقق لأننا رأينا احتمال إقامة «الثورة الدائمة» كجزء من تجربة ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١م ، لأن الظروف والملابسات جعلتها تتكوَّن تلقائيًا ، وتتمكن من حشد جموع تصل إلى الملايين وتتخذ من ميدان التحرير مقرًا ونقطة انطلاق ، وبالممارسة توصلت إلى أسلوب حضاري متميز للضغط على الحكومة هو الحشد السلمي للجماهير يوم الجمعة .. يوم الصلاة الجامعة .. ويوم

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ١٠/٣/٢٠١١ ، العدد (٢٤٦٠) .

الإجازة ، فلا يتعطل الإنتاج ، وأدى تلكؤ السلطات الحاكمة في الاستجابة لمطالبها أن تعيد الحشد جمعة بعد أخرى حتى تتحقق إرادة الشعب ، وقد يُظن عندما تصل إلى هذا فإنها تكون قد أدت مهمتها وأن عليها أن تنفرط ولكن تجربتها مع السلطات أكدت لها أنه ما لم توجد أداة جماهيرية منظمة للثورة ، فإن الأداء الذي ستقوم به الحكومة سيهبط وتتطرق إليه البيروقراطية واصحاب المصالح .

بالطبع أن الصورة بعد الاستجابة للمطالب ستتغير عن الصورة قبل الاستجابة ، فقبل الاستجابة كان لابد أن يجاوز الحشد المليون حتى تخشع الحكومة وتسلم ، أما بعد تحقيق المطالب ، وعندما تكون المهمة الحرص على المواصلة والمتابعة والحيلولة دون نكث الحكومة أو تسلل عوامل الوهن إليها ، فإن الأمر لا يتطلب الحشد المليوني ، ولكن البقاء الدائم للثورة بصورة تمكنها من مواصلة المتابعة ، وعند الضرورة – أي عندما تنكث الحكومة فيمكنها أن تستدعى الملايين ـــ التي لم تقطع علاقتها بها بحكم وجودها ، وتتكرر القصة .

الثورة الدائمة إذن ممكنة بل وضرورية ، ولعلها أن تكون إحدى الحلول التي أبدعتها هذه الثورة الفريدة ، ولعل ذلك أن يدخل تاريخ الثورات باسم «جمعة ميدان التحرير» ، وقد تأخذ بها شعوب أخرى بعد أن تحل «الأحد» محل الجمعة .

والتحقيق العملي لهذا الكلام كله يوجب نوعًا من التنظيم لضمان سلامة واستمرارية العمل ، ويمكن أن يكون شيئاً كهذا :

(١) يخصص مكان واسع في ميدان التحرير لثورة ٢٥ يناير يتميز عن بقية الميدان ويسمح باجتماع الألوف من العمال ويكون هذا المكان ملكاً للثورة لا يشاركها فيه أحد ، ويوجد فيه الجهاز الإداري ، كما تعقد فيه الاجتماعات ويمكن لقيادة الثورة أن تخصص مكاناً تضع فيه بعض المنصات ليمكن لمن شاء أن يقول ما شاء تعبيرًا منها بانفتاحها ولاستمرار السياق الشعبي .

(٢) يكون للثورة الدائمة جهاز أمناء من ثلاثين عضوًا ويعقد جلسات يرأس كل واحدة أحد الأمناء وينتخب الرئيس والسكرتير لمدة ثلاث سنوات ، كما يكون للجهاز جمعية عمومية تجتمع بصفة دائمة تضم من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ترسلهم فروع قيادة الثورة في المحافظات طبقًا لنظام يضعه مجلس الأمناء .

(٣) يتصل هذا الجهاز بأجهزة مثيلة له على مستوى المحافظات والمدن .. إلخ ، ويكون الجميع على اتصال وثيق بالجماهير .

(٤) يتابع الأمناء أداء الحكومة فإذا كانت أمينة .. متجاوبة .. اعترف لها بهذا ، أما إذا قصرت فإن الأمناء يطلبون إليها تصحيح ذلك .

(٥) إذا لم تستجب الحكومة فيدعو الجهاز بقية الأجهزة إلى الاجتماع في ميدان التحرير لاجتماع «ألفي» في يوم جمعة ، أي يضم من ٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ ، ويرسل مذكرة تاركًا للحكومة أسبوعًا لتغيير مسلكها .

(٦) إذا لم تستجب الحكومة فيمكن لجهاز الأمناء حشد مجموعة مليونية للضغط على الحكومة للتجاوب مع إرادة الشعب .

وأهم شيء في ضوء هذه القضية كلها أن لا تقطع قيادات الثورة على اختلاف مستوياتها اتصالها بالجماهير وأن تحرص على تماسكها الداخلي بحيث لا يجد عليها وهن أو خلاف وعليها أن تتخذ لتوثيق هذه العلاقة كل الوسائل من التواصل والاجتماعات والنشر بمختلف الوسائل الحديثة التي أتاحها الكمبيوتر على أن التواصل الشخصي سيظل دائمًا أهمها .

بهذا توجد «الثورة الدائمة» وتوجد ما يشبه الحكومة الشعبية الموازية للحكومة الرسمية والتي يمكنها كبح جماح السلطة وتسييرها لخدمة الشعب .

والعنصر الرئيسي في هذا كله هو الميدان والجماهير وبدون الميدان والجماهير لن تكون هناك ثورة ، ومن هنا فلا يجوز للثورة مهما

كان التجاوب معها أن تفرط في حقها في الميدان وفي أن تشغله بالصورة التي تثبت وجودها دون مضايقة للمرور أو غيره .

ـ ٢ ـ

أخشى ما أخشاه أن تُظلم هذه الثورة الرائعة ـ الفلتة ـ المعجزة ، بل وأسوأ من ظلمها الانقضاض عليها أو محاولة تمييعها .

والانقضاض عليها أو تمييعها يمكن أن يأتي من أنصار العهد المباركي والمستفيد منه ، وهم جبهة قوية ، ولم تُعامل بحزم ثوري يقضي على خطورتها ، بل قيل أنها ستحاكم محاكمة عادلة ، والنقص هنا أن هذه المحاكمة العادلة تأخرت طويلاً ، حتى استعادوا قوتهم ولن يعجزهم أن يديروا موقعة أخرى مثل موقعة «الجمل» ، والأنكى أن محاكمتهم لن تكون أبدًا عادلة .

ذلك لأنهم يحاكمون بقوانين هم الذين وضعوها وهم الذين جعلوها تتضمن ثغرات تسمح لهم بارتكاب جرائمهم دون أن يُدانوا فقد وضعها ترزية قوانين ، وصدق عليها مجلس مزور ، وأفتاها رئيس فقيه دستوري يحلل الحرام ويحرم الحلال ، ويقضي أن المجلس سيد قراره .

لهذا فإننا نجد هؤلاء المجرمين يتبجحون وكل واحد يقول أنه برئ ويطالب بأن يحقق معهم ، وحقق معهم بالفعل وعلى رأسهم وزير الإسكان وخرجوا أبرياء .

تلك نقطة دقت على الذين يتعلقون بشكلية القوانين ، ويظنون أن القوانين مقدسة دائمًا ، ولا يعلمون أن القوانين في المجتمع الطبقي إنما تسبغ الشرعية على مصالح الطبقة المسيطرة ، ونعترف بأن النائب العام يبذل جهدًا فائقًا ، ولكن أين يذهب أمام هذا الخضم من الجرائم .

فإذا كان للمادة الثانية من الدستور فائدة ــ فهذا يومها ــ فطبقوا عليهم حد الحرابة الذي يجعل من الممكن «أنْ يُقَتَّلوا أوْ يُصَلَّبُوا أوْ تُقَطَّعَ أيْدِيهِمْ وَأرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ» ، وليس في هذا «وحشية» بعد أن فرضوا التعاسة والشقاء على الشعب وأن يشرب من مياه المصارف ، ولا يجد

رغيف العيش ، ولا نور ، ولا كهرباء ، وأن يعيش في عشوائيات ، وبعد أن نهبوا البنوك والأراضي وسلموا الصناعة والتجارة إلى مستثمرين أجانب فهدموها .

ويمكن أن تظلم الثورة ويمكن أن يأتي هذا الظلم من الذين أشعلوا شرارتها وأحكموا طريقتها ويحدث هذا لو سمحوا لوحدتهم أن يتطرق إليها خلاف أو صراع أو أن يستهدفوا السلطة المهلكة ، أو أن يعتبروا أنفسهم صاحب الثورة والمحتكر الوحيد لها ، لقد كانوا بالفعل الذين فجروها ، ولكن عندما تولاها الشعب وساندها بالملايين ، فإنه كان يتجاوب مع إرادة «التغيير» وطلبًا للحرية والعدالة ، فلم تعد الثورة ملكهم ، بل أصبحت ثورة الشعب .

وإذا كان لي أن أقترح عليهم شيئاً فهو أن يجعلوا الدكتور البرادعي ممثلهم ، فقد أثبت إيمانه بالتغيير وهو صاحب المبادئ السبعة ، وأعتقد أن عليهم التنسيق معه فهو أولى بهم وهم أولى به .

ويمكن أن يظلم الثورة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أؤتمن على «تسيير» الأمور إذا تجاهلها وهي صاحبة الفضل الأول ، وأقول له «كن مع الشعب ، وانسى صفتك العسكرية» ، لأن خصيصة الجيش هي الدفاع عن استقلال البلاد وحماية أرضها ولا يدخل ذلك فيما نحن بصدده ، إنما الوارد طريقة الحكم السياسي الاجتماعي الاقتصادي ، وفي هذه فإن إرادة الشعب ، وبصيرة الشعب هي السلطة العليا التي يكون علينا جميعًا الالتزام بها .

وليذكر الجيش أن رئيس الجمهورية لا يكتسب صفته إلا بعد أن يقسم يمين الولاء للوطن ، وأنه إذا كان عليهم التزام نحو الحاكم ، فذلك لأن الحاكم نفسه أقسم اليمين للوطن وللحكم بإرادة الشعب ، فإذا تجاوب المجلس مع الثورة ، وهي إرادة الشعب فلا يتنافى هذا مع قسمه القديم للحاكم .

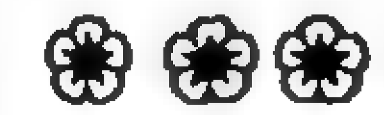
على أن الشعب وبعد أن أصبح صاحب الثورة ، فإنه يمكن أن يظلمها ، ذلك أن نجاحه الباهر في إزالة أكبر طاغية في المنطقة وسلوكه

النبيل سواء مع شباب الثورة ، أو المجلس العسكري أو إسقاطه لكل الولاءات إلا الولاء للوطن ، كل هذا جعل هذه الثورة «أسوة» و«قدوة» ونموذجًا ألهم الشعوب العربية الثورة على قادتها فقامت الثورة في ليبيا وفي البحرين وفي عمان واكتسبت قوة كبيرة في اليمن والعراق ، فإذا انتكس الشعب أو تصرف بما يحول دون كمال نجاح هذه الثورة ، فإن آثار ذلك لن تنعكس على مصر وحدها ، وإنما سيكوت لها أصداءها السيئة على بقية الشعوب العربية .

بل يمكن أن نقول إن هذه الثورة أصبحت ملكاً للعالم وجزءً من تاريخ الثورات وأعتقد أن ثورة أخرى لن تظفر بمثل ما قاله أوباما عنها ولا ما اعترف به بقية قادة العالم ، وأن على الشعب أن يكون جديرًا به محافظاً عليه .

* * *

جاء على النت خبر يقول «إن شخصية هامة جدًا ذهبت عام ٢٠٠٥م إلى البنك المركزي المصري وسحبت مبلغ ٧٥٠ مليون دولار وأودعت المبلغ عربة كانت منتظرة ذهبت به إلى جنيف ومنها إلى يدروم السفارة المصرية وحاول المسئولون إيداع المبلغ في البنوك التي رفضت كلها لأن لديها تعليمات بعدم إيداع مبالغ كبيرة بأسماء أشخاص ، ولكن بأسماء حكومات» ، ونحن ننشره كبلاغ للنائب العام كطلب صاحب «النت» .



[١٠]

ما الذي حدث ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م ؟؟
سرقة السلطة تحت جنح الظلام(*)

احتار الناس في تكييف وتوصيف ما حدث في ليلة ٢٣ يوليو، فقال بعضهم إنها ثورة ، ولكن أصحاب هذه الليلة استنكروا ذلك بشدة وأوعزوا إلى الصحف بعدم استعمالها ، وقال آخرون إنها انقلاب عسكري ، ولكن هذا ضايق ضباط يوليو وغضبوا على من استخدمه حتى اهتدوا إلى تعبير «حركة» وجاءهم ابن الحلال بصفة «المباركة» فارتاحوا وأصبحت في الأيام الأولى لها «الحركة المباركة» .

الحقيقة أنها لم تكن ثورة .. أو انقلاب .. أو حركة .. ولكن سرقة السلطة تحت جنح الظلام ؟

* * *

يحدث للمجتمعات في ساعات محنتها أن يظهر شخص قوى يستغل العمال ويستعبد الفلاحين ويخدع الحكومة ، وبهذه الطرق يحصل على ثروة ضخمة ويكسب شهرة مدوية تغطى على أعماله القذرة ، ولما كان يعرف حقيقة أعماله ، فإنه وضع ثروته في قلعة حصينة بأقفال حديدية ، ومزودة بحرس شديد يحرسها ويحميها ليل نهار ، والناس يتحصرون كلما يمرون بها لأنهم يرون ثرواتهم المسروقة ، ولا يملكون شيئاً ، فالحرس شديد والرجل على مويقاته يظفر بالشرعية القانونية ، فلا يمكن العمل بإجراءات مشروعة مقاضاته ، ولا يمكن بهجوم مسلح التغلب عليه .

في مثل هذه الحالات يظهر شخص ذكى ، جرئ ، طموح يعلم أن ما لا يمكن نيله بالطرق المشروعة ، يمكن نيله بالدهاء والخداع وبالطرق غير المشروعة وأن ما لا يمكن الجهر به من العمل يمكن أن يؤدى سرًا وتحت جنح الظلام .

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٨ ، العدد (٢٢٣٦) .

ويحكم هذا الرجل خطته ، ويدهم القلعة تحت جنح الظلام ويخدع الحراس ويضع يده على الثروة .

عندما يحدث هذا فإن الجمهور يصفق لهذا الرجل الذي سرق السارق ، وخدع الخادع ، وتوصل إلى ما عجزوا عنه ، خاصة عندما يعطي الفقراء ما سرقه الأغنياء ويصبح «روبين هود» .

وظهرت بين صفحات ألف ليلة وليلة في تلك الأيام ، المجهولة التي يلف تاريخها الظلام ويصبح "العياريون" هم القوه الوحيدة التي تقف للوزراء والتجار وتسطوا على ثرواتهم .

تحدثنا ألف ليلة وليلة عن العجوز الداهية التي قررت أن تستحوذ على ثروة أحد «مصاصي الدماء» الذين أودعوا أموالهم في قلعة يحيطها بالحراس الأشداء ، فقد ملأت ثلاث «قرب» كبيرة من أجود الخمر وحملتها على حمارها وسارت تتوكأ على عصا ، فلما أصبحت أمام القلعة فتحت بحركة خفيفة أفواه القرب فبدأت الخمر تتسكب على الأرض ، وصاحت العجوز بالحرس «الحقوني» الخمر انسكبت على الأرض ، وأسرع الحرس إليها وفي أيديهم ما قدروا عليه من آنية بحيث أفرغوا القرب الثلاث فيها وصرفوا العجوز بغلظة ، وأبو بغنيمتهم وعكفوا على الشراب حتى تملكهم الذهول وغطوا في نوم عميق ، وعندئذ عادت العجوز الذكية ، ومعها أعوانها وفتحت الأبواب المغلقة واستحوذت على الثروة .

* * *

شيء كهذا كان المسرح المصري مهيئا له قبيل ٢٣ يوليو فهناك ملك فاقد الموهبة وصفات القيادة استحوذ عليه القمار والنساء ، والارتشاء وأحاطت به بطانة ساقطة تزيده خبالاً ووزراء متشاكسون هدفهم الوحيد السلطة ، وأحزابهم بلا جمهور حتى حزب الوفد الذي تآكلت شعبيته بعد مرور ثلاثين عامًا وأصبح هدفه الوحيد الوصول إلى الحكم بعد أن حرمته مؤامرات أحزاب الأقلية ذلك .

جيش أقسم يمين الولاء للملك القائد الأعلى والذي يمثل الشرعية التي هي قوام العسكرية ، ويعد أي مساس به مساس بأولى قواعد العسكرية .

شعب أعزل مسكين لا يستطيع حيلة ولا يهتدي سبيلاً .

أذكر شخصيًا هذه الأيام جيدًا ، كنا نقول إن الجيش هو القوة الوحيدة التي يمكن أن تتحرك ، ولكن الجيش في يد "حيدر" وحيدر هو رجل الملك .

في هذا المناخ ظهر رجل ذكي شديد الذكاء يتملكه طموح لا حد له ولا تنقصه الجرأة والإقدام ، ولكن أهم من كل هذا أنه كان متآمراً بالطبيعة والفطرة ، كأنما لم يخلق من لحم ودم ولكن من مادة التآمر نفسها وكان فيه كل ما يتطلبه التآمر من ذكاء ودهاء وحذر وكتمان

استطاع هذا الرجل أن يستقطب مجموعة محدودة من الضباط وتعرف على كل الهيئات الإخوان ، الشيوعيين ، الوفديين ، مصر الفتاة ، ولم يكن الرجل ولا معظم مجموعته محرومًا من المشاعر الوطنية فقد كان «الإصلاح» هو الهدف الذي تكونت في ظله وبفضله المجموعة ، وكان اليقين لديهم أنهم ما أن يسيطروا حتى يصلحوا .

وكان هناك مجموعات عسكرية عديدة بعضها أفضل من مجموعته، ولكنه هو وحده الذي توفرت فيه صفات القيادة المطلوبة لمثل هذا العمل .

وتوصل إلى اكتساب تأييد قرابة خمسين أو ستين ضابطا معظمهم من الرتب الصغيرة وأعلاهم من كان حائزًا لرتبة البكباشي أو القائمقام.

أحكم الرجل خطته ، وفي ظلام ٢٣ يوليو ، والملك والوزارة وكبار القادة في المصيف هاجم القيادة واستحوذ على السلطة .

وكان احتمال كشف الحركة ــ رغم كل ذلك ــ واردًا ، بل كشفت بالفعل في الساعات الأخيرة لها ، ولكنها رزقت عوامل استثنائية كفلت

لها النجاح في النهاية وبعض هذه العوامل يعود إلى ذكاء ودهاء مدبرها ، ولكن البعض الآخر مما ليس له فيه نصيب .

فقد كانت هناك مجموعات عسكرية سبقت تنظيم عبد الناصر ولكن عبد الناصر كان قد أحكم صلته بالإخوان وتعاون عمليًا معهم وكسب ثقة رئيس التنظيم العسكري الإخواني الصاغ محمود لبيب، وخدعه أيضا، وكان ينافسه في زعامة التنظيم الضابط الإخواني عبد المنعم عبد الرؤوف ، وعندما مرض محمود لبيب مرض الموت ، لم يكن عبد المنعم عبد الرؤوف في القاهرة ولازمه حتى الوفاة جمال عبد الناصر وأخذ منه كشوف أسماء الضباط الإخوان ، بل والاشتراكات أيضًا ، وكانت وصية محمود لبيب رحمه الله أن لا يختلف عبد المنعم رؤوف مع جمال عبد الناصر ، فهما فرسا رهان ، ولكن الحقيقة أن عبد الناصر كان لديه من الذكاء والدهاء أضعاف أضعاف ما لدى عبد المنعم عبد الرؤوف .

وكان هناك عامل شعبي ساعده قد لا يلم به إلا المؤرخون ، إن النظم التي تكون مهيأة بحكم فسادها وتدهورها للسقوط ، لا تحتاج إلى ما هو أكثر من ضربة ، وفي روسيا كانت طلقتانِ من البارجة «أورورا» كافية لبث الذعر في وزارة كرنسكي التي لم تكن يدافع عنها سوى فرقة من المجندات ، وتحدث لينين عن سقوط القيصرية كورقة شجرة أذرتها رياح الثورة ، ولو كان لدى فاروق حمية وإرادة لوقف ضد هذه المجموعة الضئيلة التي سطت على القيادة بمحض المصادفة ولاعتصم بمعسكرات الجيش بالإسكندرية ، ولكنه كان ملكًا منهارًا يمثل نظامًا منهارًا ، وما كاد يطمئن على أنه سينجو بجلده وثروته حتى وقع بيان التنازل «لابنه» .

وكان من المصادفات التي أدت إلى نجاح الحركة أن رئيس الأركان الفريق حسين فريد عندما علم نبأ الحركة، فإنه بدلاً من أن يأمر بتحريك أي لواء أو سلاح أو كتيبه فإنه قرر أن يذهب إلى مبنى القيادة في الوقت الذي كان الضابط يوسف صديق يتحرك قبل الميعاد المحدد له

بساعة ليلتقي برئيس الأركان وبعض ضباطه قبل أن يعملوا شيئاً فاعتقلهم جميعاً .

وأهم من هذا كله أن اللواء محمد نجيب قبل أن يكون على رأس الحركة ، وهو ضابط فيه كل ما ينقص عبد الناصر بالضبط ، فيه البشاشة والطيبة والصراحة وحسن الخلق وأكسبته شجاعته أيام فلسطين الاحترام ، بحيث أصبح رئيس نادى الضباط ، وحال هذا دون أن يثور الضباط على الحركة ، ولو كان رئيسها المعلن هو عبد الناصر لثاروا عليه ، فعبد الناصر بكباشي مغمور قد يوجد ثلاثمائة بكباشي مثله في الجيش .

في صباح يوم ٢٤ يوليو عندما استيقظ المصريون على نبأ الحركة يتلوه الضابط السادات ممهورًا بتوقيع اللواء أركان حرب محمد نجيب صفق الشعب المصري ، كما صفق جمهور إنجلترا لروبين هود «اللص الشريف» .

وأدخر شعب مصر تصفيقته الكبرى عندما يبدأ عبد الناصر في إعادة السلطة إلى الشعب .

ولكن عبد الناصر ـ على عكس روبين هود ـ لم يفعل .

وفي مارس ١٩٥٤م ضرب عبد الناصر عرض الحائط بآراء الجماهير وقياداتها التي كانت تريد أن يعود الجيش إلى الثكنات بعد أن قام بحركته وقضى على الملكية .

ضرب عبد الناصر عرض الحائط برئيس الثورة ورئيس الجمهورية ، والرجل الذي أحبه شعب مصر من النظرة الأولى محمد نجيب .

وقضى مع القضاء على محمد نجيب ، على علاقة مصر مع السودان التي تمسك بها السياسيون الحزبيون ووقفوا لبريطانيا بالمرصاد ، وكان محمد نجيب رمزها .

وقضى على سلاح الفرسان روح الحركة .

وكان قد قضى من قبل على فرسان الحركة وأبطالها يوسف صديق وأحمد شوقي وعبد المنعم أمين الذين كانت قواتهم هي التي تحركت وهي التي استحوذت على السلطة .

وقضى على الإخوان المسلمين ، وقضى على الأحزاب وأولهم الوفد ، وقضى على الشيوعيين واليساريين .

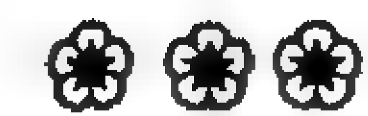
وقضى على النقابتين اللتين مثلتا الرأي العام نقابة الصحفيين ونقابة المحامين ، وكان من قبل شنق خميس والبقري أيام إضراب عمال كفر الدوار فأشاع الرعب في الحركة النقابية العمالية ، ثم استلحقها .

وقضى على هيئات التدريس بالجامعات واستبعد القضاة بعد أن أشبع مفخرة القانون والقضاء السنهوري ضربًا وركلاً وهتف اتباعه «فلتسقط الحرية» .

وكان من دهاء عبد الناصر وتمكن الطبيعة التآمرية منه أنه عزل من قيادات الجيش بمجرد أن استتب له الأمر كل الضباط العظام من درجة قائمقام فما فوق ، ثم وضع على رأسه صديقه الحميم وتوءم روحه عبد الحكيم عامر الذي قام بالمهمة المطلوبة فكبح جماح أي بادرة لانقلاب وضمن تأييد الجيش له .

* * *

لم تكن ٢٣ يوليو ثورة ، أو انقلابًا ، ولكن سطوًا على السلطة تحت جنح الظلام .



[١١]

المعايير الدولية للانتخابات البرلمانية(*)

مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور
وإلى نواب الحـزب الوطـني الديمقراطي

أقر الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع في دورته رقم ١١٥٤ المنعقدة في باريس يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٩٤م إعلاناً بالمعايير المحققة للانتخابات الحرة ، وقد وقعها رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور أحمد فتحي سرور الذي انتخب رئيسًا للدورة ، وبعد الديباجة عن الموضوع تأتي بنود الاتفاق :

أولاً : الانتخابات الحرة النزيهة :

تنبع سلطة الحكومة في أية دولة من إرادة الشعب دون غيرها ، وفق ما يعبر عنها في انتخابات حرة ونزيهة ، تجري في فترات منتظمة على أساس اقتراع عام متكافيء وسري.

ثانيًا : التصويت وحقوق الانتخاب :

(١) كل مواطن رشيد له حق التصويت في الانتخابات دون تمييز .

(٢) كل مواطن رشيد له حق المشاركة في الإجراءات المقررة دون تفرقة أو تمييز للقيد بجداول الناخبين .

(٣) لا يحرم أي مواطن له حق الانتخاب من التصويت أو يستبعد قيده من جداول الناخبين إلا وفقًا لمعيار موضوعي يمكن التحقق منه ، منصوص عليه في القانون بشرط أن يتمشى هذا الإجراء مع التزامات الدولة الواردة في القانون الدولي .

(٤) كل فرد حرم من حقه في التصويت أو في القيد كناخب ، يجب أن يخول له حق اللجوء إلى جهة قضائية مختصة بإعادة النظر في مثل هذه القرارات وتصحيح الأخطاء بطريقة فورية وفعالة .

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ، العدد (٢٢٩٩) .

(٥) لكل ناخب وناخبة الحق في الوصول بصورة متكافئة وفعالة لإحدى لجان الاقتراع لمباشرة حق التصويت .

(٦) لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت بصورة متكافئة مع الآخرين ، وأن يحتسب لصوته نفس الوزن المقرر لأصوات الآخرين .

(٧) التصويت في سرية حق مطلق ولا يجوز تقييده بأية وسيلة .

ثالثًا : الحقوق والمسئوليات المتعلقة بالترشيح والأحزاب والحملات الانتخابية :

(١) لكل فرد حق المشاركة في حكومة بلده ، ويجب أن تكون له فرصة متكافئة لترشيح نفسه في الانتخابات ، ويتحدد معيار الإسهام في الحكومة وفقًا للدساتير والقوانين الوطنية ، وبما لا يتعارض مع الالتزامات الدولية للدولة .

(٢) لكل فرد حق الانضمام لحزب أو منظمة سياسية أو الاشتراك مع آخرين لتأسيسها بقصد التنافس في الانتخابات .

(٣) لكل فرد الحق سواء بمفرده أم مع الآخرين في :

- لتعبير عن آراء سياسية دون تدخل .
- تلقي المعلومات والحصول عليها ونقلها والقيام بالاختيار من بينها .

(٤) كل مرشح في الانتخابات وكل حزب سياسي ينبغي أن يتمتع بفرصة متكافئة في استخدام وسائل الاتصال ، خاصة أجهزة الإعلام الجماعية لكي يتمكن من عرض وجهات نظره السياسية .

(٥) الاعتراف بحق المرشحين في تأمين أرواحهم وممتلكاتهم وحمايتها .

(٦) لكل فرد وكل حزب سياسي الحق في حماية القانون وفي الحصول على معالجة لأي عدوان يقع على الحقوق السياسية والانتخابية .

(٧) الحقوق السابقة يمكن أن تخضع لقيود ذات طبيعة استثنائية بشرط أن تتفق مع القانون ، وتعتبر منطقيًا ضرورية في مجتمع

ديمقراطي لصالح الأمن القومي أو النظام العام ، أو حماية للصحة العامة أو الأخلاقيات أو حفاظًا على حقوق وحريات الآخرين ، شريطة أن تكون متفقة مع التزامات الدول في القانون الدولي وهذه القيود المسموح بها على الترشيح ، وتشكيل الأحزاب السياسية ونشاطها وحقوق الحملة الانتخابية لا يجوز أن تطبق بحيث تنتهك مبدأ عدم التمييز على أساس الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي الآخر أو الأصل ، القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أية أوضاع أخرى .

(٨) يخول كل فرد أو حزب سياسي يتعرض ترشيحه أو حزبه أو حقوقه الانتخابية للإنكار أو التقييد ، الحق في التقدم لإحدى الهيئات القضائية لإعادة النظر في هذه القرارات وتصويب الأخطاء فوريًا وبفاعلية .

(٩) حقوق الترشيح والأحزاب والحملة الانتخابية تتضمن مسئوليات قبل المجتمع وبصفة خاصة عدم اشتراك المرشح أو الحزب السياسي في أعمال عنف .

(١٠) على كل مرشح أو حزب سياسي يتنافس في انتخابات أو يتقبل النتيجة التي يسفر عنها الانتخابات الحرة النزيهة .

رابعًا : حقوق ومسئوليات الدول :

(١) يتعين على الدول اتخاذ الخطوات التشريعية الضرورية والإجراءات الأخرى ــ وفقًا لقواعدها الدستورية ــ لضمان الحقوق والإطار القانوني لإجراء انتخابات دورية نزيهة ، حرة وعادلة متمشية مع التزاماتها في ظل القانون الدولي ، وعلى الدول بصفة خاصة :

- وضع إجراءات فعالة محايدة وغير منحازة لقيد الناخبين .
- وضع معايير واضحة لقيد الناخبين كالعمر والمواطنة والإقامة ، مع كفالة تطبيق هذه الشروط دون تمييز من أي نوع كان .

- يشترط لتشكيل الأحزاب السياسية وحرية قيامها بعملها وحسن تنظيم الحملات الانتخابية أو تؤكد الفصل بين الحزب والدولة ، وأن تضع قواعد التنافس في الانتخابات التشريعية على أساس متكافيء .
- إقامة أو تيسير إعداد برامج تعليمية في التربية الوطنية لضمان تعرف الشعب على الإجراءات الانتخابية والأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية .

(٢) بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الدول أن تتخذ السياسة والخطوات الضرورية الكفيلة بضمان تعزيز الأهداف الديمقراطية .. بما في ذلك تأسيس آلية محايدة وغير منحازة أو متوازنة لإدارة الانتخابات .

وللقيام بذلك ينبغي بين أمور أخرى ، أن تقوم بما يلي :

- كفالة تدريب المسئولين على كافة جوانب الانتخابات والعمل بصورة غير منحازة ، ووضع إجراءات التصويت المتعلقة بها أنها أصبحت معلومة لجمهور الناخبين .
- كفالة قيد الناخبين واستكمال قيدهم وإجراءات التصويت بمساعدة مراقبين وطنيين ودوليين حسب الملائم .
- تشجيع الأحزاب والمرشحين وأجهزة الإعلام على قبول ووضع مجموعة قواعد سلوك لتحكم الحملة الانتخابية وفترة التصويت .
- كفالة وحدة عملية التصويت عن طريق إجراءات مناسبة لمنع التصويت أكثر من مرة أو التصويت من جانب أناس ليس لهم حق التصويت .
- كفالة تكامل عملية فرز الأصوات .

(٣) يجب على الدول احترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد داخل أراضيها وتحت رقابة السلطة القضائية ، وفي فترة الانتخابات ، يتعين على الدولة وأجهزتها تأكيد الآتي :

- احترام حرية التنقل والتجمع والتعبير عن الآراء وخاصة في محيط الندوات والاجتماعات السياسية .

- حرية الأحزاب والمرشحين في نقل وجهات نظرهم للناخبين، وتمتعهم بالمساواة في الوصول إلى أجهزة الإعلام الرسمية والخاضعة للإدارة العامة .
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان التغطية غير المتحيزة في الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة والإدارة العامة .

(٤) لكي تكون الانتخابات نزيهة يتعين على الدول اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تكفل تمتع الأحزاب والمرشحين بفرص متكافئة في عرض برامجهم الانتخابية .

(٥) ينبغي أن تتخذ الدول كافة الإجراءات الضرورية والمناسبة لتأكيد مبدأ الاقتراع السري ، وأن يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بحرية دون خوف أو ترهيب .

(٦) بالإضافة إلى ذلك ، على سلطات الدولة أن تضمن أن عملية التصويت تجري في جو بعيد عن الغش أو غير ذلك من انعدام المشروعية ، وأن تحافظ على زمن وسلامة العملية الانتخابية برمتها ، وأن تتم عملية فرز الأصوات بمعرفة أشخاص مدربين خاضعين للرقابة ، بالإضافة إلى المراجعة المحايدة أو كبديل عنها .

(٧) ينبغي على الدول أن تتخذ كافة التدابير الضرورية والملائمة لضمان شفافية العملية الانتخابية برمتها بما في ذلك ــ على سبيل المثال ــ حضور ممثلين عن الأحزاب ومراقبين معتمدين .

(٨) يتعين على الدول اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان تمتع المرشحين والأحزاب ومؤيديهم بالأمن المتكافيء ، واتخاذ سلطات الدول كافة الإجراءات الضرورية لمنع حدوث أعمال عنف انتخابية .

(٩) ينبغي على الدول أن تكفل حسم انتهاكات حقوق الإنسان والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية ، وأن يتم ذلك بمعرفة هيئة مستقلة ومحايدة كلجنة انتخابية أو القضاء .

انتهى البيان ،،،

[١٢]

دعوهـــــا فإنها منتنـــة(*)

أعتذر للقراء اعتذارًا حارًا عن قطع سلسلة «الأصولية الإسلامية» ، إن الأصولية الإسلامية يمكن أن تنتظر ، ولكني لم أستطع صبرًا ، وفاض بي الكيل إزاء موقف الإخوان من الانتخابات ، لقد قال الرسول لصحابته عن العصبية «دعوها .. فإنها منتنة» ، وأنا أقول إن مواكب الانتخابات هي أسوأ صورة للعصبية ، كل واحد يقول أنا ، كل واحد يدعي أنه ابن «الدائرة» ، كل واحد يستخدم الأكاذيب والدعايات ، وكل واحد يستخدم الرشوة بمختلف صورها ، كل هذا لأن العضوية في المجلس الموقر تكفل له الحصانة ، وأنه يستطيع أن يلحق بركب النهب والسلب ، دون خشية من ملاحقة القانون ، بالإضافة إلى ما سينعم الحكم عليهم به من المزايا والمنح .

أين الإسلام في هذا .. كيف تشتركون في أعظم زفة للكذب والنفاق .. وما هو الهدف ؟!

إن الانتخابات على أساس الدوائر الانتخابية هي نقطة الضعف في الديمقراطية لأنها جعلتها صناعة يكسب منها الأكثر ثراء والأعلى صوتاً ، وقد تخلصت منها الاشتراكية بطريقة «السوفييت» وسبقها التراث الإسلامي بفكرة أهل الحل والعقد ، فكيف تتساقون وأنتم أصحاب فكر إسلامي أصيل ، في أسوأ ما تورطت فيه الديمقراطية ، وما أعتبر نقطة الضعف فيها .

هل تتصورون أن الحكومة التي تكرس كل وقتها وتستثمر كل خبراتها عبر خمسين سنة من التزييف والتزوير ستسمح لكم بالنجاح في الانتخابات ؟! هل تظنون أنكم ستتغلبون على أفاتين الحكومة وسلطتها ؟! صدقوني هذا مستحيل ، فإذا قيل إن الغرض هو تدريب قيادات على

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ١٣/١٠/٢٠١٠ ، العدد (٢٣١٣) .

العمل الحزبي .. فبئس التدريب هو .. التدريب على النفاق والكذب والادعاء ومحاولة خداع الذين احترفوا الخداع احترافاً .

وماذا لو نجحتم .. ؟

لقد نجحتم في أن تنالوا ٨٨ عضواً .. ولم تنجحوا في أن تخلصوا الجماعة من لقب «المحظورة» ، وضرب عرض الحائط بكل ما قدمتموه من طلبات إحاطة واستجواب .. وما الفائدة إذا كان لدى المجلس الموقر أغلبية لا تعرف إلا الحزب الوطني .. ومهما فضحتم الحكومة وكشفتم سوءاتها ، فستنتهي المناقشة بتقديم الشكر للحكومة ، وإذا أصررتم فليس هناك ما هو أسهل من إدعاء أن عشرين نائبًا يطلبون إغلاق باب المناقشة فتغلق .

في سنة ١٩٨٧م نجح الإخوان بالتحالف مع حزب العمل وحزب الأحرار في أن ينالوا مائة مقعد ، وكان من بينهم أساطين المعارضة ، كل واحد بمائة ، مثل الأستاذ ممتاز نصار والدكتور حلمي مراد وغيرهم ، وتوصل الشيخ صلاح أبو إسماعيل بالتعاون مع الدكتور صوفي أبو طالب إلى وضع قوانين الشريعة ، ولكن رئيس المجلس الداهية رفعت المحجوب حجب هذه القرارات ، ووضع مشروع قوانين الشريعة في درجه المغلق وأخذ مفتاحه ومات دون أن يفتحه أحد .

وقد كان الدكتور محمد البرادعي لقية من السماء ، وكان هو الرجل الأقدر على قيادة حركة التغيير التي أجمعت عليها الأمة ، ولما بدت بوادر النجاح عمدت الحكومة إلى أحزابها الكرتونية ، فقرر معظمها دخول الانتخابات أملاً في أن تنعم عليها الحكومة بالفتات ، وبهذا قسموا وحدة الأمة وشقوا إجماعها ، ولكن الإخوان لو أخلصت للرجل ولفكرة المبادئ السبعة ، ولو انضمت بثقلها كله لقضية التغيير لفوتوا على الأحزاب ما أرادته من انشقاق ولنجحت حركة التغيير نجاحًا مؤزرًا ، ولوضعت الحكومة ما بين القبول ، وهذا هو أول بداية حقيقية للتغيير ، وإما الرفض فتكون قد أعلنت عن رغبة سافرة في مواصلة سياستها القديمة التي انحطت بوضع البلاد وجعلت الفساد يعم ويطم .

أفلا تتعلمون أيها الإخوان من تاريخكم ؟

لقد ارتكبتم سنة ١٩٥٤م سقطة كبرى عندما استسلمتم للعسكر ضد كل قوى الشعب التي أرادت للعسكر أن تعود إلى ثكناتها ، وأن يستأنف الشعب حياته الديمقراطية ، وكنتم أول من دفع الثمن .. فهل نسيتم !!!

إن اشتراك الإخوان في الحكم قد دمر المشروع القومي الذي أجمعت عليه الأمة (باستثناء أحزاب الحكومة) ، وهو تحقيق المطالب السبعة ، إن هذا هو أهم شيء لأن هذه وحده هو الذي سيكفل البيئة الحرة التي يمكن أن يتحقق بفضلها الإصلاح ، أما قبلها فلا قيمة لمجلس نواب أو مجلس شورى ، لأن الحكم سيظل في يد واحدة .

خرجتم على إجماع الشعب ، وهذا إسلاميًا خطيئة ، فضلاً عن أنه موضوعيًا خيانة .

لقد كان الخط السليم إسلاميًا وموضوعيًا هو مقاطعة الانتخابات حتى الاستجابة للمطالب الشعبية ، ولما كان واضحًا أن الحكومة لن تستجيب ، فكان يجب مقاطعة الانتخابات حتى يعرف الجميع — داخل مصر وخارجها — أنها انتخابات الحكومة ، وأن الذي اشترك فيها هو حزب الحكومة ، وليس شعب مصر ، فتبرئوا أنفسكم من جريرة ما سيأتي به المجلس المنكود من قرارات تمد الفساد ، وتشدد قبضة الحكومة وتجعلها تمضي في سياسة «إفقار الفقراء لإغناء الأغنياء» .

لم تفلت الفرصة بعد ، يمكنكم أن تعلنوا عدم المشاركة في الانتخابات ما لم تتحقق المطالب السبعة ، وبهذا تسهمون في تحقيق ما أراده الشعب ، وتبرءون ساحتكم من كل ما سيقوم به المجلس الجديد .

كيف تشترون الذي هو أدنى بالذي هو خير ، فتتركون الإسلام كدعوة هداية إلى الإسلام كوسيلة حكم ؟! ألا تعلمون أن هذا لا يستقيم ، وإن هذا يغير — بل يقلب — وضع الإسلام من دعوة هداية تقوم على الإيمان القلبي وتكسبون بها قلوب الناس إلى وسيلة حكم تحكم بالقهر حيناً وبالرشوة حيناً آخر ، أليس هذا مسخاً لطبيعة الإسلام ، فكيف يتم هذا على أيديكم ؟!

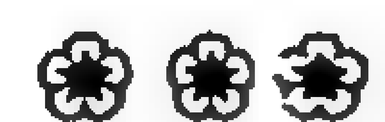
قلنا لكم مرارًا وتكرارًا إذا كنتم تريدون الحكم ، فأعلنوا ذلك ، وأنه من حقكم كمصريين ، وإذا أردتم أن تنشئوا حزبًا فعليكم بأن تنسلخوا من كل ماضيكم وتنسوا المأثورات والمناجاة ، وشعار الموت في سبيل الله أسمى أمانينا ، وعلامة السيف والمصحف ، فهل أنتم على استعداد لهذا ؟ أنتم لستم على استعداد .. ولا يمكن أن تنجحوا لو أردتم ، لأن هذه ليست طبيعتكم ، والطبع غلاب .

فما هذه المماحكة في الأصول والواجبات ، وما الداعي لترك الإسلام النبيل إلى الحكم الوبيل الذي لن تنالوه ، ولو نلتموه لكان في ذلك نهايتكم ، ولحق القول «اليوم مات الإخوان المسلمون» .

إذا أردتم جهادًا فإن القرية أمامكم تنتظركم ، وستسارع بفتح الأيدي .. أصلحوها .. أنقذوها .. من ظلام الجهل إلى نور العلم .. أقيموا المدارس .. أسسوا المستشفيات .. أكفلوا العمل للعاطلين .. أصلحوا بين الناس ، أفليس هذا إسلامًا أفضل من إسلام الانتخابات ومواكب النفاق أو الاستجوابات التي لا ينظر فيها ، وإذا نظرت أهملت رغم أنوفكم ؟! أفليس هذا أقرب إلى الله وأفيد للناس ، فما لكم كيف تحكمون ؟!

إننا نقولها بصراحة : الوطنية والسياسة هي المطالب السبعة والمقاطعة عند رفضها ، والخيانة والانتهازية هي الانتخابات .

فاختاروا ما شئتم ..



[١٣]

ما بعد الانتخابات(*)

بينما كانت مذبحة الانتخابات ، أو مهزلة الانتخابات تشغل مصر من أقصاها إلى أقصاها ، المرشحون يذبحون العجول ويعدون «الكرتونات» ويتساءلون ثمن الصوت سيبقى كام النهاردة ، كانت قطر تظفر بالمونديال ويتفوق الملف الذي عرضته على ملف الولايات المتحدة وتتغلب على معارضة أمريكا وإسرائيل وبقية الدول المتنافسة ، وما كان هذا ليحدث إلا لأن هذه الدولة الصغيرة قفزت على المراحل بحيث وصلت إلى هذا المستوى المبهر ، وتقهر معارضة كبار الدول ، وتعرض على العالم صورة التقدم القائم على العلم والعمل بحيث استطاعت أن تتجاوز عشرات العقبات التي كانت تحول بينها وبين الدول الأخرى وتدخل في منافسة دولية ثم تظفر بالنجاح .

لم تعد القضية قضية الانتخابات ، إنها قضية دولة عظيمة وأمة عريقة لها تاريخها في الماضي السحيق ، ولها إنجازها في العصر الحديث ، وكانت بشهادة الأعداء والأصدقاء «الأم» أو «الأخت الكبرى» أو «المعلمة» لكل الدول العربية التي لم يتهيأ لها ما تهيأ لمصر ، وكانت ملاذاً للأحرار ، ومركزاً للإشعاع الثقافي والحضاري .

هذه الأمة العظيمة ابتليت بنظام عسكري قطع مسيرتها الليبرالية التي بدأت مع دستور ١٩٢٣م الذي كان يناقش الميزانية بندًا بندًا ، بما في ذلك المخصصات الملكية ، ويناقش سياسة الوزارة ويقدم استجوابات تؤدي إلى استقالتها ، حل هذا النظام دستور ٢٣ وجاء بدساتير هجينة ، واستتبع كل النقابات ، وأشاع الإرهاب ، وفتح باب المعتقلات للجميع : الضباط .. الشيوعيين .. الإخوان المسلمين واليهود والمسيحيين ، ومن الغريب إنه ـ كما قالوا ـ ظفر بثقة ٩٩,٩٩٩ من أصوات الشعب ، وحدثت وكسة وهزيمة ١٩٦٧م فكشفت إنه بيت من ورق ، وجاءت

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٢ ، العدد (٢٣٦٩) .

بإسرائيل على شط القنال ، وأفقدتنا سيناء ، وأفقدت الفلسطينيين دولتهم وقدسهم ، وأعادتنا مائة سنة إلى الوراء ، ولم يستطع انتصار رمضان أن يغير النظام ، ولم يستطع السادات أن يحقق ما أراده من إصلاح ثم جاء العهد العقيم ، عهد الفساد .. عهد الخداع والتنويم .. عهد سيطرة الرأسمالية المتطفلة وسياسة البنك الدولي التي أوجدت بضعة من أصحاب البلايين يعيشون في مدن منعزلة «كومبوند» بعيدة عن الشعب ويأتي لهم بالطعام والشراب من الخارج ، وتحرسهم فرق مرتزقة ، وإذا تحركوا فبالسيارات فوق الكباري أو بالطيارات أو باليخوت ، بينما تعيش أغلبية الشعب في فقر مدقع في العشش والقبور يأكلون موادًا مسرطنة ويشربون من ماء الصرف ويحيون حياة كلها نكد وشقاء وحرمان .

وأوجد هذا النظام أحزاب ورقية تبيعة وتعيش عالة عليه وتهتف له ليدعى أن في مصر تعددية حزبية .

وكان الهم المقيم المقعد للحكام الذي سيطر عليهم تمامًا هو مد هذا الحكم على المستقبل حتى لا يأتي نظام آخر ينزلهم من الجنة العالية والنعيم المقيم الذي هم فيه ، فنظموا انتخابات وأغروا كل الهيئات بالاشتراك فيها بعد أن أقسموا أغلظ الإيمان أنها ستكون انتخابات نزيهة ، وانطلت الخديعة على حزب الوفد وعلى الإخوان فاشتركا وكان يمكن للحزب الحاكم أن يمارس التزييف بحيث يسمح لكل منهما بعشرة مقاعد مثلاً ، وكان هذا يغري الحزبين بدخول جولة الإعادة ، بأمل أن يسمح لكل منهما بخمسة أو ستة مقاعد ، وبهذا تتحقق خطة الحزب ، فيحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ولا يضيره ما حازه الوفد أو الإخوان ، وفي الوقت نفسه فسيظهر أمام العالم أنه نظم انتخابات اشترك فيها كل الأحزاب والهيئات .

ولكن حزب الحاكم استسلم لفكرة الاستئثار والانفراد التي هي في طبعه وبوجه خاص تجاه الإخوان فأراد أن يستبعدها تمامًا ، فلم يسمح لها ولو بمقعد واحد ولم يسمح للوفد إلا بمقعدين ، وتنبه الوفد والإخوان إلى خطئهما عندما وثقا بوعود الحكومة ، ودخلا الانتخابات وأعلنا انسحابهما ورفض الدخول في جولة الإعادة ، وبهذا الموقف صححا

الخطأ الذي وقعا فيه ، وأصبح المجلس بدون معارضة ، مجلس لا يمثل إلا الحزب الواحد ، وهذه هي نتيجة الطمع الأشعبي ونزعة الاستئثار .

وتصور الحزب الحاكم أن هذا الموقف سيعزل الهيئتين الكبيرتين عن العمل السياسي مادام البرلمان قد أغلق أبوابه أمامهما ، في حين أنه دفعهما لانتهاج السياسة المثلى سياسة العمل عبر الأمة وليس عبر المجلس .

الفرصة السانحة الآن أمام الوفد والإخوان ليكونا معًا «جبهة» تتعاون تعاونـًا قلبيًا مخلصًا مع الدكتور البرادعي ينضم إليها كل الساخطين على الحكم ، ويكون لهذه الجبهة وجود ثابت ودائم ، ولها خطة عمل تتجلى فيها :

أولاً : المساهمة بكل قوة في حركة التغيير ــ أي التعديل الدستوري ــ الذي يستبعد كل المواد التي تشل الحريات وتفرض العمل بقانون الطوارئ ، وتنتهك حقوق الإنسان .

ثانيًا : العمل لتحقيق استقلالية القضاء ، واستبعاد كل صور العدوان والتطفل عليه طريق وزارة العدل أو غيرها ، وتحريم محاكمة المواطنين إلا عن طريق قاضيهم الطبيعي .

ثالثًا : استبعاد سياسة «نهب مصر» التي تسلم الشركات والمصانع إلى مستثمر أجنبي يكون أول شيء يعمله هو تسريح العمال وبيع الأراضي الفسيحة للمصنع بأضعاف ما دفعه ، وكذلك إعطاء الأراضي بالأمر المباشر أو بوسائل ملتوية للمقربين من الحكم بأسعار هزيلة ليقموا عليها منتجعات ومدن سكنية وتركيز الاستثمار في السياحة وإهمال الصناعة والزراعة وإفساح المجال لفئة نزلت باسم أصحاب الأعمال إلى درك التطفل والعمالة والعمولة والسمسرة واستيراد المنتجات الفاسدة ، وتحريم الاستدانة لأن الاستدانة هي رمز العجز عن حل المشكلات وتحميلها للأجيال القادمة .

رابعًا : القضاء على الفساد واستخلاص حقوق البلاد من المفسدين كائنًا من كانوا بدءً من المحليات حتى الذين يلوذون بأعلى المستويات ورفض الادعاء بأن الفساد في كل البلاد ، فهذا كذب وحتى لو وجد فليس بالنسبة الوبائية التي أخذها في مصر .

إن الصورة المثلى لمثل هذه الجبهة هي التي تضم الإخوان والوفد وأن ينسى كل منهما طبيعته الخاصة لتركيز الجهود في القضية المشتركة قضية التغيير ، فإذا تحققت فإن الجبهة تكون قد أدت دورها وحققت لمصر الخلاص .

على أن الجبهة يمكن أن تقوم على أحدهما عندما تنضوي تحت راية البرادعي وتستجلب أنصارها من كل الفئات الساخطة وما أكثرها ، إن النقابات العمالية والمهنية التي شاهدت الويل من العهد سترحب بالمشاركة التي ستحررها من قوانين الوصاية المفروضة عليها ، ويمكن لهيئة التغيير أن تؤسس لها مراكز في كل المحافظات تقبل آحاد المواطنين الذين سيصلون في مجموعهم إلى مئات الألوف .

أما إذا عجز الوفد والإخوان عن العمل فإنهما سيضعان نهايتهما بأنفسهما ، ولن ينقذهما شيء آخر .

فلنعمل جميعًا لعل وعسى أن نصل إلى ما وصلت إليه قطر !!

كلمة أخيرة خاصة بالإخوان المسلمين :

لقد نشرت في هذه الصحيفة مقالاً بعنوان «دعوها فإنها منتنة» أوضحت لكم فيها أن الانتخابات الفردية هي أسوأ صور النفاق والادعاء والكذب ، وأن الحزب الحاكم لن يدعكم وسيستخدم خبرة خمسين عامًا في التزييف وقوة مليون وأربعمائة ألف هم الأمن المركزي ، وحتى لو انتصرتم فما قيمة هذا الانتصار أمام الأغلبية المستسلمة والتي يصل حماسها ضد المخالفين حد استباحة إطلاق الرصاص وكل استجواب يكشف عن فضيحة مدوية كان ينتهي بتقديم الشكر للحكومة ، باختصار العمل في المجلس عقيم ، وهو يصب في مصلحة الحكم .

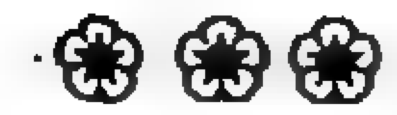
لم تقبلوا وجهة نظرنا وادعيتم أن الخطة المقررة للجماعة هي المشاركة في الانتخابات ، فمن أين جئتم بهذا وكل المقالات المعلنة للإمام الشهيد ضد ذلك ، اقرأوا هذه المقالات التي أوردنا بعضها في كتاب «من وثائق الإخوان المسلمين المجهولة» ، اقرأوا مقال «نحن وطنيون لا سياسيون ولا حزبيون» (جريدة الإخوان المسلمين اليومية ١٩٤٦/١٠/١٥م) ، وجاء فيه بالحرف الواحد : « وحين بدا لهم أن يخوضوا معركة الانتخابات البرلمانية لم يريدوا أن يكون ذلك باسم الهيئة ، بل أصدرت الهيئة قرارًا بالإذن لمن شاء من الإخوان أن يرشح نفسه بذلك على أن يكون بصفته الشخصية لا بصفته الإخوانية ، حرصًا على ألا تقحم الهيئة بصفتها العامة في خصومة الأحزاب السياسية» .

وهناك خمس أو ست مقالات أخرى أوردناها في الأجزاء المختلفة لكتاب «من وثائق الإخوان المسلمين المجهولة» ، وكتاب «مسخرة التاريخ .. حقيقة مسلسل الجماعة» كلها تستبعد العمل الحزبي والدخول في الانتخابات .

فأنتم تعملون ضد ما تصوره وما كتبه وكرره الإمام الشهيد من عدم إقحام الهيئة في غمرات الانتخابات ، وعيبكم إنكم لا تقرأون حتى تاريخكم عندما يكتب من غير أعضاءكم ، حتى لو كان جمال البنا .

* * *

هل ما تقوله د. مؤمنة كامل قبل حلف اليمين ، وقبل انعقاد المجلس يعطيها حصانة منحت أصلاً لحماية ما يقوله النائب في المجلس ثم هل يجوز لحصانة المجلس أن تنتهك حصانة القضاء ؟ في دولة سيادة القانون .



[١٤]

إصلاح ديوان القضاء(*)

دل الخلاف المحتدم ما بين المحامين والقضاة واستمراره مدة طويلة أعلن فيها المحامون الإضراب عن شهود القضايا ، فتعطلت مصالح ، وتضرر قضاة ، وفي الوقت نفسه فإن المحامين لم يكونوا سعداء بالموقف الذي وضعتهم فيه الملابسات القاهرة .

نقول .. دل هذا الخلاف المحتدم على أن الأمر أكثر من خلاف ما بين محام ووكيل نيابة ، ولو كان كذلك لسُوي بأهون الطرق ، ولكن الحقيقة أن بناء العدالة في مصر لا يقوم على الأساس السليم المفروض له ، وأن هذا الأمر المعيب لم يكن موضوعًا لنقد ، ولا لتغيير فقد تقبله الجميع كما لو كان قدرًا مقدورًا .

معروف أن الحكم الديمقراطي يقوم على وجود ثلاث سلطات ، سلطة تنفيذية تمثلها الحكومة والوزارة ، وسلطة تشريعية يمثلها مجلس النواب المنتخب من الشعب لوضع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية حتى لا تشط أو تجاوز إطارها ، وسلطة قضائية تمثل العدل المحايد الذي يفصل في الخلافات بين الناس بعضهم بعض ، وبين الناس والدولة ، وبين الدولة بعضها بعضًا ، ويتقبله الجميع على أساس أنه العدل .

ومن المسلم به أن كل سلطة من هذه السلطات تكون مستقلة عن السلطات الأخرى ، لها كيانها الخاص ومجال عملها ولا تتدخل في عمل السلطات الأخرى ولا تتدخل السلطات الأخرى في عملها ، واعتبر هذا المبدأ ـ الفصل بين السلطات ـ أصلاً رئيسيًا في قيام النظام الديمقراطي.

إذا كان هذا هو الأساس المسلم به في الحكم الديمقراطي ، فهل يتسق أن يكون في صميم السلطة التنفيذية وزارة تحمل اسم وزارة العدل ؟؟

(*) نشر في جريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠١٠/٧/١ ، العدد (٢٢١٥) .

المفروض أن هذا عدوان صارخ على مبدأ الفصل بين السلطات ، وأنه تغول من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية .

ووجود هذه المخالفة الرئيسية استتبعت وجود الكثير من الأوضاع السقيمة ، فقد تفرع منها قيام النيابة العامة كفرع من فروعها ، فالنائب العام مسئول أمام وزير العدل ووكلاء النيابة كلهم يتبعون النائب العام وضم إليها الطب الشرعي والعديد من المسئوليات .

وقد قلنا منذ الخمسينيات في كتابنا «القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكي» إن نظام النيابة يجمع بين الأضداد فهي سلطة تحقيق وفي الوقت نفسه هي سلطة اتهام في حين أنه لا يمكن أن يجتمع هذان ، ومن ناحية أخرى فإن وكيل النيابة يمنح سلطة أكثر من أي موظف عمومي ، أو قاض أو حتى رئيس الجمهورية لأنه يملك برأيه الخاص أن يأمر بسجن المتهم أربعة أيام «ويجدد له» ولا يستطيع أحد أن يعترض أو يستأنف أو يوقف ذلك ، فإذا ذكرنا أن وكيل النيابة هو أصلاً من أوائل خريجي كلية الحقوق ، أي أنه شاب ما بين العشرينيات والثلاثينيات ، ويمنح هذه السلطة التي لا رقابة عليها ، فلابد أن تفسده السلطة ، لأن السلطة بطبيعتها مفسدة ، ومايضعها عند حد هي الحرية ، والحرية هنا مفقودة تمامًا .

لقد جعلت هذه الملابسات الصفة القضائية لوكيل النيابة في خدمة صفة الاتهام وقد أرادت النظم الحاكمة الإبقاء على نظام وكيل النيابة كأداة لإيقاع الخوف في نفوس الشعب ، وقد قام بهذه المهمة فعلاً ، وإذا كان وكيل النيابة يتعالى على محام كان زميلاً له في الكلية ، وربما سابقًا عليه ، فكيف لا يتعالى على المتهم المسكين ، خاصة إذا كان كبقية عباد الله من شعب مصر فقيرًا .. ومريضًا ، وإذا كان المتهم كبقية الشعب وليس شخصًا مميزًا ، وفي الوقت نفسه فقيرًا لا يدفع كفالة ـــ وهذا هو وضع أغلبية الشعب ـــ فإن السجن الاحتياطي يصبح إجراءً عاديًا .

إن حبس متهم أربعة أيام احتياطيًا لهو غاية الظلم ، لأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته ، والسجن أربعة أيام قد تقضي على حياته ، وعلى

مستقبله ، وقد تصيبه بأمراض ، بل إن مجرد ركوب عربة الترحيلات المهينة عقوبة وانتهاك لإنسانيته ، فما بالك بالسجن الرهيب .

ألا يعلم وكيل النيابة المحترم أن جرة قلمه يمكن أن تحول مصائر الألوف من الشعب إلى الأسوأ ، أو أن تكون نقطة تحول محزنة في تاريخه .

الوضع السليم ـ مادام الأمر أمر تحقيق ـ أن يقوم به قاضي وأن يلحظ فيه كل ما يفترض أن يتوفر في القاضي من حكمة رأي ونضوج سن وإيمان بالعدالة ، وأن يكون هو الذي يقرر مصير المتهم .

وحدث في أيام عبد الناصر مذبحة للقضاة الذين رفضوا طلب وزير العدل أن يكونوا أعضاء في الاتحاد الاشتراكي يكتبون التقارير عن زملائهم ، على أن أسوأ صور تغول وزير العدل وتدخله في شئون القضاء هو ما حدث أخيرًا ، فقد لاحقهم بالمضايقات مرة بعد أخرى حتى اضطرهم لتجاوز تقاليد مهنتهم النبيلة ، فأشهدوا العالم على ظلمهم في وقفات احتجاجية ، وهم القوامون على العدالة .

لقد كان ذلك إعلانًا عن خطأ جسيم في صلاحيات وزير العدل ، وإلحاق النيابة والطب الشرعي بوزارة العدل ، هذا الطب الشرعي الذي رأينا منه العجب العجاب في تشخيص حالة قتيل المخبرين ، ولكن هذا يفهم في سر تبعيته لوزارة العدل .

* * *

يقولون رب ضارة نافعة ..

هل تثير الأزمة القائمة الآن القضية من جذورها بحيث تؤدي إلى تحقيق الوضع السليم للمحامين والقضاء حتى لا تتكرر المنازعات ، بل وحتى تسري الديمقراطية في دماء القضاء بحيث يحقق العدل .

هل يمكن أن نعيد النظر في كل هذا البناء الذي ورثناه عن عهود لم تكن أفضل العهود .

هل يمكن أن نلغي وزارة العدل والنيابة العامة ونعيد العدل كله إلى أهله إلى «ديوان القضاء» ؟؟؟ بدلاً من وزارة العدل تحقيقاً لاستقلال السلطة القضائية .

هل يمكن أن نتخلص من وكيل النيابة ونأخذ بقاضي التحقيق ؟؟؟

هل يمكن أن يكون كل ما يتعلق بالقضاء لا يعود إلا إلى القضاة أنفسهم ، فهم الذين يشكلون ديوان القضاء الذي يعالج قضاياهم ومشاكلهم ـ من الألف إلى الياء ـ دون تدخل من السلطة التنفيذية .

هل يمكن أن تلحق السجون بديوان القضاء حتى يطمئن القاضي وهو يحكم بالسجن إلى أنه لا يسلم المتهم إلى جلاد وبذلك يكون شريكاً بطريقة ما .

هذه هي كلها الأوضاع المثلى التي يجب أن تكون ، والتي أعتقد أن القضاة كلهم يؤمنون بها ، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا نتمسك بأذيال تراث فرض على الشعب ولم يستطع أن يتحرر منه ، وإذا لم نتحرر منه الآن ، فمتى نتحرر ؟؟؟

هناك نقطة أخرى هامة تلك هي أن مقررات كلية الحقوق تدرس بكلية الشرطة ــ أو هكذا يقولون ــ وبالتالي فيمكن أن نجد على منصة القضاء قاضي أصله من كلية الشرطة ، وتعلم أداب الضبط والربط والتعالي على الشعب فيما تعلمه في كلية الشرطة .

نحن نقول هذا لا يستقيم مع العدالة والقضاء ، ويجب أن لا نقبل على منصة القضاء من تعلم في كلية الشرطة ، ومن يحكم في القضاء بمناهج الشرطة .

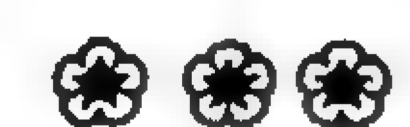
وأخيرًا نأتي إلى المحامين ، القضاء الواقف الذي وقف حتى كادت رجلاه أن تخذلاه فيهوي إلى الأرض .

إن القضاة والمحامين هما يدا العدالة أو جناحاها يعملان معًا للبحث عن الحقيقة وللحكم بالعدل ، وقد تلقيا دراساتهما في كلية واحدة ، وقد وقف المحامون مع القضاة في أزمتهم ، كما أنقذ القضاة المحامين من أحكام أصدرتها السلطات مجاوزة للعدالة .

وحقيقة أن القضاة والمحامين أسرة واحدة ظهر في أن مشكلة طرف تؤثر على الطرف الآخر ، فقلة عدد القضاة أدى لبطالة ألوف المحامين الذين لا يجدون عملاً في حين ينظر القاضي في رول الجلسة ٣٠٠ قضية ، وكان من الممكن أن يُعين ديوان القضاء خمسة آلاف قاض من كبار المحامين الذين عرفوا بالأمانة والاستقامة وطهارة اليد والتمكن فيخفف عن القضاة شيئاً ما ، ويفتح هذا الباب الطبيعي للانتقال من المحاماة إلى القضاة ، ويقضي كذلك على بطء العدالة ، والبطء في العدالة نوع من الظلم .

فإذا كان هذا لا يعالج بطالة المحامين المتفشية ، فلماذا لا نفكر في إعداد عدد منهم ليكونوا مدرسين لمادة «القانون والدستور» التي يجب أن تدرس في كل مدارس الجمهورية ، وهم بهذا يعملون في مهنتهم ويضعونها في نفوس الجيل ، وهي مهمة نبيلة لا تقل في أثرها الإصلاحي عن الدفاع عن العدالة .

إن هذا سيمتص عشرات الألوف ، وسيحقق لهم كياناً مستقرًا كما سيؤدي إلى تعليم الطلبة القانون وتعريفهم بحقوقهم وبواجباتهم ودستورهم .



[١٥]

العمل عبر الأمة وليس عبر الدولة
ممارسة للسياسة بأسلوب آخر(*) (١ ـ ٣)

في الإخوان فريق يدعو لأن تكون هيئتهم «هيئة دعوية» ، تعتني بالدعوة وليس بالسياسة ، وتصور البعض أن هذا يجعلها جمعية خيرية تعنى بزيارة المرضى ودفن الموتى وتحفيظ القرآن وتقديم المساعدات والإعانات في ظروف المرض والحاجة .. إلخ .

وهذا ليس صحيحًا .

فعندما تكون هيئة ما «دعوية» فإنها لابد وأن تكون لها «دعوة» ، ويمكن أن نقول بلغة العصر «نظرية» ، ودعوة الإخوان هي الإسلام وعنه تنبثق غاياتها ووسائلها ، وقد وضع الإمام الشهيد حسن البنا ـ رحمه الله ـ وسيلة ذلك بأنه العناية بتكوين الفرد المسلم الذي يتجسد فيه الإسلام خلقًا وفكرًا وعقيدة ، ثم الأسرة المسلمة التي يتولاها هذا الفرد بحيث تصبح «خلية» مسلمة ثم مجتمع هذه الأسرة كالحي مثلاً الذي ينشأ نتيجة لوجود هذه الأسر المؤمنة وتسير العملية حتى يعم «الأمة» .

نلحظ هنا أمرين :

أولاً : أن الدعوة توجه إلى «الناس» ؛ لأنهم هم الذين يحملونها وهم الذين يطبقونها .

وثانيًا : أن الوسيلة هي الحكمة والموعظة الحسنة وهي الوسيلة المثلى لنشر العقيدة أو «النظرية» والتي اتبعها الرسول ، وكل الأنبياء ، والتي من أجلها كانت الأديان دعوة «هداية» تعمل لتحقيق هذه الهداية من خلال الجماهير .

وإذا أردنا صياغة فكرة حسن البنا بأسلوب عصري لقلنا إنها كانت «بناء الإنسان» سواء كان هذا الإنسان فردًا أو مواطنًا أو أبًا أو زوجًا أو

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في ٢٠٠٨/٥/٢٨ ، العدد (١٤٤٥) .

ممتهناً لحرفة .. إلخ ، فكل هذه المواضعات تعود إلى الإنسان الذي إذا بني على أساس سليم فإنه ينهض بها كلها بكفاءة ، وبهذا تستقيم الأمور ، ويمكن أن نقول إن كل جهد يبذل في هذا السبيل هو «سياسة» بالمعنى العام ، وليس بالمعنى الحزبي أو السلطوي .

هذه الطريقة ـ تركيز العمل على الأمة ـ تختلف عن طريقة الأحزاب التي تكون لها «نظرية» سياسية «رأسمالية أو اشتراكية أو فاشية» .. ولا توجه دعوتها للشعب عامة ، ولكن لمجموعة تتفق مصالحها وأوضاعها مع نظرية الحزب وتستهدف الوصول إلى السلطة وقد يكون هذا الوصول بالثورة أو بالإنقلاب أو بطريقة «دستورية» طبقاً لنظريتها ، وعن طريق السلطة تحقق أهدافها .

هذان أسلوبان مختلفان تمامًا ، ليس فحسب في وسائلهما ، بل وفي روحهما وأهدافهما ، الأولى تستهدف الهداية وتتعامل مع الأمة وتستخدم وسائل ذلك من الإقناع والحكمة والموعظة الحسنة حتى يكلل هذا «بالإيمان» والثانية تستهدف «السلطة» وترتكز على الحزب وتستخدم «سيف المعز وذهبه» ، أي وسائل الدولة من قهر بالبوليس والسجون .. إلخ ، أو إرشاء بالمناصب والمال .

يمكن أن نقول أن كلاً من الهيئة الدعوية والحزب يعمل لتحقيق تغيير ، ولكن أسلوب ذلك مختلف ، فهو في الهيئة الدعوية يعتمد على الأمة ، أي عندما تصبح أغلبية الأمة مؤمنة بالدعوة ، لا ينقصها إلا «تصديق» الدولة ، وهذا ما تصل إليه الدعوة عندما يضغط المؤمنون بها على سلطة الحكم لتحقيق ما وصلت إليه وهذا أيضًا يتم بطريقة تلقائية وشرعية ، سواء أدارته الهيئة الدعوية أو انطلق تلقائياً بحكم إيمان المؤمنين وأنهم الأغلبية .

أما في الحالة الثانية ـ حالة الحزب ـ فإن التغيير يتم عن طريق ممارسة جهاز الدولة من ترغيب أو ترهيب أو قوانين تعطيها الحق بصرف النظر عن إيمان أغلبية الأمة ، التي قد تكون مغيبة أو مشتتة ، أو أن عنصر «الأقلية النشطة» يعمل في جو يفتقد التنظيم والمواجهة ، فإذا كانت هناك أحزاب لها كيان وقوة فهنا يحدث الصدام ما بين

الأحزاب ، وقد تتفق لتكون «وزارة ائتلافية» تشكل وزارة «الأخوة الأعداء» .

إن أي هيئة «إسلامية» لابد وأن تكون دعوية ولابد أيضًا أن تحذر من التورط في السلطة لأن السلطة هي مجمع عوامل الفساد من إرهاب أو إغراء .

وقد كان «اللبس» الذي قاد الهيئات الإسلامية إلى الدولة هو لبس دولة إسلامية تكون على غرار الخلفاء الراشدين أو على الأقل تعمل لتطبيق الشريعة .

أنها مجموعة «التباسات» ، فلم يؤسس المسلمون بقيادة الرسول «دولة المدينة» استجابة لجزء من تعاليم الإسلام ، لأن المدينة نفسها كانت قد «فتحت بالقرآن» ، كما قالت عائشة : إن الرسول أرسل مصعب بن عمير ليعلم الذين آمنوا بالإسلام واستطاع مصعب بإيمانه ، وبالطبع بما في القرآن من تأثير أن يكسب إيمان معظم الأنصار حتى «فتحت المدينة» بالقرآن ، وهذا الفتح الذي تم بدون سيف ، ولا سنان ، ولا وسائل سياسية ، كان في أصل كل التطورات «السياسية» التي تلته .

ففي الوقت الذي كان شعب المدينة قد آمن بالإسلام ، كان أكابر الكفر من قريش يحكمون مؤامرة لاغتيال الرسول بحيث يضيع دمه في القبائل ، وعلم الرسول ونجا من المؤامرة المحكمة .

كان منطق الأحداث يدفع بالرسول ليخلص من أعدائه ليذهب إلى أنصاره ، فهاجر إلى المدينة ، ووجد هناك شعبًا ينتظره ، وما إن هل عليهم حتى بادروه بنشيد :

طلع البـــــدر علينا	من ثنيـــــات الوداع
وجب الشـــكر علينا	ما دعا للـــــه داع
أيها المبعـــوث فينـا	جئت بالأمـــر المطاع
جئت شـــرفت المدينة	مرحبًا يا خيـــر داع

أسس الرسول في المدينة «مجتمعًا» منظمًا فيه بعض قسمات الدولة ، ولكن دون أن يكون فيه أبرز هذه القسمات التي توجد في كل

الدول بالاصطلاح المعروف ، وهو أن يكون لها جيش ، وبوليس ، وسجون ، فلم يكن في المدينة شيء من هذا ، وأهم من هذا كله أنه كان على رأسها رسول يوحى إليه من السماء ويصحح الوحي اجتهاداته بقدر ما يجعل سلطته العظمى تتبع من «الإيمان» به كرسول وليس كحاكم .

هذه كلها «مواصفات» انفردت بها «دولة» المدينة ، فإذا قيل رغم هذا أنها كانت دولة فيمكن القول أنها دولة فريدة ، ليس لها مثيل ، ولا يمكن القياس عليها .

قد يقولون .. ودولة الخلفاء .

الشيء نفسه يقال عليها ، إن سياق الأحداث هو الذي أدى إليها ، فلم تقم بناء على عهد من الرسول ، وإنما قامت لأن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ليولوا كبيرهم سعد بن عبادة وعلم أبو بكر في آخر لحظة فهرع إليهم واستطاع بكياسة أن يوضح لهم أن العرب لا يستجيبون إلا لهذا الحي من قريش وتجاوبوا معه ، وبايعوه .

كانت سقيفة بني ساعدة «فلتة» أنقذ الله المسلمين منها بفضل كياسة أبي بكر ، وعندما مرض أبو بكر واستشعر نهايته أراد أن يقي المسلمين شر اختيار رهيب قد لا يخلصون منه كما خلصوا من سقيفة بني ساعدة ، فاستشار كبار المسلمين في أفضل من يأتي بعده ، وأشار الجميع بعمر .

وبذلك ختم أبو بكر حياته بأن أنقذ المسلمين للمرة الثانية ، وتولى عمر وفي عهده ظهرت بعض قسمات الدولة ، ولكن في الساعة التي طعن فيها عمر طعنت الخلافة الراشدة ، لأن عثمان لم يسلك مسلك الشيخين ، وكانت حوله بطانة سيئة من بني أمية فقتل وهو يقرأ المصحف ، وعندما أراد علي بن أبي طالب إعادة الخلافة إلى ما كانت عليه قتل وفي سنة ٤٠ هجرية قام معاوية بن أبي سفيان بتحويل الخلافة إلى ملك عضوض واستخلف ابنه يزيد الذي جاء بزياد ومانفيستو الإرهاب الذي أعلنه في خطبته البتراء وتوعدهم «حتى يقول الناس : انج سعد فقد هلك سعيد» ، ولما مات جاء عبد الملك وجاء بالحجاج وخطبته

- المشهورة «أرى رؤوسًا قد أينعت وحان قطافها وإني صاحبها» ، وطويت «خلافة بني أمية» ليظهر «السفاح» أول خليفة عباسي ومعه أبو مسلم الذي كان يقتل كل من زاد على خمسة أشبار وشك فيه ، وطوال مدة الخلافة من سنة ٤٠ هجرية حتى ألغاها مصطفى كمال وقد وليها ترك وفرس وديلم ومماليك وبربر ، ولم يكن فيها من قسمات الخلافة شيء ، وإنما هو الملك السلطوي الاستبداي الوراثي أو الغصب ، وإذا ضمت شيئاً من الأمجاد ، فلم يكن هذا بفضلها وإنما رغمًا عنها بفضل قوة الإسلام وأما أنها نشرت بسيفها الإسلام ، فقد كان جهد الطرق الصوفية والتجار في نشر الإسلام أكثر وأبقى من السلطة السياسية .

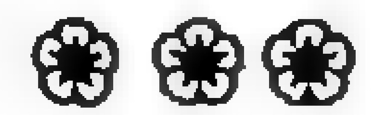
فالكيان الإسلامي في المدينة الذي أطلق عليه «دولة» لم يكن مستكملاً لكل مقومات الدولة ، وقد ظهر بدواعي السياق التاريخي للأحداث ، وليس لأن ذلك جزء من الدين الإسلامي .

أما فكرة أن الدولة هي الجهاز الذي يطبق الشريعة ، فهذا لا يكون إلا بعد تعميق العقيدة بها في الأمة بحيث تكون مطلبًا جماهيريًا تضطر الدولة للاستجابة إليه تحت ضغط الجمهور ، وعندئذ يشترك الجمهور في وضع الشريعة وفي مراقبة تطبيقها حتى لا تفسدها أجهزة الدولة أو تستغلها السياسة أو تقدم صورة شائهة للشريعة كالتي قدمتها طالبان والتي تقدمها السعودية .

والشريعة بعد في جوهرها هي «العدل» فحيث طبق العدل ، فقد طبقت الشريعة ، وقد تكون الشريعة مطبقة في سويسرا التي ترفع علمًا عليه الصليب أكثر مما هي مطبقة في السعودية التي ترفع علمًا نقش عليه «لا إله إلا الله محمد رسول الله» .

فإذا كان مطلب الدعوات الإسلامية هو تطبيق الشريعة ، فإن الصورة السليمة لذلك هي إيمان القاعدة بقيم الإسلام حتى يصل إلى الحكومة ، وليس أن يأتي تطبيقه من فوق ـ من الحكومة ـ .

والحديث موصول ، فهناك جوانب أخرى لابد من تجليتها .



العمل عبر الأمة وليس عبر الدولة
ممارسة للسياسة بأسلوب آخر(*) (٢ ــ ٣)

في العدد الماضي تعرضت لظهور «دولة المدينة» وحكم الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ، وأن هذا إنما حدث بحكم سياق الأحداث التي فرضته فرضًا وليس بحكم مبادئ وأصول من الإسلام ، وعندما انتفت هذه الأحداث ظهر الملك العضوض ، فالقضية قضية تاريخ وليست قضية عقيدة ؛ لأن الإسلام في حقيقته رسالة للهداية بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهذا ما يتحقق بالدعوة والطرق التربوية وليس بطرق الحكم والسياسة .

ولما كنت أعلم أن الإيمان بهذا صعب وعسير ، وأن ما أحاط بفكرة أن الإسلام دين وأمة ، ودعوى تطبيق الشريعة من جاذبية تتغلغل في أعماق كثير من المسلمين ، فسأعرض في هذا العدد كيف أن أبرز محاولات تكوين دولة إسلامية في العصر الحديث فشلت ، ولم تؤد المهمة التي أريدت منها ، كما أنني في عدد مقبل سأضرب أمثلة تبين كيف أن العمل عبر الأمة قد نجح نجاحًا فاق معظم ما وصلت إليه النظم السياسية وطرق الحكم ، وبهذا نكون قد عالجنا القضية من الجانب الأصولي ، وهو أن الإسلام دعوة للهداية ، وليس دعوة لتكوين دولة ، وأظهرنا من الناحية العملية كيف أخفقت كل جهود إقامة دولة إسلامية في العصر الحديث ، ثم نعرّف القراء على جهود دعوية لم تسلك سبل السياسة أو الحكم ، ومع هذا نجحت في تحقيق تغيير حاسم وشامل لمجتمعاتها فاق ما يمكن أن تقوم به الحكومات .

* * *

حدثت المحاولة الأولى لتكوين دولة إسلامية في نجد بالحجاز أواخر القرن الثاني عشر الهجري وأوائل القرن الثالث عشر على يدي الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي نشأ بها وأحكم الثقافة الإسلامية ،

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في ٢٠٠٨/٦/٤ ، العدد (١٤٥٢) .

خاصة فقه واتجاهات ابن تيمية ولفت نظره شيوع الخرافات والعادات والتقاليد ، ورواج وانتشار الدعاوى الصوفية التي تقدس الأولياء وتنسب إليهم المعجزات ، وتجعلهم شفعاء للناس ، وما عنوا به من إقامة القباب على المساجد وجعلها قبورًا لهؤلاء الأولياء ، ورأى أن أي شفاعة أو نذر أو توسل بغير الله هو نوع من الشرك .

وحتى الرسول ﷺ الذي نص القرآن على أن له الشفاعة ، وضح أن طلب شفاعته يكون إلى الله فيقول «اللهم لا تحرمني شفاعته» حتى لا يظن أحد أن الرسول ﷺ يملك الشفاعة ، والشفاعة كلها لله وحده ، وأكد أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله وقتلهم وأباح أموالهم واستحل نساءهم كانوا مقرين لله سبحانه بتوحيد الربوبية ، وهو أنه لا يخلق ولا يرزق ولا يحيي ولا يميت ولا يدبر الأمور إلا الله وحده وأن الكفار شاهدون بهذا كله ومقرون به ، ومع هذا لم يدخلهم ذلك في الإسلام ، ولم يحرم دماءهم ولا أموالهم ، وكانوا أيضًا يتصدقون ويحجون ويعتمرون ويتعبدون ويتركون أشياء من المحرمات خوفاً من الله عز وجل ، ولكن الأمر الذي كفرهم وأحل دماءهم وأموالهم ، هو أنهم لم يشهدوا لله بتوحيد الألوهية وهو أنه لا يدعى ولا يرجى إلا الله وحده لا شـريك له ، ولا يستغاث بغيره ، ولا يذبح لغيره ، لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل ، فمن استغاث بغيره فقد كفر ، ومن ذبح لغيره فقد كفر ، ومن نذر لغيره فقد كفر وأشباه ذلك .

كان محمد بن عبد الوهاب محقاً في مقاومته لهذه البدع والخزعبلات والمنكرات التي تصل إلى حد الخرافة ، ولكنه ذهب من النقيض إلى النقيض ، كما أنه لم يقف عند الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، إذ رأى ضرورة محاربتهم كما حارب الرسول ﷺ المشركين ، وعندما التقى بأمير الدرعية محمد بن سعود وأقنعه قام حلف ما بين الشيخ والحاكم ، الكلمة والسيف ، فرأى الشيخ محمد بن عبد الوهاب أنه سيقوم بمثل ما قام به الرسول ﷺ ، ورأى الحاكم محمد بن سعود أن هذا سيقدم إليه غطاءً أيديولوجيًا يمكنه من محاربة حكام هذه المنطقة ، ونجحت الصفقة واستطاع محمد بن سعود بمساندة الشيخ ، ثم من ولي

الحكم من أبنائه ، وبمعاونة آل الشيخ كما أصبح يطلق عليهم أن يوسعوا حكم السعودية في عامة الحجاز ويتجاوزوها إلى أطراف شمالية تصل إلى البصرة والكوفة ، وفي كل هذه الحروب كان السعوديون يسلكون مع من شنوا عليهم الحرب كما لو كانوا كفارًا يقتلون الرجال ويسبون النساء وينهبون كل شيء وبوجه خاص يجردون مساجد الأولياء من كل ما وجد فيها من ذهب أو فضة .

قال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر عن غارة السعوديون على الطائف : «قتلوا النساء والرجال والأطفال وكان من بين القتلى شيوخ شهد الجميع بحرمتهم وبالعلوم النقلية التي امتازوا بها ، ولكن الغزاة المتشددين المتحمسين لم يرحموا أحدًا ؛ لأن المرتدين في نظرهم ليس لهم أمان ولا تجوز عليهم الرحمة ولا الشفقة ، ومن بعد ما فتحوا البلاد قبضوا على ناصية الحكم فيها بيد حديدية وطبقوا اجتهادهم الديني عليها تطبيقًا دقيقًا فمنعوا زيارة قبور الأولياء وهدموا القباب ودرسوا معالم الآثار وحتموا على الأفراد حضور صلاة الجماعة خمس مرات في اليوم فمن تغيب لغير ما عذر نفذت فيه الحدود ، ومن وجد يحمل لفافة تبغ سيق إلى السجن ، أما الفنون الجميلة فقد أصيب الغناء منها خاصة بأعظم الاضطهاد حتى أن (الاسطوانات) منع استيرادها منعًا باتًا ، ومن وجدت في بيته كسرت على رأسه ، ولولا حكمة الملك عبد العزيز بن سعود لقطع علماء نجد أسلاك الهاتف لأنها في حسابهم بدعة من عمل الشيطان [كتاب القضايا الاجتماعية الكبرى ، طبع ١٩٣٦ ، ص ١٢٩] .

وقال عن الحملة النجدية على شرق الأردن ، وكان معاصرًا لها «هجم بدوي من الغطغط في جملة من هجموا على قرية تدعى «أم العمد» ليجاهد في سبيل الله أعداء الدين من المرتدين الذين يجوزون زيارة القبور وطلب الشفاعة من أصحابها ، فرأى امرأة في حجرها ابنها فنادت تستغيث وتطلب الأمان ، ولكن لا أمان للمرتد ، فذبح الطفل أولاً ثم ذبحها وهو يهلل ويكبر وينشد النشيد المعروف :

هبّت هبوب الجنة رائح فين يا باغيها(*)

(*) المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

ولك أن تتصور ما تملكهم من نشوة عندما وصلوا إلى كربلاء وشاهدوا «العتبات المقدسة» وما أهال عليها الشيعة من ذهب وفضة ، فانهالوا عليها هدمًا ونهبًا .

وحتى في الفترة الحديثة أعمل الوهابيـون معاولهم هدمًا فيما خلفه الرسول ﷺ والصحابة فطمسوا معالم البقيع وما فيه من قبور الصحابة ، وجرفوا خمسة من المساجد السبعة التي أنشئت بالقرب من معركة الخندق وسيهدم المسجدان الآخران ، ودمروا بيت السيدة خديجة الذي عاشت فيه مع الرسول ﷺ في مكة ، وقد اكتشف في عام ١٩٨٩ ، ووجدت فيه الغرفة التي كان الرسول ﷺ يصلي فيها ، كما أنه البيت الذي ولد فيه خمسة من أطفاله ، وبعد أن تم تصوير المكان ، طمر بالتراب ، وتم بناء مراحيض عامة في البقعة التي كان ينام فيها الرسول ﷺ ، وكان الهدف مرة أخرى هو ردع الناس عن الصلاة في ذلك الموقع ، نظراً لأن المسلمين شأنهم في ذلك ، شأن اليهود ، لا يصلون في مكان غير طاهر» .

* * *

في تاريخ الحجاز انهالت الثروات عليها مرتين :

الأولى : في عهد عمر بن الخطاب عندما أرسلت غنائم كسرى التي كان الفرس قد راكموها عبر القرون .

وفي الثانية : عندما ارتفعت أسعار النفط في آثار حرب رمضان (١٩٧٣) من ثلاثة دولارات إلى أربعين دولارًا ، وما أعقب هذا من ارتفاعات حتى جاوز البرميل المائة دولار .

في المناسبة الأولى وزعت الغنائم على المسلمين جميعًا بالسوية حتى أنكر أحد المسلمين أن يكون الرداء الذي أخذه عمر مساويًا لما أخذه غيره بالنسبة لطوله ، وظهر أن عمر أخذ من ابنه عبد الله ما استكمل به رداءه .

هذا ما حدث في المرة الأولى .

وفي المناسبة الثانية قيل أن الثروة قسمت مناصفة : نصف للأسرة المالكة ونصف للحكومة السعودية .

وليس هذا أهم ما في الموضوع .. أهم ما في الموضوع أن الحجاز رغم الإمكانيات التي جاوزت الخيال لا يزال حتى الآن دون حرية سياسية أو اجتماعية أو دينية ، لا يزال يعوزها النظام القضائي الذي يحقق العدالة والمساواة وحكم القانون .. ولازالت الدولة مستوردة رغم كل ما نسمع عن صناعات .. لا تزال الدولة متخلفة في مجال الإنتاج العلمي والصناعي والأدبي .. إلخ .

* * *

أما المحاولة الثانية فقد حدثت في الأفغان ، فقد غزا الجيش السوفيتي الدولة الأفغانية بإغراء حكومة شيوعية فتحت السبيل أمامه ، وكان لابد أن يثور الشعب وأن يثور العالم الإسلامي لاحتلال إحدى دوله ، وتداعى الشباب المؤمن بفكرة الجهاد للعمل مع الشعب الأفغاني ، ووجدت أمريكا الفرصة السانحة لطعن عدوتها اللدودة الدولة السوفيتية وقام جهاز المخابرات الأمريكي بتزويد المجاهدين بالمال والسلاح والعتاد ونشأ حلف وثيق بين بن لادن الذي برز في مجال المقاومة وبين الولايات المتحدة ، وانتصر المجاهدون بفضل شجاعتهم وبفضل السلاح الأميركي ، وعندما تم الانتصار أرادت أمريكا أن يسلم بن لادن أسلحته فرفض ، فحلت عداوة مريرة محل الحلف الوثيق السابق .

في الوقت نفسه ، فإن قادة المقاومة الأفغانية إختلفوا بينهم في الاستحواذ على السلطة ، وتقاتلوا وسادت البلاد حرب أهلية وظهر «أمراء الحرب» الذين يتحكمون في مقاطعات الأفغان .

في هذا الوقت كانت مجموعة من الطلبة في إحدى مدارس «ديربوند» التي تعتمد على السُنة والأحاديث يرقبون المشهد المأساوي فرأى بعضهم أن يقوموا بواجبهم وهاجموا وهم قرابة خمسين شابًا أحد أمراء الحرب وغنموا أسلحته وكرروا ذلك وكل مرة يزدادون قوة حتى تغلبوا على معظم البلاد ، وقامت دولة طالبان .

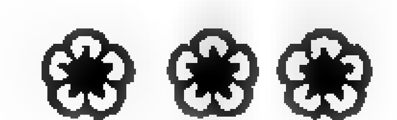
ولما كانت السُنة هي عماد الدراسة في مدرستهم ، وكانت السُنة قد حفلت بأحاديث ضعيفة أو موضوعة دق على المحدثين أن يتبينوا الصحيح منها وغير الصحيح ، فقد طبقت طالبان هذه الأحاديث ، فمنعوا ظهور المرأة أو عملها حتى ممرضة أو معلمة ، وأغلقوا دور السينما والمسارح وكل ظواهر المدنية الحديثة ، وأخذوا أنفسهم بالتقشف ، ولم يقسموا «الكعكة» بينهم ، بل لم يكونوا وزارات ومصالح .. إلخ ، فقد وجدوا فيها بدعة ، وحمل رئيسهم لقب أمير المؤمنين ، وانتفى منها تمامًا البذخ بكل صوره .

ومع هذا فشلت دولة طالبان .

فشلت لأنها ببساطة ليس لديها أي فكرة عن طريقة إدارة الدولة ، ولهذا لم تعترف بها أي دولة في العالم باستثناء باكستان .

كان كل ما حرصت عليه السعودية وطالبان هو تأدية الشعائر والطقوس الدينية ، وحجز المرأة في البيوت ، ومقاومة الفنون بأطيافها .

وليس لديها فكرة عن أن عماد الدولة الحديثة هو الإنسان .. عقل الإنسان وفكره وقلب الإنسان وإرادته وكرامته التي تصان وتقدر وتحترم .. فحيثما لا يكون الإنسان لا تكون الدولة .



- العمل عبر الأمة وليس عبر الدولة
ممارسة للسياسة بأسلوب آخر(*) (٣ ــ ٣)

سنضرب مثالين للعمل عبر الأمة .. وليس الدولة ، هما الجمعية الفابية ، والحركة النقابية ، وسيرى القارئ أن هاتين الهيئتين خلفتا أثرًا عميقًا على عالم السياسة وعالم الاقتصاد ، وأنهما قدما إضافة منشئة ثمينة لم يقتصر أثرها على بريطانيا ، ولكن على العالم الأوروبي أولاً ، ثم على بقية العالم .

أسس الجمعية الفابية سنة ١٨٨٤ لفيف محدود من المفكرين البريطانيين الذين أعجبوا بالاشتراكية كدعوة للعدالة قدر ما ضاقوا بالرطانة الماركسية عن «البروليتاريا» و«صراع الطبقات» واستئصال الرأسماليين وإقامة دولة البروليتاريا ، لقد استبان لهؤلاء ما في هذه الدعاوى من سرف وشطط وما تخلفه من آثار سيئة فاستبعدوها تمامًا وأوجدوا نسخة من الاشتراكية البريطانية ، تلحظ ظروف المجتمع البريطاني وتبرأ من التورط في العمل السياسي خاصة عندما يقوم على صراع دموي عنيف ، وكان البديل الذي قدموه هو «الحكمة والموعظة الحسنة» ووسيلتها كتيبات تشرح فكرتهم بأسلوب بسيط واجتماعات وندوات تؤدي إلى «تسريب» الفكرة ، واختراقها للأشخاص والهيئات واكتساب إيمانها الطوعي .

وكان على رأس المجموعة القليلة التي أسسها سيدني ويب وزوجته بياتريس وهما علمان في الفكر الاشتراكي الاجتماعي والإنساني ، والكاتب المسرحي جورج برنارد شو ، وهم الذين أعطوا الجمعية هذا الاسم الذي أخذوه من اسم الجنرال الروماني «فابيوس» ، وهو الذي تصدى لهانيبال الذي أوقع الهزائم المنكرة بالجيش الروماني في معركتين فاصلتين ، فلجأ الرومان إلى فابيوس الذي وضع خطة

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في ٢٠٠٨/٦/١١ ، العدد ١٤٥٩ .

يتفادى فيها اللقاء المباشر ، ويناور ، ويحاور حتى يستنزف قوى عدوه وعندئذ يضرب ضربته .

في سنة ١٩٢٠ انضمت الجمعية الفابية إلى حزب العمال الذي كانت الحركة النقابية قد أسسته وأصبحت بمثابة الهيئـة الأيديولوجية لـه ، كما رزق العمال كاتبًا ومؤرخًا مرموقًا هو «ج.. د. كول» .

وظلت الحركة الفابية تعمل بوسائلها حتى شاعت الفكرة وآمن بها عدد كبير من الجمهور البريطاني ، كما آمنت بها الحركة النقابية ، وفي سنة ١٩٤٥ حانت ساعة انتصارها عندما اكتسح العمال الانتخابات السياسية وهزموا تشرشل الذي كان معبود الشعب البريطاني والذي قاده إلى الانتصار في الحرب العالمية ، ولكن الشعب البريطاني كان من نضوج الفكرة وقوة الشخصية بحيث قال إن تشرشل هو بطل الحرب ، وقد كسبها ونحن الآن تواجه السلام .. وأبطال السلام هم أبطال العمال .

وبدأ العمال المتأثرون بفكر الفابية السلطة وأعلنوا للمرة الأولى «دولة الرعاية» ووضع الميزانية على أسس جديدة «طبقاً للأيدي العاملة وليس طبقاً للنقود» ، أن تكون ميزانية إنسانية» ، وأصدر السير وليم بيفردج كتابه «العمالة الكاملة في مجتمع حر» الذي وضع فيه أساس اشتراكي لاقتصاد تنتقي منه سوءات الرأسمالية من أزمة وبطالة .

ووضع نظام للتأمين الاجتماعي يغطي كافة المجالات من مرض أو شيخوخة ، كما قدمت الدولة «اللبن» لكل الأسر بحيث كانت كل أسرة تجد زجاجات اللبن الكافية أمام بابها .

كان حكم العمال سنة ١٩٤٥م ثورة سلمية في التنظيم السياسي أثبت إمكان قيام دولة للرعاية ، وليس للقهر والاستغلال ، وحقق هذا كله بوسائل سلمية من دعاية ، وفكر إلى انتخابات حرة .

والحركة الثانية التي عملت مع الجماهير ، وبالجماهير ، وبعيدًا عن أي علاقة بالدولة هي الحركة النقابية وأعلم أن سيادة الروح

المظهرية والطبقية على المجتمع المصري جعلته ينظر بازدراء إلى النقابات ويظن أنها جماعة من الحدادين والسباكين و«الصنايعية» يؤلفون جمعية للدفاع عن حقوقهم وتحسين حالهم ، أو يحكمون على الحركة النقابية بواقع الحركة النقابية المصرية ، وهذه كلها تصورات خاطئة ، فالحركة النقابية حركة إنسانية ، بل لعلها أكثر الحركات الإنسانية مباشرة وقد ظهرت كرد فعل لظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر وأحلت الآلات الحديدية محل «العدة» الحرفية ، فدمرت الحرف وشردت العمال وارتبطت الآلات الحديدية بظهور «الرأسماليين» الذين يملكون المصانع ، وتقطب معسكر العمل ما بين عمال دمرت طرق إنتاجهم وشردوا ومن رأسماليين يملكون المصانع ويتحكمون في ظروف عمل العمال ، ولما كان عدد العمال أكثر من عدد الوظائف فكان قانون العرض والطلب ضدهم ، فضلاً عن أن وضعهم كان بائسًا ، لهذا استغل الرأسماليون العمال وشغلوهم ساعات طوال مرهقة وفي ظروف سيئة تضر بالصحة .

وانبثق من أعمق أعماق الوعي العمالي فكرة هي أن يكونوا هيئة واحدة تتحدث باسمهم جميعًا ، فهذا ما سيعطيهم قوة ، كما يمكن أن يضع في أيديهم سلاحًا فعالاً هو الإضراب ، وبعد أن كان الرأسماليون أحرارًا يوظفون من يشاءون ويفصلون من يشاءون ، وجدوا أمامهم هيئة تتحدث باسم العمال وتقول إن العمال يريدون تحديد ساعات العمل ، وتحسين ظروف العمل .. إلخ ، فإذا رفض الرأسماليون فإن العمال سيضربون ، وأدى هذا التكنيك إلى شل قانون العرض والطلب الذي كان ضد العمال ، وحاول أصحاب الأعمال الرفض فقام العمال بالإضراب وخسر أصحاب الأعمال أضعاف الزيادات المطلوبة للأجور وهكذا تقبلوا الوضع وجلس أصحاب الأعمال مع العمال على مائدة «المساومة» الجماعية لتسوية قضايا الأجور وساعات العمل والإجازات .. إلخ ، وكل فريق حريص على نجاح المفاوضة لأن فشلها كان يعني الإضراب من العمال أو الإغلاق من أصحاب الأعمال وسيدفع كل فريق ثمنه وكانت المفاوضة

تأخذ طابع التساوم والتنازل للوصول إلى الحل المشترك وعند الاتفاق توقع «اتفاقية جماعية» لمدة من سنة إلى ثلاث سنوات ، وعندما تنتهي المدة يجلس الفريقان مرة أخرى لتجديد الاتفاقية ، ويفاجأ أصحاب الأعمال بالعمال يطالبون بزيادات جديدة في الأجور وتقصير ساعات العمل .. إلخ ، ويدعمون ذلك بما تحقق للمؤسسة من ربح نتيجة لعمل العمال ولزيادة خبراتهم ولزيادة مسئولياتهم .. إلخ ، ويحاول الرأسماليون التملص ولكنهم يجدون أن إضراب العمال أفدح من الاستجابة ، خاصة وأن العمال لم يبالغوا في الزيادات ، وهكذا توقع اتفاقية جديدة بزيادة جديدة ، وهكذا توصل العمال إلى زيادات دورية (كل سنتين أو ثلاث) في الأجور وإنقاص في ساعات العمل وتحسين في ظروف العمل .. إلخ وكان هذا يعني أمرًا واحدًا هو الارتفاع التدريجي لمستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل وارتفاع منزلة العمال ، وكما يقولون عندما يرتفع أجر عامل الفحم يرتفع أجر «الأسقف» لأن زيادة أجر فئة أو مجموعة لا تلبث أن تمتد حتى تشمل الجميع ، وبهذا لا يكون عمل الحركة النقابية مقصورًا على أعضائها ، ولكنه يمتد لكل العاملين ويأخذ صفة قومية .

وأراد الرأسماليون أن يخدعوا العمال ، فتقبلوا الزيادات في الأجور ، ولكنهم لجأوا إلى رفع الأسعار ، ووجد العمال أنهم خسروا بالشمال ما كسبوه باليمين وتنبهوا إلى وضع مادة في الاتفاقية الجماعية يطلق عليها مادة الميزان المتأرجح «Sliding Scale» تنص على أنه إذا زادت أثمان الفحم والزبد واللحم .. إلخ ، عن نسبة ٣ % وقت توقيع الاتفاقية ، فإن الأجور تزيد تلقائيًا بالنسبة نفسها ولدى اتحاد العمال ، كما لدى اتحاد أصحاب الأعمال الآلات الحاسبة التي تحسم الزيادة ، وحاول الرأسماليون الرفض ولكن العمال تمسكوا بها واستسلم أصحاب الأعمال ، وبهذا لم يجابه المجتمع مشكلة «دعم» الفئات محدودة الدخل لأن الحركة النقابية حلتها .

هل تريد كل الدعوات إلا هذا .

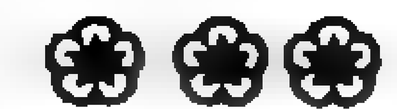
هل يمكن أن تفعل الاشتراكية شيئاً أكثر من هذا .

هل تستطيع الديمقراطية أن تجعل العامل مواطناً ديمقراطيًا أكثر مما فعلته النقـابة عندما جعلت له صوتاً ومشاركة في تحديد موارد عيشه .

إن الحركة النقابية في بريطانيا كافحت طوال مائتي سنة قبل أن تصل إلى تكوين نقابات راسخة تقف للرأسمالية ، لأن الحكومات والرأسماليين بالطبع أعلنوا عليها الحرب وكان عليها أن تدفع الثمن وأن يزج بأعضائها في السجون وأن ينفى بعضهم إلى مجاهل أستراليا ، وكان القانون البريطاني يعتبر النقابات «مؤامرة لتعويق حرية التعامل» تحل ويجازى أعضاؤها بالسجن أو النفي وظل هذا القانون سارِيًا طوال خمسة وعشرين عامًا حتى توصل العمال إلى إلغائه .

* * *

كان يمكن للإخوان المسلمين أن يفعلوا مثل ما فعلت الجمعية الفابية وكنت أقول إن الإخوان المسلمين هي الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تمحو الأمية لأن الإيمان بها جعل الشيخ في الصعيد يلبس الشورت ويمارس التمارين السويدية فلو جعلوا محو الأمية هدفهم لتمكنوا من ذلك وكسبوا مجدًا لهم ، ولأمتهم ، ولكنهم قضوا خمسين عامًا من الصراع على السلطة ، وقد أوهن هذا الصراع السلطة وأوهنهم ، وأخر البلد .. وهذا كله بسبب التصور الزائف الذي استقر في أذهانهم عن تكوين دولة تطبق الشريعة .



[١٦]

الدولة مدنية .. والأمة إيمانية (*)

لا تزال قضية الهوية ـ هوية الدولة وهوية الأمة ـ غير محسومة.

فالمجموعات التقليدية التي تمثل جمهور الشعب وعامته تؤمن أن الدين هو أبرز مقومات الأمة والدولة ، وأن هذا هو قدر هذه البلاد ، يشهد به التاريخ الطويل من أيام الفراعنة حتى أيام الإسلام .

وقد أثبتت بعض الوقائع المعاصرة أن الأقباط أشد تمسكاً بهذا الاتجاه من المسلمين ، فعدد قتلى الذين يتحولون من المسيحية للإسلام أكثر من عدد قتلى من يتحولون من الإسلام إلى المسيحية ، وقد قالوها بجلاء «الإنجيل فوق الدستور» فلا يختلفون عن الإخوان المسلمين الذين يقولون «القرآن دستورنا» .

وكان الظن أن الأقباط يؤثرون هوية المواطنة التي تكفل لهم المساواة الكاملة ولا تفرق بين مسلم وقبطي .

وهذا الموقف هو أكبر دليل على غلبة الدين على المواطنة وما يتصل بها من مدنية أو علمانية .

وعبثاً تنتحب وتلطم النخب المثقفة من دعاة المدنية والعلمانية ، وتذهب أدراج الرياح صيحاتهم «ألا تنظروا العالم المتقدم ، وقد تخلص من تراثه الديني ، وركز العمل على الحياة الدنيا ، فتقدم وانتصر علينا».

وهذه النخب تنسى أنها لم تصل إلى هذا الاقتناع إلا بعد أن تركوا بلادهم وأمضوا سنوات طوال يدرسون الغرب وحضارته ، أو أنهم تلقوا تعليمهم في مدارسه ، وعلى أيدي أساتذة يعلمونهم حضارة العصر وتاريخه ولا يعلمون شيئاً عن تاريخ هذه البلاد وحضارتها ، وأن هذا هو سر غربتهم وعزلتهم عن الشعب ، وأنهم يجولون ويصولون في صالونات الآرائك المريحة وأبراج الجامعات الأكاديمية ، وعلى

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في ٢٠١٠/٨/١٨ ، العدد (٢٢٥٧) .

صفحات الصحف لا يملكون الشارع ولا يسمعون الجماهير ، ولو أسمعوها لقالت «سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا» .

* * *

لم يظهر من يفك الاشتباك أو يرسي الجسور .

وسنطرح هنا حلاً ، ونحن نعلم أن طرح حل شيء ، وتطبيق هذا الحل شيء آخر .

ومع هذا فإذا لم يكن هناك حل معروض ، فلن يكون هناك تطبيق أصلاً !!

فطرح الحل هو الخيار الوحيد ، والممارسة هي التي ستبين ما في هذا الحل من خطأ أو صواب ، بل إن ذلك قد يُعين في التوصل إلى حلول أخرى .

والحل هو أن تكون الدولة مدنية ، وأن تكون الأمة إيمانية .

الدولة شخصية معنوية لا يمكن أن يكون لها دين ، وإذا كان لها دين ، فهذا الدين هو خدمة شعبها .

ولو أننا كتبنا في الدستور «دين هذه الدولة هو خدمة شعبها» لكان هذا أصدق وأقرب إلى ما يجب أن تكون عليه الحقيقة .

بل نقول إن هذا يكون أقرب إلى الإسلام نفسه .

فالإسلام دعوة هداية طوعية إيمانية يكتسب كل مقوماته ، وكل قوته وكل خصائصه من هذه الصفة .

وأي مساس بالسلطة (التي هي في المآل الأخير ، أو الصفة الفريدة للحكومة ، ومن ثم الدولة) يسئ إليه ويشوه طبيعته وينقله من وازع الإيمان إلى وازع السلطان .

ومن المحقق أنه ما أن يلتحق رجل دين بالسلطة التنفيذية حتى يعلي تعليمات السلطة على تعليمات الدين ، ولدينا مثل ناطق فوزير الأوقاف رغم ثقافته الإسلامية جعل المساجد تابعة للأمن العام ، والأزهر

وهو على الأقل كجامعة يفترض أن يكون له استقلال ، فضلاً عن صفته الدينية أصبح يدعم سياسة الدولة ؛ لأن الدولة هي التي تدفع أمواله والتي تعين شيخه ، ولن يستقل الأزهر إلا عندما يعيش على أوقافه وينفض اليدين من الدولة .

وهذه هي أقل صورة لتبعية الدين للدولة ، وهي بالطبع ليست مثل «لَعْن عَلِيٍّ على المنابر» ، أو معركة كربلاء ، أو ضرب الكعبة بالمنجنيق ، وهي موبقات لم يحل دون اقترافها وقوعها في قرن يفترض أنه أفضل قرون الإسلام .

وقد شرحنا في كتابنا «الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة» ، هذه القضية بتفصيل وأثبتنا فشل كل المحاولات التي أريد بها تكوين دولة دينية ، ففي الإسلام تحولت الخلافة إلى ملك عضوض ، وفي المسيحية تحولت من ديانة المحبة إلى محاكم التفتيش التي تطبق أشنع صور التعذيب ، وحتى في الاشتراكية تحولت من نعمة للعمال إلى نقمة على العمال ، كما باءت كل المحاولات التي بذلت في العصر الحديث لإقامة دولة إسلامية ، ولم تظهر لنا إلا «طالبان» و «السعودية» .

فلا جدال في أن تكون الدولة مدنية مهمتها خدمة الشعب ، وأي محاولة لجعلها دينية سيسئ إلى الدين وسيشوه السياسة .

* * *

قضية الأمة قد تكون أعصى من قضية الدولة .

ذلك أن الأمة لا تكون أمة قوية إلا عندما تؤمن بقيم عظمى مثل الخير والجمال والمساواة والعدل والحرية والمعرفة .. فهذه القيم تجمعها وتوحدها ، وفي الوقت نفسه تدفعها للتقدم ، ولو أنها لم تؤمن بها لفسد عليها ذلك .

ولك أن تتصور أمة لا تؤمن بقيم ، فكل فرد فيها لا يؤمن إلا بمصلحته الخاصة ، وكل واحد يعمل لذلك ، فهنا نجد ساحة حرب يحارب فيها الأخ أخاه ، والإبن أباه ، وينعدم فيها السلام الاجتماعي ، ويمزقها تضاد المصالح .

قد يقال ولكن دول أوروبا وأمريكا التي تقوم على الفرد وجعلت شعارها «وازع الربح» تنجح وتزدهر وتتقدم ، فنقول إن هذا يعود إلى أسباب عديدة ، منها أن الشعوب الغربية تؤمن بقيم ذات طابع عملي مثل (الواجب والالتزام وإحكام العمل) .. إلخ ، كما تؤمن بقيم معنوية أخرى ، ولكن إيمانها بهذه القيم الأخيرة ليس من العمق والشمول الواجب .

وقوة الدول الأوروبية .. إذا صرفنا النظر عن التراكم الاستعماري وأنها نهبت ثروات العالم في مستهل العصر ، أنها تقوم على العلم الذي أصبح كل شيء يمسه يصبح ثروة ويصبح قوة ، فالعلم الحديث والأبحاث التي تدور ليل نهار في مئات وألوف من معاهد البحث هي أكبر أسرار قوة الدولة الحديثة ، وهي التي تكفل لها الصعود إلى السماء والنزول إلى أعماق البحار ، وقلب التربة بحثًا عن المعادن .

فالعلم هو الذي منح الدولة الحديثة هذه القوة الخارقة بما في ذلك العلم العسكري الذي جعلها تحكم العالم بأساطيلها وطائراتها وصواريخها .

وانظر كيف أساء الإنسان الأوروبي استغلال هذه النعمة عندما جعل «وازع الربح» هو المثل الأعلى في المجتمع ، وكيف أدى تصادم المصالح إلى ظهور «الجريمة المنظمة» ، وسيطرة الإعلان والإعلام ، وزيادة «العوادم» ، وعناصر الضياع ، وإلى فساد البيئة حتى ضجت السماوات والأرض ، وأصبح الاقتصاد الأمريكي أقوى اقتصاد في العالم رهينة في يد الصناعة العسكرية ، أي صناعة القتل والتدمير بحيث أصبح البحث عن عدو أمرًا لابد له لاستمرار الآلات ودوام الإنتاج ، فكان هذا العدو لعشرين عامًا خلت هو «الاتحاد السوفيتي» ، ولما تهاوى أصبح العدو هو «الإسلام» والإرهاب المزعوم .. وبهذه التعللات دمر العراق وانتهبت ثرواته وآثاره ، وسالت الدماء أنهارًا في بلاد الأفغان ، ولم يعد في الحرب أي عنصر من عناصر «النبالة» ، إنما طائرات تلقي قنابل ، وقد تكون طائرة دون قائد حرصًا على حياة الطيار ، ودون أقل تقدير للألوف من القتلى والمئات من المباني المدمرة .

فأي مأساة أفظع من هذا !!

العلم يأتيهم بالخير ، والكفر يدفعهم للشر .

فالحضارة الحديثة لم تعد صفوًا ، بل وجد ما يكدرها ، بل ما يهددها .

* * *

إننا عندما قلنا أمه إيمانية .. إنما أردنا بهذا الإيمان الإيمان بالقيم العظمى الخير والجمال والمساواة والعدل والحرية والمعرفة ، وأعظم بلورة لهذه القيم هي ما تأتينا به الأديان ، فضلاً عن أنها عندما تستلهمها من الله وتربطها به فإنها تعطيها الموضوعية الكاملة بحيث تكون لكل البشر ولكل العصور ، وهذه القيم في الحقيقة هي جوهر الأديان ، لأن أولها الإيمان بالله ، ولكننا لم نشأ أن نقول «أمة دينية» حتى لا يتلاعب بها الذين يسيئون فهم الأديان .

فضلاً عن ملابسة سيئة موجودة تحكم عالم الدين وتحول دون الفهم السليم له تلك هي وجود مؤسستين دينيتين تعلم أولاهما العداوة والبغضاء للإسلام ، وتعلم ثانيتهما أن الإسلام ينسخ كل الأديان ، وهاتان المؤسستان هما اللتان تفرقان من الناحية الرسمية والعرفية بين الإسلام والمسيحية ، ومادام ذلك فلن تكون هناك الأمة الإيمانية ، وستكون هناك أمتان لكل منهما دينه المميز المختلف ، وهذا هو البلاء المبين .

فإذا كان قدرنا أن الدين هو المقوم الأعظم لهذه الأمة ، فليس من قدرنا أن توجد مؤسسات تحتكر الأديان وتعطيها خصائص وصفات وادعاءات لم يقل بها الله ، ولا الأديان نفسها ، ولابد من البحث عن طريق للخلاص من شرور هذه المؤسسات التي تفرق بدلاً من أن توحد .

❀❀❀

[١٧]

حكاية المادة الثانية
من الدستور(*)

(١ ـ ٢)

تضمنت دساتير مصر من دستور ٢٣ حتى الآن نصًا يقول : «الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية» ، وقد شذ عن هذا الحكم دستور سنة ١٩٣٠م الذي وضعه صدقي باشا لتقييد دستور ١٩٢٣م ، ورفضه الشعب وألغي بعد أربع سنوات ، وعاد مرة أخرى دستور ١٩٢٣م ، كما شذ الدستور المؤقت الذي وضع لمناسبة انضمام سوريا وتكوين الجمهورية العربية المتحدة ، وهو دستور سنة ١٩٥٨م ، وقد ألغي بدستور ١٩٦٤م ، ويلحظ أن الدستورين اللذين خليا من هذه المادة أعِدّا بصفة عاجلة ، ولغرض معين يحتمل أن يكون هو سبب عدم ذكر المادة ، وعلى كل حال فقد تضمن دستور ١٩٥٨م نصًا (المادة ٦٨) يقول : «كل ما قررته التشريعات المعمول بها في كل من إقليمي مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها» ، ولما كان الدستور السابق (دستور ١٩٥٦م) ، تضمن مادة ٣٥ التي تنص على أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ولم يقرر إلغاؤها فيفترض طبقًا لنص المادة ٦٨ من دستور سنة ١٩٥٨م أن تعد قائمة .

معنى هذا أن النص على المادة كان واردًا في كل الدساتير ، بما في ذلك الدستور الموءود دستور اتحاد الجمهوريات العربية في أول سبتمبر ١٩٧١م عندما نشأت فكرة انضمام مصر وسوريا وليبيا ، إذ نصت المادة ٥ «الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية» ، كما نصت المادة ٦ على «تؤكد دولة الاتحاد على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسيًا للتشريع» .

(*) نشر بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٧ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (٩٩٠) .

وكان ذلك بداية تطور المادة في عهد الرئيس السادات ، إذ نصت المادة الثانية من دستور ١٩٧١م «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع» ، وفي سنة ١٩٨٢م عدل الجزء الأخير من المادة فأصبح «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» .

وقبل هذه الإضافة ، لم تكن مادة الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها محل الاعتراض ، ففي الجلسة التأسيسية للجنة دستور ١٩٢٣ وافق ممثلو الإسلام ، والمسيحية ، واليهودية على هذا النص ، وقبله الأقباط باعتباره نصًا يقرر واقعًا ، ورأى الأستاذ مريت غالي في تقريره الذي كتب على غلافه «تقرير مرفوع للمسئولين في الدولة ، وأحبائي من المسلمين لتعميق أواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية على أساس من الواقع العملي» ، أن النص على أن الإسلام دين الدولة نصًا مقبولاً ، بل وواجبًا لكي يؤكد أن المجتمع المصري يقتدي بالقيم الروحية والمبادئ الدينية ، وأنه يصبو إلى السمو الأخلاقي الذي هو في آن واحد بذرة الرقي وثمرته ، ولأن دين الدولة بطبيعة الحال هو دين الأكثرية في مصر .

لست أرفض كلمة مكرم عبيد «إني مسيحي ديناً ومسلم وطناً» ، كما لا أرفض كلمة سلامة موسى : «إن الإسلام دين بلدي وواجبي الدفاع عنه» ، بل أجد في عقلي من السعة وفي قلبي من السماحة ما يهيئني لقبول هذا المعنى وأنا مطمئن الضمير ، فأقول : «إنه على أن أدافع عن الإسلام لأن المسلمين إخوتي في الكتاب وفي المثل العليا ، وأنتظر بدوري أن يدافع أخي المسلم عن المسيحية ، لأن المسيحيين أخوته في الكتاب وفي المثل العليا» انتهى .

هذه كلمات مضيئة صادقة تعبر عن نفسية سوية لم يتطرق إليها تعصب ولم تقربها عقد نقص ، ويا ليت إخواننا الأقباط يقرءونها ويعرفون كيف كان عظيم الأقباط في مصر يكتب ، بل يا ليتهم يقرءون الصفحات الأولى للتقرير التي مهد بها لموضوعه ، وهي كلها تصور العلاقة الوثيقة التي كانت بين المسلمين والأقباط قبل أن يتلبد الجو بظهور عوامل طارئة أشرت إليها في كتابي «إخواني الأقباط» .

نعود إلى السياق ، إن إضافة «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» أثارت معظم الأقباط ، خاصة بعد تلبد الجو وحملتهم على تحركات لم يفعلوها منذ أن عقدوا بدفع من مكايد الإنجليز «المؤتمر القبطي» سنة ١٩١١م ، وقد قرأت أخيرًا في مجلة الأهالي (٢٠٠٧/٢/٧م ، ص ٥) موضوعاً تسجيليًا استغرق الصفحة كلها بقلم الأستاذ كمال سعد ينقد نقدًا لاذعًا هذه الإضافة ويقترح لعلاجها نصوصًا لا تزيد الطين إلا بلة ، وسأعود إليها بعد أن أوضح رأيي الخاص .

لا أكتم القراء أني كنت ـ وما زلت ـ غير متحمس للمادة التي تنص على أن دين الدولة الإسلام ، لأن استقصائي التاريخي لتطور الدولة «الإسلامية» أكد لي أن السياسة لابد ـ ولا مناص ـ من أن تلوث الدين ، أو تستغله ، فقد عوجلت دولة الخلفاء باحتدام الخلاف بين مجموعات من المسلمين أدت إلى مقتل الخليفة عثمان وهو يقرأ في مصحفه وزوجته تدافع عنه باليدين حتى أطارت السيوف أناملها ، ثم تحارب المسلمون حول هودج عائشة وهي بحكم أنها زوجة الرسول تعد أمهم جميعًا ، وصوبت كل السهام لهودجها وتصدت كل الأيدي للدفاع عنها ، وأخيرًا قاتل نصف المسلمين النصف الآخر في صفين .

حدث هذا ، وذكرى الرسول ماثلة ، وكل الذين تورطوا في هذه المواقف من كبار الصحابة ، ثم جاء ما هو أنكى في سنة ٤٠ هجرية عندما حول معاوية بن أبي سفيان الخلافة إلى ملك عضوض يكون الحاكم فيه أشبه بكلب مسعور يعض على عظمة ولا يدعها تفلت منه .

انتفت سماحة الإسلام من كل هذا الملك العضوض الذي بدأه الأمويون ، ثم تلاهم العباسيون ، وكانوا أسوأ من الأمويين ، ظلمات بعضها فوق بعض ، صور من الوحشية والإرهاب والاستبداد بالحكم وإثقال الشعوب بالضرائب والمظالم إلى آخره ، وظل ذلك حتى ألغي مصطفى كمال الخلافة التي لم يكن فيها شيء من حقيقة الخلافة .

وهناك ما هو أكثر مأساوية ، وأكثر خطورة من هذا فقد اكتشفت أن الأمر لا يقتصر على الإسلام فالمسيحية وهي ديانة الصفح والسلم والحب ، ديانة «من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر»

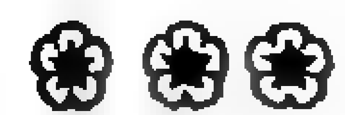
عندما تحولت إلى دولة أصبحت محكمة تفتيش وكأنها أصبحت في قبضة شيطان يدبر لها أشنع صور التعذيب والإحراق .

بل الأعجب من هذا أنني وجدت الاشتراكية التي أرادت تخليص العمال من الاستغلال الرأسمالي وتحقيق العدالة لهم عندما أصبحت دولة برئاسه لينين أصبحت نقمة على العمال وجعلت النقابات التي كونها العمال لحمايتهم تعقد المحاكمات للعمال وتقضي عليهم بعقوبات قاسية إذا تأخروا .. إلخ .

وفي النهاية توصلت إلى أن القضية قضية مبدأ ينطبق على كل الأديان إذا أقامت دولة ، هذا المبدأ هو أن السلطة تفسد الأيديولوجيا أو القيم ، لأن السلطة هي مجمع الإغراءات ، كما أنها أيضًا مصدر الإرهاب المقنن مما جعل الدولة «أداة قهر» ، وأنها بهذه الصفة لابد وأن تفسد القيم ، وماذا بالله يمكن أن تقدمه الدولة للدين ؟ هل تستطيع أن تجعل الناس أكثر صدقًا وكرمًا وتضحية وإخلاصًا ؟ .. إلخ ، إنها لا تستطيع لأنها لا تملك إلا «سيف المعز وذهبه» ، فهي تملك الإرغام والقهر بالبوليس والسجون ، كما تملك الاصطناع والإرشاء بالمال والمناصب ، وكلها تفسد ولا تصلح .

إن إصلاح الجماهير إنما يكون بهداية الأديان ، أما أن تبني الدولة مساجد وتطبع ملايين النسخ من كتب دينية ، بل وأن ترسل جيوشًا لفتح بلادًا باسم الدين ، فهذا كله لا يفيد في حقيقة الحال .

ودفعني هذا كله لإصدار كتاب «الإسلام دين وأمة ، وليس دينًا ودولة» ، الذي شرحت فيه قضية الإسلام والحكم في ٤٠٠ صفحة ، وأنه يستحيل إقامة دولة دينية ، وأن التركيز يجب أن يكون على الأمة وليس على الدولة .



حكاية المادة الثانية
من الدستور(*)

(٢ ـ ٢)

في المقال السابق أشرت إلى تاريخ مادة «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية» في دساتير مصر من دستور ١٩٢٣ حتى الآن ، وقلت : إنني غير متحمس لوجودها ؛ أولاً : لأنها يمكن أن تؤدي لاستغلال الدين أو إفساده ، لأن السلطة مفسدة . وثانيًا : لأنها لن تقدم شيئًا للدين الذي هو أصلاً «رسالة هداية» . وثالثًا : لأن من الممكن لبعض الفئات المهووسة أو المتشددة في فهم الإسلام أن تحملها ما يشاء لها تعصبها ، وأخيرًا : فلأنني أعتقد أن وضعها كان من باب المجاملة والمراعاة لفكرة مترسبة لدي معظم الناس ، ولهذا لم يكن لها تأثير عملي ، ففي عهد دستور ١٩٢٣م كان هناك بغاء علني مرخص ، وكانت الخمور تباع لدى البقالين ، وكان المرابون الأجانب يستغلون الفلاحين أسوأ استغلال ، فكان النص على أن الإسلام دين الدولة هو كالنص على عرض أوراق الذين يحكم بإعدامهم على المفتي ، مجرد إجراء شكلي .

ومعروف بالطبع أن الزيادة الأخيرة في المادة إنما وضعت جنبًا إلى جنب تغيير المادة ٧٧ الخاصة بمدة حكم رئيس الجمهورية من «ويجوز إعادة انتخابه لمدة تالية متصلة» إلى «ويجوز إعادة انتخابه إلى مدد متصلة أخرى» مدد بدلاً من مدة ، ولما كان الشعب كارهًا لذلك ، فقد وضعت الزيادة التي جعلت مبادئ الشريعة «الأصل الرئيسي للتشريع» لضمان الموافقة على التعديلات ، فلم يكن الهدف منها تقرير الشريعة ، ولكن رشوة الجمهور لقبول نص آخر كان سيرفضه قطعًا .

فإذا كنت زاهدًا في هذه المادة «الإسلام دين الدولة» ، ولعلي أفضل استبعادها ، فمن باب أولى أرفض النص أن «مبادئ الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع» ، لأنه يمكن أن يوقعنا في متاهات لا تنتهي ، فما هي أولاً «مبادئ الشريعة» ؟ بل ما هي الشريعة نفسها ؟ هذه

(*) نشر بتاريخ ٧/٣/٢٠٠٧ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (٩٩٧) .

مجالات جدلية تجعلنا نعود إلى أقوال متعددة ، متناقضة قالها الفقهاء من ألف عام ، مثل قضية الولاء والبراء التي يؤمن بها الكثيرون وضللت معظم شباب الجماعات الإسلامية ، وهي تقسم الناس إلى مسلمين وكفار ، والمسلمون يجب موالاتهم والكفار يجب التبرؤ منهم ، والمسلمون عندهم هم الذين يلتزمون بشروط معينة متعسفة ، والكفار هم المسلمون الذين لا يلتزمون بالشروط التي وضعوها ، وهي أخيرًا تكفر من لا يكفرهم !

ولعل أبرز التعريفات الشائعة للشريعة هي الحدود ، وهي أقلها شأناً ، كما أنها مجال اجتهادات قد تجمدها .

في الحقيقة فإن هذه المادة تضع الأمر في يد الإسلاميين ، وكيف يعقل أن يحال دون تكوين حزب إسلامي يقوم لتطبيق مبادئ الشريعة التي يدعو إليها الدستور ؟

الشريعة في رأيي هي العدل ، وقد سبقني إلى هذا بأصرح لغة وأحكم تحديد الإمام ابن القيم الذي يأتي مباشرة في الفقه الإسلامي بعد ابن تيمية فقال في مناسبتين في الأولى قال : «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأي طريق كانت فثمّ شرع الدين ودينه ورضاه وأمره ، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه ، وأدل وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها وبمقتضاها .

والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذاتها ، وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد ، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ، ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها» .

وفي المناسبة الثانية قال تحت عنوان : «بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد» ، فإن الشريعة بناها وأساسها على

الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل» انتهى .

فإذا كانوا يفهمون الشريعة هذا الفهم ، فالأولى أن يقولوا : «إن مبادئ العدل هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وبذلك يحققون جوهر الشريعة ، ويتفادون كل المماحكات المذهبية وكل المفاهيم المغلوطة التي تصل إلى حد تكفير المخالف ، ولها سند من أقوال كثير من الفقهاء بحيث تصبح القضية جدلية تثير الخلافات والعداوات ، وكل واحد يدعي تطبيق الشريعة» .

وفي إحدى المناسبات قلت : إن الشريعة قد تكون مطبقة في دولة ترفع علمًا نقش عليه الصليب أكثر مما تكون مطبقة في دولة نقش على علمها «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ، لأن الشريعة الحق هي العدل ، والعدل مطبق في سويسرا أكثر مما هو مطبق في السعودية .

* * *

إن ما يستحق أهمية خاصة أن هذا التعديل جعل إخواننا الأقباط يعترضون بشدة ، ولما رأوا أن اقتراح إلغائه قد يثير حساسيات أو يؤول تأويلاً سيئًا ، فقد اقترحوا إضافات أرى أنها تعمق الطائفية وتحول دون الوحدة ودون حقيقة المواطنة التي يريدونها ، وهذا ما يظهر من الاقتراح الذي تقدم به الأستاذ كمال سعد في رسالة مفتوحة إلى السيد الرئيس حسني مبارك ، ونشر كموضوع تسجيلي في الأهالي (٢٠٠٧/٢/٧) وجاء فيه :

«بكل صراحة ووضوح ـ يا سيادة الرئيس ـ لنا مطلب واحد نعتقد أنه عادل ، وهو أنه كما جاء ذكر الإسلام والمسلمين والشريعة الإسلامية في الدستور في كلمات صريحة قاطعة واضحة ، وهذه الكلمات باقية كما هي دون تعديل ، فإن الأمر يتطلب الموازنة ـ ولو في أخف صورها ـ بذكر المسيحية والمسيحيين بكلمات صريحة أيضًا (وليست ضمنية) في الدستور ليكون تعبيرًا حقيقيًا عن تشكيل أمتنا الواحدة ، إن أقل ما يمكن

هو أن يتم – على سبيل المثال – تعديل المادة الأولى لتصير واحدة من الاقتراحات الثلاثة التالية :

اقتراح أول : جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على وحدة شعبها بمسلميه ومسيحييه (أو أقباطه) .

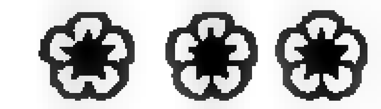
اقتراح ثان : جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على قيم المواطنة وإعلاء قيمة المواطن سواء مسلمًا أو مسيحياً أو غير ذلك) .

اقتراح ثالث : جمهورية مصر العربية دولة تؤمن بالمواطنة المبنية على الديمقراطية الكاملة للمواطنين مسلمين أو مسيحيين أو غيرهم .

أقول للأخوة الأقباط : إن أي ذكر للمصريين باعتبارهم مسلمين وأقباط يبرز تفرقة ويعد لعباً بالورقة القبطية ، في حين أن اللعب السليم هو بالورقة المصرية دون إشارة إلى إسلام ومسيحية ، وأي اقتراح من الاقتراحات الثلاثة يمكن أن يؤدي دوره المطلوب دون الإشارة إلى مسلمين ومسيحيين ، ولماذا يقتصر الأمر على مسلمين ومسيحيين ؟ فإذا وجد بهائيون أو بوذيون أو يهود فهل نجردهم من صفة المواطـنة ؟

على كل حال ، لقد خلصنا الأقباط من المأزق باقتراح أن لا توجد المادة أصلاً ، ومع هذا فأعتقد أني أغضبت الإسلاميين ، ولم أرض الأقباط ، وليس ذلك ذنبي ، ولكنها قسمة الذين يصرون على قول الحقيقة كاملة وبصراحة .

ملاحظة : يا حبذا لو خلصتمونا في التعديلات الدستورية من المقدمة العنترية للدستور ، فمصر شبت عن الطرق .



[١٨]

الحضور الإسلامي
في الدولـــة المدنيـــة(*)

قبل أن أدخل في الحديث أود أن أتقدم بالشكر للبابا شنودة لتوجيهه الأقباط المنادين بتعديل المادة الثانية ، أن هذا ليس من شأنهم ، وأنه شأن «ولي الأمر» ، فعبر بذلك عن وعي عميق شامل لا يتوفر لبعض الدعاة الذين يتأثرون بعوامل طارئة ، ولا يتوفر لهم العمق ، وينظرون نظرة آحادية .

لم يسمح لي مجال المقالتين عن «حكاية المادة الثانية» بكل ما كنت أريد أن أبوح به ، لأن الحديث عن المادة جاء في سياق «التعديلات الدستورية» .

إنني عندما ارتأيت استبعاد المادة أصلاً ، لم يكن ذلك لأني أضيق بذكر الإسلام في الدستور ، ولا أني أعتقد أن الدين مجرد علاقة ما بين الفرد والله ، فهذا تبسيط مخل لا يقول به إلا الذين لا يريدون الدين أصلاً ، لأن للدين حضورًا في المجتمع ، كما أني لم أتقبل النظرة العلمانية بكل تداعياتها التي توحي «بالدنيوية» وأن لا وجود إلا للحياة الدنيا ، فكل الأديان ـ وليس الإسلام وحده ـ ترفضها ، ولا لأني راعيت مشاعر الإخوة الأقباط ، فقد أوردت أقوال مريت غالي وسلامة موسى ومكرم عبيد ، عن قبولهم لمادة الإسلام دين الدولة ، بل والدفاع عن الإسلام ، ولعمري إن هؤلاء هم أقدر الأقباط على تكييف الموقف ، فضلاً عن أن مادة الإسلام دين الدولة لم تثر معارضة الكنيسة عندما عرضت على الهيئات التأسيسية التي وضعت مواد الدستور ومثلت فيها الكنيسة ، كما مثل فيها اليهود ، وأهم من هذا كله أن الموقف الأصولي المسيحي يفرض على المسيحيين منح الولاء للدولة حتى الدولة الوثنية ،

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٤ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١٠٠٤) .

إذا لم تمس العقيدة المسيحية ، فجاء في رسالة بولس إلى المسيحيين الرومانيين الذين كانوا يخضعون وقتئذ لحكم نيرون عدو المسيحية اللدود : «لتخضع كل نفس للسلاطين العالية ، فإنه لا سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنة إنما رتبها الله ، فمن يعاند ترتيب الله ، والمعاندون يجلبون دينونة على أنفسهم ، فلذلك يلزم الخضوع للسلطان» .

وما علّمه بولس كرره بطرس رأس الحواريين إذ قال : «فاخضعوا إذن لكل خليفة لها عليكم سلطة شرعية ، وأما للملك فكالأعلى (أي مثل الأعلى) ، وأما للولاة فكالمرسلين من قبله للانتقام من فاعلي الشر وللثناء على فاعي الخير» .

إذا كانت كل هذه الاعتبارات القوية لم تكن السبب الأصلي في استبعادي المادة ، فما هو الدافع إذن ؟

الدافع هو الدفاع عن الإسلام .

ذلك لأني أؤمن أن الجمع بين الدين والسلطة يفسد الدين ، وأن المجال الحقيقي للدين هو الأمة وليس الدولة ، ففيها ينتعش ويزدهر ، وفيها يجد القاعدة التي يأوي إليها ويستمد منها قوّته ، كما أنها تجد فيه بلورة شخصيتها وتماسك قوامها ، وأن الانحراف من الأمة إلى الدولة هو قلب مشئوم للأمور لأنه يغفل المكان الطبيعي ويلوذ بمكان لا يمكن أن يقدم للدين إلا الاستغلال ! وفي الوقت نفسه فإنه يميع ويشوه دور الدولة الحقيقي المدني الذي يجب ألا تشرك به شيئاً وهو خدمة الشعب ورفع مستوى معيشته والنهضة بالخدمات والمرافق من تعليم ورعاية للصحة .. إلخ ، وتطبيق خطط التنمية والدفاع عن ترابها في مواجهة أي عدوان .. إلى آخر ما تقوم به الدولة المدنية الرشيدة في العالم .

وأؤمن إيماناً تامًا بأن من المصلحة القصوى للأمة المصرية أن يكون للإسلام فيها وجود قوي ويتفق مع مشاعرها ، ويجب أن تتسع أمامه الفرص ليقوم بتثقيف وتعليم المواطنين روحه وقيمه النبيلة وما يفرضه من ضوابط الالتزام ، لأن هذا سيحمي الشعب من الانحراف أو التحلل وسيزودها بالضمير والأمانة الموصولين بالله .

وهذا لا يضير في شيء الإخوة الأقباط ، بل هو يعطي شعائرهم في العقيدة وفي الزواج والطلاق حقًا لهم لا تستطيع الدولة أن تمسه ، ولا يمكن للأغلبية البرلمانية أن تعبث به ، لأنه محمي بالقرآن وبالسُنة وبالتقاليد الرئيسية للحكم في الإسلام .

وهكذا فإن دعوتنا لمّا استبعدت المادة الثانية ، فقد استبعدتها على أساس إسلامي بقدر ما أكد لي ذلك تجربة التاريخ ، ولكي نفسح للإسلام المجال الطبيعي له وهو الأمة ، وليس لأي حساسيات أو مراعاة ، فالكاتب كاتب إسلامي وهو يعتز بإسلاميته ، ولكنه كذلك يعتز بالأديان الأخرى ، ويرى أن الدين أصلاً واحد ، وأن الشرائع هي المختلفة وأن «الإيمانيين» جميعًا أمة واحدة ، وأن جمال البنا على إسلاميته أقرب إلى الأقباط من العلمانيين والماركسيين .

ومن غير الإسلام يمكن أن يقوم بهذا الدور الحيوي ؟

ومن أين يمكن لأي مصدر آخر أن يتمتع بما يتمتع به الإسلام من ثقة الجماهير وإيمانه به ؟

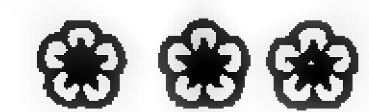
وبالطبع فإن هذا لن يضر أو يمس الإخوة الأقباط ، لأننا نريد منهم أيضًا أن يتمسكوا بقيم المسيحية من محبة وخير وسماح ، ولأن الدين واحد في جوهره حتى وإن اختلفت شرائعه ، والأديان الإبراهيمية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام) أسرة واحدة أبوها الأعلى واحد وإن اختلفت أمهاتها ، ويفترض أن تكون العلاقات ما بينها علاقة الأخوة بعضهم ببعض ، ولن يمس هذا المواطنة ، كما أنه يحمي حق الأقباط في الاحتفاظ بشرائعهم الخاصة بحيث لا يمكن للأغلبية في البرلمان أن تمسها ، لأن الإسلام يحميها ويحول دون أن يكون مصير الأقباط كمصير المسلمين في الدول الأوروبية والأمريكية التي تدعي المسيحية .

وإذا رأت مجموعة من المواطنين أن القرآن يضع خطوطًا عريضة للاقتصاد والاجتماع والسياسة والقانون فيما يطلقون عليه «الشريعة» وأن من واجبهم المطالبة بتطبيقها فيمكنهم ذلك عن طريق النواب الذين ينتخبون للمجلس التشريعي للقيام بذلك بالطرق الديمقراطية .

وهناك فرق كبير أن تتولى الدولة من تلقاء نفسها أو بحكم إيمانها تطبيق الشريعة كما يتصور ذلك كل الدعاة الإسلاميين ، وبوجه أخص حزب التحرير ، وبين أن تتولى الأمة بأن تطلب من الحكومة إصدار القوانين التي تحقق ذلك ، إن الأول سيقدم لنا طبعة أخرى من «طالبان» و«السعودية» حتى لو كانت طبعة منقحة .

ولكن عندما تتقدم الأمة فإن هذا يجعل للمطلب شرعية ديمقراطية وقاعدة حقيقية ترتكز عليها ثم تستطيع الأمة أن تتابع الدولة عند وضعها الشريعة موضع التطبيق بحيث يحقق روح الشريعة «العدل والمصلحة» وليس شكلياتها ، وحتى عندما يتحقق ذلك ، فإن الأمة تتابع التطبيق وتكشف ما قد يحدث من أخطاء أولاً بأول وتطالب بتصحيحها .

إن جمال البنا كاتب إسلامي يؤمن إيمانًا تامًا بحرية الفكر والاعتقاد والتعايش بين الأديان وهو بكل تأكيد أقرب إلى الأقباط من العلمانيين ، والماركسيين ، بل والديمقراطيين أيضًا ، لأنه في الوقت الذي يحمي الإسلام ، فإنه يحمي المسيحية أيضًا .



[١٩]

تعديل الدستور
أو تعطيل الدستور(*)

المادة (١٧٩) المطلوب إقرارها لا تعني في الحقيقة إلا تعطيل الدستور .

معروف أن الدستور فوق القوانين ، ولكن ما قد لا يعرفه البعض أن الدستور نفسه يخضع لحقوق اسمها حقوق الإنسان .

وأي دستور لا يكفل هذه الحقوق يكون دستورًا باطلاً ومرفوضًا من المجتمع الدولي ومن الشعوب أيضًا ، بل إنه في الواقع يصبح دستورًا للإرهاب ، فما لم تكن لهذه الحقوق حماية ، ولما كان الظلم من شيم النفوس ، ولما كانت السلطة بطبيعتها مفسدة ، فسيمكن بكل بساطة ، وكل سهولة ، وتبعًا لإرادة الحاكم تعطيل هذه الحقوق ، وهذا لا يعني إلا الإرهاب .

إننا هنا أمام مفارقة تفوق أي مفارقة أخرى أن تحارب الدولة إرهاب بعض الأفراد بأن تفرض الإرهاب على كل الناس .

المادة (١٧٩) تشل المادة (٤٠) من الدستور التي تنص الفقرة الأولى منها على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه و حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقًا لأحكام القانون .

المادة واضحة فإنها في الوقت الذي تقرر الحق الأصلي لكل مواطن في الحرية الشخصية بكافة صورها ، فإنها لم تغفل أنه قد يتطلب التحقيق نوعًا من الارتفاق عليها بإذن من القاضي أو النيابة .

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨ ، العدد (١٠١٨) .

أي أن المادة حفظت حق الفرد ، وحق الحكومة أيضًا ، فما الداعي للمساس بها ؟!

والمادة المشئومة تعطل أيضًا المادة (٤٤) التي تنص على أن للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب ، ولا يعني هذا إلا تقنين الطريقة الهمجية في التفتيش ، وفي قلب الأثاث ، وشق المراتب ، والاستحواذ على الأموال ، والشتم والضرب .. إلخ .

والمادة المشئومة تعطل المادة (٤٥) من الدستور التي تنص على حرمة المراسلات والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولة ، ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها إلا بأمر قضائي ، وهي ما يعني القضاء على كل خصوصية .

فهذه كلها مواد في الوقت الذي تعترف فيه بالحقوق الطبيعية للإنسان ، فإنها لا تغفل حق الحكومة عند الضرورات ، لأن دستور سنة ١٩٧١م لم تضعه حكومة ملائكية ، ولم تستهدف به الحريات ، ومع هذا فلم تجرؤ الحكومة على حرمان المواطن من حقوقه الطبيعية بمثل ما تؤدي إليه المادة (١٧٩) .

كيف لم يعلم المجلس الموقر أن انتهاك حقوق الإنسان لا يمر سهلاً ، وكأنه إجراء روتيني ، إن هناك محاسبة دولية أمام محاكم دولية ، وهناك محاسبة قضائية أمام محاكم دستورية ، وأهم من هذا كله هناك محاكمة شعبية .

إن الشعب لن يسكت على هذا الانتهاك لحقوقه ، ولن يغفر للذين قاموا بتلك الجريمة النكراء ، وسيعرف أسماءهم واحدًا واحدًا .

هل الحكومة في حاجة إلى سلطات ؟!

ألا ترى الفساد يستشري ولا أحد يمكن أن يقف أمامه ؟!

ألا ترى الأسعار تتعالى ولا أحد يخلص الناس من زياداتها التي جعلت الحياة جحيمًا ؟!

ألا ترى كرامات المواطنين تهدر في الأقسام فيضربون ويعذبون ، ويموتون ، ولا أحد يتكلم ؟!

فماذا تريد الحكومة من سلطات أكثر من هذا ؟!

أفلا تعلم أن لكل شيء حدًا ، وإن هذا الحرص على تجريد المواطن من أي حماية يمكن أن يدفع المواطن في النهاية إلى الثورة ، فمادامت الحيـاة أصبحت جحيمًا فلا شيء يبعث الناس على الاحتفاظ بها ، بل إن الثورة عليها يمكن أن تكون الحل للتخلص منها .

إن الحقوق التي أرادت المادة (١٧٩) أن تقضي عليها هي في المجتمع الدولي «حقوق طبيعية» ، أي حق الإنسان ، وكل إنسان دون استثناء مهما كان فقره ، وجهله ، ومسكنته ، وأنها في الإسلام حقوق إلهية منحها الله لبني آدم ، فمن يجرؤ أن يقف أمام الله في الآخرة ، وأمام المجتمع الدولي ، في الحياة الدنيا ، إن دستورًا ينتهكها لا يمكن أن يبقى أو يستمر ، لأن الضغط يولد انفجارًا ، ولأنه سيجعل حكومة مصـر منبوذة من العالم أجمع ، لا تظفر بأي احترام ، وسيجعلها دولة بوليسية ، تتولى هي نفسها الإرهاب .

وإذا كانت أحكام الطوارئ قد تقبل على أساس أنها طوارئ لابد أن ترفع ، فإن تقنين أحكام الطوارئ ومضاعفتها لا يمكن أن يقبل .

والله إنها لمأساة .

أن تتقدم شعوب لم تكن شيئًا مذكورًا ..

وأن تتخلف مصر ـ أم الدنيا ـ كل يوم عن الآخر ..

في موريتانيا .. وفي السودان .

تنازل الحاكمان طواعية ، وآثرا أن ينتخب الشعب غيرهما .

في الأردن حُرِّم حبس الصحفيين .

أما في مصر ، فرغم استسلام الشعب ، و«اقتراء» الحكومة .. فإن الحكومة لا تقنع وتأبى إلا أن تضع تعديلاً ، هو في حقيقته تعطيل .. لا تعديل للدستور ، وبداية لحكم دولة بوليسية .

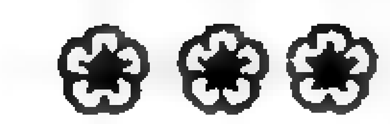
أقول لشعب مصر :

إذا كان برلمان الحزب الوطني قد أجاز التعديلات ، فالفرصة الأخيرة هي الاستفتاء ..

ارفضوه ..

ارفضوه ..

ارفضوه ..



[٢٠]

الخيار الصعب
بين حكم القانون والحكم بالأصوات(*) (١ ــ ٢)

في سنة ١٩٥٥م احتفل البنك الأهلي المصري بعيده الخمسيني ، ودعا لهذه المناسبة عالمًا ومفكرًا سياسيًا مرموقًا هو ف.م.هايك الذي كان قد رزق شهرة كبيرة عندما أصدر كتابه «الطريق للعبودية» ليلقي محاضرة ، واختار الأستاذ هايك موضوعًا سياسيًا هو «المثال السياسي لحكم القانون» .

في هذه المحاضرة كشف الأستاذ هايك عن أن فلاسفة أثينا العظام سقراط وأفلاطون وأرسطو لم يتقبلوا حكم الأصوات rule by votes التي أخذت به الديمقراطية الأثينية والذي اعتبرها العالم النموذج الكلاسيكي للديمقراطية ، وأنهم كانوا يؤثرون عليها نظامًا آخر هو «الحكم بالقانون» rule by law .

وجاء في هذه المحاضرة بالنص :

«إن حكم القانون كان هو المثال لكل الفلاسفة والمفكرين ، وكان في أثينا يطلق عليه إسونميا Isonmia وهي كلمة أنسيت بعد ذلك وتقهقرت أمام كلمة «الديمقراطية» ، وعندما ظهرت في قواميس القرن السادس عشر ترجمت إلى «المساواة أمام القانون» ، أو «حكومة القانون» ، أو «سيادة القانون» .

وقال هايك : «استخدم أفلاطون الكلمة كمضاد صريح للديمقراطية وليس كمرادف لها ، كما تعد الفقرات التي جاءت في السياسة لأرسطو خلال مناقشته لأنواع الديمقراطية دفاعًا عن حكم القانون وليس الديمقراطية الأمر الذي يدل عليه قوله «من الأفضل أن يحكم القانون عن أن يحكم المواطنون» ، و«أن يعين الأشخاص الذين يتقلدون المناصب العليا كحماة وخدمًا للقانون» ، وكذلك إدانته الحكومة التي «يحكم فيها

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في ٢٠٠٨/١٠/١ ، العدد (١٥٧١) .

الشعب وليس القانون ، وحيث يحدد كل شيء بأغلبية الأصوات وليس بالقانون» ، ومثل هذه الحكومة لا تعد في نظره حكومة دولة حرة لأنه «حيث لا تكون الحكومة في يد القوانين ، فليس هناك دولة حرة ، لأن القانون يجب أن يكون أسمى من كل الأشياء الأخرى» ، بل إنه ذهب إلى أن تركيز القوى في أصوات الشعب لا يمكن أن يسمى ديمقراطية ، لأن مدى قراراتها لا تكون عامة ، وفي كتاب «البلاغة» قال : «إنه لمن أعظم الأمور أهمية أن تحدد القوانين السليمة نفسها كل النقط ، ولا تدع إلا أقل ما يمكن للقضاة» انتهى .

يبدو أن التاريخ أعاد نفسه ، فقد ارتفعت الصيحات بالديمقراطية وللديمقراطية دون أن يلحظ «الحكم بالقانون» ، وصدرت الأوامر من أمريكا بالدعوة للديمقراطية فترددت أصداء هذا الأمر في العالم بأسره حتى ظن الناس أن الديمقراطية هي الشفاء من كل داء .

إنه لمن المفهوم أن يضيق الفلاسفة بصفة عامة بحكم «الأصوات» فليس لدى الأصوات إلا العدد ، وهذا العدد يخضع لعوامل عديدة بحيث يكون حكم الأصوات هو «الغوغائية» ، وقد يتحول إلى حكم الأغنياء أو حكم الأقوياء ، لأن الأعداد تحتاج إلى تنظيم ، ولا يتأتى لها التنظيم إلا من خارجها ، وبحق قال شوقي :

سخر الناس وإن لم يشعروا   لقوي أو غني أو مبين
والجماعات ثنايا المرتقى   في المعالي وجسور العابرين

لقد شاهد فلاسفة أثينا كيف صنعت الديمقراطية بسقراط وحكمت عليه بالإعدام ؟ وكيف فشل أفلاطون في محاولاته العديدة لإصلاحها في غير أثينا وكاد أن يحاكم كأستاذه أو يستعبد ، وتبين أرسطو بعقلية نافذة النهايات التي لابد وأن تنتهي إليها الديمقراطية وحكم الأصوات من أثينا حتى الثورة الفرنسية والثورة البلشفية ، وإذا كانت الدولتان الكبيرتان بريطانيا وأمريكا قد ظلتا بمنأى عن الثورات فإن هذا يعود إلى العوامل الطارئة والاستثناءات التي رزقتها هاتان الدولتان ، مما لا يتسع المجال لتفصيله .

وكتب أحد القراء في جريدة «الإندبنت» بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٧ ص ٢٥ تحت عنوان : «أوقات سعيدة في ظل طغاة اليونان» لمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥٠٠ عامًا على الديمقراطية اليونانية ، على أساس إعادتها إلى سنة ٥٠٧ ق.م ، وهي السنة البارزة في تاريخ «كليستنس» Clisthenes أبو الديمقراطية الأثينية ، تعليقاً يقول : «يجب ألا يؤخذ المرء بالديمقراطية الأثينية ، ففي الربع الأخير للقرن الخامس قبل الميلاد انحطت الديمقراطية (أي حكم الشعب) إلى درجة حكم الرعاع وتورطت الجمعية Ecclesia في عدد من الفظائع ففي سنة ٤١٢ أمرت بإعدام كل الرجال واستعباد النساء والأطفال في مدينة Scions – في الجنوب – لمحاولتهم الانشقاق عن الحلف Delian League ، وشاهدت سنة ٤١٦ إعدام رجال مدينة ميلوس – في الشرق – واستعباد نسائهم وأطفالهم لرفضهم التحول في الحلف .

وبعد ذلك بعشر سنوات في أعقاب معركة جزائر أرجينوس Arginuse Islands أعدم ستة من أمراء البحر دون مبرر شرعي لإخفاقهم في استنقاذ البحارة الأثينيين .

ويختم التعليق «إن مما يثير الدهشة أن أسعد مرحلة في تاريخ الإغريق – القديم أو الحديث – قد تكون هي مرحلة حكم الطاغية «بيزاستروس» خلال أواسط القرن السادس قبل الميلاد ، في أعقاب سولون عندما كانت الديمقراطية متجمدة» .

إذا كانت الديمقراطية التي هي بحكم طبيعتها – لها طبيعة الأصوات – أي العدد تتأبى على الإصلاح ، وإذا كان البديل الأفضل هو القانون ، فكيف حدث أن عجزت أوروبا عن أن تصل إلى هذا المثال الأفضل في الحكم منذ أيام أثينا حتى العصور الحديثة ؟

عجزت أوروبا لأن مثل هذا القانون يجب أن يكون «قاضيًا» موضوعيًا يحكم بالحق وليس محاميًا من طبقة أو فئة يدافع عنها ويحكم

من زاويتها ، ولا يمكن في الحقيقة أن نجد مثل هذا القانون إلا من خارج الإطار البشري ، لأن الإنسان لا يمكن أن يتحرر من العوامل الذاتية التي تحكمه من ميلاده إلى وفاته ، وهذا هو ما طرأ لأفلاطون فقد تساءل في كتابه «القوانين» من يضع هذا القانون : البشر أو الآلهة ، ولم يجب أفلاطون لأن آلهة الأولمب اليونانية ما كان يمكن أن يضعوا القوانين وهم المثل على النزق والطيش والانطلاق في الإرادات والشهوات .

وقد حاولت أوروبا ثلاث مرات أن تضع القانون المنشود وفشلت فيها جميعًا .

فأقدم وأعرق هذه القوانين كان القانون الروماني ، وكان طبقيًا معنى ومبنى يعمل لكي تؤدي كل الطرق إلى روما ، وأن تسود روما العالم ، وقد قنن فيما قننه الرق ودونية المرأة وحق تملك الفاتح لأشخاص وديار وأراضي وأملاك المهزومين .

وقدمت فرنسا قانون نابليون وكان يمثل مصالح واتجاهات البورجوازية الصاعدة ، وجاء إعلان حق «الإنسان والمواطن» مبتورًا ، وعانى العمال منه في مواجهة الرأسمالية ، كما أخذ بمبدأ دونية المرأة الذي وضعه القانون الروماني .

وأخيرًا ففي روسيا وفي غمار ثورة شعبية وضع الروس القانون السوفيتي الذي كان يقلد «الحزب» الشيوعي رئاسة السلطات كلها ، وتكون كل الهيئات الجماهيرية الأخرى تابعة لـه وبمثابة «السير ناقل القوى» من الحزب الذي يمثل «الدينامو» أو «المحرك» إلى الجماهير .

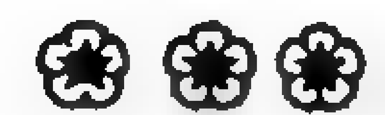
وفي هذه القوانين الرئيسية الثلاث في التاريخ السياسي لأوروبا ثبت فشل أوروبا في إصدار القانون «القاضي والموضوعي» .

وأصبح الخيار الأوروبي محصورًا ما بين الديمقراطية بعجرها وبجرها وما بين النظم الفاشية ، وطبيعي أن الديمقراطية أفضل رغم كل المآخذ عليها من هذه النظم الشمولية .

وثمة تعليقان على هذه النتيجة :

الأول : أن هذا لا ينطبق على العالم أجمع ، وإنما على أوروبا والغرب ، أما بقية دول العالم فقد يكون لديها بديل عن الديمقراطية لم تتعرف عليه أوروبا والغرب (كما هو الحال في الإسلام مثلاً) باعتباره بناءً من القيم يمكن تجسيدها في دستور وقانون .

الثاني : أن الخيار الحقيقي لأوروبا لم يكن ما بين الديمقراطية أو الفاشية ، لأن الديمقراطية نفسها تؤدي إلى الفاشية ، لأن الديمقراطية ليست إلا الواجهة السياسية للرأسمالية ، وما دفاع الأمريكان عن الديمقراطية إلا دفاعًا عن الرأسمالية ، والرأسمالية لا تجد حلاً لأزمتها إلا في صناعة الحرب والتسلح ، وهذا هو الطريق إلى الفاشية ، ويمكن عن طريق ثورة عليها أن تؤدي للاشتراكية ، فهي في جميع الحالات ليست النظام الأمثل الذي يمثل الاستمرارية السعيدة .



الخيار الصعب
بين حكم القانون والحكم بالأصوات[*] (٢ ـ ٢)

كانت إشارة أفلاطون عن القوانين ، وهل يصدرها البشر أو الآلهة أشبه بشهاب ثاقب وسط ظلمات الغابة الأوروبية المتشابكة ، وقد كانت ككل شهاب يتوهج سريعًا ثم ينطفئ ، ولكنها توحي لنا بأنها قد توصل إلى ما توصلنا إليه من أن الإنسان يعجز أن يصدر القانون الموضوعي للحكم الذي يكون قاضيًا ، وليس محاميًا ، ولكنه بالطبع ما كان يجد من «آلهة الأولمب» ما يمكنهم من إصدار هذا القانون لأنهم ليسوا إلا آلهة كالبشر في نزواتهم ، ولكن لديهم قوات إلهية ليست للبشر .

إن هذا كان مدخرًا للإسلام ، وللإسلام وحده عندما أنزل الله تعالى من سماواته العلا «القرآن» .

هناك حسياسيات خاصة تتملك بعض الناس عند التعامل مع القرآن

بعض هذه الحسياسيات تعود إلى الظن أنه لا يهم إلا المسلمين ، وفات هؤلاء أن القرآن كتاب حضاري بالدرجة الأولى ، إنه كتاب فن وموسيقى كما هو كتاب أدب وهداية ، وأي عربي لا يتعرف عليه لا يستقيم لسانه ولا تصلح لغته ، وأنه هو صانع الحضارة الإسلامية التي أظلت العالم القديم وحمت ورعت كل أصحاب الديانات ، وقدم إلى أوروبا آثارها القديمة التي كادت تندثر ، كما قدموا مفاتيح التقدم العلمي الصناعي الذي أدى للثورة الصناعية وهو كتاب «تاريخي» كما هو كتاب «ديني» ، وإن عدم اعتباره من المراجع هو نوع من الفكر المسبق الذي لا يقوم على أساس ، دع عنك أن القرآن ككتاب دين هو الوحيد الذي يعترف بالأنبياء جميعًا «لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» (البقرة : ١٣٦) ، وأنه الدين الوحيد الذي جعل من مهام جيوشه حماية الكنائس والأديار وحصانة رجال الدين من القتل .

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» في ٨/١٠/٢٠٠٨ ، العدد (١٥٧٨) .

في صميم أسباب هذا العزوف عن التعامل مع القرآن الفكرة الأوروبية التي ترفض الأديان ـ على الأقل ـ كعامل مؤثر في حياة المجتمع إن لم تكن أكثر العوامل تأثيرًا .

لا عجب إذا كانت هذه الفكرة التي تخالف كل ما يؤمن به شعوب هذه المنطقة من الالتزام بالأديان إسلامًا أو مسيحية ، واستلهام كتبها في تقرير الأحكام ، نقول لا عجب في رفض «المستغربين» منا الذين تشربوا الثقافة الغربية وتربوا في جامعات غربية وعلى أيدي أساتذة من الغرب .

هل يمكن أن يكون محمد وعيسى وموسى أقل شأنًا في حياة البشرية من روسو ومونتيسكو وآدم سميث وكارل ماركس وإنجلز ، وأن يكون القرآن والإنجيل أقل تأثيرًا على حياة المجتمع من أي كتاب لديكارت أو أوجست كونت أو سبنسر أو دروكيم أو توينبي .. إلخ .

هناك خوف من «المهوسين» بالقرآن ، ولكن المهوسين موجودون في كل مذهب فهم موجودون في الاشتراكية ، ولم يقل أحد إن وجودهم يعني استبعاد الاشتراكية .

على كل حال نحن هنا نقرر بوضوح وحسم وصراحة أننا عندما نجعل من القرآن «قانونًا» للحكم فإنما نعني بذلك ما جاء في القرآن عن الحكم بالذات وما تضمنه من قيم مثل المساواة والحرية والعدالة والمعرفة ، أما ما يتعلق بالعقيدة أو الديانة فلن يكون له دخل لأننا نؤمن بدولة مدنية ، أي أنها لا يمكن أن تكون دولة «ثيولوجية» أو إسلامية ، ومعروف أننا نؤثر على النص التقليدي الذي ارتضاه الأقباط واليهود في دستور سنة ١٩٢٣ : «الإسلام دين الدولة» ، **نصًا آخر يقول : «دين هذه الدولة هو خدمة شعبها»** ، أو «أن الدولة تستلهم في تشريعها قيم الحرية والعدالة والمساواة والمعرفة فلا يمكن المزايدة علينا أو الاتهام ، لأن ما ذهبنا إليه لا يعني إلا ما انتهينا إليه من أن حكم القانون أفضل من حكم الأصوات ، وأن ما أخذنا به ليس إلا نتيجة لعجز البشر عن أن يضعوا قانونًا يكبح جماح البشر أو التأثر بالمصالح .

وهناك عامل آخر ذلك أن كون الدولة مدنية لا يتنافى مع الحقيقة الواقعة والمؤكدة وهي أن الأمة إسلامية ، وعندما يكون أكثر من ٩٠ % من سكان أمة مسلمين ، فهذا يعني أمة مسلمة ولا ينفي هذا وجود أقلية من أديان أخرى ، خاصة وأن القرآن يحمي الأقليات ويكفل حرياتها الدينية بصورة أفضل مما في الدول الديمقراطية التي يمكن للأغلبية فيها أن تقرر ما ترى حتى وإن حاف على الأقلية ، إن الإسلام يكفل في قرآنه وعلى لسان رسوله حماية الأقليات ، وبحيث لا يمكن الأغلبية أن تقرر غير ذلك ، وكان هذا هو السر في بقاء الأقليات غير الإسلامية في الدول الإسلامية ، على حين انقرضت الأقليات الإسلامية ـ بالإبادة ـ في دول غير إسلامية ، وإذا كانت موجودة فلا تحترم حرياتها وحقوقها الدينية ، وإنما يسري عليها قانون البلاد .

وهذه الحقيقة لها تداعيات هامة فيما نحن بصدده لأننا عندما نأخذ من نصوص الحكم في القرآن قانوناً ، فإننا نضمن ولاء ، بل وإيمان الشعب بصورة لا يمكن لغيرها أن تظفر به ويكون تطبيق ذلك إعمالاً لإرادة الأمة ، وهذا هو منتهى الديمقراطية .

ولننظر الآن إلى أهم المبادئ التي يضعها القرآن للحكم وهي :

(١) الحكم بالشورى ورفض الحكم برأي الحاكم لأنه ليس إلا أسلوبًا فرعونيًا مرفوضًا «مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ» (غافر : ٢٩) .

(٢) اختيار الحاكم عن طريق بيعة ، وأن يكون مبرر الترشيح هو الصلاحية .

(٣) تحريم وراثة الحكم ، فالنسب لا يغني شيئاً .

(٤) أن يكون العدل هو أساس الحكم «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» (النساء : ٥٨) .

(٥) حق الشعب في مراقبة الحاكم وطاعته إن أحسن والثورة عليه إن أساء ، لأن الطاعة لا تكون إلا في المعروف ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسئولية كل فرد في الدولة .

(٦) تقرير التكامل الاقتصادي أو الضمان الاجتماعي عن طريق الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لتعطي للفقراء حقاً معلومًا بحيث لا يوجد فقير يتضور جنبًا إلى جنب غني مترف .

(٧) حرية الملكية ـ استهلاكية أو إنتاجية ـ على أن تخضع لمبدأ «عدم إساءة استخدام الحق» .

(٨) الأخذ بالأصلح واقتباس الأفضل تحقيقاً للوصول إلى الحكمة التي يكون على المسلم أن ينشدها أنى وجدها .

(٩) اعتبار الترف في المجتمع دلالة سيئة ، وإذا زاد أو حكم فيمكن أن يودي بالنظام «أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا» (الإسراء : ١٦)

هذه هي المبادئ التي نظمها القرآن «قانوناً للحكم» ، ويجب أن تؤخذ باعتبارها ما جاء به القرآن حتى لا تكون محلاً للعبث ، وحتى تكسب إيمان الجماهير .

وفي الوقت نفسه فإن الحكم بالقانون يعني :

(أ) أن لا تكون الدولة دولة الفرد الديكتاتور ، أو دولة الحزب الواحد ، أو دولة الطبقة ، أو دولة الطغمة العسكرية .

(ب) أن لا يكون أحد فوق القانون أو بمنأى عن ولايته .

(حـ) أن لا يحرم أي واحد من حماية القانون .

(د) أن لا يكون هناك تفرقة أمام القانون ، فالكل أمامه سواء .

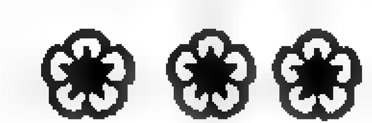
(هـ) أن لا يعتد بأي إجراء أو تصرف يصدر مخالفاً للقانون .

(و) أن يَجُبَّ الولاء للقانون كل صور الولاء الأخرى مهنية أو أسرية أو قومية أو نقابية .. إلخ .

(ز) أن لا يكون هناك سوى قانون واحد يخضع له الناس جميعًا دون تفرقة .

إن كون الحكم في الدولة الإسلامية هو حكم القانون لا ينفي أن تكون الأمة هي مصدر السلطات ، والضابط الوحيد لهذا النص التقليدي في الدساتير الديمقراطية أن السلطات هنا ليست مطلقة وبلا حدود ، ولكنها داخل الإطار العريض للقرآن ، كما أن حرية السلطات تكون داخل إطار الدستور ، فالسيادة هي للقرآن باعتباره الدستور ، ولكن (سلطة الفهم والتطبيق والممارسة والإضافة والتأويل .. إلخ ، هي للأمة التي استخلفها الله في الأرض .

وقد أراد الله تعالى بسيادة القرآن ضمان تحرر الأمة الإسلامية والفرد المسلم من فرض سلطات الطغاة والحكام والمستغلين بمختلف الادعاءات والحيلولة دون أن تخدع هذه السلطات أو تزيف إرادة الأغلبية ، وبالتالي تتوصل إلى القضاء على الحقوق التي كفلها القانون ، فسيادة القانون في الحقيقة حماية لحقوق الفرد وسيادة الفرد الملتزم بالقانون ، كما أن النص على أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات ضروري ولازم حتى لا يستأثر الحاكم بالحكم ويصبح ديكتاتورًا بالفعل وإن ادعى الحكم بالقرآن ، فسلطة الشعب دون سيادة القانون يمكن أن يؤدي بها إلى التهور وسيادة القانون دون سلطة الشعب يمكن أن يؤدي بها إلى التحجر .



[٢١]
ضرب الديمقراطية باسم الديمقراطية(*)

رأيت على إحدى القنوات الفضائية ندوة عن الهيئات الإسلامية ـ ما لها وما عليها .. ما يحمد لها وما يكره منها ، وكانت الندوة تجمع ـ كما هي العادة ـ مناصرين ومعارضين .

القضية التي أثارها البعض ، والتي تستحق معالجة صريحة ، وواضحة ، هي تبرير ضرب النظم الحاكمة للدعوات الإسلامية بحجة أن هذه الدعوات لا تؤمن بالديمقراطية ، وإنما هي تدعيها لكي تصل إلى السلطة ، فتضرب كل النظم الديمقراطية ، وهم يستشهدون بأقوال عديدة وردت في كتابات بعض زعماء هذه الهيئات .

نقول إذا جاز لهم أن يستشهدوا بأقوال للهيئات الإسلامية تعارض الديمقراطية ، فلماذا لا يستشهدون بأقوالهم المؤيدة للديمقراطية ؟ خاصة وأن أقوالهم المؤيدة هي آخر الأمرين .

إن بيان الإخوان المسلمين الصادر سنة ١٩٩٤م يقرر صراحة التعددية الحزبية وتداول الحكم وحق المرأة في العمل وتولى المناصب القيادية ، فبأي حق نقول إنهم لا يصدرون عن صدق ، ولكن عن إدعاء ولماذا لا يكون هذا التحول من مبدأ قديم إلى مبدأ جديد نتيجة للخبرة والتجربة ، وما أثبتته الأيام من خطأ ، وأن جماعة النهضة (الغنوشي) أعلنت تخليها عن المنافسة على الحكم حتى تحسم شأفة هذه الظنون ، وكانت قد أعلنت في إحدى وثائقها أن الشعب التونسي إذا رفض الشريعة فنحن لا نملك إكراهه عليها .

أما فكرة أنهم يتظاهرون بتأييد الديمقراطية وهم في قرارة قلوبهم يضمرون البطش بها ، فهذا رجم بالغيب لا يجوز أن يصدر عمن يدعى العلم ، وقد قالها الرسول ﷺ من ألف وأربعمائة عام «هلا شققت عن

(*) نشر في جريدة القاهرة يوم الثلاثاء ٢٠٠١/٨/١٤م ، العدد (٧٠) .

قلبـه» ، وفـي أي شرع تترك الكتابات الصريحة الموثقة ، ويعْمد إلى النوايا والسرائر وما يعتزمونه إذا ولوا الحكم .

ولكن فلنسر مع الكذاب إلى باب الدار ..

فحتى لو فرضنا أن هذه المزاعم كانت موجودة فهل يبرر ذلك للسلطة ـ التي عادة ما تتمثل في الجيش ـ ضرب مجموعة شعبية كبيرة نالت ثقة الشعب ومصادرة حريتها في العمل ، أو حتى في الوجود ـ بحجه احتمالها ضرب الديمقراطية .

إن أولى بدائه الديمقراطية أنها سيادة الشعب فإذا عبر الشعب عن إرادته ، فلا يجوز لأي قوة أخرى أن تضرب هذه الإرادة ما دمنا في مجتمع ديمقراطي .

وإذا كان الملك فاروق قد ترك العرش «نزولاً على إرادة الشعب» أفلا يستحي دعاة الديمقراطية والجمهورية من ضربهم إرادة الشعب بالمدافع والبنادق .

وحتى لو كان ما أدعوه صادقاً فإن التصرف السليم هو تركهم حتى يبدءوا في تدمير الديمقراطية ، وعندئذ يمكن للجيش أو أي قوة أن تثور عليهم بعد أن حكمت عليهم بأفعالهم بالفعل ولن يلومهم أحد .

إنهم بحجة هذا الاحتمال قد ضربوا الديمقراطية بالفعل ، ونكلوا بالهيئات المعارضة ، بقوة السلاح وبأسنة الرماح ، وبفرض القوانين التي تكبل الحرية ، وترمي المعارضين في السجون ، وماذا كان يمكن أن تفعل الهيئات الإسلامية أكثر من هذا ؟ لو صدقنا ما زعموه عنها ، وهي على كل حال لا تملك جيشاً ولا دبابات ولا مدافع ، ولا قوه قاهرة تقهر بها الإرادات وتخرس الأصوات .

لقد قاموا بالفعل ، بأسوأ ما كان يمكن أن تقوم به هذه الهيئات. فكأننا جعلنا الاحتمال أمرًا واقعًا ، والبعيد واقعًا ماثلاً .

في شرع أي ديمقراطية يمكن للجيش أن يلغى انتخابات حرة اختار فيها الشعب الجزائري نوابه اختيارًا حرًا ، فيرفض إرادة الأمة ويحل محلها حكم العسكر ، هل هذا من الديمقراطية في شيء .

وما يحدث في تركيا أسوأ ، ويؤكد سبق الإصرار والتعمد ، لا مرة ، ولكن مرات عديدة .

لقد ألف فريق من الشعب التركي حزبًا إسلاميًا ، وناصر الشعب هذا الحزب حتى ولي الحكم ، وكان حكمه بشهادة الأعداء والخصوم من أفضل صور الحكم ، فرفع أجور الفقراء ، وحارب الفساد ونشط الصناعة وعمل لتخليص الاقتصاد التركي من شبكة الهيمنة الأجنبية .

ولكن هذا كله لم يشفع له ، فحيكت له الدسائس حتى أودى به .

وعندما ألف اتباعه حزبًا آخر ، أصدرت المحاكم التركية أمرًا بحله .

والذي يفهمه الجميع من حقوق الإنسان حق الفرد والجماعة في التعبير عما تؤمن به ، سواء كان إسلامًا ، أو ماركسية .

فأن تصدر محكمة تركية حكمًا بحل حزب إسلامي انتخبه ملايين الأتراك هو مصادرة للديمقراطية ، وضرب لإرادة الشعب ، وانتهاك لحقوق الإنسان .

وأن يتم هذا على يد الجيش المدجج بالسلاح ، والذي يدين في الجزائر وتركيا بالولاء لأعداء هذين الشعبين ، هو ما يزيد الطين بلة .

على أن أسوأ ما في الموضوع لم يأت بعد فقد حكمت المحكمة الدستورية للاتحاد الأوروبي بسلامة هذا الإجراء ، أي حل الحزب الإسلامي التركي ، لأن الشريعة تخالف حقوق الإنسان !!!

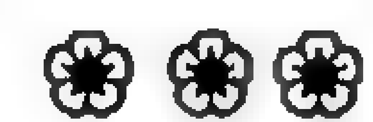
هل لو كان هذا الحزب حزبًا ماركسيًا يؤمن أعضاؤه بديكتاتورية البلوريتاريا وبالحزب الواحد ، ويحرمون الأفراد من ملكية وسائل الإنتاج ، هل كانت محكمة الاتحاد الأوروبي توافق على حله لأنه يخالف حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية ؟

إن هذا الحكم الأخير ينقل المعركة إلى مجال آخر ، فليس هينا أن تقول محكمة إن الشريعة الإسلامية تخالف حقوق الإنسان .

وليس أدل على هوان الشريعة لدى هؤلاء الناس من هذا الحكم .

فهل ينبري شيخ الأزهر ليعطي للمحكمة درسًا في أصول الشريعة تجعلها تعرف خطأها الجسيم وحكمها الغشيم وما تورطت فيه من إساءة لمليارات الناس ، ومن مخالفة صارخة للحقيقة ، ومن جهل تام بحقيقة الشريعة .

هل يقوم فضيلة شيخ الأزهر بالدفاع عن الشريعة ، والتحقيق في هذه القضية بدلاً من أن تكون الحسبة ، والدفاع عن شرع الله قضايا ترفع للتفريق بين الأزواج والزوجات .



[٢٢]
الإسلام يرسي أساس الضمير الاجتماعي(*)

أن يكون لفرد ما ضمير فردي أمر مفهوم وموجود لدى الكثير من الناس ؛ لأن الممارسات العملية في الحياة اليومية فرضت على كل واحد أن يتعامل بصدق مع الآخر حتى يحقق تعاملهما ما أريد له ، وبالطبع فإن هذا الالتزام متبادل ، ولا يستقيم لو جاء من طرف واحد ، وبدون هذا الالتزام الضمني المتبادل تفشل المعاملات وتخفق الاتفاقات .. فالضمير الفردي موجود بحكم الضرورات العملية حتى وإن لم يكن هناك شعور أخلاقي أو موضوعي ، وإن كان من الواضح أن وجود هذا الشعور يجعل مضيه أكثر سلاسة ونعومة .

ولكن الضمير الاجتماعي ـ أعني ضمير الفرد نحو المجتمع ابتداءً من الأسرة وانتهاءً بالوطن ـ أمر آخر ويصعب عادة على الأفراد أن يتبينوا فائدته ، خاصة وأن مقتضيات هذا الضمير قد تخالف مصلحة الفرد أو تكون على حسابه .

ولهذا تطلب غرس هذا الضمير ظهور فلاسفة ومصلحين ومفكرين يدعون إليه ويوضحون للناس ضرورته بحيث يرون أن مصلحتهم الفردية ليست هي كل شيء ، وأن هناك مصلحة أعم وأهم وقد تأخذ دعوة المصلحين شكلاً معيناً كأن تكون الدعوة لتعميم التعليم أو لإصلاح القضاء أو للرعاية بالأطفال والنساء بحيث ينشأ من تكامل هذه الدعوات الضمير الاجتماعي ، ولكن هؤلاء الفلاسفة والمصلحين عجزوا عن غرس الضمير الاجتماعي كعقيدة وإيمان ، لأن هذا كان يجاوز إطار عملهم ، وكان الذي قام بذلك الإسلام .

ذلك أن الإسلام أوجب فريضة خاصة ترسي المبدأ ، ولا تعني إلا به ، هذه الفريضة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥م ، العدد (٢٢٦٤) .

وقد تردد ذكر ذلك في القرآن كثيرًا ، بل إنه في بعض الحالات أوجبه على المؤمنين والمؤمنات وجعله يسبق الصلاة والزكاة .. إلخ ، كما هو واضح من «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (التوبة : ٧١) .

ففي هذه الآية أوجب القرآن على كل واحد رجلاً كان أو امرأة أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر .

ومن الناحية السلبية انتقد القرآن تقاعس إسرائيل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واعتبر ذلك من مظاهر الكفر واستحقاقهم اللعن «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» .

* * *

وإنما اكتسب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذه الأهمية لأنه رمز لدرجة التزام الفرد نحو مجتمعه الذي يعيش فيه فإذا كان هذا الالتزام عميقاً ، صلح أمر هذا المجتمع وتصدى فيه الناس لكل من يخالف القانون أو يأتي المنكر بحيث يكون ذلك أكثر فعالية من عقاب القانون ، أما إذا كان الالتزام واهيًا أو منعدمًا فكيف يمكن قيام صلاح ودوام عمل المجتمع .. ؟ إذا كان أفراده لا يعنون بأمره ، بل يعملون لخلاف مصلحته .

مع أن الإسلام يأتمن الفرد ، ويعتبر أن القلب والعقل يهديانه ، ومع أنه أعطى هذا الفرد حرية الاختيار كاملة ، مع هذا كله ، فإنه يعلم أن الفرد في النهاية جزء من المجتمع ، أنه عضو في جسم واحد يشد بعضه بعضًا ، وأنه إذا تعرض أحد أعضائه ، ولو لظفر قدمه بسوء ، تداعى جسمه له بالألم ، والإسلام يعلم أن كل لعبة لابد لها من قواعد تسير عليها ، وهل هناك لعبة أكبر من المجتمع ، وأن من قواعد اللعبة في المجتمع أن يتصدى فريق منه لحمايته ، وأن يكون هذا الفريق على

استعداد لبذل أرواحهم فداءً للوطن إذا تعرض للهجوم ، فأي تضحية أعظم من التضحية بالنفس ، وبدون ذلك فإن أمن وكرامة المجتمع كله والوطن كله تنتهك ، ويمكن أن يفقد استقلاله وعزته وكرامته ويصبح تابعًا للمنتصر ، وقد تتطلب مصلحة المجتمع مثل هذه التضحية من كل مواطن ، فقد يكون على العمال ــ في آثار هزيمة ساحقة ــ أن يعملوا ساعات أكثر من غيرهم ، وقد يطلب من الأغنياء المساهمة في البناء بضرائب تصاعدية ، أو من هبات وتبرعات يتطوعون بها عن طيب نفوسهم .

أننا نجد العديد من الأحاديث التي تصور لنا هذا المعنى «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا» ، «مَثَلَ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنه عضو تَدَاعَى له سائر الأعضاء بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» ، «المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى» ، ومن ناحية أخرى «من غشنا فليس منا» ، «ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم» .

في عهد الرسول كان «تبسمك في وجه أخيك صدقة» ، وكان هديك الضال عن الطريق معروفاً ، وكان إماطة الأذى من الطريق من شُعب الإيمان ، وكان إغاثة كلب من عطش شديد سببًا لرحمة ، كما كان حبس قطة حتى ماتت سببًا في دخول صاحبتها النار .

ولكن مع تدهور المجتمع تراخي في النهاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأخذ شكلاً تقليديًا هو تحطيم أواني الشراب وآلات العزف الموسيقي .

وجاء ذلك في الفترة التي عُني فيها الفقهاء بالسُنة أكثر من عنايتهم بالقرآن ، فأبرزوا حديث «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .. وهذا أضعف الإيمان» ، نحن نفضل العمل بما جاء في القرآن وهو مقصور على «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» دون تغييره ، لأن هذا التغيير قد لا يكون «باليد» ، إنه أعمق من ذلك ، ولما يكتنف التغيير باليد من محذورات ،

وإن لم تصرف النظر نهائيًا عن التغيير باليد ، ولكن يقصر ذلك على الحالات التي يتطلبها فعلاً كشروع واحد في إحراق مبنى ، أو أن يضرب رجل عَتي غلامًا صغيرًا أو امرأة ضعيفة ، ففي مثل هذه الحالات وحدها يلتجأ إلى اليد .

وفي العصر الحديث أخذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شكل رفع قضايا على أحرار الفكر وسمح ذلك بالتفريق بين مفكر وزوجته بدعوى انحراف الزوج ، وشعرت كل منظمات المجتمع المدني أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرعة منكرة ، ضد الحرية ، وضد الإبداع .

وليست هذه إلا صورة من صور إساءة فهم الإسلام .

نقول للمحدثين والإسلاميين إن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس إلا بلورة للضمير الاجتماعي ووسيلة لكي يقوم كل فرد بالتزامه نحو المجتمع ، ولا يقول «وأنا مالي» أو «ليس لي مصلحة» ، وأن مبدأ الحسبة هو أكبر ما يبلور الشعور بالالتزام ، ويمكن أن يكون حاميًا للمجتمع من كل السوءات التي تنهش في جسده ، وأن فكرة عدم رفع دعوى إلا لمصلحة مادية لمن يرفعها ليس إلا دليلاً على إعلاء مصلحة الفرد فوق مصلحة المجتمع ، وهو مبدأ أناني ليس فيه ما يمكن أن يفخر به .

نقول إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زماننا يجب أن يأخذ شكل المعارضة السياسية النزيهة طريق الأحزاب ، وحماية حقوق العمال طريق النقابات ، والدعوة للإصلاح في كافة مجالات الحياة عن طريق الجمعيات ، ومقاومة الفساد وكشفه على الملأ عن طريق الصحف حتى لا يستشري ويتفشى .

نقول إن الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات كلها صور من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكتسب شرعيتها منه وتحتمي في وجودها بوجوده .

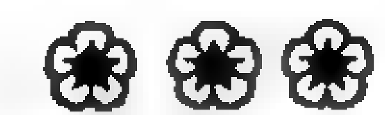
إن الإسلام عندما أوجب على كل رجل أو امرأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنه أرسى الضمير الاجتماعي ، لأن صيغة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي من العموم والشمول بحيث تغطي كل ما يطرأ على المجتمع من انحراف أو تقاعس .

ومع أن الأديان بصفة عامة تتجه هذا الاتجاه ، فإن الإسلام وحده انفرد بإيجابه في صيغة شاملة تثمر الضمير الاجتماعي وتؤصله ، أي تجعله أصلاً من أصول الشريعة .

لم تعرف العصور القديمة إقامة «الآليات» مثل تكوين الأحزاب في السياسة ، والنقابات في الاقتصاد ، والجمعيات على اختلافها في المجتمع ، ولكنها الآن تعرفها وتصبح هي الصورة المقررة لتنهيج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولدوام قيامه .

* * *

قرأت عن الذين يريدون تعليم الطب بالعربية ، والذين يعارضون ويصرون على تعليمه بالإنجليزية .. أقول علموهم بالعربية ليفهموا ، وترجموا المراجع ، ولا تغتروا بإنجليزيتكم ، فالله أعلم بها



[٢٣]
الإسلام يحقق التكافل الاقتصادي(*)

من الظواهر اللافتة للنظر في الإسلام عنايته بالتكافل الاقتصادي عناية تجعل لها أهمية تماثل الصلاة ، وإنما تكون لافتة للنظر لأن الأديان عادة لا تلتفت للمال ، إلا إن كان زهدًا فيه ، وتحذيرًا منه ، ولأن الإسلام عندما ظهر لم يكن للمشكلة الاقتصادية «وجود» فالمجتمع بسيط وحاجاته محدودة ، والنظام القبلي يجعل القبيلة مسئولة عن أفرادها ، فلم يكن هناك من الأسباب الملحة ما يجعل الإسلام يُعنى بها ويجعلها في الأهمية مثل الصلاة ، وهذا أكبر دليل على أن الإسلام أنزل للناس جميعًا وللعصور جميعًا ، لأن المشكلة الاقتصادية إنما برزت بشكل حاد مع نمو الرأسمالية وتقطب المجتمع من رأسماليين يملكون الثروات ، وعمال لا يملكون إلا قوة الساعدين ، وخضوع المجتمع لأزمات الرأسمالية التي تؤدي إلى البطالة ، والتلاعب بالعملات .. إلخ ، ولأن هذه المشكلة أصبحت هي المشكلة الأولى التي تهدد سلامة الاقتصاد واستمرار السلام الاجتماعي ، فكأن الإسلام استشف الإسلام هذا من أقدم العصور وقدم العلاج له.

وقد عُني المجتمع الإسلامي في عهد الرسول وخليفتيه أبي بكر وعمر بالزكاة ، وكان الرسول إذا أرسل رسولاً ليعرفهم الإسلام يوصيه بأن يعلمهم الشهادتين ، وأن يقيموا الصلاة وأن تؤخذ زكاة من أغنيائهم لتعطى لفقرائهم ، ولذلك فعندما رفضت بعض القبائل أن تدفع الزكاة ، فإن أبا بكر رأى ذلك مبررًا لشن الحرب عليها ، لأن هذا عطل التكافل الاقتصادي الذي هو تحقيق العدل والأساس الاقتصادي للمجتمع .

حددت الآية ٦٠ من سورة التوبة مصارف الزكاة «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

(*) نشر هذا المقال بجريدة «المصري اليوم» بتاريخ ٢٠١٠/٩/١م ، العدد (٢٢٧١) .

حَكِيمٌ» ، ووضح الرسول من هم هؤلاء ، كما وضح أن الزكاة لا تستوفى إلا ممن يتوفر له «نصاب» ، أي حدًا من الثروة يكفل له الحياة الكريمة بما في ذلك توفير العمل والمسكن وأداة الانتقال .. إلخ ، وإن كان الفقهاء قد حددوا النصاب بقدر من الجرامات ذهبًا أو قدر من الجرامات فضة ، وحددوا نسبة ما يؤخذ وهو عادة ما بين ٢٫٥ % و ١٠ % ، وتحدث الفقهاء وأفاضوا في إيضاح ذلك وكتبوا كتبًا عديدة ، لعل من أوسعها كتاب الشيخ القرضاوي عن الزكاة ، كما أن هناك كتابًا قيمًا للدكتور محمود أبو السعود ، وهو من المفكرين الاقتصاديين ، ومن الرعيل الأول للإخوان المسلمين .

وكان حديث الفقهاء .. قدامى ومحدثين .. عبثًا ، لأننا لا نسمع بعد حكم الراشدين شيئًا عن الزكاة ، إن الملك العضوض لم يكن حريصًا على الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء ، ولكنه كان حريصًا على الضرائب التي تؤخذ من الأغنياء والفقراء لتودع خزينة الدولة ، وقد ظل هذا الوضع المهين الذي يغفل فرضًا يماثل الصلاة مهملاً حتى الآن ، وفي الوقت نفسه فإن الفقهاء يواصلون النقاش حول النصاب وحول ما تؤخذ منه الزكاة ، وكيف يجب أن تنفق .. إلخ .

ونحن نرى أن هذه الصورة التقليدية من شنشنة الفقهاء ، ومن إهمال الدولة لا تتناسب مع منزلة الزكاة ولا مع ما بلغه المجتمع من تطور ، وأن ما وضعوه من حدود أو قواعد لم يأت بها القرآن ، وهو المصدر الوحيد الموثوق به والمعتمد عليه ، أما ما يوردونه من أحاديث فليست قطعية الثبوت ، فضلاً عن تعارضها وتعددها ، أما ما وضعوه هم فإنه يُعد اجتهادًا غير ملزم لأنه استلهم أوضاعهم ، ومعروف أن الثورة الصناعية بدأت في القرن التاسع عشر عهدًا جديدًا في التاريخ الاقتصادي للبشرية فأنهت وسائل الإنتاج اليدوية واقتصاديات المجتمع السابق عليها وأحدثت اقتصاديات جديدة سمحت بنمو الرأسمالية وظهور نظام إنتاجي/اقتصادي مختلف ، كما أن التطور الاجتماعي أحدث صورًا وأنماطًا من التكافل الاقتصادي الذي تطلبته أوضاع المجتمع .

من هنا فلن نتجادل في قيمة النصاب ، ولا فيما تؤخذ الزكاة من صنوف الثروات ، وإنما سننظر إلى الزكاة باعتبارها بلورة لفكرة التكافل الاقتصادي الذي قد يطلق عليه في العصر الحديث «الضمان الاجتماعي» أو التأمينات الاجتماعية ، وبالتالي فسيكون المعيار فيمن تؤخذ الزكاة منه هو من هم فوق محدودي الدخل ، أي الذين يسمح لهم دخلهم بالحياة الكريمة بما في ذلك الغذاء والكساء وتوفر المسكن وآلة الركوب وما يلزم لبقية مطالب الحياة العادية ـ فهؤلاء يمكن تحديدهم بما في الدولة من محاسبات ومعايير ـ وهم الذين تؤخذ منهم الزكاة ، أما من دونهم فلا يؤخذ منهم شيء ، بل يُعْطون .

على أنه يجب أن نلحظ أن الزكاة ليست ضريبية ، فهي جزء من «الشريعة» ولها جانبها الديني الذي يحميها ويحول دون الانحراف بها ، ومن هنا فيجب أن نلحظ هذه الخصيصة ، التي قد يكون الحكمة في اقتضائها من غير المسلم أمرًا يثير إشكالاً ، ولكن يرد على هذا أن غير المسلم يتمتع بكل ما تقدمه الدولة من خدمات بفضل هذه الزكاة ، والمفروض أن غير المسلم يتمتع بها كالمسلم تمامًا ، ومن ثم فإنها بالنسبة له تعد ثمناً ومساهمة فيما تقدمه الدولة من خدمات للمجتمع .

ولأنه في تكييفنا لها تؤخذ من الغني كائناً ما كان وتعطي الفقير كائناً من كان دون نظر إلى دين .

أما المصارف فإن الآية ٦٠ من سورة التوبة غطت مجالات أكثر مما يوجد في معظم أنماط الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية ، وحسبك مصرف «وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ» فإنه يمكن أن تقدم له تفسيرات عديدة دون تعسف ، وإن كانت حالات المرض .. والبطالة .. والمعاش هي الأبواب التي تستغرق معظم المصارف ، ولكن هذا لا يمنع من وجود إعانات في حالة الزواج ، أو السكن ، أو المساعدة على تسديد قروض .. إلخ ، لأن الدولة الإسلامية لم تضع نظامًا لذلك ، بل لم تُعن بها أصلاً عندما تحولت إلى ملك عضوض ، وليس لدينا صورة عن أي «آلية» تتعلق بالزكاة ، لهذا تصبح القضية الهامة هي كيف يمكن تطبيق الزكاة

بالصورة التي عرضناها ؟ وكيف يمكن إحياء الزكاة لتكون كما كانت في عهد الرسول أماناً وضماناً للمحتاجين .

نحن نقترح إقامة «سلطة» جديدة بجانب السلطات الثلاث التي يعرفها النظام الديمقراطي (التشريعية ـ التنفيذية ـ القضائية) .

هذه السلطة الجديدة هي «ديوان الزكاة» ، كما يمكن أيضًا إقامة سلطة أخرى باسم «ديوان الوقف» يُعني بإدارة الأوقاف طبقاً لشروط الواقفين ، وهذان الديوانان لهما استقلال ذاتي تام عن الدولة ، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تتدخل بما يخل بصورتهما أو قدرتهما على قيامهما بوظيفتهما .

ويُعطى مسئولو الديوان الحق في استقضاء ضريبة التكافل الاقتصادي أو بلغة أخرى الزكاة ، على أن يلحظ بعض ما أوردناه من تحفظات منها مثلاً أن يؤخذ مرتبات العاملين عليها من حصيلة الزكاة نفسها حتى لا يمكن للدولة التأثير عليهم ، وأن تلتزم بطريقة توزيع محلي بحيث تعود الزكاة على مستحقي الجهة التي أخذت منها ، وحتى لا تسلك مسالك أخرى أو تذوب في ميزانية الدولة .

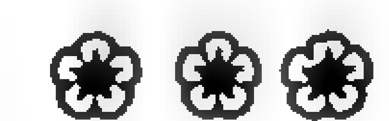
ومن المهم وضع نظام للإشراف على العمل ومتابعة سيره والقضاء على أية انحرافات بمجرد ظهورها .

للوهلة الأولى يبدو أن «ديوان الزكاة» لن يستطيع أنْ يمضي قدمًا لجدة التجربة رغم أن أجهزة الدولة المعنية ستقدم له المعلومات اللازمة من واقع البطاقات الضريبية أو بيانات الدخل الخاصة بكل واحد ، وهذا أمر طبيعي ولا يؤثر على المشروع ، وفي النهاية سيتعلم من أخطائه ومن ملاحظة المتابعين له ، وبالنسبة لاشتراط النصاب فإن مهمة الديوان ستقتصر على المدن الكبيرة والعواصم ، لأن سكانها هم الذين يتوفر لهم دخل فوق النصاب ، أما القرى والريف فإن سكانها جميعًا يدخلون في عداد الفقراء الذين سيستفيدون من الزكاة .

ولما كانت الزكاة لا تعرف «التصاعد» ، ولكنها تختلف باختلاف وجوه وطبيعة النشاط الاقتصادي ، وأن ذلك يجعلها ما بين ٥ر٢ %

و ١٠ % ، فلا أرى بأسًا بأن تأخذ طابعًا تصاعديًا يبدأ من ٥ر٢ % وينتهي عند ١٠ % تبعًا لزيادة الدخل .

إن الإسلام قد عُني من اليوم الأول بهذه المشكلة ومنحها الأهمية التي تماثل الصلاة ، فالصلاة هي الأولى في العقيدة ، والزكاة هي الأولى في الشريعة واعتمد لتأصيلها وتعميقها على إيمان الأفراد بها ، وبهذا ربطها بإيمان الفرد ، كما فعل من قبل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلم تصبح ضريبة أو إتاوة ولكن زكاة ، وأحكم كل الإحكام عندما افترض نصابًا يحقق الحياة الكريمة ، وبهذا لا تنتقص الزكاة منه ، ولكنها ستساعد الذين لا يتوفر لهم هذا النصاب ليبلغوه ، وأحسن عندما جعل النسبة ٥ر٢ % لبعض صور النشاط الاقتصادي و ١٠ % لصور أخرى تسمح بذلك ليحقق درجة من التصاعد بنسبة ضخامة الدخل ، فعل الإسلام كل هذا ، ووضع أسسه بهذه الصورة قبل أن يلتفت العالم إليها بألف عام .



[٢٤]

الحـــزب
الديمقراطي ـ الاشتراكي ـ الإسلامي
هو الحـــل(*)

(١ ـ ٣)

عندما نقول الحزب الديمقراطي الاشتراكي الإسلامي فنحن لا نعني حزبًا بعينه ، ولكن نتمثل حزبًا يضم المكونات الرئيسية لشعب مصر ، بحيث يكون هو الحل ، كما يمكن القول إن هذا التركيب سيحل قضية «المواطنة» الشائكة والحساسة والملتبسة .

ولابد أن نعلم أن «الحكم السليم» لا يمكن أن يكون محددًا معلوم الأبعاد كما لو كان ثوبًا يمكن أن تلبسه أي دولة فينطبق عليها ، لأنه يتوقف على عدد من العوامل يختلف بعضها عن بعض في الدول .

وبصفة عامة فيمكن القول إن الحكم السليم ، هو الذي :

(١) يحقق التجاوب مع خصوصيات الدولة فكل دولة لها خصوصيات تعود إلى تاريخها وموقعها وجغرافيتها .. إلخ ، لا يمكنها أن تنفك عنها ولابد لنظام الحكم أن يتجاوب معها بحيث يحول دون أن يطمس نظام الحكم هذه الخصوصية وفي الوقت نفسه لا يجوز لهذه الخصوصية أن تطمس بقية العوامل .

(٢) يحقق المعاصرة فلابد لكل حكم أن يعيش في عصره خاصة وأن العالم الآن أصبح عالمًا واحدًا ولا يمكن لدولة أن تتحرر من الضرورات التي تفرض نفسها على الدول ، وأي نظام حكم لا يلحظ ذلك فسيكون متخلفًا .

(٣) يطبق قدر الطاقة القيم الموضوعية التي يقوم عليها الحكم الرشيد ، مثل العدل والحرية والمساواة والمعرفة ويتوصل إلى إيمان الفرد

• نشر بجريدة «المصري اليوم» ، في ٢٠٠٨/١٢/٢٤م ، العدد (١٦٥٥) .

بها وخير الطرق هو الدين بالدرجة الأولى لأن إيمانه أعمق الإيمانات .

* * *

وإذا قلنا إن هذا الحزب «ديمقراطي» وبدأنا بهذه الصفة فهذا لأننا نأخذ من الديمقراطية ما نراه أفضل وأهم خصائصها ألا وهو الحرية في الفكر والتعبير والمساهمة الفعلية للجماهير في إقامة وتسيير الدولة . فضلاً عن أنها تحقق المعاصرة ، فالعالم كله يأخذ بالديمقراطية .

ونحن نؤمن بالحرية إيماناً تامًا لا يخالجه أقل شك ونرى أنها باب التقدم ومناخه ، وأنها للمجتمع مثل الهواء للإنسان ، فإذا امتنع الهواء مات الإنسان وإذا امتنعت الحرية اختنق المجتمع ، ونحن نرفض كل التعلات والأسباب التي يقدمها أعداء الحرية ، لأن الحرية تصلح نفسها بنفسها ، كما أن المشاركة الجماهيرية هي الميزة العملية التي حققتها الديمقراطية بكفاحها الطويل ضد الملوك الذين كانوا يحكمون بحق إلهي .

ولكن تحليلنا للديمقراطية المعاصرة أدى بنا للاعتقاد أن الديمقراطية المعاصرة ليست إلا الوجه السياسي للرأسمالية وأنها نقلت كل خصائص الرأسمالية الحسنة والسيئة فهي تقوم على الفرد وتتمسك بحرية العمل ، وهي محايدة بالنسبة للقيم وتتجاهل العدل ، كما أننا نرى أن نقطة الضعف التي تؤتى منها الديمقراطية هي آلياتها مثل الأحزاب ، والانتخابات القائمة على أساس دوائر جغرافية ، والظن أن صندوق الأصوات هو الممثل لإرادة الشعب حيث أن التجربة العملية أثبتت وجود ثغرات جسيمة في هذه الآليات تنعكس على أدائها بحيث لا تحقق الغرض المطلوب ، ولا يمكن الاقتصار عليها والتسليم بها .

ومع أن إيماننا بالديمقراطية إنما جاء لأنها توفر الحرية ، فإن استقراء التاريخ يوضح لنا أنها يمكن أن تعصف بالحرية ، وأن الديمقراطية الأثينية قد حكمت عن طريق قضائها الشعبي على سقراط بالموت ، وفي مواجهة هذه الظاهرة التي تتكرر ، فإننا في ديمقراطيتنا

نتمسك بحرية الفكر والتعبير ، وأنه لا يجوز حتى للأغلبية المساس بها لأن الحرية أصل رئيسي في الديمقراطية .

ونعني بحرية الفكر والتعبير الحرية في كل ما يتعلق بالفكر سواء كان بحثاً علميًا أو معتقدًا دينيًا ، أو دراسة تاريخية ، فكل واحد حر في أن يقول ما يعتقده حتى لو كان مخالفاً لآراء الأغلبية وحتى لو رأى فيه المتدينون كفرًا وإلحادًا فلا تجوز محاكمته ، ولا مصادرة ما كتبه أو ما دعا إليه مادام يرتكز على منطق ، ولا يتضمن سبًا أو قذفاً أو ابتزازًا ، ويكون الرد عليه بالكتابة حجة بحجة وبرهانا ببرهان ، أما حرية التعبير فهو أن لا يقتصر الأمر على الفكر ، ولكن أن يضم إقامة آليات أو هيئات تدعو لهذا الفكر وتعمل لتفعيله كالجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان وحرية إصدار الصحف ، فتكوين هذه الهيئات والمؤسسات يجب أن يكون مباحًا لكل المواطنين دون إذن أو ترخيص ، ولا يمكن حلها بطريق إداري أو إخضاعها لمراقبة إدارية أو سياسية ، وإن كان من الممكن رفع قضايا عليها إذا أساءت ممارسة حقوقها أو استغلت مناصبها لتحقيق مغانم دنيوية أو ارتكبت مخالفات مالية جسيمة على أن يكون أمام القاضي الطبيعي وتقبل الاستئناف .

وفي نظرنا أن أفضل الصور للممارسة الجماهيرية في الحكم هي الحركة النقابية كما ظهرت في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية لأنها استطاعت أن تحقق للعمال ما أرادته الديمقراطية وهو الحكم بالشعب عندما جعلت للعمال صوتاً في وضع القرارات الصناعية ، كما حققت لهم ما أرادته الاشتراكية وهو العدل وزيادة الأجور كل هذا دون أن تتورط في المتاهة السياسية ، وتماثل الحركة النقابية في المشاركة الجماهيرية الحقيقية والفعالية في «إصدار القرار» الصحافة ، لأن الصحيفة يمكن أن تراقب الأداء السياسي وما يقع فيه من أخطاء فتكشفه وتعمل للقضاء عليه حتى لا يستفحل ، كما أنها منبر حر يمكن لكل واحد أن يقول رأيه دون قيد أو شرط .

وفيما نرى ، فإن هذه هي المشاركة الجماهيرية الفعالة في مجتمع ديمقراطي وأنها أكثر فعالية من العمل السياسي وانتخاب نواب .. إلخ ، لأن العمل في هذه الهيئات حر مفتوح على مصراعيه لكل واحد ، ولأنه مباشر فالذين يريدون الجهر برأي يجهرون به عن طريق هيئات يكونونها ويديرونها بأنفسهم ، أما العمل السياسي الذي يتمثل في صندوق الأصوات فإن الطريق إليه طويل ، وحافل بالصعوبات فالانتخابات أصبحت صناعة بمعنى الكلمة ، ولم يعد من السهل على المرشح أن يتعرف على مائة ألف واحد هم سكان الدائرة ، ولابد للوصول إليهم من تحقيق وسائل الاتصال من اجتماعات وزيارات ومطبوعات ولافتات ، ولابد أن يكون له مندوبون ، ولابد أن يمر على المقاهي والنوادي والمساجد والكنائس وأماكن العمل .. إلخ ، ولابد أن يتصدى لمنافسة خمسة أو ستة أو أكثر يغلب أن يكونوا أكثر ثراء وأعظم قدرة على الإنفاق ، وفي هذه الاجتماعات والمنافسات يتحقق قانون «جريشام» من أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة ، فالأعلى صوتًا ، والأسخى إنفاقًا ، والأوثق اتصالاً يغلب الأكثر أمانة أو إخلاصًا أو كفاءة أو جدارة ، على أن أصوات الدائرة لابد وأن تتفتت على عدد المرشحين (خمسة أو ستة أو أكثر) ، والفائز هو الذي يظفر بأكثر الأصوات وقد لا يزيد عمن سبقه إلا ببضعة أصوات .

العملية من البداية إلى النهاية مرهقة ، منهكة ، مكلفة ، يحكمها المال والظهور ولا يفيد منها إلا من يبيع صوته أو يرتزق من «مولد» الانتخابات .

والمرشح فيها إما أن يكون مستقلاً وعليه أن يتحمل كل شيء ثم يجد نفسه ـ إذا نجح ـ صوتًا فريدًا أو أقلية لا يمكن أن تؤثر ، فإذا كان عضوًا في حزب فهو أسير إرادة الحزب ، والأحزاب حتى عندما تتكون تكونًا طبيعيًا تمثل مصالح ، فللعمال حزبهم وللملاك حزبهم وللفلاحين حزبهم .. إلخ ، واجتماعهم في مجلس الشعب يؤدي إلى محاولة تغليب المصلحة التي يمثلها حزب ما على بقية المصالح التي تمثلها الأقلية .

وإذا فاز حزب بالأغلبية فسيمكنه أن «يمرر» آراءه واقتراحاته في المجلس بينما ترفض الآراء والاقتراحات الأخرى ، ويستطيع رئيس المجلس أن يتحكم ، وأن يؤجل الاستجوابات المحرجة للحكومة ، وفي انتخابات سنة ١٩٨٧ كان هناك مائة نائب إسلامي استطاع رئيس المجلس القدير رفعت المحجوب أن يحجمها وحال دون النظر في قانون تطبيق الشريعة ودفنه في مكتبه وقفل ومفتاح مكتبه معه ، وفي الانتخابات التي نعيشها استطاع رئيس المجلس الذي راكم خبرات عديدة في المماطلة والتسويف .. إلخ ، أن يهدر ١٢ استجوابًا في جلسة واحدة ، وهناك دائمًا طلب من عشرين عضوًا بإغلاق باب المناقشة والعودة لجدول الأعمال يستطيع رئيس المجلس استخدامها .

ونحن نرى أن لا مناص من الإقلاع عن انتخابات الدوائر الجغرافية إلى انتخابات المندوبين «السوفيت» القائمة على أساس الانتخابات النقابية والمهنية والممثلة لكتل الشعب بحيث يرشح مندوبون يمثلون العمال وآخرون يمثلون الفلاحين والثالثة للطلبة .. إلخ ، ويكونون في مجموعهم مجلس الشعب وبهذا نخلص من مستنقع انتخابات الدوائر ، ولا يكون هناك حاجة للأحزاب ، وإن كان من الممكن أن توجد كمدرسة لإظهار القيادات ولممارسة الموضوعات السياسية دون أن تكون أجهزة الحكم ، ولا حاجة لنسبة ٥٠ % عمال وفلاحين لأنها ستوجد بصورة صادقة وطبيعية .

وهؤلاء المندوبون منتخبون من قواعدهم في انتخابات لم يتطرق إليها فساد ولا تتعرض لصعوبات انتخابات الدوائر ، فهم أصدق تمثيلاً للشعب ، وعلينا أن نؤمن أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق بدون تلك التظاهرات الانتخابية التي يغلب الباطل والصناعة فيها على الحق والطبيعة وأن طريق المندوبين أسلم في الأداء وأصدق في التمثيل من انتخابات الدوائر الجغرافية التي أصبحت «مقتل» الديمقراطية .

ونظام المندوبين يمكن أن يعد الصورة الحديثة من نظام «أهل الحل والعقد» في أدبيات السياسة الإسلامية ، والذي لا يمكن تطبيقه بالصورة التي ارتآها الفقهاء .

الحـــــزب
الديمقراطي ــ الاشتراكي ــ الإسلامي
هو الحـــــل[*] (٢ ــ ٣)

في العدد الماضي أوضحنا فكرتنا عن هذا الحزب ، وأنه ليس حزبًا بعينه ، ولكنه الحزب الذي يقدم الحل ، ووضحنا لماذا يجب أن يكون ديمقراطيًا ، وأن الذي يعنينا من الديمقراطية هي الحرية في الفكر والتعبير ، واليوم توضح لماذا يجب أن يكون الحزب اشتراكيًا أيضًا .

الحركة الاشتراكية ــ أحببنا أو كرهنا ــ من أكبر الحركات الاجتماعية في العصر الحديث وقد أثرت على الجماهير أكثر من أي حركة سياسية أو اقتصادية أخرى لا يستثنى من ذلك المجتمع الرأسمالي إن فوكوياما في كتابه عن «نهاية التاريخ» عاد إلى ماركس أكثر مما عاد إلى آدم سميث فيلسوف الرأسمالية ، وقد توصلت الاشتراكية إلى تكوين أكبر دولة في العالم الحديث هي روسيا وعدد آخر من الدول .

ولم تنل الاشتراكية هذه المنزلة إلا بفضل أمرين :

الأول : أنها في ضمير الجماهير والمفكرين تمثل العدالة ، التي رفضتها الرأسمالية ومارست أشنع صور الاستغلال ، استغلال العمال رجالاً وأطفالاً ونساءًا ، بل والمستهلكين ــ وهم عامة الشعب برفع الأسعار واجتناء الملايين ، ومن الطبيعي أن ينحاز الشعب إلى من يدعو للعدالة ومن يقاوم الاستغلال .

وفي ثلاثينات القرن الماضي عندما تدخل موسوليني في شئون حكومة اشتراكية في أسبانيا وحرك قواته نحوها ، تداعى المتطوعون من كل العالم وسافر إلى مدريد عشرات الألوف من الشباب الأشراف لمواجهة الفاشية والدفاع عن الاشتراكية ، كانوا أشبه بما حدث عندما غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان وتداعى الشباب المؤمن من كل أنحاء العالم الإسلامي للدفاع عن الأفغان .

---

* نشر بجريدة «المصري اليوم» ، في ٢٠٠٨/١٢/٣١م ، العدد (١٦٦٢) .

الأمر الثاني : أنها ظفرت بدعوة وكتابات أعداد كبيرة من المفكرين والباحثين على مدار قرنين من الزمان ، من روبرت أوين ، هذا الإنسان الرائع المتعدد الملكات والمواهب ، الذي حاول تحسين ظروف العمل والهبوط بساعات العمل ، وتثقيف العمال ، وضحى في هذا السبيل بحصته في مصنع كبير ، وأسس أكبر تكتل عمالي جماهيري في القرن التاسع عشر ، واستشرف «السنديكالية» ، أي حكم النقابات ثم وضع بذرة التعاون الإنتاجي والاستهلاكي ، أو سان سيمون وفكرته عن الحكومة الصناعية التي ستحل محل الحكومة السياسية ، أو فوربيه ، ولوي بلان ، وبرودون الذي أعلن أن الملكية سرقة ، وردو برس ولاسال الألمانيان اللذين قدما فكرة الدولة التي تتولى الرعاية الاجتماعية وبابيف مؤسس جماعة «العدول» الذي انتقد الثورة الفرنسية وتنبأ عن ثورة «اجتماعية» تستهدف العدالة ، وقد ذكرنا هؤلاء على سبيل المثال ، وإلا فإنهم أكثر من ذلك ، وكل واحد منهم قدم إضافة ، وأبدع جديدًا .

كانت قضية العمل ، والاقتصاد ، والعدل ، موضوع اجتهاد استمر قرنين من الزمن من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين وكان في نصفه الأول أشبه بفترة الاجتهاد الطليق في الفكر الإسلامي الذي تأبى على التقنين وسبق ظهور المذاهب ، واشترك في هذا الاجتهاد كل مفكري أوروبا الذين هاجموا الرأسمالية واستغلالها وقدموا صورًا عديدة بديلة وتم هذا قبل أن يصلب ماركس الاشتراكية على صليب «المادية الجدلية» ، وقبل أن يظهر لينين ويصلب الاشتراكية مرة أخرى على صليب «ديكتاتورية البلوريتارية» ، ولكن تيار الفكر الحر ، والإيمان باشتراكية ديمقراطية لم يوقفه ظهور ماركس ولينين وما قاما به فقد ظهر خلال الثلاثينات والأربعينات عدة مدارس اشتراكية ناقدة للماركسية واللينينية مثل «الجماعة الفابية» في بريطانيا و «اللاساليه» في ألمانيا ، بل ظهر من يريد التجديد في البناء النقابي بحيث تتولى دورًا أكبر في الدولة وكان من دعاة هذا التطوير ج. د. هـ كول وهو عملاق في الفكر الاشتراكي (توفى سنة ١٩٥٩م) ،

وكان هو العقل المفكر لحزب العمال في سنواته الأولى وأصدر موسوعة «تاريخ الفكر الاشتراكي» في سبعة أجزاء .

قد يسأل سائل .. وما علاقة هذا كله بحزبنا ؟

العلاقة أن هذه المعركة الفكرية الكبرى التي اشتجرت فيها الآراء وعالجها أزكى العقول ـ جزءٌ من المعرفة الإنسانية في معالجة «القضية الاجتماعية» ، والقضية الاجتماعية واحدة في كل الدول وفي كل العصور وهي تقوم أساسًا على أن العمل أصل القيمة وأن العدل أساس التوزيع ، وليس هناك ما هو أهم من هذين ، أو ما يماثلهما في أنهما أعمق أعماق القضية الاجتماعية الاقتصادية ، والكاتب الإسلامي يرى في هذه الدراسات كلها على غرابتها وجوها الأوروبي مصداقاً للآية «وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى» ، والآية «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» ، ولكي يفسر الكاتب الإسلامي هذه الآيات يجب أن لا يقتصر على جاء في التفاسير ، فهذا لن يعطيه سوى مؤشرات «أثرية ـ تقليدية» تلتبس فيها الخرافة بالحقيقة ، وإنما عليه أن يدرس كل ما حدث في أوروبا خلال فترة الاجتهاد الطليق في معالجة القضية الاجتماعية لأنها ستزوده بالمعرفة التي تصلح في معالجة القضية الاجتماعية بعد وصولها إلى درجة الرأسمالية ، ولا أشك أن الكاتب الإسلامي إذا لم يقم بهذا فإن معالجته للقضية الاجتماعية ستكون ناقصة ، فالمجتمع الحديث يختلف تمامًا عما يصوره الأسلاف المسلمون .

* * *

بظهور كارل ماركس دخلت الاشتراكية في طور جديد ، فبالإضافة إلى ما اتسم به كارل ماركس من عبقرية ، فقد كان تحت يديه هذه الثروة الفكرية التي استفاد ، بل وأقام عليها نظريته ، فنقل من الفيلسوف هيجيل فكرة الجدلية بما فيها من حيوية وديناميه ، ولكن هيجيل أقام جدليته على أساس مثالي ، في حين أن ماركس أقامها على الأساس المادي ، وقال إن هيجيل جعلها تسير على رأسها وأنه جعلها تسير على قدميها ، ومع أن الاختصاص الذي شهر به ماركس هو الاقتصاد ، فإنه

في الحقيقة كان «حضاريًا» ، وقد نال الدكتوراه من جامعة فينا سنة ١٨٤٢م عن «اختلاف فلسفة الطبيعة عند ديمقريط وعند أبيقور» ، كان دارسًا للتاريخ ، وللحضارة ، وللفلسفة ، وأدت هذه الدراسات به إلى «الجدلية المادية» ، وبالتالي إلى الاقتصاد ، والإنتاج والعمل .. إلخ .

كان ماركس مؤهلاً ليقوم بدوره كما أشرنا بحكم ما تيسر له من مادة وعلم كما أنه رزق إيماناً يشبه الإيمان الديني زوده بقوة النضال وجعله يجابه كل التحديات .

ولكن المأساة أنه كان بقدر ما يتوغل في الدراسة بقدر ما تدفع به الدراسة إلى تجريد نظري ، وبقدر ما تبعده عن الواقع الإنساني ، ولهذا توصل إلى المادية الجدلية التي يتطور فيها المجتمع على أساس التفاعل الجدلي الذي يتطور لأنه يخضع لعملية التفاعلات الجدلية التي سبقته ثم وضع المادية التاريخية التي طبق فيها المادية الجدلية على تاريخ البشرية وخرج بأن تاريخ البشرية يدور ويلف حول الصراع ما بين وسائل الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج ، وما يتفرع عن هذين .

كان ماركس مصيبًا عندما نقد الرأسمالية وعراها ، وانتهى إلى أنها ليست النظام القابل للإصلاح لأن تناقضاته جزء لا يتجزأ منه ، وكان مصيبًا أيضًا عندما أعطى العامل المادي الأهمية العظمى في تطور البشرية ولكنه أخطأ عندما استحوذت عليه الدراسات النظرية فأخذته من عالم الإنسان فكانت المادية الجدلية والتاريخية نوعًا من القدر الذي يحكم الإنسان .

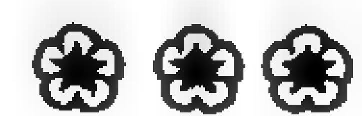
ولاحظ «التوسير» انحراف ماركس في كتاباته الأخيرة عن كتاباته الأولى ذات الطابع الإنساني وهذا هو سر افتقاد الماركسية للعنصر الإنساني الذي سمح فيما بعد بالحكم الديكتاتوري والقضاء على الحرية وإبادة الألوف والملايين من البشر ، كما لم يكن مصيبًا عندما ركز على العامل المادي وحده بحيث ظُن أن الماركسية لا تعترف بالعوامل الأخرى كالقيم ، وهو أمر نفاه إنجلز .

* * *

وتقف دراستنا للاشتراكية عند ماركس ، لأن لينين ــ صاحب الشهرة المدوية ــ لم يقدم تنظيرًا للاشتراكية ، وإنما قدَّم طريقة لتطبيقها تقوم على الحزب الشيوعي الذي هو «طليعة الطبقة العاملة» وهو الحزب المحترف الذي يدير شئون الدولة ، لأن «البرولوتاريا» فيها الواعي والساهي القوي والضعيف ، فلا يمكنها أن تتولى الحكم .

وإذا كان في التطبيق اللينيني ما يقدمه فهو أن إنعدام الحرية لابد وأن يؤدي إلى انهيار أي نظام مهما بذل فيه من جهد ، ومهما اقترن بإيمان .

في النهاية نصل إلى أن معالجة القضية الاجتماعية/الاقتصادية في العصر الحديث لابد أن تستوعب الدراسات الاشتراكية بما فيها الماركسية لأنها ستقدم إليها أفضل المعالجات والحلول ، ومن الخطأ الفاحش أن يظن أن ذلك لا يدخل في دور الدارس المصري أو المفكر الإسلامي على العكس ، بل نرى أنه لازم ، فضلاً عن أنه سيدعم ــ على نقيض ما يظن الناس ــ التوجه الإسلامي للحزب ، لأن خلاصة الاشتراكية هي «وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى» (النجم : ٣٩) ، «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» (النساء : ٥٨) .



الحـــــزب
الديمقراطي ـ الاشتراكي ـ الإسلامي
هو الحـــــل(*) (٣ ـ ٣)

قد يكون من المفارقات أن حَمل الحزب لصفة الديمقراطي والاشتراكي لا يثير معارضة ، بينما يثير حمله لصفة «الإسلامي» تحفظات ، فقد اتصلت بي الدكتورة كوثر إلهامي ، وهي طبيبة عريقة من جيل الخمسينات ، ومن المتمسكات بالإسلام أيضًا ، وقالت إن حمل الحزب لاسم «الإسلامي» سيثير إشكالات وإن من الخير أن نفعل مثل تركيا عندما جعل الجناح الإسلامي اسم حزبه «العدالة والتنمية» .

وفي السبعينات أصدرنا رسالة بعنوان «الحساسية الدينية» ، قلنا فيها إن مجرد ذكر الإسلام أصبح يثير حساسيات ، وهذه ظاهرة سيئة ويجب أن ترفض .

ومع هذا فإني أفهم الأسباب التي أدت بسيدة تدعو للإسلام كالدكتورة كوثر إلهامي ، ثم تتحفظ على أن يحمل الحزب هذه الصفة ، كما أدرك أسباب «الحساسية» التي أصبح الإسلام يثيرها .

ولكني أرفضها .

وسأبين في السطور التالية أسباب ذلك وآمل أن يفيدني القراء ـ بعد قراءة هذا المقال ـ بملاحظاتهم ، وقد يمكن أن تكون هذه الملاحظات موضوع إحدى المقالات

عندما أتمسك بصفة «الإسلامي» فهذا يعود إلى :

أولاً : إن منطقتنا منطقة إيمانية ، كانت إيمانية من أيام قدماء المصريين وكان الدين محور حياتها ، وهو الذي أقام الأهرام وهو الذي عرّف الضمير ، وهو الذي اهتدى إلى الله الواحد بعد تعدد الآلهة ، وعندما انتقلت مصر من الفرعونية القديمة إلى المسيحية ، فرغم قصر

---

* نشر بجريدة «المصري اليوم» ، في ٢٠٠٩/١/١٤م ، ، العدد (١٦٧٦) .

المدة ، وأنها كانت شكسة وتعرضت لمقاومة الحضارة اليونانية التي كانت الإسكندرية قلعتها الأخيرة ، واليهود ، كما قاومتهم البقية الباقية من أتباع الدين الفرعوني القديم ، وقبل هؤلاء جميعًا فقد تعرضوا لنقمة البيزنطيين المسيحيين لاختلاف المذهب ، وتعرض الأقباط لاضطهاد ومذابح ، رغم ذلك كله أنجبت مصر اثناسيوس وآريوس وكان لها دورها في تاريخ المسيحية ، وأخيرًا عندما آمنت بالإسلام ، فبعد أن فاتها السبق الذي ظفرت به دمشق وبغداد ، فقد كانت هي وحدها التي هزمت التتار الذين كانوا رعب العالم ، وهي التي حررت الممالك التي أقامها الفرنجة عند حربهم ، وأنهت وجودهم وأعادت القدس .

الأمة المصرية أمة مؤمنة من القديم حتى الآن ، فالقبطي المصري أشد تمسكاً بالمسيحية من المسيحيين في غير مصر ، والمسلم المصري أشد إعزازاً للإسلام من المسلمين الآخرين ، ولا يقال إن هذا يعود إلى الطبيعة الزراعية لمصر وأن هذه الطبيعة قد تغيرت ، وأن الزراعة نفسها تغيرت وارتبطت بالصناعة ، فقد يكون هذا صحيحًا ولكن طبيعة الإنسان المصري كانت قد تكونت خلال الألفي سنة الأولى من حكم الفراعنة ، وهل نتصور أن المصري اليوم لا يحمل آثار التكوين القديم ؟ إن للحضارة «جينات» كالجينات العضوية تتوارث وتظهر في بعض الخصائص ، فالمصري مثلاً لم يكن أبدًا وعلى مر التاريخ متوحشاً كبعض الأجناس ، والحروب التي خاضتها مصر كانت أرحم الحروب ، وطابع السماحة والاعتدال الذي تتسم به الشخصية المصرية ، كلها تعود إلى الدين ، ومن ثم فمن الخطأ أن نتصور أن الطبيعة الدينية للإنسان المصري قد انتهت مع نهاية عهد الزراعة ، إنها باقية تسري فيه مسرى الدم ، بل إن الطبيعة المصرية التي كان الدين أعظم مكون فيها ، كانت من القوة بحيث صهرت طبيعة الأجناس الأخرى التي أوت إلى مصر وظلت فيها فقد هضمتها ومصرتها .

وعلى كل حال ، فمن المسلم به من الجميع ، والكثير منهم من غير المسلمين ـ أن الإسلام هو أعظم مكونات الشخصية العربية ـ في مصر والشام والعراق والحجاز والخليج والسودان ، وأن نبض الجماهير إسلامي وإن تجاهل الحكومات الحديثة في الدول العربية للإسلام كان من

أكبر أسباب عدم التواصل ما بين القيادات والجماهير ، وإن هذه القيادات ما أن ترفع لواء الإسلام حتى تدعمها الجماهير وتؤمن بها .

ولا أجد حرجًا من الاستشهاد بواقعة إسلام زعيم حزب البعث ، وقيل إنه أوصى بعدم إعلان ذلك إلا بعد وفاته ، وكنت في لندن عندما مات وقرأت في جريدة «سوراقيا» مقالاً لرئيس تحريرها : «ميشيل عفلق في ذمة الإسلام» ، ورأيت صورة تابوته محمولاً على أعناق قادة حزب البعث وأولهم صدام حسين يصلون عليه في المسجد .

فإذا كان هذا حقاً فإن له دلالته ، وإن لم يكن حقاً فدلالته أعظم ، فما كان ليفتعل لو لم تكن هناك عوامل قوية تدفع إليه .

وميشيل عفلق هو الذي سمى ابنه محمد والذي قال في ذكرى الرسول العربي : «الفكرة القومية المجردة في الغرب منطقية إذ تقرر إنفصال القومية عن الدين لأن الدين دخل على أوروبا من الخارج فهو أجنبي عن طبيعتها وتاريخها ، وهو خلاصة من العقيدة الأخروية والأخلاق لم تنزل بلغاتها ولا أفصحَ عن حاجات بيئتهم ، ولا امتزج بتاريخهم ، في حين أن الإسلام بالنسبة إلى العرب ليس عقيدة أخروية فحسب ولا هو أخلاق مجردة ، بل هو أجلى مفصح عن شعورهم الكوني ونظرتهم إلى الحياة وأقوى تعبير عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر ، والتأمل بالعمل ، والنفس بالقدر» .

فإذا كان الإسلام هو وعي الأمة كما يقول ميشيل عفلق ، فإن عدم الإفصاح عنه في حزب يدعى تمثيل الأمة يُعد نقصًا فيه .

ثانيًا : قدم الإسلام إضافة هذه المنطقة للحضارة الحديثة عندما أوصل العلماء المسلمون في الرياضة والفلك والحساب والهندسة والطب ثمرات أبحاثهم لأوروبا الخارجة من عهد الإقطاع والبائدة عهد الإحياء ، كما قدم إليها العلم التطبيقي والجمع بين العلم والعمل ، وكانت الحضارة اليونانية تحتقر كل صور العمل وتكلها إلى العبيد ، فبفضل هذه الإضافة نهضت أوروبا ، بل إن الإسلام له أثره على إصلاح المسيحية ، سواء التقليدية بفضل ابن رشد ، أو الإصلاح البروتستانتي .

والحضارة الإسلامية (ولا أقول العربية ، لأن الأجناس غير العربية ساهمت فيها بقدر قد يكون أكبر من العرب) ، نقول إن هذه الحضارة التي رفعت ألوية العلم والمعرفة في بغداد وقرطبة ودمشق والقاهرة ، هي مساهمة هذه المنطقة في الحضارة البشرية ، وظهر فيها علماء وحكام وفقهاء أبدعوا علم الجبر واللوغاريتمات والصفر .. إلخ .

فمن ذا يريد أن يجرد المنطقة من فخارها ، ويجعلها عالة على الحضارة الأوروبية .

وفضلاً عن هذا فقد ذكرنا فيما يجب أن يتصف به الحكم الصالح ملاحظته لخصوصية البلد ، وأبرز خصوصية في البلد هي «الدين» .

ثالثًا : أن الإسلام هام ، بل ويجب أن يحظى بالأولوية لأنه يصب في الإنسان ويكوّن له ضميره الموصول بالله ، وهذا هو أهم شيء ولا يمكن للإصلاح السياسي ولا الإصلاح الاقتصادي أن يصل إليه لأنهما يعملان في مجال العوامل ، بينما يعمل الإسلام على الإنسان ، ولم تستطع أوروبا أن تبدأ تقدمها إلا بعد أن قامت بثورة الإصلاح الديني وحررت العقل الأوروبي من هيمنة الكنيسة الكاثوليكية وخرافاتها ، ومن هنا فإن الإصلاح الديني قد يستحق الأولوية على الإصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي ، لأنه بدون صلاح الإنسان ، فإن كل الأوضاع لإصلاح السياسة والاقتصاد تفسد ولا تؤتي ثمرتها .

وقد يدل على ذلك أن الدول العربية عندما ظفرت باستقلالها ، لم تستطع أن تنهض بمسئوليات هذا الاستقلال ، فظهر الحاكم المستبد ، كما ظهرت الجماهير المستسلمة ، وسادت الرشوة واستغلال النفوذ ، باختصار لم يكن الإنسان العربي قادرًا على تحمل مسئوليات الاستقلال ، لأن الظلم القديم والاستبداد الاستعماري ، والفهم السئ للإسلام الذي ينوّم الجماهير لم يسمح بتنمية الإرادة والاستقلال في الشخصية ، والمروءة والأمانة في المسئولية ، وكان يجب أن تحدث ثورة إسلامية ـ كثورة مارتن لوثر ـ تحرر العقل العربي/الإسلامي حتى يصبح قادرًا على تحمل مسئوليات الاستقلال (كما فعلت أوروبا) وهذا هو ما نحاوله الآن .

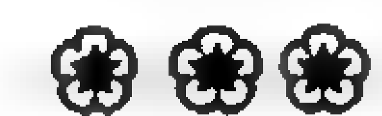
رابعًا : إن ثورات الانتهاض لابد أن تقوم على «عقيدة» أو «نظرية» لها طابع الشمول وقد نهض العرب بفضل ثورة الإسلام التي نقلتهم من جاهلية القبائل إلى أمة تحمل الكتاب والميزان ، وهذا هو ما نحتاجه اليوم ، وما يمكن أن يقوم به الإسلام إذا تخلصنا تمامًا من فهمنا السلفي ومن التزامنا التقليدي ، وعدنا به إلى الأصول : (إلى القرآن والرسول) دون التزام بالتفاسير التي هي حشو وتمييع للصياغة المحكمة المعجزة للقرآن ، وضبط السُنة بضوابط القرآن ، وإعلاء قيم الحرية والعدالة والمساواة والمعرفة ، والانفتاح على العالم بجعل الحكمة أصلاً كالكتاب .

وما لنا نبعد ، إن كل ثورات الاستقلال ومحاربة الاستعمار في العصر الحديث كانت تحت لواء وبقيادة إسلاميين مثل جمال الأفغاني والأمير عبد القادر الجزائري والأمير عبد الكريم الخطابي وعمر المختار والمهدي في السودان كما كان أول من تصدى لإسرائيل في فلسطين هو السيد أمين الحسيني (المفتي) وهؤلاء جميعًا شخصيات إسلامية .

ومن عناصر أهمية هذه النقطة هي أن الإسلام ما لم يتجدد جذريًا، فيمكن أن يصبح من عوامل الحفاظ والتخدير والتسليم للحكام والتقليد للفقهاء ، وأعتقد أن الذين يعزفون عن الإسلام إنما ينطلقون من هذا المنطلق ، ولهم حق ، وأنا شخصيًا ، وأنا داعية إسلامي ، أقول إن الأزهر إذا دعا إلى الإسلام فأنا أول واحد يرفض إسلام الأزهر ، لأنه إسلام التقليد واتباع السلف وإطراح العقل .. إلخ ، إننا نتحدث عن إسلام جديد ، وقد أمضينا عمرنا كله في الدعوة له وإيضاح أصوله ووضع قواعد «إعادة تأسيس منظومة المعرفة الإسلامية» ، فالإسلام هنا لا يعني الإسلام السلفي التقليدي الشائع ، فإنه مادام سلفيًا فلن ينظر إلى الأمام ولن يأت بجديد ، ولكنه يذوب في الماضي ، وبالتالي لا يمكن إصلاحه ، إن الإسلام أمر خطير كبير ويريد الأقزام أن يحجموه «ويسخطوه» لينحط إلى مستوياتهم .

إن الإسلام الذي ندعو إليه هو الذي وضع أتم تعريف للمواطنة «بأنها العيش على الأرض الواحدة» ، وكان ذلك عندما دوّن الرسول غداة مقدمه المدينة وثيقة قرر بها أن الأنصار (وهم أهل المدينة الأصليون) والمهاجرين (وهم الذين فروا من اضطهاد المكيين ولجأوا إلى المدينة) ، واليهود الذين تحالفوا مع قبائل الأنصار ، هذه الفئات الثلاثة تكون «أمة واحدة ، للمسلمين دينهم ولليهود دينهم وهم يتكافلون بالمعروف ويدافعون عن المدينة ، ويحتكمون إلى الرسول» .

أعتقد الآن أن الحملة على الإسلام ، والحساسية عند ذكره ، والعزوف عنه ، والمخاوف التي تصحبه ، كلها تزول إذا عرفنا أننا نقدم إسلامًا جديدًا حتى وإن كان أقدم إسلام ، لأنه إسلام القرآن والرسول وليس إسلام الأسلاف والفقهاء» .



[٢٥]

درس من تـركيــا(*) (١ ـ ٣)

ظفر حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية العامة الأخيرة بأغلبية ساحقة تتيح له بمفرده تشكيل الوزارة ، وهذا النصر المؤزر هو في الحقيقة خاتمة جهاد طويل استمر طوال ثلاثين عامًا ـ أي منذ أن استطاع المهندس نجم الدين أربكان تكوين أول حزب إسلامي في تركيا الكمالية سنة ١٩٧٠م ـ وتعرضت الحركة الإسلامية لمقاومات عديدة ، وحلت أحزابها ثلاث مرات ، ولكن القائمين عليها ما وهنوا ، ولا استكانوا ، ولا تملكهم الخوف أمام الجيش الذي مُنـح حق حماية العلمانيـة ، وكان بهذه الصفة وكسلطة عسكرية ، وبحكم تدريبـه وخبراته .. إلخ ، العدو اللدود للدعوة الإسلامية .

بالإضافة إلى الجيش يجب أن لا ننسى أن تركيا نصفها في أوروبا وأن أحد آمالها الانضمام للاتحاد الأوروبي ، وأن أكثر من جيلين قد شبا ونشآ على ثقافة علمانية أوروبية .

لقد ألفنا في مصر ، وفي العالم العربي ، أن نتصور أن الحركة الإسلامية لدينا أقوى منها في تركيا ، وأقرب إلى الإسلام وأدرى به ، وأن ما في تركيا إنما هو ظل باهت لما في مصر ، والحقيقة عكس ذلك ، وهذا هو درس تركيا الذي يجب أن نتعلمه ، وأن نستفيد به ، وأن نعترف أنهم كانوا أهدى سـبيلاً وأشد تواصلاً ، من الحركات الإسلامية في المنطقة العربية التي لم تنجح واحدة منها في تقلد زمام الحكم والانتصار على التحديات رغم أن هذه التحديات كانت أقل مما جوبهت به في تركيا.

قبل أن نتطرق إلى الحديث عن حزب العدالة والتنمية يجب أن نعلم أن تركيا خضعت في العقد الأول من القرن العشرين لانقلاب عسكري قاده مجموعة من شبان الضباط الذين نظموا هيئة باسم الاتحاد والترقي واستطاعوا القبض على السلطة وعبثوا وتخبطوا ، ووجهوا

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٨ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١١٥١) .

السياسة التركية لتدور في فلك ألمانيا ، فلما قامت الحرب العالمية الأولى انضموا إليها ، فشن الحلفاء (بريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليونان ، وفيما بعد الولايات المتحدة) الحرب عليها وهزموها حتى دخلت القوات المتحالفة القسطنطينية التي أصبحت مجزأة وتحت حكم البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين ، أصبح هؤلاء جميعًا سادة الموقف يتحكمون في كل شيء ، وفقدت تركيا أملاكها ، والولايات الآسيوية والإفريقية التابعة لها ، ووصلت إلى قاع المهانة عندما وقعت معاهدة سيفر ، ولولا أن روسيا كانت قد انشقت عن الحلفاء بتأثير الثورة البلشفية ، لكان من المحتمل أن تسلم القسطنطينية لروسيا لتعود مرة أخرى «مدينة القيصر» ، فقد كان هناك اتفاق سري في المحادثات ما بين الحلفاء على ذلك ، ولم يعرف هذا الاتفاق إلا عندما أعلنت الثورة البلشفية المعاهدات السرية التي عقدتها روسيا القيصرية مع الحلفاء ، وكان هذا الإعلان هو الذي عرف العالم العربي باتفاقيات «سايكس - بيكو» عن تقسيم سوريا والعراق بين إنجلترا وفرنسا .

في أحلك ساعات التاريخ التركي وأكثرها انسحاقًا ومهانة ظهر مصطفى كمال وتولى مقاومة الحلفاء من ناحية ، وهزيمة اليونانيين من ناحية أخرى ، وانتصر عليهما واستطاع في معاهدة لوزان أن يمحو معاهدة سيفر المهينة ، وأن يحقق لتركيا الاستقلال .

ولكن مصطفى كمال لم يقف عند قهر اليونانيين والاتفاق مع المنتصرين على الانسحاب بحيث عادت القسطنطينية للأتراك ، ولكنه كان يعتزم أمرًا أكبر وأخطر لم يخطر ببال أحد ، لقد أراد أن يقضي على تركيا العثمانية ، وأن يبدأ تركيا جديدة ، وأن يستأصل كل الجذور التي تربط تركيا بماضيها ، وأكبرها وهو الإسلام الذي رمزت له الخلافة فأعلن سقوط الخلافة .

كان سقوط الخلافة سنة ١٩٢٤م زلزالاً هز العالم الإسلامي بأسره ، ولقد صورت قصيدة شوقي الحالة النفسية التي تقطر مرارة وأسى واستنكارًا لإلغاء الخلافة :

عادت أغاني العرس رَجْعَ نواح ونُعيتِ بين معَـالِم الأفـــراَح
الهندَ وَالِـهَـةٌ ، ومصرُ حزيـنـــة تبكي عليك بمَدْمَـــــع سحاح
والشام تسأل، والعراق، وفارس أمحا من الأرض الخلافةَ ماح

كان سقوط الخلافة بالنسبة للمسلمين هو كسقوط روما بالنسبة للأوربيين وكسقوط القسطنطينية لكل المسيحيين .

وقامت مقاومة عنيفة ما بين قطاعات عديدة من الشعب ، وبالذات الطريقة النقشبندية ، ولكن شيئاً لم يكن ليوقف مصطفى كمال ، ويُقدر أن ربع مليون تركي قتلوا خلال هذه الصدامات .

وبعد أن قضى أتاتورك على العمامة ، واستأصل الحجاب ، وفتح الباب أمام دور اللهو والحانات ، وكان هو نفسه سكيرًا ، ختم هذا كله بتغيير الأبجدية التركية التي تقوم على حروف عربية بإحلال أبجدية لاتينية ، وبهذا حال دون أن يتعرف الجيل على تراثه وثقافته لاختلاف الحروف .

لولا أن هذا الرجل أنقذ تركيا من درك المهانة ، وأعاد لها استقلالها وتمتع حيناً بحب وتقدير جارف وبلقب الغازي ، لما رضخ الشعب التركي لهذه التغييرات الثورية التي تستأصل كثيرًا مما يعدُّ من مقومات هويته .

وفي سنة ١٩٣٨م مات أتاتورك بعد أن أقام نظامه ، وبعد أن جعل من الجيش الذي أنشأه ودربه بحيث يكون وصيًّا على التركة الكمالية ، وحاميًّا للعلمانية ، واستمرارية الهيمنة العسكرية ، وبعد أن قدم للضباط في العالم العربي سابقة الانقلاب العسكري (كان كل ضباط ٢٣ يوليو من المعجبين بمصطفى كمال ، وقيل إن جمال عبد الناصر كان عاكفاً على كتاب «الذئب الأغبر» (The grey wolf) .

لم يكن عصمت اينونو زميل مصطفى كمال وخليفته في مثل مقدرته ، وكانت التغييرات تحدث ردود فعلها كما هي طبيعة الأشياء .

والحقيقة أنه مهما كانت قوة مصطفى كمال فإن تغييراته الجذرية ما كان يمكن أن تدخل ـ دع عنك أن تتأصل ـ في الأطراف البعيدة

للدولة ، ولا في أعماق الأناضول ولا الأقاليم الريفية ، إن مجال تغييراته كان المدن الكبرى أو المؤسسات العامة ، أما النواحي القاصية ، وما يمكن أن يحدث في الأعماق فما كان يمكن السيطرة الدائمة عليها ، كان الآباء يعلمون أبناءهم ، والأمهات يعلمن بناتهن الإسلام وكانت «رسائل النور» التي يستلهمها سعيد النورسي من القرآن تنسخ باليد في سرية تامة بمئات الألوف وتتناقلها الأيدي ، وحدث أكثر من مرة أن قبض على أحد أفراد النقشبندية لأنه صعد وفي يده مطرقة وأخذ يضرب بها أحد تماثيل مصطفى كمال .

وكان أمام تركيا تحديات جديدة ، ومشكلات اقتصادية وسياسية ، وفقد حزب الشعب الحاكم الذي أسسه مصطفى كمال قوته التي كان يستمدها من شخص مصطفى كمال ، وانهزم أمام حزب جديد هو الحزب الديمقراطي الذي رأسه مندريس والتزم بالعلمانية ، بل وكان هو الذي حاكم شيوخ الطرق الصوفية ، ولكنه كحزب يدخل انتخابات عامة يعلم أن من مصلحته مصانعة الإسلام حتى يكسب الشعب الذي كان في أعماقه لا يزال يعتز ويتمسك بالإسلام فأعطى المسلمين بعض الحريات ، ونتيجة لذلك اكتسح الحزب الديمقراطي انتخابات سنة ١٩٥٤م ، ونال ٥٠١ مقعدًا من مجموع المقاعد الـ ٥٤١ .

ولكن الجيش لم يغتفر له ، فزحف في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م على مقار الحزب وقبض على قياداته وحوكموا وأعدم بعضهم وعلى رأسهم مندريس وسجن البعض الآخر .

في هذه الفترة ظهر زعيم إسلامي موهوب هو المهندس نجم الدين أربكان الذي كان يرتبط بالطريقة النقشبندية ، ولكنه تعلم في ألمانيا وتعرف على ثقافاتها وثقافات الدول الأوروبية الأخرى ، وكان يجيد الألمانية والإنجليزية والفرنسية ، ثم عاد إلى تركيا ليؤسس أول حزب إسلامي في تركيا الكمالية وهو حزب النظام الوطني في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠م .

كانت ثقافة نجم الدين أربكان أوروبية حديثة ، ولكن أصوله كانت إسلامية صوفية وكان له تصور إسلامي عام يمكنه من الجمع بين الثقافة الأوروبية والأصول الإسلامية .

وأعلن أربكان أن الحزب يقبل جميع الأتراك باستثناء الماسونيين والشيوعيين والصهاينة .

لم يكن الذكاء والدهاء لينقص أربكان ، ولكن غلبت الطبيعة ، ففي ثنايا الحديث بدر ما ينم عن الطبيعة الإسلامية ، فتضمن بيان تأسيسه «أن الله تعالى اختار أمتنا العزيزة لإحقاق الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، وفي افتتاح فرع الحزب في كوتاهية استقبل بهتافات «قائد جيش الإيمان» ومجدد العصر .

لهذا لم يكن غريبًا ، أن تصدر المحكمة الدستورية في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١م قرارًا بحل حزب النظام الوطني بناءً على المادة ٦٣ من الدستور التي تحظر القيام بأي نشاط يستند على أسس دينية كاملة أو جزئية ، ومناداته بجعل الدروس الدينية إجبارية في المرحلة الإعدادية ، ووصفه للتغييرات الكمالية والعلمانية أنها «عصر الضلالة» .

وانتهت الجولة الأولى ..

* * *

بعد إغلاق المحكمة الدستورية لحزب النظام الوطني ، بدأت محاولات لتأسيس حزب جديد هو حزب السلامة الوطني الذي أسس في ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٢م ، ولم يكن من مؤسسيه أي فرد من مؤسسي حزب النظام ، حيث لم يسمح لهم بذلك ، وكان الحزب يتمتع بتأييد بقايا الجماعات الإسلامية التي واصلت البقاء ، رغم بطش أتاتورك مثل جماعة إسكندر باشا وهي أحد فروع الطريقة النقشبندية ، وجماعة النور (سعيد النورسي) وجعل الحزب أهدافه وطنية تحررية ، وأن توفر ضمانات حقوق الإنسان ، ونجح الحزب في تأسيس نقابات موالية انتظمت في اتحاد «العمل الحق» .

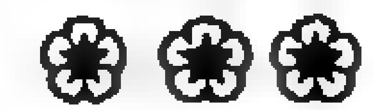
ودخل حزب السلامة في سلسلة من التحالفات مع أحزاب أخرى بحكم التعددية الحزبية التي كانت تحول دون أن يستطيع حزب واحد تشكيل وزارة ، وحدثت أولى التحالفات سنة ١٩٧٣م ، وأدت إلى أزمة وزارية لتنافر مبادئ الأحزاب ، وظلت تركيا دون وزارة ١٠٥ يومًا ،

وفي النهاية جاء الائتلاف ما بين حزب الشعب الحائز على ١٨٥ عضواً وحزب السلامة الحائز على ٤٨ ، ولكن هذا الائتلاف لم يكن طبيعيًا وحدثت انتخابات جديدة في يوليو سنة ١٩٧٧م أدت إلى هزيمة حزب السلامة نتيجة لخلافات ما بين النقشبنديين والنورسيين ، ولكن أعيدت التحالفات في انتخابات سنة ١٩٧٧م ما بين حزب الشعب وحزب السلامة .

مع بداية عام ١٩٨٠م تعرضت تركيا لمشاكل اقتصادية نتيجة للحرب في قبرص وارتفاع أسعار النفط والاعتماد على الاستيراد وارتفاع الديون واختلال الميزانية ، ولكي تخرج الحكومة من الأزمة فرضت ضرائب جديدة ورفعت أسعار بعض السلع الضرورية واضطرت لطبع أوراق بنكوت وتسولت من الدول والبنوك الدولية لتشتري البترول اللازم للاستخدام اليومي ، وأدى هذا إلى فوضى وظهور أعمال عنف ، واضطرب النظام السياسي (تأسست في الفترة من يناير ١٩٧١م إلى ديسمبر ١٩٧٩م ، ١٢ حكومة بمعدل حكومة كل ٩ شهور) وتدخل الجيش وقام بانقلاب في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠م ، وحدثت الإجراءات المعهودة من حل المجلس النيابي ، وإيقاف الدستور ، واعتقال القيادات .. إلخ ، ووصل عدد المعتقلين إلى ١٧٨٥٦٥ ، وصدرت أحكام على ٤١٧٢٧ ، وأحكام إعدام على ٣٢٦ (نفذت في ٢٥ حالة) .

أعلن عن مشروع الدستور الجديد الذي تضمن مادة تحظر على جميع من كان في سدة الحكم بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠م العمل السياسي لمدة خمس سنوات .

وطويت صفحة حزب السلامة .



درس من تركيـــا(*) (٢ - ٣)

عندما أعيد النشاط السياسي في تركيا بعد انقلاب ١٩٨٠م ، أسس ٣٣ شخصًا ممن كانوا منتسبين لحزب السلامة «حزب الرفاه» في ١٩ يوليو سنة ١٩٨٣م ، وكما لاحظ مؤلف «الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة» أن اختيار اسم الرفاه يأتي في سلسلة التمرحل الأيديولوجي ، فاسم «النظـام» عبر عن الشريعة ، والسلامة عبر عن البعد المعنوي ، ثم جاء الرفاه مركزًا على الناحية الاقتصادية .

تأسس حزب الرفاه سنة ١٩٨٣م عندما ألغي الحظر السياسي الذي فرضه انقلاب ١٢ سبتمبر على العمل السياسي من خلال استفتاء شعبي سنة ١٩٨٧م ، ودخل حزب الرفاه عدد كبير من أعضاء حزب السلامة واستطاع المكافح القديم أربكان أن يرأس الحزب في ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٧م .

لم يوفق حزب الرفاه في انتخابات ١٩٨٧م ، وإن كان قد نجح في الانتخابات المحلية ، ودخل انتخابات ١٩٩١م متعاونًا مع حزب العمل القومي والإصلاح الديمقراطي وحصلوا على ٦٢ مقعدًا ، ولكن ٢٣ منهم استقالوا وظل الـ ٣٨ في الحزب .

وكان من أسباب نجاح الرفاه أنه استخدم أسلوبًا جديدًا في الدعاية الانتخابية ، فأبرز المرأة الساترة ، كما أظهروا العمال الذين يرفعون رؤوسهم ضد الاستعمار وضد القهر .. إلخ .

ولكن الحزب كان يعاني انشقاقًا داخليًا بين المحافظين والتقدميين .

وفي انتخابات المحليات فاز حزب الرفاه بحيث أصبح الثالث ، كما فاز في ٢٨ من أصل ٧٦ ولاية .

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٩ ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١١٥٢) .

وكانت سياسته في إدارة البلديات «مدنية» فتركت النوادي الليلية ودور السينما وطرق الزي واللباس .. إلخ ، ورأى أربكان أن هذا لا يتعارض مع إسلامية الحزب وأعلن أنه سيكون «حزبًا عالميًا للإسلام» ، وأن تركيا ستجد نفسها .. إلخ .

وفي انتخابات ديسمبر سنة ١٩٩٥م التي اشترك فيها ثلاثة عشر حزبًا ، خرج حزب الرفاه محققاً أعلى نسبة أصوات حيث حصل على ستة ملايين و ١٢٤٥٠ صوتاً ، أي بنسبة ٢١ % ففاز بـ ١٥٨ مقعدًا .

وكانت الإحصائية تشير إلى أن الحزب زاد من ٩٠٠ ألف عضو عام ١٩٩١م إلى ٢ مليون عام ١٩٩٢م ، وأن نحو مليون «طرقوا الأبواب بابًا بابًا للقيام بالدعاية الانتخابية» .

وكان يفترض أن يكلف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل نجم الدين أربكان بتشكيل الوزارة طبقاً للدستور ، إلا أنه كلف السيدة تانسو تشيللر بتكليف الوزارة فلم تفلح ، فكلف يلماظ بتشكيل الحكومة ، وبعد عنت شديد نجح في تشكيل وزارة ائتلاف مع تشيللر ولكنها لم تستمر سوى ثلاثة شهور ، فلم يجد دميرال حلاً سوى أن يعهد إلى أربكان بتشكيل الحكومة فشكلها برئاسته وبالتحالف مع تشيللر .

خلال الشهور القليلة التي حكم فيها أربكان تحسنت الحالة الاقتصادية بفضل ترشيد النفقات الحكومية ، وعدم التورط في ديون جديدة ، كما تم خصخصة القطاعات الحكومية وزادت الحكومة في الرواتب زيادة جاوزت ٢٠٠ % في بعض الحالات .

وفي ضوء السياسة الخارجية عمل أربكان على تكوين مجموعة الدول الثمانية الإسلامية التي ضمت تركيا ومصر وإيران وباكستان وبنجلاديش وأندونيسيا وماليزيا ونيجيريا ، وعقد أول اجتماع لها على مستوى رؤساء الحكومات في استانبول في ١٤ يونيو سنة ١٩٩٧م .

وكان أربكان يحس بأن الجيش يتربص به فعمد إلى سياسات مطمئنة كان منها الموافقة على الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل

وتوقيع اتفاقيات تحديث القوات المسلحة التركية بمعرفة إسرائيل وقرارات أخرى ، ولكن الجيش مع هذا لم يطمئن ، وفي الوقت نفسه ثارت انتقادات داخل الحزب ، فأخذ يطمئن الحزب بوسائل كان منها المطالبة بالسماح للنساء في الدوائر الحكومية بارتداء الحجاب والسماح ببناء جامع في منطقة تقسيم باستامبول وآخر قرب القصر الرئاسي واستضافة رؤساء بعض الطرق الصوفية في حفل إفطار رمضاني .

لم تفد هذه المناورات شيئًا ، فوضع الجيش خطة جديدة لانقلاب يختلف عن الانقلابات التي قام بها عام ١٩٦٠م و ١٩٧١م و ١٩٨٠م والتي أدت إلى رد فعل تنامي الدعوة الإسلامية فاجتمع مجلس الأمن القومي في ٢٨ فبراير وقدم إلى أربكان مذكرة تضم ثمانية عشر مطلبًا كل واحد منها يقلص الاتجاه الإسلامي .

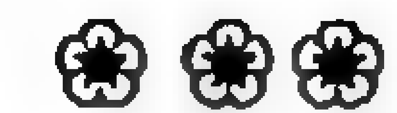
في الوقت نفسه ، وفي إطار تعبئة الرأي العام ضد حزب الرفاه سربت تقارير أمنية عن المخابرات التركية عن أنشطة الإسلاميين في تركيا جاء فيها : وفقًا لبيان رئيس المخابرات فإن «التيارات الرجعية (الإسلامية) تمتلك ١٩ صحيفة ، و ١١٠ مجلة ، و ٥٣ محطة إذاعة ، و ٢٠ محطة تليفزيون ، إضافة إلى ذلك ، فإن للإسلاميين ٢٥٠٠ جمعية (رابطة) ، و ٥٠٠ وقف خيري ، وأكثر من ١٠٠٠ شركة ، و ٢٢٠٠ تجمع سكني للشباب ، و ٨٠٠ مدرسة .

وتطرق بيان المخابرات أيضًا لتوجيه الأنظار إلى حجم الاقتصاديات الإسلامية في تركيا فذكر «الشركات التي تقدم الدعم للإسلاميين ، ودعا إلى مقاطعتها وعدم منحها أي دعم ، وعدم إشراكها في أي مناقصات .

في ٢٨ مايو ١٩٩٧م وجه المدعي العام مذكرة للمحكمة الدستورية تتكون من ١٨ صفحة بأن حزب الرفاه يدمر العلمانية الكمالية ، وبدأت جلسات المحكمة في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧م ، ومثل أربكان وكان قد أعد دفاعه عن التهم الموجهة إليه سجل في ٤١٥ صفحة استند فيها إلى المصادر القانونية باللغة الألمانية والإنجليزية والفرنسية ،

وبلغت عدد ساعات الجلسات ٥٣ ساعة استغرق دفاع أربكان ١١ ساعة ، وأخيرًا حكمت المحكمة بإغلاق حزب الرفاه وإبطال عضوية أربكان ـ وأربعة من البارزين في الحزب ـ في المجلس النيابي وحرمانهم من حق تأسيس أو عضوية أو إدارة أو رقابة أي حزب سياسي لمدة خمس سنوات من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وبهذا طويت صفحة حزب الرفاه .



درس من تـركيــا (*) (٣ – ٣)

قدمنا في المقالين السابقين عرضًا سريعًا لعالم تركيا في القرن العشرين والتطورات التي أدت إلى ظهور مصطفى كمال والثورة التي قام بها في تركيا ، وكيف قطعها من جذورها ليوجد تركيا جديدة علمانية أوروبية ، فأخذ بنظام الجمهورية ، والوزارة والأحزاب التي حلت محل نظام الباب العالي والصدر الأعظم التي كانت في عهد الخلافة ، ولكنه جعل الجيش «وصيًا» على الكمالية والعلمانية ، وأشار المقال الثاني إلى ردود الفعل ، وكيف أن طريقة الحكم الديمقراطية – وإن كانت تحت حراسة الجيش – جعلت الأحزاب تتجاوب مع الشعب حتى تظفر بأصواته ، وظهر هذا في الحزب الديمقراطي الذي أسسه مندريس وغلب حزب الشعب ، وهو حزب مصطفى كمال ، فسمح ببعض الحريات الإسلامية ، مما جعل الجيش يودي به ويحاكم قادته ويقضي بالإعدام على رئيسه مندريس ، ولكن هذا لم يحل دون ظهور نجم الدين أربكان الذي كون حزب النظام الوطني سنة ١٩٧٠م ، وحزب السلامة سنة ١٩٧٢م ، وحزب الرفاه سنة ١٩٨٣م ، وهو الحزب الذي رأس الوزارة وحقق تجديدًا في الأداء السياسي والاقتصادي ، ولكن الأحزاب الثلاثة حلت وحكم على أربكان بالحرمان من الحقوق السياسية لمدة خمس سنوات.

وفي ١٤ أغسطس سنة ٢٠٠١م كون مجموعة من الشباب حزب العدالة والتنمية وانتخبوا رجب طيب أردوغان رئيسًا .

تلك كانت بداية إسلامية جديدة تختلف عن تجارب أربكان الثلاث .

فمع أن أربكان كان متقفًا ثقافة أوروبية ، ومع أنه كان يتمتع بميزات عديدة ، إلا أن أربكان كان ينتمي إلى العهد القديم بصلة ما ، وقد كان يضع قدمًا في عهد تركيا العثمانية وقدمًا آخر في تركيا الكمالية ، وقد كانت الحركة النقشبندية بزعامة الشيخ محمد زاهد كتكو والحركة

(*) نشر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١١م ، في جريدة المصري اليوم ، العدد (١١٥٤) .

النورسية التي أنشأها سعيد النورسي هما اللذان دفعا أربكان لتأسيس حزب النظام .

إن من المؤكد أن سياسة نجم الدين أربكان كانت أكثر إسلامية ، وأن خطته الاقتصادية كانت أكثر سلامة ، ولكن ماذا حدث ؟ لقد حل الجيش حزبه وحال دون أن يشتغل بالسياسة ، ولا شك أن الحزب الجديد لو سلك مثله لحل مثله أيضًا .

إننا عندما تصدر الأحكام على سياسة ما لابد أن نلم بالظروف والملابسات القائمة وقت هذه السياسة ، فربما لم يكن هناك بديل أفضل ؛ إن زعيم حزب الرفاه – رجب طيب أردوغان – هو الذي أدين سنة ١٩٩٨ بتهمة الكراهية الدينية لأنه استشهد بقصيدة للشاعر المسلم تقول «المساجد ثكناتنا ، والقباب خوذاتنا ، والمآذن حرابنا ، والمؤمنون جنودنا» .

ومثل هذا لا نشك في إيمانه ، كل ما في الأمر أن إيمانه ليس شرطًا أن يكون كإيمان من يقول «الإسلام دين ودولة» ، أو «الإسلام منهج حياة» ، لأن القسم الأول من هذه الفكرة خاطئ تمامًا ، ولأن القسم الثاني «وإن كان صحيحًا» فإن فهمه السائد متخلف بحيث لا يمثل إسلام العصر – إسلام القرآن والرسول – ولكن إسلام الفقهاء .

نحن نقول إن حزب العدالة والتنمية عندما جعل اسمه هكذا كان أدنى إلى الإسلام من أي اسم آخر يحمل معنى محددًا مثل تطبيق الشريعة أو من يحمل شعارًا علمًا أن تكون كلمة الله هي العليا .

لأن العدالة والتنمية هما أصدق ما يمكن أن يطلق على الشريعة .

ولست أنا الذي أقول هذا ، ولكنه الإمام ابن القيم مؤلف المرجع المعترف به من الجميع إعلام الموقعين عندما تحدث عن الشريعة فقال : «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأي طريق كانت فَثَمَّ شرع الدين ودينه ورضاه وأمره ، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد

وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه ، وأدل وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فأي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها وبمقتضاها .

والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذاتها وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ولن تجد طريقا من الطرق المثبتة للحق إلا وهى شرعة وسبيل للدلالة عليها» .

وقال تحت عنوان «بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد» : «إن الشريعة بناها وأساسها على الحكمة ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهى عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل» .

فابن القيم هنا يخرج من الشريعة ما يخالف العدل وإن دخل فيها بالتأويل ، كما يوجب دخول كل ما يحقق العدل وإن لم ينص عليه أو يأخذ القالب المقرر في الشريعة.

وأشد صراحة من ابن القيم نجم الدين الطوفي فهذا الفقيه الحنبلي – مثل ابن القيم – نادى بأن المصلحة هي الهدف الأسمى للشارع، فإن وجد نص يخالف المصلحة «أخذنا بالمصلحة وأولنا النص» ، وقد استمد هذا المبدأ من تفسيره لحديث «لا ضرر ولا ضرار» .

ومثلهما الفقيه العز بن عبد السلام الذي كرر في كتابه «الفوائد في اختصار المقاصد» والذي يطلق عليه «القواعد الصغرى» أن قصد الشارع «جلب المصلحة ودرء المفسدة» .

إذا كان الحزب يرفع راية العدالة ، وإذا كانت الشريعة في حقيقتها ، وكما قال ابن القيم هي العدالة ، فحزب العدالة يرفع راية الشريعة في الحقيقة .

وليس هذا إلا مثالاً واحدًا في موضوع رئيسي هام هو أن لا ندع الأسماء تقيدنا ، وأن لا ندع الشعارات العامة تضللنا ، إن من الممكن أن نستبعد اسمًا لأن له تداعيات معينة تجعله محلاً للكره ، أو لسوء الظن أو لإمكان الاستغلال ويصبح من الحكمة والكياسة أن تأخذ اسمًا يحقق الجوهر دون إشارة إلى الاسم القديم ، كما في إحلال «العدالة» محل «الشريعة» .

والحجاب مثلاً ، كلمة تفتح المجال على مصراعيه لمفاهيم مغلوطة ، تحظر على المرأة وتبعدها عن النشاط العام وتكاد تجعلها «عورة» ، وتلتف حوله كل الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة عن دونية المرأة ، ويدخل فيه النقاب الذي لا يظهر إلا عينًا واحدة ، والذي يرى كثير من الفقهاء أنه هو الحجاب حقًا ، وأن كشف الوجه واليدين سفور ، لماذا نتمسك بهذه الكلمة الحافلة بالثغرات ، ولماذا لا نحل محلها «رفض التبرج أو الخلاعة وإيثار الاحتشام» .

حتى «العلمانية» التي اعتبرها الإسلاميون نقيضًا للإسلام ، إذا أريد بها الفصل ما بين الدين والسلطة ، فهذا هو صميم الإسلام ، فما أرسل الله تعالى الرسل ليكونوا ملوكًا ، ولا ليؤسسوا دولة ، وإنما أرسلهم ليبلغوا دعوة الإسلام ودون أن يمنحهم أي سلطة إلا التبليغ ، ويحيط هذه الصلاحية بأدوات الحصر بحيث لا تتعداها ، فالرسول ليس حفيظًا ولا جبارًا ولا مسيطرًا ولا حتى وكيلاً على المؤمنين ، ودوره أن يبلغ الرسالة ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف : ٢٩) ، ﴿فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ (يونس : ١٠٨) .

وإذا رد المشركون على الرسول ردًا عنيفًا أو كذبوه فماذا يفعل ؟

﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (يونس : ٤١) .

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران : ٦٤) .

إن تجريد الرسل من أي سلطة سوى التبليغ ، حتى مع الذين ينكرونهم ويخالفونهم ، يوحي بنوع من الفصل ما بين تبليغ الدين ، وبين الحكم على المؤمنين والمخالفين .

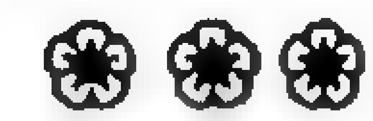
فإذا كان حزب العدالة والتنمية يحقق الشريعة باعتبارها العدالة ، وإذا كان ينادي بالاحتشام دون أن يذكر الحجاب وإذ كان يريد بالعلمانية التي يدعو إليها شيئًا فرضه القرآن على الرسل بحيث أن كل صور الحكم لا يعد أمرًا دينيًا ، ولكن دنيويًا ، فإن حزب العدالة والتنمية حقق المفاهيم الإسلامية تحت أسماء أخرى ، ولعله عبر عن ذلك عندما قال : «أنا لا أبيع ، ولكن أتسوق» ، وأنه بالإضافة إلى أن هذا هو الأسلوب الحكيم ، فإنه قطع الطريق على الجيش .

وتلك الناحية هي أهم النواحي ، إن الجيش الآن يعلم أن أردوغان قد سرق الأوراق الرابحة ، ولم يعد باستطاعته أن يلعب لعبته ، وأن من الممكن مع تعاظم شعبيته التي تعني تضاؤل شعبية الجيش التي تمكنه من القيام بمغامرة الانقلاب ، إذا وجد أدنى علة أو حجة ، وكان على أردوغان أن يتفادى ذلك بحيث يظهر الجيش أمام العالم كله بصفة المعتدي الذي ينتهك أصول العدالة والديمقراطية .

وبعد هذا كله ففي هذا الرجل رجب طيب أردوغان قسمات إنسانية تجعله قريبًا إلى كل الذين يؤمنون بالإنسان فقد نشأ في أسرة فقيرة ، واضطر وهو صبي أن يبيع الحلوى في شوارع استانبول ، ودخل إحدى مدارس الأئمة ، وهي مدارس دينية ولكنها تؤهل خريجها لدخول الجامعات فدخل جامعة مرمرة ، وانضم إلى كل الأحزاب الإسلامية التي كونها أربكان وتعرض لبطش الجيش والحكم عليه ، وعندما حدثت انتخابات سنة ٢٠٠١ للحزب كان مستبعدًا وقام عبد الله جول بها ، وعندما ظفر بحريته تنحى جول وأخلى مكانه له ، وكان نجاحه كعمدة استامبول دليلاً لا يدحض على إنسانيته واستقامته ، فقد عني بالفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة ويسر لهم الكراسي والمعينات السمعية والبصرية ، كما طهر استامبول التي كانت مدينة داعرة تخرج فيها أفلام «البورنو» ، وتعامل مع الداعرات بالأسلوب الذي تعامل به مع المعوقين ونجح بحيث خلصهن من وضعهن المهين .

هل يمكن الطعن في إسلامية ، أو ذكاء أو ألمعية هذا الرجل ؟ هل يمكن الشـك في أن هذا الأسلوب هو أسلوب رجل السياسة ، رجل الدولـة ؟ في حين أن قادة الدعوات الإسلامية لدينا لا شغل لهم إلا الهتاف بالشعارات العريضة ، كأنما هي تملك قوة خارقة تحقق بها نفسها .

كلمة أخيرة أقولها للإسلاميين : لا تطلبوا من الدولة أن تقيم الفضيلة ، أو تدعم العبادة أو حتى أن تكون كلمة الله هي العليا ، فهذه هي مهمة «الأمـة» التي تؤسس الهيئات وتربي الدعاة ، وهي الأب والأم اللذان ينشئان الجيل المسلم ، فإذا استخذت الأمـة أو تقاعست عن واجبها ، فلا تلومن إلا نفسها ، لأن الدولة لا تستطيع أن تفعل شيئاً مجديًا في هذا المجال ، ولا هو يدخل في مجال اختصاصها ، ولو دخلته لأفسدته ، فلا قيمة لإسلام بوازع السلطان وقانون العقوبات ، وإنما يقوم الإسلام على الإيمان القلبي ، وأن ما يدخل في نطاق عمل الدولة هو «العدل» الذي هو جوهر الشريعة ، وهو خدمة شعبها ورفع مستوى الحياة وتيسير الخدمات وإشاعة الثقافة ومنح الأولوية للبحث العلمي الذي هو طريق القـوة والمشاركة في العصر ، هذا هو واجب الدولة الإسلامية ، وهذا هو ما استهدفه حزب العدالة والتنمية .



[٢٦]

للمرة الثالثة : التجربة التركية

لماذا نجحوا ؟ .. ولماذا فشلنا ؟(*)

قرأت مقالين متتابعين في أسبوع واحد عن تركيا ، الأول : بقلم الأستاذ الكبير فهمي هويدي في ثلاثاء الأهرام ، والثاني : للدكتور عمرو الشوبكي في خميس المصري اليوم ، والمقالان يثيران الشجون واللوعة والأسى ، كما يكشفان عن بعض الحقائق المجهولة عن هذا البلد .

وكنت في أعقاب اكتساح حزب العدالة والتنمية للانتخابات العامة قد كتبت في هذه الصحيفة مقالين مطولين بعنوان «درس من تركيا» ، ولكن لا بأس من الكتابة للمرة الثالثة لأن الموضوع هام ، ولأنه من وجهة نظري يمثل الأمل الوحيد في استنقاذ الإسلام من قبضة الشيوخ وتخليصه من الفهم السلفي الذي يحكم المسلمين في الدول الإسلامية ويحول دون أن يقتحموا العقبة ، وأن يصلوا أسبابهم بعالم العصر .

أقول : إن التجربة التركية نجحت لعاملين رئيسيين ، أولهما : حسن فهم الإسلام ، وثانيهما : إخلاص وتفاني رجال العدالة والتنمية وتساميهم عن مغريات الحكم ، إن العامل الأول حسن فهمهم للإسلام جعلهم يكسبون هذا الرصيد الضخم الذي يتمسك به شعب نسبة المسلمين فيه ٩٩ % ، وكان من حسن حظهم أن لم يكن في تركيا فرع للأزهر يعلمهم الفهم المشوه التقليدي للإسلام والغشاوات التي تطمس حقيقته .

لقد استلهموا فطرتهم السليمة ـ والإسلام دين الفطرة ـ فقادتهم مباشرة إلى جوهر الإسلام ، وليس هو إلا العدالة والتنمية .

كان حزب العدالة والتنمية أفضل من أحزاب أربكان ، لأنه .. وإن كان أربكان أستاذ النقلة كلها وإعادة الإسلام إلى الصدارة ، إلا أنه كان متأثرًا ببعض الأفكار الصوفية ، وأبدى إعجابًا بسيد قطب ، وكان هناك

(*) نشر بجريدة «المصري اليوم» ، بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢م ، العدد (١٢٩٨) .

احتمال أن يتقارب مع الإخوان ، وكان هذا يعني خطوة إلى الخلف بينما كان المطلوب خطوة إلى الإمام ، خطوة إلى إسلام الفطرة وليس إلى إسلام المذاهب .

لقد تبين هذه الحقيقة قبلهم ، في القرن الثامن الهجري فقهاء وهبوا بصيرة نافذة ، فقالوا : إن الشريعة جلب مصلحة ودرء مفسدة . ونادى النجم الطوفي بأن المقصد الأسمى للشارع هو المصلحة ، فإذا تعارض نص مع المصلحة أولنا النص وأخذنا بالمصلحة ، ولو عملنا بهذا المبدأ لوفرنا على أنفسنا خمسة قرون من التخبط ، بل لقد صرح ابن القيم في القرن الثامن نفسه أن الشريعة هي العدل ، فحيثما يكون العدل تكون الشريعة .

أليس العدل والعدالة شيء واحد ؟

فهل كان حزب العدالة والتنمية يطبق رأي ابن القيم ؟

إنه لم يكن يفعل ، ولم يكن له علم بابن القيم ، ولابن القيم رغم هذا الرأي الذي خلص به إلى جوهر الإسلام ، آراء أخرى مغرقة في الرجعية ، إنهم استلهموا فطرتهم ، فقادتهم إلى محض الإسلام ، لأن الإسلام هو الفطرة ، ولأن الله تعالى عندما امتن على العرب قال : ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش : ٣ـ٤) ، وماذا تريد الشعوب إلا هذا ؟ وهل تعني العدالة والتنمية إلا هذا ؟

كان مسلك العدالة والتنمية مثاليًا ، لأنهم لم يرفضوا الإسلام فيفقدوا أصلاً وجذرًا ، ويبعدوا عن ضمير الشعب ووجدانه ، وفي الوقت نفسه فإنهم استبعدوا تمامًا الفهم التقليدي ، «فهم السنة والجماعة» ، فهم «الفرقة الناجية» .. إلخ ، فوصلوا إلى جوهر الإسلام واستبعدوا غواشيه ، ولم يأنفوا أن يعلنوا أنهم علمانيون ، وقد قلنا وأكدنا أن الإسلام علماني لأنه ليس له كنيسة أو مؤسسة دينية ، وقد قامت العلمانية لاستبعاد الكنيسة وليس لاستبعاد الدين ، والإسلام علماني لأنه لا يستهدف إقامة دولة دينية ، وهو علماني لأنه يحقق حرية الفكر

والاعتقاد ، وهذه العلمانية كلها من الإسلام ، إن حزب العدالة والتنمية يطبق المبادئ الرئيسة للحكم التي أمر بها القرآن من استبعاد الظلم والديكتاتورية ، وأن يكون الحكم ببيعة (وهي تماثل الانتخاب) وهذه العلمانية كلها من الإسلام ، واستبعاد الحكم الفردي الوراثي واستخدام الشورى التي عندما تُطوَّر طبقاً لأساليب العصر تصبح الديمقراطية ، وهذه هي المبادئ التي انتهى إليها العصر الحديث : مبادئ الحرية ، مبادئ العدالة ، مبادئ أن يكون دين الدولة خدمة الشعب ، وأن تعمل لتحقق له الكفاية المادية والعزة الأدبية ، والأمن والأمان .

إذن ، كان لدى حزب العدالة والتنمية «نظرية» سليمة للحكم ، نظرية تتجاوب مع أعماق الشعب ، وتلمس لمسًا عميقاً نبضه ، وتمثل جسرًا يتلاقى عليه القادة مع الجماهير في ائتلاف حقيقي ، وكانت ثمرة ذلك فوز كاسح للانتخابات مكن الحزب من التغلب على عقبات كأداء كانت في طريقه .

العامل الثاني : إن قيادات حزب العدالة والتنمية أتراك أقحاح تعلموا في المدارس الدينية التي أسلمتهم إلى الجامعات ، ولم يتعلموا في هارفارد أو أكسفورد ، ومعظمهم لا يعرف إلا التركية ، وتمرسوا بالعمل العام من نشأتهم ، ولم يعملوا في البنوك الأمريكية أو يلوا مناصب في البنك الدولي أو الهيئات الدولية المشبوهة ، ولما كانوا يؤمنون بالقيم الإسلامية ، فكانوا أكبر من أن تستهويهم مغريات السلطة ، لم يكن الفساد ليستطيع أن ينفذ إليهم ، لقد علموا ما يُعَلِّمه الإسلام ، وما تُعلّمُه كل الديانات ، إن الحكم خدمة ورسالة ، وأن الحاكم إن لم يكن طاهر اليدين ، مخلص القلب ، يعمل بكل همة لخدمة بلده ، فإنه لا يكون جديرًا بالمنصب .

إن النجاح في الحكم ليس معجزة ، وقد أنهى الإسلام بالذات عهد المعجزات ، إنه إخلاص وكفاية ، ولا تعدم الشعوب أبدًا المخلصين والأكفاء ، وفي مصر الألوف منهم ، وفي الأجواء السليمة يشغل هؤلاء المناصب فينهضون ، أما في الأجواء الفاسدة ، فإن الصغار هم الذين يشغلون المناصب الكبيرة ، ويكونون كالحمار الذي لبس جلد الأسد ،

ونسى أن يغطي أذنيه الكبيرتين ، ولما لم يكونوا أكفاء أو كبارًا ، فإنهم ينزلون بها ويجعلونها وسيلة لشهواتهم ومآربهم الصغيرة ، ما قيمة أن يحرص المسئول أن تكون له شقة بعشرين مليون ؟ أو أن يقيم حفلاً يفوق حفلات ألف ليلة وليلة ، أو أن يقدم لخطيبته خاتمًا بخمسين مليون جنيه ؟ أو أن يكون عنده أسطول من العربات الفارهة ؟ هذه المغريات لا تغري أو تجذب النفوس الكبيرة ، إنها تنظر إليها باشمئزاز ، وتذكر قول الرسول ﷺ : «تعس عبد الدرهم .. تعس عبد القطيفة» .

والله إني لأذكر هذا الحديث كلما نظرت إلى الكرافتات الحريرية الأنيقة وأصحابها «يتعاجبون» بها «تعس عبد القطيفة» .

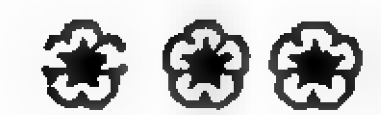
إن هذا السلوك يمكن أن يسلكه أغنياء الحرب والذين يسرقون «النافي» ويعملون في «القرنص» وقد يفخر أحدهم أنه ملك «الرابش» «الزبالة» ، إنها شخصيات يمكن أن توجد في مسرحيات نجيب الريحاني عن العمدة الذي باع القطن وجاء العاصمة ليرمي ثمنه تحت أقدام الراقصات اللائي يجعلنه مضحكة ، وليست هي الشخصيات الأمينة المخلصة التي تؤمن بشرف الخدمة العامة .

كان لابد أن تنجح تركيا .. ولابد أن تفشل مصر !!

أين هذا من ساستنا الذين بدلاً من أن ينتجوا ويقيموا المصانع ، ويحققوا لنا الاكتفاء الذاتي من القمح ، ومن الحبوب ، ومن اللحم ، انصاعوا لإرادة التجار الذين يريدون تحطيم الصناعة المصرية بأي ثمن والاعتماد على الاستيراد ؟ فقاوموا زراعة القمح وفضلوا عليه «الكانتالوب» ، و «الفراولة» ، وقضوا على مشروع «البتلو» ليتمكنوا أن يستوردوا زبالة المذابح واللحوم من كل دول العالم ، وأصبحنا نستورد كل شيء ، ولما أدت هذه السياسة إلى الإفلاس .. ولابد أن تؤدي لأن علينا أن نشتري بالدولار ثم لا يحقق هذا الاستيراد طائلاً ، وإنما يصب في الكماليات الفارغة ، عمدت الحكومة إلى الأصول الثمينة تبيعها : البنوك ، المصانع ، الشركات .. وأخيرًا الأراضي .. وكل شيء .. حتى أموال التأمينات الاجتماعية !!!

وبددوا المليارات على إصلاح الشواطئ ومد البنية التحتية لها ليأتي رجال السياحة ويقيموا المدن السياحية ، وضحوا في هذا السبيل بكل شيء – حتى الضبعة – لأن الأفضل عندهم أن تكون «كاباريه» من أن تكون أساسًا لطاقة ذرية ، وكللت جهودهم الدائبة بإبداع «شرم الشيخ» واحة العري والفساد وسط مصر المؤمنة ، ومقر المؤتمرات الدولية والتي استبعدنا من أجلها إقامة طريق بري يربطنا بالسعودية .

كيف يمكن أن يتقدم بلد يطبق سياسة الرأسمالية المظهرية ، الاستهلاكية ، والمتوحشة أيضًا ؟!



[٢٧]
هذه الإضرابات ودلالاتها(*)

جاء إضراب الصيادلة ليضيف إضرابًا جديدًا إلى إضرابات عديدة سابقة شملت سائقي المقطورات ، وسائقي السكك الحديدية ، وعمال غزل المحلة ، والمعلمين ، والأطباء ، ليكشف أن الأمر أعظم من أن يكون حالات محدودة ، وإنما هي ظاهرة عامة تغطي الأداء العام ، وإذا كانت لم تظهر في مرفق اليوم ، فيغلب أن تظهر غدًا .

هناك «حزمة» من الأسباب ، أهمها عدم وجود أي نوع من المشاركة عند وضع القرارات الهامة التي تؤثر على حياة الملايين للفجوة الواسعة ما بين واضعي القرارات في مكاتبهم المكيفة ، وما بين عالم وحياة الملايين التي تتخبط في الدوائر المتداخلة بها من الفقر والجهل والمرض ، وتحول هذه الفجوة دون أن يتعرف واضعو القرارات على حقيقة الواقع ، على أنهم لو تعرفوا ، فهناك نوع من البلادة والأنانية يحول دون أن يصل الإحساس إلى درجة تجعلهم يعيدون النظر في قراراتهم ، وقد يكون هناك مصالح مكتسبة وعناصر تُفيد من هذه القرارات ويتصل أصحابها بواضعي القرارات ويؤثرون عليهم بمختلف المؤثرات ، وهناك «البيروقراطية» العتيدة التي تشل الأداء فتتحيف على الموضوع ، كما يبطئ التطبيق فلا يصل العلاج إلا بعد موت المريض .

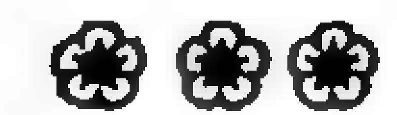
ويعزز هذا الوضع أن هناك «ديكتاتورية» عليا ، وأن هناك قوة قاهرة تتمثل في الأمن المركزي مستعدة لضرب كل من يفكر في الحركة أو الاحتجاج ، وما أكثر ما نجحت الداخلية بالكيد والدهاء والإرهاب في أن تحول دون ظهور أو نجاح احتجاجات وحركات وإضرابات عديدة .

(*) نشر بجريدة «البلد» بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٩م .

ماذا على واضعي القرار لو أنهم قبل وضع القرار استشاروا الذين سيطبق عليهم هذه القرارات ، فقالوا لهم : «نحن بصدد وضع قرار عن الموضوع الفلاني» ، فهل لديكم من اقتراحات تفيدنا في ذلك !؟

لو فعلوا هذا لجاءتهم ردود تكشف عن ثغرات ونقط خافية دقت على الذين أرادوا وضع القرار ، ولولا الاستشارة لوقعوا فيها .

لو قاموا بهذا ، لما خسروا شيئًا ، ولوضعوا قرارًا سليمًا ، ولاكتسبوا تأييد واحترام الناس ، ومن قبل قالوا «ما خاب من استشار» .



[٢٨]
١٢ ألف شاب انتحروا بسبب البطالة في أربع سنوات(*)

قرأت في جريدة «الشروق» (٢٠٠٩/٣/١٦) هذا النبأ فتملكني الغم والهم ، ذلك لأن الانتحار هو من التصرفات الكريهة لدينا ، لأن الإسلام اعتبر الانتحار من الممارسات السيئة الذي يعذب من يقوم بها بأن يخلد في النار ، ولهذا كان عدد المنتحرين في مصر أقل مما هو في كثير من دول العالم ، ولعل هذه الظاهرة أن تكون أبلغ دليل على سوءات البطالة وما تفعله في النفس ، فرغم يقينهم بأن هذا الانتحار سيجعلهم يتعذبون في الآخرة ، فإنهم لم يطيقوا العذاب الذي أوقعته البطالة الطويلة ، فكان لابد من أن ينتحروا لأن هذا الانتحار خلصهم من عذاب فعلي ودنيوي حتى وإن كان سيؤدي بهم إلى عذاب في الآخرة .

ولو تحرينا الحقيقة لوجدنا أن عدد المنتحرين يزيد بكثير عما قدرته الصحيفة ؛ لأن هناك صورًا أخرى للانتحار ، فالشباب الذي يقذف بنفسه إلى أمواج المحيط المتعالية بأمل الفرار من مصر والوصول إلى اليونان أو إيطاليا أو قبرص أو أي أرض أخرى خلاف أرض مصر ، وقد قذفوا بأنفسهم في قوارب يمكن أن تسبح في ترعة ، ولكن لا يمكن أن تتصدى لأمواج المحيط ، وتكون النهاية أن يغرقوا وتأكل الأسماك أجسادهم ، فإذا قدر لهم النجاة ، فليقعوا في يد حرس الجمارك وحماة الحدود الذين يزجون بهم في السجون ريثما يجدون طريق لإعادتهم والتخلص منهم .

هذه أيضًا صورة من صور الانتحار ، فهم عندما ألقوا بأنفسهم في البحر فإنهم ألقوا بأيديهم إلى التهلكة .

وأعداد هؤلاء قد تزيد على أعداد الذين ينتحرون بالسم أو بالرصاص أو غيرهما من وسائل الموت .

(*) نشر المقال بجريدة «البلد» .

أو خذ مثلاً الذين يسكنون بيوتاً متداعية قرر المفتشون هدمها وتسويتها بالأرض ، ولكن سكانها يرفضون الخروج ، فإلى أين يذهبون ؟ أو يودعوا متاعهم ؟ ، فإذا هربوا من بلاء بيوتهم لوجدوا أمامهم بلاء بلا بيوت ، فهم يرفضون حتى يخرجهم البوليس بالقوة ، ويلقي بمتاعهم في عرض الطريق .

* * *

كانت مصر في الأربعينات بلدًا جاذبًا للناس من كل دين ومن كل ملة ومن كل جنسية

كانت قلوبهم تهوى إلى مصر .

كانوا يأتونها فيجدون فيها الأمن والأمان ويعيشون آمنين ويمارسون تجاراتهم وصناعتهم التي توصلهم إلى بر الثراء .

كانوا يأتون فقراء فتجعلهم مصر أغنياء .

كانوا يأتون مجهولين فتجعلهم مصر مشهورين سواء كانوا شوامًا أو يهودًا أو يونانيين .

لم تكن مصر ترفض أحد ، ولم تكن تحرم من نعيمها أحدًا .

أصبحت مصر الآن بلدًا طاردًا ، تكره أبناءها ويكرهها أبناءه ، تريد طردهم ويريدون تركها .

* * *

لماذا انقلبت الآية ؟؟!!

لسبب بسيط هو فساد نظام الحكم .

ففي العهد القديم كان العمل العام خدمة وتكليفات ، فأصبح الآن مغنمًا ، أصبح حاميها حراميها ، أصبحوا يعملون لأنفسهم وأولادهم وليس لشعبهم وأجيالهم ، أصبح كل واحد منهم يعمل بما قيل في عهد غابر :

أحار بن بدر قد وليت ولايـة   فكن جرذاً فيها يخون ويسرق

الكل يخون ويسرق حتى أصبحت مصر خرابًا يبابًا بعد أن انتقلت ثرواتها إلى جيوب اللصوص والحرامية .

[٢٩]

الطقوســــــــــية
العدو اللدود للإسلام(*)

يعتقد معظم الناس أن العدو اللدود للإسلام هو الاستسلام للشهوات ولكن الاستسلام للشهوات وإن كان إثمًا لا شك فيه ، وحرامًا ، إلا أن ذلك لا يستتبع أنه أهم وأقوى أعداء الإسلام ، لأن بعض الذين يرتكبونه عن ضعف وهم نادمون ، ولعلهم يستغفرون الله ويسألونه العفو والرحمة ، كما أن الاستسلام للشهوات لا يضر إلا صاحبها ، فهو لا يسرق مالاً ، ولا يقتل نفسًا ، ولا يقذف آخر ، وإنما هو يستسلم للشهوات بحكم ضعفه فهو يظلم نفسه ، وإثمه يقع عليه ولا يلحق الضرر بآخر .

وقد يتصور آخرون أن التقصير في العبادات من صلاة أو صيام أو حج يفقد الدين جوهره وخصيصته بحيث لا يصبح هناك فرق بين مسلم وغير مسلم ، وهذا الانحراف يشترك مع الاستسلام للشهوات في أنها لا تجني إلا على صاحبها ، فلا تضر أحدًا ولا توهن في المجتمع ، وإذا كان هناك حساب ، فإن الله تعالى هو الذي يقوم به يوم الحساب ، وقد أمرنا الله لا نيأس من رحمة ، ودعا الذين ظلموا لأنفسهم أن لا يقنطوا من رحمة الله ، فإن الله يغفر الذنوب جميعًا «وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ» .

في مواجهة هاتين الفصيلتين من الذنوب والآثام ، هناك فصيلة ثالثة يصطحب الذنب فيها بالشر فيكون آونة سرقة ، ويكون آونة أخرى غصبًا ، أو قتلا .. إلخ ، وهذه ليست ضد الإسلام على وجه التحديد لأنها توجد في كل المجتمعات البشرية ، وقد حدد الله تعالى لها عقوبات لأنها تمس الناس وليس (الإسلام) ، ولا يمكن السكوت عليها أو إرجاء البت فيها إلى الله تعالى يوم القيامة كبقية الآثام التي لا تضر إلا صاحبها ، وعندما يتلقى المذنب عقوبته ، فإنه يدفع بذلك ثمن انحرافه ، كما يثبط

(*) نشرت بجريدة «المصري اليوم» في العدد (٢٢٧٨) ، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٨م

بهذه العقوبة الآخرين من الاجتراء على الانحراف ، لأن من يفعل ذلك يدفع ثمنه عاجلاً .

فهذه ثلاث فصائل من الذنوب والآثام يُعد الناس بعضها هدمًا للإسلام ، وقضاء عليه في حين أن واحدًا منها لم يمس الإسلام نفسه ؛ لأنها تنصب على صاحبها ، وليس على الإسلام ، اما ما يسئ إلى المجتمع منها فإن القوانين تعاقب عليه سواء نص على ذلك الدين أو لم ينص .

وما يمثل خطرًا على الإسلام ، ويُعد العدو اللدود له هو الطقوسية لأنها تنصب مباشرة على الإسلام نفسه فتفرغه من مضمونه عندما تجعل هذا المضمون «شكليات» وحركات ، ويكون الحكم هو على الشكل وليس الجوهر ، ويحل التدين الكاذب محل الدين الصادق .

وقد توصلت الطقوسية إلى «تطقيس» الإسلام على خطوتين ، الأولى فهم الإسلام أنه عبادة رافعين راية الآية المشهورة «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ» .

وعندما نجحت الطقوسية في ذلك فإنها قلصت تطبيق الإسلام، وقصرته على الحياة الأخرى دون الحياة الدنيا مع أنه يُعني بالمجتمع كما يُعني بالفرد ، وأنه يضم إلى جانب العقيدة الشريعة . العقيدة للإيمان الديني ، والشريعة للإصلاح الاجتماعي وهما معًا متكاملان .

ومع أن العقيدة هي الأصل والشريعة هي الفرع ، فإن هذا لا ينفي أن العقيدة إنما تتبلور في الإيمان بالله ، ويصدق هذا الإيمان الشعائر العبادية من صلاة أو زكاة أو صيام أو الحج ، وأن العقيدة تكتسب قوتها من أنها «الروح» ، ولكن من ناحية أخرى فإن الشريعة تنتظم كل شئون الدنيا وتقول رأيها في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والقانون وهي التي تضم قيم الحرية والمساواة والعدل .. إلخ ، فمساحتها متسعة جدًا وفروعها متعددة وكثيرة كثرة تعدد الحاجات ، وعلى حين أن العقيــدة لا تتطلب عمليًا إلا خمس فروض ، هي (الشهادتان .. والصلاة .. والصيام .. والزكاة .. وحج البيت) ، فإن الشريعة تضع حلولاً لكل ما يتعلق بالاقتصاد والاجتماع والسياسة ، وأهمية العقيدة أنها تمثل «الروح» التي

تكفل التوجيه السليم لعمل الجسم المتعدد الأعضاء الظاهرة ، والتي يخفى داخل بطنه معملاً كيميائيًا كهربائيًا وجهازًا عصبيًا فائق الدقة ، وهذا الجسم الذي يتحرك إنما يعمل عبر مجتمع متعدد من ملايين الآحاد لها إراداتها الخاصة ، وما لم تنتظم العلاقة فإنها تكون ساحة معركة يحارب فيها الابن أباه والأخ أخاه ، ولهذا فإن الشريعة تشغل مساحة من المجتمع أوسع مرات مما تشغله العقيدة .

وبعد أن نجحت الطقوسية في إبراز العبادة وإغفال الشريعة ، فإنها أبرزت «الصلاة» من بين العبادات باعتبارها العبادة التي تمثل الإسلام معتمدين على أحاديث «الصلاة عمود الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ، ومن تركها فقد هدم الدين» ، و«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة» .. إلخ ، وعمدوا في الصلاة إلى شكلياتها لا باعتبارها ابتهال إلى الله أو «صلة» ما بين الفرد والله ، وجاءوا بتفسيرات لغوية لكلمة «الصلاة» بعيدة كل البعد عن الاتصال بالله وما تبثه في القلوب من طمأنينة ، ورضى ، وسلام أوما توحي به عن البعد عن الفحشاء والمنكر ، بل وأن القرآن بعد أن قال «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ» ، قال «وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ» (العنكبوت : ٤٥) ، وهو شيء لا يعرفه الفقهاء، نقول إنهم قدسوها لأنها العبادة ذات الشكل المحدد الظاهر المنضبط الذي يرضي طبيعتهم «الشكلية» ، أو أن هذا التقديس يجعل وجوبها والإسلام شيئًا واحدًا ، وأن على الإنسان أن يصلي في كل الحالات قائمًا ، وجالسًا، ونائمًا ، وعند الضرورة يصلي برموش عينيه ، ووصل هذا التقديس درجة «التوثين» ، ولدينا مثالين رمزيين على هذا ، الأول ما ذكره الشيخ متولي الشعراوي من أن الطبيب إذا سمع إقامة الصلاة ، فإن عليه أن يدع مابين يديه ولو كان عملية جراحية ويهرع لأداء الصلاة ، والثاني ما جاءتنا به إحدى نشرات «النت» تقول إن الله أنطق الخنزير ، فقال «الحمد لله الذي خلقني خنزيرًا .. ولم يخلقني تارك الصلاة» !!

وعمد الفقهاء بعد هذا إلى شكليات الصلاة من أول الوضوء حتى التسليم مع ذكر صلاة الجمعة وصلاة العيد وصلاة الجنازة ، وشمل ذلك كل صغيرة وكبيرة بحيث استغرق ذلك سبعة أجزاء كبيرة من كتاب «مسند الإمام أحمد بن حنبل» [من ص ٢٠١ من الجزء الأول حتى ص

٣٣ من الجزء السابع وكل جزء في ٣٠٠ صفحة من القطع الكبير] ، وبالطبع فإن ذكر هذا بالتفصيل يتطلب كتابًا لا مقالة ، وكل هذا عن شكليات الأداء وشروطه ولا شيء عن حكمة الصلاة .

وكانت النتيجة أن أصبحت الصلاة ركناً مقدسًا يؤدي ليلاً ونهارًا ولكن ليس كشعيرة ، أو كعبادة حقاً ، ولكن كطقس يقوم على ركوع وسجود وتلاوة على طرف اللسان ، وليس أدل على هذا من أننا نقرأ عن صلاة ألف ركعة في اليوم وعن صلاة الصبح في الركعة الأولى بالبقرة وفي الثانية بآل عمران ، فكيف يعقل هذا ؟ وهل يمكن أن يتسع اليوم بأسره لمثل هذه الصلوات حتى إذا كانت حركات ميكانيكية سريعة .

إن الجريمة الكبرى للطقوسية هي قصرها الإسلام على العبادة وإفساد العبادة بالطقوسية ، كما رأينا في إفسادها الصلاة ، وأنها أغفلت عالم الشريعة بأسره ، وحرمت بهذا الإسلام من أن يقوم بدوره الإصلاحي – أو حتى الثوري – بالنسبة للمجتمع ، وهي بالإضافة إلى عوامل أخرى – المسئولة عن الفكرة الشائعة – إن الإسلام دين الآخرة ، وأن عنايته بالدنيا ثانوية ، وأن المسلمين لا يفكرون في شيء إلا مستقبلهم بعد الموت ، في حين أن الحقيقة عكس ذلك فالعبادة في الإسلام لا تمثل سوى فروضًا معدودة ، أما الدنيا فإنه ينتظمها بفضل الشريعة ، وما من إفساد للإسلام مثل هذا لأنه جعل منه ديناً لا يستهدف سوى عبادة الله بالصلوات والدعوات والصيام والقيام ، في حين أن الإسلام منهج حياة .. فتأخر المجتمع الإسلامي لأن ضميره يرتبط بالإسلام وقد استبعدوا من الإسلام كل ما تقوم عليه الشريعة من قيم مثل العدالة والحرية والمساواة والمعرفة ، وهي القيم الثورية في الشريعة والتي أوجدت مجتمع الرسول ومجتمع الراشدين ، وتطلب الأمر أكثر من ألف عام قبل أن يظهر حسن البنا الذي كان إسهامه الحقيقي في اليقظة الإسلامية هي أنه رفع شعار «الإسلام منهج حياة» ، فأعاد إلى الإسلام كل ما تقضي به الشريعة من أحكام في الحياة الدنيا ، ووضعه في صدارة المجتمع ، بعد أن كان محصورًا في الزوايا والمساجد وتكايا الصوفية .

❁ ❁ ❁

فهرس

الصفحة

الصفحة

